

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
مدرسة الدكتوراه

رسالة دكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات
تخصص: مالية دولية

إعداد:

محمد الأمين بودخيل

المعاملات المالية الدولية والمخاطر القطرية

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ د محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ د شريف نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د بن سعيد محمد	أستاذ محاضر	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د لعبد محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
د سفيان سليمان	أستاذ محاضر	المركز الجامعي غليزان	ممتحنا

السنة الجامعية 2013/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لله... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي

وعلى والدي وأز أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في



عبادك الصالحين (...)

كلمة التشكرات

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

تقدم بالشكر الجزيل فائق الإحترام و التقدير إلى الأستاذ المشرف محمد بن بوزيان على النصائح التي أسداها، و التوجيهات التي قدمها لي طوال مدة البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير اللذين لم يدخلوا علي النصيح و التشجيع. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة.

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: المعاملات المالية الدولية

المبحث الأول: التبادل الدولي و السوق الدولية

المبحث الثاني : ماهية التجارة الدولية.

المبحث الثالث: حركة الأموال الدولية

الفصل الثاني: المدفوعات الدولية و ألياتها

المبحث الأول: النظام المصرفي والمدفوعات الدولية

المبحث الثاني: وسائل و تقنيات الدفع في التجارة الدولية

المبحث الثالث: التبادلات المقاصة (المعاوضة)

الفصل الثالث: المخاطر الدولية وتصنيفها

المبحث الأول: مفهوم المخاطرة و المخاطر الدولية

المبحث الثاني: وكالات التصنيف

الفصل الرابع : انعكاس المخاطر على المعاملات الدولية

المبحث الأول: المخاطر القطرية

المبحث الثاني: انعكاس المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية

الخاتمة

المقدمة

في إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، أصبحت دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول، بل والمناطق، موضوعا هاما ومثيرا خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

فلقد اتسعت و تشابكت العلاقات الاقتصادية بين المتعاملين الاقتصاديين في مختلف دول العالم، حيث نلاحظ نمو المبادلات التجارية الدولية، و انتشار واسع للاستثمار الأجنبي بجميع أشكاله، و هذا ما يجسد ظاهرة العولمة الاقتصادية بحيث شهد العالم منذ القرن الماضي انفتاحا اقتصاديا هائلا، وبروزا لاقتصاد السوق كنظام اقتصادي عالمي تقوده الدول الرأسمالية الكبرى، وتدعمه المنظمات التجارية والمالية العالمية، فتحررت بذلك المبادلات، واتسعت وتشابكت العلاقات الاقتصادية الدولية، وانتشرت فروع الشركات في مختلف الأقاليم، مما جعل أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظرا لوجود علاقات بين الدول، إذ أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى.

وفي ظل العولمة فإن العالم كله يصبح كيان واحد، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني

في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات، في عصر اتسمت معالمه بتطور تكنولوجيا سريع، وثورة للمعلومات .

وتتخذ العلاقات الاقتصادية بين الدول والمناطق أشكالاً مختلفة يمكن حصرها في علاقات ناشئة عن حركات أشخاص وتمثل في الهجرة الدولية وعلاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى العمليات المتصلة بالتجارة الخارجية كالنقل البحري والتأمين على البضائع والخدمات المصرفية وعمليات التمويل الدولية.

و في خضم كل تلك التطورات، ازدادت المخاطر الدولية في هذا الميدان من عدم استقرار الاقتصاد العالمي و العلاقات السياسية المتوترة خصوصاً مع ما يعانيه العالم من إفلاس بسبب الحروب والأزمات وغيرها على غرار الأزمات المالية التي ما يلبث أن يستفيق من إحداها فتعصف به أخرى، غير أننا وان كنا بمنء عنها إلى حد ما، إلا أن الطرف الأخر المتعامل معه لأجنبي قد يكون أحد أطرافها؛ و لهذا يجب التحكم في هذه المخاطر عن طريق التعرف على المخاطر القطرية التي قد تؤثر على قدرة المتعامل الخارجي رغم وضعيته المالية الجيدة و سمعته التي تتمتع بالموثوقية الكبيرة كإجراء وقائي. وهذه المشكلة من شأنها التأثير سلباً على العلاقات الاقتصادية الدولية، نتيجة لمضاعفتها للعبء الذي يتحمله المكلف الدولي، وتأثيرها على مداخيله و عائداته.

كما فتشير الإحصائيات إلى أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظراً لوجود علاقات بين الدول، حتى أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن تقدم نمو أي اقتصاد يرتبط بنسبة كبيره في مدى استقطاب كل لدولة من تلك التدفقات المالية، أي أن نجاح أي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى.

فخلال العقدان الماضيان شهد العالم زيادة هائلة و مطردة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بنوعها العام و الخاص، حيث تنتقل رؤوس الأموال من البلدان ذات الفائض النسبي إلى البلدان التي تحتاجها، و تتم هذه عملية الانتقال لأسباب معينة وأهداف محددة، لهذا أصبحت تلك التدفقات

المالية ذات تأثير واضح في اغلب الاقتصادات النامية، ويرى بعض الاقتصاديين أن السبب في ذلك يعود إلى التطورات الكبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات ونمو الشركات متعددة الجنسية بالإضافة إلى أن العديد من البلدان أصبحت تدرك الآن أهمية راس المال الأجنبي وفائدته للدول التي يستقر فيها وفق ضوابط محددة.

لهذا على الدول أن تولي اهتماما بالغاً لتوفير البيئة المناسبة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و حتى المالية لجذب رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج و لتحفيز الأجانب على ضخ المزيد من الأموال التي قد تساعد الاقتصاد المحلي في النهوض.

الإشكالية:

ما مدى تأثير المخاطر القطرية على مستوى تدفق المعاملات الدولية ؟

و تقتضي معالجة هذه الإشكالية طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أوجه المعاملات الدولية و ما هي ألياتها؟
- ما هي مستويات قياس هذه المخاطر الدولية و تصنيفها؟
- ما المقصود بالخطر العام للدولة أو ما يسمى بالمخاطر القطرية؟
- هل معرفة خطر الدولة يعتبر وسيلة لتجنب مخاطر المعاملات الدولية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية، التي سنحاول من خلال هذا العمل

تأكيدا أو نفيها:

— وجود تباين وتعدد لوجهات النظر المفسرة للمخاطرة و المخاطر القطرية،

— معرفة درجة المخاطر القطرية يعتبر أول إجراء احترازي يسمح تحديد خيار التعامل مع

الخارج؛

— تعتبر المخاطر القطرية وسيلة للتنبؤ بحجم المعاملات الدولية خصوصا في الدول النامية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى ماهية المعاملات المالية من خلال التعرف على الأنواع المكونة لها و توضيح أنها تشمل كل المعاملات التي تتم بين طرفين أحدهما مقيم و الآخر غير مقيم، بغية عدم الخلط بينها و بين المفاهيم المشابهة على غرار التدفقات المالية الدولية التي تعتبر تحويلات من جانب واحد الدولية، و إبراز أهمية المعاملات المالية الدولية بأنواعها المختلفة بالنسبة للدولة و المؤسسة و الفرد من خلال معرفة درجة المخاطر القطرية، خاصة حينما يكون الطرف الآخر موضوع التعامل مجهولا وهذا من أجل أفضل أداء للاقتصاد و للمؤسسة.

أدوات الدراسة

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

1. اعتماد عدة مراجع من كتب، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
2. الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
3. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الإستشارة وطلب التوجيه.

صعوبات الدراسة

1. قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح.
2. قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

خطة الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول النقاط الرئيسية التالية:

— مدخل نظري حول المعاملات المالية الدولية والتبادل الدولي من خلال معرفة مكوناتها

من تجارة خارجية ومميزاتها من خلال دراسة التجارة الخارجية وما يميزها عن التجارة

المحلية و اختيار الأسواق الأجنبية ، إضافة إلى حركة الأموال الدولية التي تتمثل في

تدفقات الاستثمار بنوعيه المباشر و تدفقات المحفظة و حركات العمل ورأس المال.

— ثم انتقلنا إلى المدفوعات الدولية و ألياتها و هذ للإحاطة بكيفية تسوية هاته المعاملات المالية

مع الأطراف الأجنبية فتم التطرق إلى كيفية إجراء المدفوعات الدولية من خلال معرفة

النظام المصرفي و البنوك المتدخلة في تسوية المدفوعات الدولية . بمعرفة آلية المدفوعات الدولية

(المقاصة بين بنكية الدولية) و الوسائل التقليدية و الحديثة كما التقنيات المستعملة التي

تضمن أكبر قدر من الأمان، إضافة إلى التبادلات المقاصة التي يمكن أن تكون حلا لبعض

حالات التسوية الدولية.

— تم عرجنا إلى التعرف على المخاطر بصفة عامة و المخاطر الدولية و تصنيفها من خلال

مؤسسات دولية متخصصة في هذا المجال والتعرف على الوسائل و المعايير المعتمدة في

تصنيف شتى أنواع المخاطر على المستوى الدولي.

— و أخيرا تطرقنا إلى انعكاس المخاطر على المعاملات الدولية من خلال التعرف على مفهوم

المخاطر القطرية و تقنيات تقييمها داخل المؤسسة ثم مصادر و مكونات معايير تقييم

المخاطر القطرية من طرف الوكالات، حيث ختمنا بحثنا بدراسة قياسية لإنعكاس المخاطر

القطرية على المعاملات المالية الدولية واتخذنا الجزائر كدولة للدراسة.

الفصل الأول:

المعاملات المالية الدولية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: التبادل الدولي و السوق الدولية

المطلب الأول: المعاملات المالية الدولية والتبادل الدولي

المطلب الثاني السوق الدولية

المبحث الثاني : ماهية التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.

المطلب الثاني: دراسة التجارة الخارجية و أسباب التخصص

المبحث الثالث: حركة الأموال الدولية

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار

المطلب الثاني : حركات العمل ورأس المال

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بسمات متعددة من أبرزها زيادة دور المؤسسات المالية والمصرفية وعمليات تحرير التجارة الدولية وسيادة التكتلات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى تطور تقنيات المعلومات والاتصالات وخدماتها وغيرها وقد أدى هذا النظام إلى زيادة حجم التبادل التجاري العالمي وهذا يتطلب زيادة الاهتمام بأساليب وأشكال إدارة الأعمال الدولية وخاصة في الدول التي لا تمتلك القدرة على الدخول إلى الأسواق الدولية للدول المتقدمة وذلك لعدم قدرتها على المنافسة مع الشركات العالمية .

وحيث أن السوق الأجنبي يتيح الفرصة لكافة المتعاملين سواء الحكوميين و الخواص إمكانية القيام بتبادلات مالية و سلعية فكل متعامل يحاول الحصول على أفضل العروض و الفرص لتنمية راس ماله إن كان خاص ولتحقيق منفعة عامة إن كان المتعامل عموميا.

ولعل كبير حجمها المعاملات الدولية و تنوعها من تجارة خارجية و استثمارات أجنبية المباشرة منها وغير المباشرة، إضافة إلى حركات العمل ورأس المال من التدفقات المالية للمهاجرين والقروض الدولية، ونظرا لاحتياج الدول بعض النظر عن درجة التقدم و التخلف لراس المال الأجنبي والسلع الدولية زاد من أهمية معرفة الأسباب التي تؤدي إلى زيادتها هاته المعاملات وتلك الكابحة لها.

المبحث الأول: التبادل الدولي و السوق الدولية

إن التبادل الدولي قديم قدم الزمن نتيجة الاعتماد المتبادل للدول و إن اختلف الأمر في الوقت الحاضر، فالإقتصاد الدولي في الوقت الحاضر موجود بحجم وبقوة وكثافة أكثر من أي وقت مضى، فقد أصبح لزاما على جميع الدول أن تشارك في التبادلات الدولية، من خلال مؤسساتها الاقتصادية، حكوماتها و أفرادها لتفيد و تستفيد من جميع أوجه المعاملات الدولية.

المطلب الأول: المعاملات المالية الدولية والتبادل الدولي

إن كانت المعاملة عيارة عن تغير في الحالة المالية لاثنين أو أكثر من الشركات أو الأفراد، وهد التغير عادة هو تبادل لمواد ذات قيمة، كالسلع، والخدمات، والأموال. هذا بدوره ينطلق على المعاملة الدولية التي تتمثل في الهجرة الدولية والمعاملات الاقتصادية الدولية، وهذه الأخيرة بدورها تتكون من الحركات الدولية لرؤوس الأموال والتبادل الدولي للسلع والخدمات أو ما يعرف بالتجارة الدولية.

أولاً: المعاملات و المعاملات الدولية

1. تعريف المعاملات:

المعاملة هي تبادل للقيمة، وهي الفعل الذي بموجبه تنقل الملكية لسلعة اقتصادية أو الخدمة. فالمعاملة تثير عملية الدفع (تسديد) واستلام المال مقابل الحصول على سلعة أو خدمة أو أي أصل ذا طبيعة اقتصادية.

يتم إدخال التبادلات، إما مباشرة عند الأداء، أو إما في وقت التسوية المالية مما يسمح في الحالة الأولى، إقامة ميزان المدفوعات من حيث المعاملة، وفي الحالة الثانية ميزان المدفوعات من حيث التسوية.

في كثير من الأحيان، قد لا تتطابق المعاملات مع التسويات؛ فالتسويات قد تكون إما: متوقعة (في هذه الحالة، نحن نتحدث عن التسديد «lead»)، أو مؤجلة (في هذه الحالة، نحن نتحدث عن التخلف «lag»)¹.

¹ Albert ONDO OSSA : *Economie monétaire internationale*, Éditions ESTEM, Paris, ISBN 2 84371 027 8, 1999, p9.

2. تعريف المعاملات الدولية

يعني مصطلح " المعاملات الدولية " معاملة بين اثنين أو عدة شركات مرتبطة فيما بينها، وقد يكون كليهما من غير المقيمين، وتكون هذه المعاملة في طبيعة شراء أو بيع أو تأجير الممتلكات المادية أو غير المادية، أو تقديم الخدمات، أو إقراض أو اقتراض المال، أو أي معاملة أخرى لها تأثير على: الأرباح، الدخل، الخسائر، أو على موجودات هذه المؤسسات.²

3. تسجيل المعاملات الدولية

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان؛³ هذا الميزان يسمى بميزان المدفوعات، الذي هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة".

حيث أن ميزان المدفوعات هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة عادة سنة بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلدان الأخرى، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات، يعكس وضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للخارج.

يتألف ميزان المدفوعات من قسمين : ميزان المعاملات الجارية، و ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي.

أ. ميزان المعاملات الجارية: في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيراً على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو في الفترة التي حصلت فيها ن وليس في السنوات أو المراحل الآتية، وهو يتكون من قسمين:⁴

² <http://law.incometaxindia.gov.in/Directtaxlaws/act2005/tp4.htm> vu le 13/05/2014.

³ محمد مروان السماد وأخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي الكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 378.

⁴ الحجار بسام: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2003، ص 55.

— الميزان التجاري: وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود. إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عليه عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، إعادة حسابات الواردات من أسعار «CIF»⁵ إلى أسعار «Fob»⁶. بمعنى حذف نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع. فطريقة قيد الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البد وتقييد في الجانب الدائن، أما الواردات فتقييد في الجانب المدين حيث تؤدي إلى زيادة المدفوعات الدولة إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الواردات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزاً، ولغرض معرفة ما يتضمنه ميزان المدفوعات لابد من توضيح ما يسجل من معاملات فيما يلي:

○ الصادرات: تسجل الصادرات في ميزان المدفوعات في جانب الدائن لأنها تمثل مطلوبات للدولة على العالم الخارجي، في حين يتم تسجيل ما يتم استلامه من مبالغ كمقابل لها في جانب المدين من ميزان باعتبارها مقبوضاً نقدياً استلمها الدولة من الخارج لقاء تصديرها سلع إلى الخارج.

وحيث أن قيمة الصادرات تظهر مرتين في ميزان المدفوعات، مرة كحقوق على الدول الأخرى التي يتم التصدير إليها، ومرة باعتبارها موجودات نقدية تم استلامها كمقابل للتصدير من قبل الدولة.

⁵ CIF تعني التكلفة والتأمين وأجرة الشحن: أي التكاليف المتكبدة في نقل واردات السلع وصادراتها من دولة إلى أخرى.

⁶ FOB تعني تسليم ظهر السفينة: أسعار واردات السلع وصادراتها + مصاريف التحميل.

○ الواردات: حيث تسجل الواردات في الجانب المدين في ميزان المدفوعات لأنها تمثل ديناً على الدولة للعالم الخارجي بقيمة الواردات، أي حقوقاً على الدولة إزاء العالم الخارجي، ويتم تسجيل المبالغ المدفوعة مقابل هذه الواردات في الجانب الدائن من الميزان باعتبارها مدفوعات نقدية إلى العالم الخارجي تمت مقابل استيراد السلع منه.

— ميزان الخدمات الاقتصادية: ويشمل ميزان الخدمات الاقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحه، الطيران، السكك الحديدية وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلوكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضاً عوائد وأرباح الاستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق والإدارة ما وراء البحار.

أما طريقة القيد، الخدمات التي قدمت إلى من مواطنين إلى الأجانب تسجل في الجانب الدائن لأنه ينتج عنها دخول لأموال أجنبية إلى الدولة، أما الخدمات التي قدمت إلى المواطنين من أجانب فإنها تقيد في المدين أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ب. ميزان رؤوس الأموال والذهب النقدي: وتحمل نتيجة المعاملات الجارية أهمية اقتصادية كبيرة، العجز في ميزان المعاملات الجارية يعني تدفق لرؤوس الأموال إلى داخل الدولة، وعلى عكس من ذلك الفائض يعني خروج لرؤوس الأموال.

من هنا تبرز أهمية دراسة حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويؤخذ في هذا الميزان بعين الاعتبار، وكل على حداً الاستثمارات الخاصة والرسمية من جهة وإن كانت طويلة أو القصيرة الأجل من جهة ثانية.

— الإستثمارات طويلة الأجل: ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد، وتضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

○ الاستثمارات المباشرة : عرف هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشاراً كبيراً في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

○ القروض الدولية: لقد باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر ، ومصادرها إما تكون خاصة وإما حكومية أو من منظمات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتابعة للصندوق الدولي.

— الإستثمار قصيرة الأجل: وهي أدوات الائتمان المستحقة الدفع لدى الطلب والتي لا تتجاوز أجل استحقاقها السنة، ومنها الودائع الجارية والودائع لأجل وأذونات الخزينة والأوراق التجارية، وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن ، والعكس من ذلك تقييد في الجانب المدين إن كانت محمول إلى الخارج. ومن الضروري أن نفرق بين حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية وتلك التي تتم بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، بعوامل ما يلي:

- التضخم وما عنه هبوط في قيمة رأس مال.
- التغيرات في سعر الفائدة في مراكز المالية المختلفة.
- عامل المضاربة، إن كان هناك مؤشرات تدل على تغير في القيمة الدولية لعملة وطنية ما، تتحول رؤوس الأموال إلى الدولة المعنية لشراء مقادير من عملتها قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادر إلى بيع العملة بعد ارتفاع سعرها.⁷

ثانياً: التبادل الدولي وأسباب التوجه للخارج

في نطاق الأعمال والمنتجات هناك سلع أرخص وأجود في مناطق معينة، وهناك سلع أغلى وأندر في مناطق أخرى وهذا ينطبق على السيارات والأجبان والساعات والسجاد والملابس، كما ينطبق على البترول والمعادن، كما أن هناك مناطق تنقصها الخبرة الإدارية والمعارف التكنولوجية ومناطق أخرى تتوفر فيها الخبرة والمعارف، مما خلق نظاماً للتبادل الدولي يشمل الموارد ورؤوس الأموال والمعرفة التكنولوجية مكونة بذلك ما يسمى بالسوق الدولية⁸.

⁷ العجار بسام : مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁸ مصطفى رشدي شبيحة، محمد دويدار: الإقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 1973، ص 10.

1. أسباب التوجه إلى الخارج

إن منظمات الأعمال الدولية تتجه للعمل إلى خارج حدودها الوطنية بالذهاب إلى الأسواق الخارجية

الأجنبية المختلفة لأسباب عديدة جميعها مرتبط برغبة هذه المنظمة الدولية إما :

— لزيادة الأرباح والمبيعات،

— حماية مبيعاتها وأرباحها من المنافسين.

إن هاتين النقطتين تشكل الأساس في الإطار النظري الذي يستند عليه التوجه نحو دولية أعمال

مختلف منظمات الأعمال الدولية.

أ. زيادة الأرباح والمبيعات : إن المركب يتمثل في الأشكال والأسباب التالية :

— دخول أسواق جديدة: بعد إشباع ونضوج الأسواق المحلية، فإنه على منظمات الأعمال

الدولية البحث عن أسواق جديدة مجدية في الدول الأخرى حيث وجود نمو سكاني و

نمو متزايد في اقتصادياتها، الأمر الذي يمثل حافزاً قوياً للإتجاه لهذه الأسواق،

— خلق سوق جديد؛

— الترتيبات التجارية التفضيلية: إن السوق الأوروبية المشتركة على سبيل المثال تمثل سوقاً

أكبر نتيجة الترتيبات التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء الذي جعل من هذه البلدان

وحدة إقتصادية واحدة، إضافة إلى الترتيبات بين مجموعة هذه البلدان (الوحدة الأوروبية)

ودول أخرى خارجها؛

— النمو السريع للأسواق الأجنبية: بشكل عام، النمو السريع للأسواق الأجنبية مقارنة

بالأسواق المحلية يعتبر حافزاً يحفز الشركات الدولية على الإتجاه لهذه الأسواق باعتبارها

أسواقاً مربحة، والمثال على ذلك أسواق دول «*opec*» (البلدان المصدرة للبتروول)؛

— تحسن الإتصالات: إن ثورة المعلومات والإتصالات تعتبر عاملاً مشجعاً ومؤثراً للإتجاه

نحو العمل في الأسواق الخارجية، حيث وجود وسائل الإتصال (هاتف، تليكس، فاكس،

انترنت ...) أدت إلى تحسن القدرة على الإتصال بالمستهلكين والوكلاء والفروع في

الأسواق الأجنبية؛

— الحصول على ربح أكبر : وهذا يتم من خلال :

— عائدات أكبر،

— كلفة أقل؛

— الأرباح العالية في الخارج تشكل تحفيزاً للإستثمار في البلدان الأجنبية .

— الحصول على المنتجات : من خلال السوق الأجنبي للسوق الوطني (المحلي) للبلد الأم

للشركة الدولية؛

ب. الحماية من المنافسين :

وتتمثل في الأشكال والأسباب التالية :

— متابعة الزبائن في الخارج بغية الحماية من أنشطة المنافسين ،

— استخدام الإنتاج الأجنبي يلعب دوراً كبيراً في تخفيض التكاليف، وهذا يشمل

الإستفادة من رخص انخفاض تكاليف :

— الأيدي العاملة في البلدان الأجنبية وخاصة في الدول النامية،

— المواد الأولية اللازمة للصناعة؛

— مصادر الطاقة.

— حماية الأسواق الأجنبية: يتمثل في إقامة مشاريع إنتاجية في البلد الأجنبي بدلاً من

التصدير (المكلف أحياناً) لحماية السوق الأجنبية من المنافسة ؛

— التخلص من مشاكل شح العملات الصعبة؛

— قيام المنافسين بالإنتاج المحلي؛

— الإستثمار في المنافذ التسويقية: وهذا يتم لضمان الحصول على أسعار جيدة مثال شراء

دول الخليج لمحطات التعبئة وتكرير النفط الخام أو المشاركة مع الشركات العاملة في

هذا المجال في أوروبا؛

— الحماية: وتتمثل في القيود على الإستيراد لوقف المنافسة أو الحد منها، أو لتشجيع

المصدرين في الإستثمار بإنشاء مشاريع إنتاجية في البلد المستورد؛ مثال على ذلك قيام

اليابان بإنشاء مصانع تويوتا في أمريكا بسبب القيود على الإستيراد وارتفاع سعر الين

الياباني وبالتالي صعوبة المنافسة للمنتجات اليابانية للمنتجات الأمريكية؛

- ضمان توريد المواد الأولية: حيث يقوم المصنعين في الدول الصناعية بالإستثمار في الدول النامية التي تتوافر فيها المواد الأولية باحتياطات عالية ؛
- الحصول على التكنولوجيا والمعرفة الإدارية: وفقاً لهذا تقوم بعض الشركات والدول بشراء مصانع من دول أخرى أكثر تقدماً لغرض الحصول على التكنولوجيا اللازمة للإنتاج واكتساب المعرفة الإدارية، ومثال ذلك قيام اليابان بشراء شركات أو مصانع أمريكية لهذا الغرض وتوفير الإنفاق (البحث والتطوير)؛
- التنوع الجغرافي: بهدف الحصول أو الحفاظ على المبيعات المستقرة والعوائد وخاصة في فترات الركود الإقتصادي الوطني بينما يكون هناك نمو في اقتصاديات البلدان في الخارج؛
- إشباع رغبات الإدارة العليا في التوسع وتوقعات المساهمين أو لإبراز الأهمية أو خلق الإنطباع بالأهمية لدى الزبائن ولعب دور أكبر في السوق؛
- الإستقرار السياسي: حيث أن الإستقرار السياسي يعتبر عامل رئيسي وأساسي في موضوع قرار الإستثمار الأجنبي.⁹

⁹ محمود جاسم الصميدعي و رديته عثمان يوسف : إدارة الأعمال الدولية، دار. المناهج، الطبعة، الأولى، 2007، ص70-71.

المطلب الثاني السوق الدولية

يتكون العالم من تركيبة من الدول، تشكل فيما بينها شبكة من العلاقات وحالة من الاعتماد المتبادل وكما الحال في السوق الداخلية، هناك أيضا نظاما دوليا يقوم على أساس سوق دولية وجهاز دولي للأثمان يحكم المبادلات بين الدول والعناصر المقيمة بها من تجارة وخدمات وإستثمارات، وما يتعلق بها من تخصيص وتوزيع الموارد وتحديد قيمتها التبادلية.

أولا: تعريف السوق الدولية و اختيارها

1. تعريف السوق الدولية :

يمكن تعريف السوق الدولية بأنها: " تلك الأماكن التي تقع فيما وراء الحدود الدولية وتضم في طياتها مختلف المعاملات التي تنجم عن القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تلتحم " المجموعات الدولية في صراع ضد السيطرة لكي تتفق أو حتى تنتظم للدفاع عن مصالحها " ¹⁰ ولقد تكونت السوق الدولية من خال تنوع المصادر والموارد والمنتجات بين المناطق الجغرافية المختلفة، ومن خلال وجود الفائض والعجز في رأس المال وإختلاف الظروف التاريخية والتراث وتنوع المهارات والمعارف التكنولوجية وإختلاف المستوى الحضاري بين الدول، كل هذه الظروف أدت إلى خلق التخصص وعدم قدرة الإنتاج الداخلي على إشباع كافة الإحتياجات المحلية ¹¹.

...فجميع الدول كبيرة كانت أو صغيرة يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية من خلال المشاركة، والمشاركة لم تعد مقتصرة فقط على المدى وإنما على الأشكال والخبرات المحققة من هذه المشاركة، وفي استخدام هذه الخبرات في تطوير اقتصاداتها ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية مثل: تحقيق الرفاهية، زيادة الدخل القومي أو تحقيق عدالة التوزيع ومواجهة مظاهر البطالة والفقر والتضخم، أو تعويض قدراتها التكنولوجية. ويجب أن تمثل تلك الأهداف الرئيسية من إندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. ¹²

¹⁰ رابع رتيب: الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 209.

¹¹ مصطفى رشدي شبيحة: المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 12.

¹² مصطفى رشدي شبيحة و محمد دويدار: مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

2. اختيار الأسواق الدولية

أن عملية تحليل واختيار الأسواق الدولية تتضمن إجراءات أحدهما مكمل للثاني هما :

— **غربة السوق:** وهي ترجمة للقياس (المسح البيئي) الذي تحدد فيه الشركة الأسواق المرغوبة باستخدام القوى البيئية.

— **المسح القياسي البيئي:** هو إجراء تقوم من خلاله الشركة بمسح للعالم بحثاً عن التغييرات في القوى البيئية التي يمكن أن تؤثر فيه.

لقد أستخدم المسح البيئي لبعض الوقت من قبل الإدارة خلال عملية التخطيط لتوفير المعلومات عن التهديدات والفرص في العالم، حيث اعتبرت الشركات التي قامت بعملية المسح أكثر أداءً وتتفوق عن تلك الشركات التي لا تقوم بذلك.

تساعد عملية غربة الأسواق نوعين مختلفين من الشركات (المنظمات الدولية):

الأول: الشركات التي تباع حصراً في السوق الوطنية ولكنها ترى أنها قد تزيد من مبيعاتها من خلال التوسع في الأسواق الأجنبية.

الثاني: الشركات التي هي أصلاً عالمية (أو متعددة الجنسية) ولكن ترغب أن تكون متأكدة أو مطمئنة بأن الظروف المتغيرة لا تقوم بخلق أسواق لا تعرف إدارتها عنها شيئاً وإن التغييرات يجب أن تكون معلومة بالنسبة لها من خلال جمع البيانات والمعلومات عن المسوقين والمستخدمين .

في كلتا الحالتين يحتاج مدراء هذه الشركات إلى أسلوب منظم وسريع نسبياً لتحليل وتقييم أسواق حوالي (200) بلداً لتحديد أفضل الفرص المناسبة والتي تتماشى مع أهدافها وإمكانياتها وإستراتيجيتها المستقبلية .

وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن غربة السوق هي طريقة لتحليل السوق وتقييمه والتي من شأنها أن تساعد الإدارة على تحديد العدد الصغير من الأسواق المرغوب بها من خلال استبعاد تلك الأسواق التي تراها أقل جاذبية.¹³

¹³ نفس المرجع السابق: ص 80-81 .

ثانياً: الأطراف الرئيسية المتعاملة في السوق الدولية :

إن أي اقتصاد قومي يتكون من عدة جزئيات أو قطاعات أو وحدات اجتماعية، تتمثل في المنتجين (العارضين، ووحدات من المستهلكين، الطالبين)، ثم الحكومة، التي تقوم في بعض الأحيان بوظائف إنتاجية (القطاع العام)، أو تمثل المستهلك الرئيسي وفي بعض الأحيان يقتصر دورها على القيام بتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب أو تصحيح آثار السوق، وعندما تنتقل إلى المعاملات الدولية، قد يعتقد أن العلاقات التبادلية تقوم أصلاً بين الدول والواقع أن العلاقات تقوم بين الدول وبين العناصر، المقيمة في مختلف الدول والمشروعات المصدرة أو المستوردة، وقد تقوم بها أيضاً المشروعات متعددة الجنسيات.

1. المشروعات الوطنية:

قد تقوم بالتصدير أو الاستيراد أو التعامل بأي شكل من الأشكال في المجال الدولي والمشروعات التي تقوم بالتصدير قد تكون مستقلة وقد تختلط بالمشروع المنتج ذاته، كما أن هناك مشروعات تقوم بالاستيراد، وهذا الاستيراد قد يكون لصالح المستهلكين إذا كانت السلع المستوردة مستلزمات إنتاج أو مواد أولية، وقد تستورد المشروعات الإنتاجية، إذا كانت المواد المستوردة مستلزمات إنتاج أو مواد أولية، وقد تستورد المشروعات الإنتاجية هذه المواد مباشرة، كما قد تقوم بتقديم أو تلقي الخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا من وإلى الشركات الأجنبية، وعموماً فإن كافة العلاقات التي يترتب عليها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من اقتصاد إلى آخر، تقوم بها شركات أو مؤسسات خاضعة للقطاع الخاص، وهذه المشروعات الوطنية والأجنبية تعتبر من أوائل المتعاملين في السوق.¹⁴

2. الحكومة:

قد تقوم الحكومة هي ذاتها بالمبادلات الدولية، حيث تتلقى رؤوس الأموال في شكل فتح قروض، وقد تقوم بالتصدير والاستيراد (من خلال القطاع العام)، وقد تدخل في علاقات بيع وشراء مع المؤسسات الخارجية والحكومات الأجنبية، وغالباً ما يكون دور الدولة في العلاقات الخارجية التصحيح والتكييف، ووضع السياسات التجارية والنقدية، وتحديد قواعد الضرائب

¹⁴ مصطفى رشدي شبيحة: مرجع سبق ذكره، ص 22-21.

والجمارك، وتنظم قوانين الهجرة والانتقال، كما أن المعاملات الدولية، قد يترتب عليها الاستدانة والقروض، والمسؤول الرئيسي عن التحويلات وآثار المديونية هو البنك المركزي التابع للحكومة.

3. الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعدد الجنسيات الطرف الثالث في المعاملات الدولية أو السوق الدولية، ومن أكثر في هذا الخصوص حيث التعاريف شيوعا وقبولا للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه "Vernon" فرنون عرفها بأنها: "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك" (تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر).¹⁵

فهي تسطير على المعاملات الدولية من خلال الاستثمار المباشر، وصوره المتعددة وتنقلات رأس المال والمعرفة التكنولوجية، فهي شركات لها فروع ومناطق متعددة في الكثير من دول العالم، وتنقل السلع والمواد الأولية والأجهزة والآلات والخبرات الإدارية بين هذه الفروع، وهي تقوم بمهام مستقلة، ولكنها متكاملة ومتشابكة، ومجموع هذه الشبكية ينظم الإنتاج والتسويق، بهدف تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وتحويل هذه الأرباح على المركز الرئيسي، ومن أهم خصائص هذه الشركات أنها أصبحت تسطير على مخازن ومصانع ومعاهد بحوث، وجهات تسويق متعددة ومتناثرة في جميع أنحاء العالم، (وبالرغم من ذلك فهي تعمل كوحدة واحدة¹⁶).

ثالثاً: موضوعات السوق الدولية

إن السوق الدولية كأية سوق لها عناصر أساسية تتمثل في موضوع السوق (التجارة- الخدمات-الاستثمار- نقل التكنولوجيا) وما يتعلق بها من تسويات (المدفوعات الدولية) والأطراف المتعاملة في السوق (الدولة-المشروعات الوطنية- المشروعات متعددة الجنسيات) ووظائف وأهداف السوق من: تخصيص وتوزيع الموارد والمنتجات على المستوى العالمي وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح بأقل هد ونفقة ممكنة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وأشكال وتنظيمات السوق. وهذه العناصر وغيرها قد تقترب من عناصر السوق الداخلية وقد تختلف عنها في بعض الأحيان نظراً للمستوى الذي تجري عليه هذه العلاقات (المستوى الدولي)¹⁷.

¹⁵ Andrew Harrison et autres : *Business International et Mondialisation*, de boeck, 2004, p 59-60

¹⁶ عبد السلام أبو قحف: *اقتصاديات الإدارة والاستثمار*. الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 183.

¹⁷ مصطفى رشدي شحبة: *الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات والسياسات"*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 16.

1. الموضوع الأول تبادل السلع وعناصر الإنتاج والموارد الأولية عبر الحدود (الصادرات والواردات)

تعتبر هذه النوعية من النشاط من أقدم الأنشطة في مجال المعاملات والعلاقات الدولية، وتتراوح النظم والسياسات المطبقة بالنسبة إليها بين التقييد والحرية، والنظام العالمي الجديد للتجارة (الجات) يهدف أساسا إلى تحرير التجارة وإلغاء كافة القيود الكمية والنقدية وتكريس المنافسة وقيام سوق دولية موحدة خالية من كافة العوائق؛ فتعتبر الصادرات (العرض) والواردات (الطلب) العناصر الرئيسية في هذا النشاط، فالصادرات (العرض) تعني بيع المنتجات الاقتصاد الداخلي للمستثمرين الأجانب، والواردات (الطلب) تشير إلى المشتريات الداخلية للمنتجات الأجنبية. وعمليات الصادرات والواردات تمثل المكون الأساسي للسوق التجارية الدولية وترجم حالة من خلال الميزان التجاري وهو جزء من الميزان الجاري في عناصر ميزان المدفوعات لأنه يمثل عمليات حالة ومتكررة تتم كل سنة والصادرات والواردات قد يكون محلها آلات وأجهزة تساهم في الإنتاج الداخلي، وقد تتضمن مجرد مستلزمات الإنتاج والموارد الأولية (البترو) اللازمة لصناعة وأخيرا قد تكون عبارة عن سلع زراعية وغذائية، وزيادة الصادرات ضرورة لمواجهة مدفوعات الواردات وإلا يكون البديل الاستدانة والعجز، ولذلك من الضروري أن نتعرف دائما على حالة الميزان التجاري (العجز أو الفائض) لأنه يعطينا مؤشر جيد على مدى الإنتاج الداخلي على إشباع احتياجاته من جهة وهو مؤشر جيد على مدى الاندماج في الاقتصاد من جهة أخرى.

2. الموضوع الثاني الانتقال عبر الحدود من خلال تقديم الخدمات بالذات خدمات العمل المباشر (العاملين في الخارج)

هذا النشاط يمثل الموضوع الثاني للمعاملات الدولية ويطلق عليه ميزان الخدمات أو التجارة غير المنظورة فتقدم خدمات النقل والمرور والسياحة وخدمات العمل وغيرها من الخدمات للأجانب قد يترتب عليه مدفوعات لصالح الدولة، كما يترتب عليه التزامات بالنسبة للدول أو الأجانب الذين استفادوا من هذه الخدمات فالعناصر السياحية القادمة من دولة إلى أخرى تمثل في الحقيقة صادرات سياحية للدولة المتجهين إليها لما تقدمه من خدمات والمصريون

العاملون في الخارج يعتبرون مصدرا من مصادر العملات الأجنبية نتيجة التحويلات التي يقومون بها لأرض الوطن مقابل خدمات العمل التي قدموها للاقتصاد الأجنبي وهذا النشاط على قدر كبير من الخطورة حيث يمكن لدولة ما من خلال نشاط الخدمات ميزان الخدمات أو التحويلات أن تعوض العجز في الميزان التجاري وبالتالي تحقق فائضا في ميزان المدفوعات...

3. الموضوع الثالث للسوق الدولية هو الاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي

ضروري عندما يكون هناك فائض في رأس المال في بعض البلاد ويرغب في التوظيف والحصول على عائد في بلدان أخرى تعاني من العجز وتحتاج إليه لزيادة الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد، وقد لا يرتبط الأمر بالفائض أو العجز ولكن بمجرد البحث عن مكان امن ومستقر وعائد مجزى وباعتبار أن رأس المال لا وطن له، وتعتبر الدولة المصدرة لرأس المال مدينة بقيمته في مراحل معينة ودائنة لعائده بقيمته في مرحلة تالية.

وبالرغم من أن التجارة الدولية تعتبر أقدم وأكثر انتشارا في نشاطات المعاملات الدولية فإن الاستثمار الأجنبي، بما يترتب عليه من تحويل أصول مالية وقوة شرائية بين الحدود هو أكثرها أهمية وديناميكية وهو ينقسم إلى نوعين أساسين:

— الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية،

— الاستثمار المباشر.

4. الموضوع الرابع والعام والذي يكون موضوع المبادلات الدولية أو السوق الدولية

والذي ظهر حديثا في السنوات الأخيرة هو "نقل التكنولوجيا" من البلاد التي لديها فائض وابتكارات وقدرة إلى البلاد الفقيرة والتي تحتاج إلى هذه التكنولوجيا لزيادة الإنتاج والتنافس في الأسواق الدولية، والواقع أن هذا الموضوع كان يمكن علاجه من خلال تصدير واستيراد السلع الإنتاجية التي تتجسد فيها المعارف التكنولوجية أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وما يجلبه معه من تكنولوجيا ومعارف متقدمة، لكننا أردنا أن نبرزه كموضوع مستقل نظرا لتأثيره على حرية التجارة والمنافسة من خلال انعكاساته على الإنتاجية وكذلك نتيجة زيادة

الفروق بين الدول وضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب والأثمان العادلة والحماية الضرورية¹⁸.

فالتكنولوجيا متغير جديد يمكن أن يخل بعلاقات المساواة والتوازن في العلاقات الدولية والفكر التقليدي في المعاملات الدولية كان مؤسسا على أساسا أن لكل دولة الفرص المتعادلة للحصول والدخول في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ولهذا كان هذا الفكر لا يرى ضرورة بحث موضوع نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر، كما لم يكن الفكر متحمسا للوسائل غير المشروعة التي يتم بها نقل التكنولوجيا، ولم يتصور وجود وسائل حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية أو المعرفة الفنية أو براءات الاختراع أو غيرها من وسائل نقل التكنولوجيا مما أضع حقوق مالية كبيرة للوحدات والدول المبتكرة.

أثبتت البحوث الحديثة خطأ هذه النظرية وقد أشارت إلى أن الفروق التكنولوجية هي السبب الرئيسي لعدم المساواة في التجارة الدولية، ولتعويض هذا النقص وزيادة الكفاءة وتكافؤ الفرص في تجارة عالمية تتجه نحو الحرية والمنافسة، فالقدرات التكنولوجية يجب أن تنتقل من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتخلفة بل وبين البلاد المتقدمة ذاتها، والمشكلة أن هذا النقل تقابله في الدول المصدرة مشاكل الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على هذه التكنولوجيا، كما تقابله في البلاد المتخلفة عدم الحماية الفعلية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية وحقوق المعرفة الفنية والاختراع وعدم الحماية يمتد من الأثمان إلى المدة؛ ولذلك حاولت منظمة الجات في المرحلة الأخيرة من تنظيم التجارة الدولية أن تعقد اتفاقية *trips* التي حاولت أن تقيم الشروط الدنيا لحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتي يجب أن تتبعها جميع الأعضاء في منظمة التجارة الدولية WTO .

وهكذا أصبحت من أهم موضوعات التجارة الدولية التكنولوجيا وخاصة تلك المستخدمة في العمليات الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات وأصبحت المشكلة تتراوح بين إنتاج القدرات التكنولوجية في الاقتصاد الوطني أو استيرادها من الخارج أو استيراد السلع التي تحتوي على التكنولوجيا المطلوبة، والواقع أن جوهر المشكلة في العلاقات الدولية هو تامين وتقييم هذه

¹⁸ مصطفى رشدي شبحه: الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات والسياسات"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

التكنولوجيا في الاقتصاد وتحديد مدد الاستخدام باعتبارها جهدا بشريا وفكريا وسوف نرى عند دراستنا الأشكال الجديدة لنقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وطرق تقييم التكنولوجيا ووسائل نقلها ومدى الحماية الدولية المقررة لها.

وهذه العناصر الأربعة الأساسية (التجارة- الخدمات- الاستثمار- نقل التكنولوجيا) التي تشكل موضوعات المعاملات الاقتصادية الدولية أو السوق الدولية وهي في مجموعها علاقات تبادلية شراء أو بيع عرض أو طلب، وتمثل أساسا موضوعات السوق ولكنها مجرد خطوة مبدئية لا بد أن تلحقها خطوة تالية وهامة هي تسوية المدفوعات المترتبة على المبادلات أو الأثمان الدولية والتي تقيس حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعارف التكنولوجية، فأى عملية تبادلية لا بد أن يتم تقييمها أولا ثم تسوية قيمتها بعملة احتياط عالمية ثانيا، مع ملاحظة أننا نعمل في اقتصاد المبادلة النقدية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، وهنا تظهر موضوعات سعر الصرف والسيولة الدولية وميزان المدفوعات كموضوعات متممة للمعاملات الدولية (تسوية المدفوعات الدولية).

وبداية لا بد أن تحدد أثمان التبادل (الأثمان الدولية) التي يتفق عليها الأطراف المعنية لإتمام المبادلة، وهنا يجب الفصل بين النظام النقدي الداخلي والنظام النقدي الدولي، ففي ظل النظام الداخلي تحدد الأثمان طبقا للعرض والطلب أو بطريقة إدارية (حسب طبيعة النظام الاقتصادي) ثم تترجم هذه الأثمان نقديا ويتم الدفع بعملة موحدة يقبلها الجميع لتكون بقوتها الشرائية القانونية أساس النظام النقدي الداخلي، أما في النظام النقدي الدولي فالمبادلة تتم بين أطراف أجنبية و أطراف وطنية وتحدد الأثمان وفقا للعرض والطلب، لكن عند ترجمتها نقديا نجد أن لكل طرف عملة مستقلة ويحدد أثمانه محليا بهذه العملة فكيف يتم المبادلة؟ لا بد إذن ومنذ البداية إزاء تعدد العملات أن يكون هناك أساس حسابي أو معدل مبادلة للعملة الوطنية بالعملات الأجنبية (سعر الصرف) وعلى أساس سعر الصرف هذا تتكون الأثمان الدولية، ويتم تقييم المبادلات وتحديد سعر الصرف بطرق متعددة ولكن من أهم الطرق في التحديد هو سعر الصرف الدائم والذي يتحدد بناء على العرض والطلب (العملة الوطنية مقابل عملة أو عملات

أجنبية)، وهكذا تكون سوق دولي آخر ملحق ولازم لسوق التبادل والتجارة هو السوق النقدية الدولية، وأصبح تحديد هذا السعر شرطاً أولياً لإمكانية إتمام المبادلة الدولية أو التسوية الدولية للمدفوعات.

وفي الكثير من الأحيان يكون الهدف من تحديد سعر الصرف هو مواجهة أزمة (فائض أو عجز في ميزان المدفوعات)، حيث تستخدم الأدوات والسياسات النقدية لتصحيح اختلالات التجارة والتبادل الدولي، فإذا رغبت دولة في تخفيض أسعار سلعها المصدرة إلى الخارج وجذب رؤوس الأموال كبديل عن زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية التي هي أساساً تخفيض الأسعار الحقيقية فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر العملة (سعر الصرف) وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار الداخلي، والعكس يتحقق إذا رغبت دولة في رفع قيمة العملة (زيادة سعر الصرف) فتقل قيمة الصادرات وتزيد قيمة الواردات المهم في هذه المرحلة أن تسوية المدفوعات الدولية ومواجهة الاختلال بداء من تحديد سعر الصرف.

والمرحلة الثانية بعد تحديد سعر الصرف والأثمان الدولية للتبادل¹⁹ شراء أو بيع تصدير أو استيراد أو تحويلات أن يتم تحديد العملة الدولية المقبولة من جميع الدول والتي لها قوة شرائية دولية (عملة الاحتياط العالمي أو السيولة الدولية) لتسوية المدفوعات الدولية المترتبة على هذه المعاملات، وقد كانت هذه العملة في ظل قاعدة الذهب تتمثل في الذهب والعملات المرتبطة به مثل الإسترليني و الدولار ، وبعد انهيار قاعدة الذهب وتطبيق قواعد النقد الورقية أصبحت هذه العملة متمثلة أساساً في الدولار وبعض عملات الدول الكبرى القابلة للتحويل بما تمثله من قوة شرائية في ذاتها داخل الاقتصاد المصدر لها؛ وفي بعض الأحيان أصدرت السوق الأوروبية "الأيكو" وهي عملة حسابية أساساً كما أصدر صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة، وأصبح من الممكن الآن أن يتحقق نمو وتوسع في النشاط الدولي استناداً إلى توفر السيولة الدولية وإمداد الولايات المتحدة للسوق الدولية للدولار، ولقد فضلت كثير من البنوك المركزية

¹⁹ مصطفى رشدي شحبة: الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات والسياسات"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

"قاعدة الدولار" على أساس ما تحققه هذه القاعدة من مرونة في التحويل وسهولة استخدام الفائض النقدي الدولار المتاح لها في السوق النقدية والمالية للولايات المتحدة، ويتم ذلك عن طريق إيداعه في البنوك الأمريكية مقابل عائد أو شراء أوراق مالية وأذون خزانة أمريكية أو إقراضه للمشروعات الأمريكية مقابل عائد أو استثماره داخل الولايات المتحدة والاستفادة من خدمات الجهاز المصرفي وشبكاته الممتدة في أنحاء العالم.

وبذلك أصبح الموضوع المتمم للمعاملات الدولية هو تسوية المدفوعات المترتبة على التبادل الدولي من تجارة وخدمات وتحركات رؤوس الأموال وتكنولوجيا. وهذه التسوية المتمثلة في سعر الصرف والسيولة الدولية والقيود في ميزان المدفوعات تمثل الموضوع الخامس للمعاملات الدولية؛ وبذلك تتلائم الأسواق الدولية "السوق الحقيقية للسلع والخدمات" والأسواق النقدية والتحويلية "في سوق واحدة هي السوق الدولية للمعاملات الاقتصادية وما يتعلق بها من كفاءة أداء ومشكلات.

المبحث الثاني : ماهية التجارة الدولية.

تقوم التجارة الدولية بدور هام في النشاط الاقتصادي بتوفيرها احتياجات البلاد من السلع والخدمات الغير متوفرة بالإستيراد، كما تقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي عن طريق التصدير، لذا تحتل التجارة الدولية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت كثير من الدول على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.

حظي موضوع التجارة الدولية²⁰ بصفة عامة و التجارة الخارجية بصفة خاصة باهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن، وذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، و التي تتمثل في العوائق التجارية و الركود الاقتصادي، مما أدى إلى اتفاقية "بروتن وودز"²¹، التي دعت إلى بلورة الأطر الجماعية للدول المشتركة في التجارة من خلال الإتفاقيات الدولية التي تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ونتيجة لتطور نظم المعلومات و الإتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره أهم محددات النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية.²² و في هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق و مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع.

أولاً: مفهوم التجارة الدولية و مكوناتها²³

فيما يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات و الواردات المنظورة،

يغطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الواسع كلا من :

- الصادرات و الواردات المنظورة السلعية،
- الصادرات و الواردات غير المنظورة الخدمية؛
- الهجرة الدولية: أي انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

و أمام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة

على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع.

²⁰ يخضع مصطلح التجارة الدولية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه و الصور التي يتألف منها.

²¹ عقد مؤتمر بروتن وودز نسبة إلى مدينة بروتن وودز في ولاية نيوهامبشر في الولا م أ. و كانت أهم قراراته ربط الدولار بالذهب، وربط بقية عملات العالم بالدولار.

²² النمو الاقتصادي يعني زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات على المستوى الكلي في الإقتصاد. بينما التنمية الاقتصادية تعني تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى إحداث تغيرات اجتماعية و سياسية، وتطوير البنية التحتية للإقتصاد.

²³ حاتم سامي عفيفي: التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. الدار المصرية اللبنانية ، الكتاب الأول. 1991. ص 36.

كما إن مصطلح التجارة الخارجية في إطاره الكلاسيكي لا يخرج عن كونه وصفا لحركة انتقال السلع بين دول العالم المختلفة، من هنا يمكن القول إن المفهوم الكلاسيكي ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة، و يوحي إلينا الوصف الكلاسيكي أن هناك تفرقة هامة يجب أخذها في الإعتبار بين كل من التجارة الخارجية المنظورة و غير المنظورة؛ فإذا كان المصطلح الأول يعبر عن التجارة الخارجية في إطارها العادي (السلعي) فإن المصطلح الثاني المتعلق الغير المنظورة يعبر عن حالة التبادل الدولي في الخدمات، أي ينصب على الإطار المعنوي (اللامادي) للتجارة الخارجية و التي يقع في مقدمتها حركة السياحة و النقل الدولي و التأمين الدولي، و الخدمات المالية و المصرفية و قضايا أخرى مستحدثة مرتبطة بالتعليم و الصحة و المقاولات و الإستثمارات بصورها المختلفة.²⁴

وهناك مفهوم عام للتجارة الدولية هو إن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد ورؤوس الأموال، و التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.²⁵

ثانيا: التجارة الخارجية

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الإقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات و واردات".

ويلاحظ أن هذا التعريف إقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الإقتصادي، متجاهلا مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات و الواردات.²⁶

2. مكونات التجارة الخارجية²⁷

²⁴ حاتم سامي عفيفي: الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية. الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005، ص 57.

²⁵ رشاد العصار: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 12.

²⁶ حسام على داود: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 13.

²⁷ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، ص 247.

تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر التالية:

أ. الصادرات: وتنقسم إلى نوعين:

- الصادرات المنظورة: في شكل سلع ملموسة مثل البترول و الآلات ،
- الصادرات الغير منظورة: في شكل خدمات غير ملموسة مثل السياحة وخدمات النقل والملاحة.

ب. الواردات: و تنقسم إلى نوعين:

- الواردات المنظورة: في شكل سلع ملموسة مثل المواد الغذائية،
- الواردات غير المنظورة: في شكل خدمات غير ملموسة مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى.

ج. تجارة الترانزيت: و تسمى التجارة العابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد، وتعتبر من الأنواع الهامة لنشاط التجارة الدولية.

د. نظام السماح المؤقت: وهو نظام يخص الواردات لزيادة حجم التجارة الخارجية لدولة ما، و يطبق على الواردات من المواد الأولية و نصف المصنعة بغية تصنيعها و استكمال صنعها أو إصلاحها محليا، و تعفي مؤقتا من الرسوم الجمركية و عوائد الرصيف و البلد و غيرها؛ و تتم بشروط معينة أهمها أن المستورد هو المصدر لها بعد تصنيعها و إصلاحها، و لا بد أن يودع تأمين بمصلحة الجمارك أو ضمانا مصرفيا بقيمة الرسوم و العوائد، و أخيرا أن يتم إعادة تصديرها خلال فترة محدودة من تاريخ الإستيراد.

3. أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية؛ و ذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالإستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة و المتزايدة و المتداخلة، إلى جانب ضرورة إستخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

- ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية:²⁸
- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة. مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا،
 - تفاوت التكاليف و أسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما؛ وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم ، مقارنة مع ارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى،
 - اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية؛ حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية و عدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية،
 - الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا؛
 - السعي إلى زيادة الدخل القومي اعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية و ذلك بهدف دفع مستوى المعيشة محليا و تحقيق الرفاه الإقتصادي؛
 - اختلاف الميول و الأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها؛
 - الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا.

²⁸ حسام على داود: مرجع سبق ذكره، ص 16.

المطلب الثاني: دراسة التجارة الخارجية و أسباب التخصص.

أولاً: دراسة التجارة الخارجية²⁹

تعد التجارة أقدم وأهم مظاهر قيام العلاقات الإقتصادية الدولية، لهذا جذبت إهتمامات الدول و الفكر الإنساني منذ القدم، وكانت بالتالي محلا للعديد من المفاوضات و الدراسات و المؤتمرات و اكتسبت تدفقات مستمرة من المبادئ و الأفكار و النظريات و التقنيات... ونكتفي في هذا الإطار بعرض ثلاثة موضوعات تمس أهم جوانب التجارة الخارجية و هي:

1. أنماط التخصص الدولي في الإنتاج و التبادل: و هذا يستدعي بحث القوى الكامنة خلف طبيعة و نمط اشتراك لكل دولة أو جماعة في التجارة الخارجية. ومن باب أولى: البحث في القوى الكامنة خلف أنماط تقسيم العمل و أنماط تخصص الدول و الجماعات في إنتاج و تبادل سلع و خدمات محددة بذاتها غيرها.

2. ظروف و شروط و معدلات التبادل الدولي: يثار مباشرة التساؤل عن الظروف و الأسعار و الكميات و النسب التي يتم بمقتضاها التبادل. فيصبح من الضروري تحديد حجم المنافع أو الخسائر التي تعود على الدولة من جراء التبادل بدلا من محاولة الإكتفاء الذاتي.

3. يصبح من المفيد التعرف على القيود التي تعوق هذا التبادل و أثارها و بواعث فرضها، وتهتم دراسة التجارة الخارجية بنفس الأسئلة التقليدية في الإقتصاد عموما، و هي ماذا تنتج و كيف يتم الإنتاج؟ مشكلة الإنتاج و لمن نتج؟ ما هي كمية توليفة السلع التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية، و ما هي عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلع المصدرة، و علاقة ذلك بمشكلة الإنتاج؟ ما هو العائد الذي يعود على الدولة من التجارة و كيف يتم توزيع هذا العائد على الدول و علاقة هذا بمشكلة التوزيع؟

و بنظر الإقتصاد الدولي إلى العالم على أنه مجموعة من الدول المنفصلة. كل دولة لها مواردها الطبيعية، رأس المال التقنية الفنية، و القوى العاملة الخاصة بها. و لكل دولة مؤسساتها الإقتصادية و الإجتماعية و سياساتها الإقتصادية، فغالبا ما يهمل الإقتصادي الدولي نفقات

²⁹رشاد العصار: التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 14 و 15.

النقل و يفتَرَضُ أن جميع الأسواق تسودها المنافسة الكاملة (التامة)، و أن عناصر الإنتاج (عمالة رأس المال) قادرة على التنقل بسهولة و يسر داخل الدولة الواحدة و لكن ليس بين الدول. و باستخدام هذه الفروض أو بعضها يحاول الإقتصادي الدولي تفسير انتقال السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال بين الدول و إيضاح تأثير ذلك على الرفاهية الإقتصادية و التنبؤ بما يحدث نتيجة تغيير السياسات الوطنية و يكون التركيز أساسا على تلك السياسات الموجهة إلى المدفوعات و التجارة الخارجية كالتعريفية الجمركية، التكامل الإقتصادي، سعر الصرف، ضريبة الدخل الأجنبي... الخ.

ثانيا: أسباب التخصص في التجارة الخارجية

و تمثل هذه الأسباب، العوامل التي تؤدي إلى إنتاج السلعة المتاجر بها دوليا بكفاءة اقتصادية و إنتاجية مرتفعة، دوناً عن غيرها من السلع. و يعزى التخصص في التجارة إلى العوامل التالية:

1. الظروف الطبيعية:

و تمثل الخصائص المكتسبة للدولة المشتركة في التجارة و التي تؤدي إلى تخصص هذه الدولة في نشاط إنتاجي محدد، فالدولة التي تتميز بتربة خصبة و مياه مناسبة للري بكميات ووفرة تجعلها تتخصص في المنتجات الزراعية؛ بينما نجد بأن الدول التي تحوي في باطنها موارد طبيعية كالمواد الخام المتمثلة بالنفط و الفحم و الحديد و غيرها تتخصص في إنتاج السلع الوسيطة و المواد الأولية. وهذا ينطبق على بقية القطاعات الإقتصادية.

2. التفاوت في عرض العمل و رأس المال:

و يعتبر هذا العامل مرتبطاً بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة³⁰ (لا يتحدد نوع الإنتاج الذي ستخصص فيه دولة ما³¹ فقط على أساس مواردها الطبيعية فحسب ولكن أيضاً على أساس المعروض من اليد العاملة ورأس المال في هذه الدولة).

³⁰ حسام علي داود: مرجع سبق ذكره، ص 18.

³¹ تجدر الإشارة إلى أن الظروف التاريخية والعادات والتقاليد قد تؤدي إلى وجود مزايا يتمتع بها سكان دولة معينة دون غيرهم. فسكان النرويج مثلاً اشتهروا منذ زمن بعيد بأعمال الملاحة واشتهر السويسريون بصناعة الآلات الدقيقة والساعات كما اشتهر الأمريكيون بصناعة السيارات، مثل هذه الظروف قد أكسبت كل دولة من هذه الدول نوعاً من التخصص في صناعة بذاتها مما أدى إتقانها واكتساب شهرة دولية.

فبعض الدول قد توجد لديها وفرة في اليد العاملة، مثل الدول النامية المزدهمة بالسكان، في حين لا يوجد لديها رأس المال اللازم للصناعة، وفي هذه الحالة سنجد أن مثل هذه الدول تتجه إلى إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية وغير ذلك من الصناعات الخفيفة. و العكس صحيح.³²

3. تكاليف النقل:

يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة وكذلك بتكلفة الإنتاج و السعر، حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفف تكلفة الإنتاج للسلعة و بالتالي يخفض فاتورة الصادرات.³³

4. توافر التكنولوجيا الحديثة:

والمقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوافر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (سواء عن طريق الإختراع أو الإبتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية عالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي، ومثل هذه السلع بالقطع لا تكون موجودة في الدول الأخرى، على الأقل في فترة ظهورها، ومن ثم يكون هناك إقبال على اقتنائها.³⁴

ثالثاً: أهم الفروقات بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية:

سبق أن ذكرنا أن كلاً من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل .

وهنا قد نتساءل هل معنى ذلك أن النظرية التي تحكم التجارة الخارجية هي ذات النظرية التي تحكم التجارة الداخلية. وبمعنى آخر، هل تعتبر النظرية الإقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية (السلع و الخدمات التي يتم تبادلها و كيفية تحديد أسعارها الدولية... الخ) ؟ الواقع أن النظرية الإقتصادية تستطيع أن تفسر التجارة الخارجية مثلما تفسر التجارة ولكن جرت عادة الكثير من الإقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الدولية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية:

³² محمود بونس: أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، 1992، ص 14.

³³ حسام علي داود: مرجع سبق ذكره، ص 18 .

³⁴ نفس المرجع الأول، ص 15 و 16.

1. التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية :

جرت التقاليد العلمية التي أرسى دعائمها أئمة الفكر الإقتصادي الكلاسيكي على اعتبار التجارة الخارجية فرعاً مستقلاً من فروع الدراسة الإقتصادية نظراً لتمييزها بأسس ومفاهيم فنية لا تشاركها فيها التجارة الداخلية. فلقد أفرد آدم سميث وريكاردو وغيرهم دراسات خاصة بالتجارة الخارجية منفصلة عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية؛ ورغم أن أولين *Ohlin* - وهو من الإقتصاديين المعاصرين - يعتقد بعدم وجود اختلاف ظاهر بينهما، إلا أن واقع نشأة علم الإقتصاد وتطوره عبر العصور يوحي بالفصل بينهما، حيث أن البيانات و الإحصاءات التي إستمد منها علم الإقتصاد أصوله (البيانات الخاصة بالأسواق الداخلية في المدن و القرى وإحصاءات الجمارك التي تبين الصادرات و الواردات بين الدول المختلفة) كانت مختلفة، وما دام أن المصدّر قد اختلف فإن النتاج الطبيعي له لا بد وأن يكون مختلفاً أيضاً.

2. الحدود الجغرافية:

إن التجارة الداخلية تكون داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين إن التجارة الخارجية تكون على مستوى العالم.

3. اختلاف طبيعة المشاكل الإقتصادية داخليا وخارجيا :

قد تشترك التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي يقوم عليها كل منهما، إلا أنهما يختلفان في طبيعة المشاكل الإقتصادية التي تواجه كلاهما . فمشكل النقود والبنوك والأجور والأسعار - على سبيل المثال - لها ناحيتها الدولية الخارجية وناحيتها المحلية الداخلية ومن ثم فإن علاجها في المجال الدولي يختلف عن علاجها في المجال الداخلي.

كما أن المشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف في جوهرها عن المشكلات النقدية والمصرفية المحلية أيضاً، إذا ما نظرنا إلى مشكلة الأجور سنجد أن الذي يحدد مستواها داخليا (في النظام الرأسمالي هو العرض من العمال والطلب عليهم، أما المحدد الأساسي لسياسة الأجور في المجال الخارجي فهو الهجرة الدولية، حيث يهاجر العمال من الدول ذات الأجر المنخفض إلى الدول ذات الأجر المرتفع .

كذلك، مشكل تحديد أسعار السلع لها طابعها المحلي وطابعها الخارجي، فإذا كان ممكناً فرض نظام للأسعار محلياً فليس بالإمكان فرضه دولياً، إذا ليس من المستطاع لدولة ما - مهما أوتيت من قوة وسلطة- أن تجبر دولة أصغر منها على تحديد أسعار منتجاتها دولياً.

4. قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال :

يعتقد الإقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية. ويترتب على ذلك أن تميل عوائد عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل، في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي.

ففي داخل الدولة الواحدة، إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعاً، الأمر الذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال، فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر وذلك إلى أن يتساوى السعر في مختلف المناطق.

وبالنسبة للأرض، فإنه برغم ثباتها من الوجهة الطبيعية فقد يمكن تحريكها من وجهة نظر استخدامها وذلك بتغيير النشاط الذي تقوم به.³⁵

أما على المستوى الدولي؛ فإن هناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى وقد تمنعها. هذه الحواجز قد تكون قانونية (مثل القيود التي تفرض على انتقال العمال أو رأس المال من دولة لأخرى) ، أو اقتصادية (مثل المخاطر التي يتحملها رأس مال الدولة الأجنبية ولا يتعرض لها في موطنه الأصلي) ، أو ثقافية (مثل الاختلاف في اللغة أو في العادات والتقاليد الذي تعوق حرية العمل والتنقل)، أو إعلامية (مثل صعوبة التعرف على الظروف والفرص الاقتصادية المتاحة في الدولة الأجنبية) أو ما إلى غير ذلك.³⁶

³⁵ في الواقع إن الكثير من الدراسات الاقتصادية أبدت تحفظات عديدة حول هذا الرأي . إذا أن عناصر الإنتاج لا تتحرك دائماً داخل الدولة الواحدة بسهولة التي يشير إليها الكلاسيك وإلا فيماذا يمكن تفسير الكساد أو البطالة في مناطق معينة في بريطانيا دون المناطق الأخرى وكذا الفرق بين الشمال المتقدم في إيطاليا والجنوب المختلف (نسبياً). إن التفسير الوحيد لذلك هو عدم قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخلياً وفقاً للاختلافات في العوائد الممكن الحصول عليها.

³⁶ وبرغم هذا فقد شهد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بل والنصف الأول من القرن العشرين هجرات عمالية كبيرة من أوروبا وأمريكا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها و قد تحركت أن رؤوس الأموال أيضاً سواء مع المهاجرين أو في شكل استثمارات مباشرة قام بها البريطانيون والفرنسيون والألمان وغيرهم في المستعمرات.

ومع ذلك، فإن الإقتصاديين المحدثين يرون أن عوامل الإنتاج لديها نوع من القدرة على الانتقال من دولة لأخرى وإن لم يكن ذلك بنفس السهولة التي يحدث بها داخل الدولة الواحدة، فالفارق إذن هو في الدرجة قبل أي شيء آخر. وعلى أية حال فإن هذا الفارق في الدرجة بين قدرة عوامل الإنتاج على التحرك داخلياً وخارجياً يعد كافياً لوجود اختلافات بين التجارة الداخلية والخارجية.³⁷

5. تميز النظم النقدية :

تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة فقط، بينما تتم التجارة الخارجية بعملة متعددة تمثل الدول المشتركة في التجارة،³⁸ فمن المعروف أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة. أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي، فإن الأمر جد مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز وعملياتها الوطنية الخاصة. ولقد استتبع ذلك أن عدداً كبيراً من هذه العملات لا يستخدم في قياس القيم ولا يتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولته³⁹ مثل الجنيه المصري والليرة السورية والدينار العراقي والروبية الهندية... الخ .

حقيقة هناك دول تتمتع بمركز اقتصادي قوي في المحيط الدولي مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا... وغيرها ومن تم تلقي عملاتها قبولاً عاماً لدى البنوك والمؤسسات المشتغلة بتحويل العملات، إلا أن سهولة تحويل مثل هذه العملات على المستوى الدولي لا يعني أن المعاملات التجارية الدولية تتم بنفس السهولة التي تتم بها المعاملات التجارية الداخلية، حيث أن سعر الصرف (نسب مبادلة العملات بعضها ببعض) الذي بمقتضاه يتم التحويل، وهو دائم التغير (أحياناً يومياً). ناهيك عن احتمال إيقاف حرية تحويل بعضها إلى البعض الآخر. لذا، فإن المعاملات التجارية الخارجية يحيط بها من المخاطر ما لا نظير له في المعاملات التجارية الداخلية.

³⁷ محمود يونس: مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

³⁸ حسام على داود: مرجع سبق ذكره، ص 15.

³⁹ بطبيعة الحال فإننا نغض الطرف عن الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى والتي تميزت بتوحيد النظم النقدية في العالم على أساس قاعدة الذهب. حقيقة أن

كل دولة كان لها عملتها الوطنية إلا أن إصدار النقود كان يتم على أساس التغطية الكاملة بالذهب ولذا فإن سعر صرف العملة لم يكن يتغير باعتبار أن

العملة لها وزن معين من نوع معين من الذهب .

6. عوامل أخرى :

ومن أهم هذه العوامل : -

أ. اختلاف السياسات الوطنية: فالنظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضريبية والإجتماعية وغيرها تختلف وتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاماً خاصاً للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل. فهناك الرسوم الجمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي... وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية، وهذه كلها مسائل لا تثور بالنسبة للمعاملات الداخلية، إذ لا يوجد مثل هذه الأنظمة في المبادلات التي تجري في الداخل بين شخص وآخر أو بين منطقة وأخرى .

ب. إنفصال الأسواق: إذا كانت الأنواع المختلفة من القيود التي تضعها كل دولة على تجارتها الخارجية تتسبب في انفصال أسواق الدول عن بعضها البعض، فإن صعوبة المواصلات و الإتصالات واختلاف الأذواق واللغة والعادات والتقاليد لها دورها أيضاً في هذا الخصوص، فحقيقة أن التحسن في وسائل المواصلات والإتصالات الدولية والدعاية والإعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى التخفيف من حدة انفصال الأسواق، إلا أنه يجب عدم المغالاة في ذلك حيث مازال هناك الكثير من الشواهد التي تدل على أثر اختلاف أذواق الدول في الفصل بين الأسواق (مثل الملابس ذات الطابع القومي) .

ج. اختلاف السلطات السياسية : فأبناء الدولة الواحدة يخضعون لسلطة سياسية واحدة كما يجمعهم تراث تاريخي واحد ويوجد بينهم شعور خاص بالولاء والتضامن قد لا يتحقق في علاقاتهم مع غيرهم في الدول الأخرى؛ ومؤدى ذلك هو أن التجارة الداخلية تشمل نفس المجموعة من الأفراد في حين تشمل التجارة الدولية أفراد جماعات يسكنون وحدات سياسية مختلفة.⁴⁰

د. إختلاف ظروف السوق و العوامل المؤثرة فيه: في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف و العوامل المؤثرة في التجارة الداخلية.

(40) محمود يونس: مرجع سبق ذكره ، ص 19-20.

- هـ. إختلاف العوامل الطبيعية و الجوية التي تحكم كلا من التجارة الداخلية و الخارجية.
- و. إختلاف درجة التأثير بمرحلة النمو الإقتصادي على المستوى المحلي و المستوى العالمي لكل من التجارة الداخلية و الخارجية.
- ز. توفر الفرص الملائمة للتكتلات و الإحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية بينما تعتمد هذه الفرص على طبيعة السلع المنتجة و السوق المحلي في التجارة الداخلية.
- ح. طرق و أساليب التمويل⁴¹.

نخلص من كل ما سبق إلى مايلي :

- ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص و تقسيم العمل إذا لولا قيام المبادلات الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج بعض السلع بكميات تزيد عن حاجتها، دون أن تنتج شيئاً من سلع أخرى، و من ناحية أخرى، فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع و لما قامت التجارة الدولية .
- تتسم التجارة الدولية ببعض الخصائص التي تجعلها مختلفة عن التجارة الداخلية و عليه، فإن العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار تبادل السلع و أسعار العناصر التي تساهم في إنتاجها لا تسرى في حالة التجارة الدولية بذات الطريقة التي تسري بها في حالة التجارة الداخلية .
- إلى هنا وقد نتساءل عن القوى الإقتصادية التي تتحكم في تشكيل نمط التجارة الدولية لأي دولة من الدول. بمعنى آخر، لماذا توجد دول تتوافر فيها ظروف ملائمة لإنتاج عدد كبير من السلع ثم لا تقبل إلا على إنتاج بعضها وقد تستورد البعض الآخر من بلاد تنتجها في ظروف أقل ملائمة للإنتاج من ظروفها؟ ولماذا توجد بلاد فقيرة لا تتفوق على غيرها في أي ناحية من نواحي النشاط الإنتاجي و مع ذلك تخصص في بعض الإنتاج و تقيم علاقات تجارية مع الدول الأخرى؟ و من هنا تبدو أهمية وضع تفسير مقنع لأساس التجارة الدولية و العوامل التي تتحكم فيها.⁴²

⁽⁴¹⁾ حسام علي داود: مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁽⁴²⁾ محمود يونس: مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

المبحث الثالث: حركة الأموال الدولية

تتضمن حركة الأموال الدولية بالمعنى الواسع حسب التعريفات المقدمة من طرف المنظمات الدولية (اللجنة الأوروبية خصوصاً)، التي تعتبر الحركات الدولية لرؤوس الأموال إذا ما استثنينا : المدفوعات الدولية أي التحويلات المالية الدولية التي تقابل حركات السلع و الخدمات (حالة تسوية الفواتير) كل من⁴³:

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار

ينقسم الاستثمار المحلي أو الأجنبي إلى نوعين رئيسيين هما الاستثمار المباشر و هو ذلك الاستثمار الذي يأخذ طابعاً مادياً ، و الاستثمار الغير مباشر و هو الاستثمار المالي.

أولاً: التدفقات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر:

1. تعريف

أ. هي العمليات التي يتم بموجبها متعامل اقتصادي بتوظيف أموال يهدف الحصول على فائدة

مستدامة، لمؤسسة تمارس نشاطاتها في الخارج. فقد يتعلق الأمر بـ :

- خلق فرع في الخارج،
- شراء على الأقل 10% من رأس المال الاجتماعي الأجنبي،
- نقل شركة إلى الخارج.

ب. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع

مقام في اقتصاد آخر، وفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار

مباشر حين تملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات

الأعمال و من عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في

إدارة المؤسسات.⁴⁴

⁴³ التدفقات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم بواسطة غير المقيمين، أو شراء القارات في الخارج بواسطة مقيمين. وكذلك التدفقات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل الهدايا، المنح، الميراث، التركات..الخ.

⁴⁴ أميرة حسب الله : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 م - 2005 م ، ص 13 .

ج. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظريات تحقيق العلاقات الاقتصادية الدائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي فرصة القيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة.⁴⁵

د. يقصد به النمط من الإستثمار، أي قيام المستثمر غير الوطني سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته و توجيهه سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأس المال المشروع التجاري (الشركة التجارية) أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع.⁴⁶

هـ. و هو الأموال الأجنبية (حكومات أو شركات أو أفراد) التي تنساب إلى داخل الدولة المختلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية و تأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذا العوائد و ضمن شروط يتفق إلى الدولة الوطنية. و النسبة العظمى من هذه الإستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات وبالتالي فإنها غالبا ما تكون في موقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطني.⁴⁷

و. هو مجموعة الاستثمارات التي تمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء و تملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في الأراضي و المصانع و الشركات الإنتاجية و مشاريع الهياكل الإرتكازية وهذا النوع من الإستثمار يؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي و في تكوين و تراكم رأس المال الثالث الوطني و لها علاقة بالطبيعة و البيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية و تتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة و تتحمل نفقات تأمين و نقل و خزن و صيانة⁴⁸.

⁴⁵ سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراية النشر و التوزيع، طبعة الأولى 2009 1430 هـ، ص 207.

⁴⁶ دريد محمود السامرائي: الإستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى بيروت آذار/مارس 2007، ص

63.

⁴⁷ تيسير الرداوي: التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1404 هـ- 1405 هـ، ص 254.

⁴⁸ دريد كامل آل شبيب: الإستثمار و التحليل الإستثماري، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان 2009 م، ص 50.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. الاستثمار المشترك : هذا الشكل للاستثمار الأجنبي المباشر قدمت له مجموعة من

التعاريف، نعرض بعضا منها من خلال مايلي:

— يرى كولدي « *Kolde* » أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية...الخ".

— أما تيربسترا « *Terpstra* » فيرى أن الاستثمار المشترك "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."

— ويرى ليفجستون « *Livingstone* » في هذا الشأن "أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر، سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا".

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:

- الاتفاق بين مستثمران (وطني و أجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية داخل البلد المضيف؛
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛

– لا يشترط في المشاركة تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي:

○ قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة و المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
○ قد تتمثل حصة المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛

○ قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

– حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك؛ وهذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.⁴⁹

ب. الإستثمار في إنشاء فرع للشركة الدولية: نظرا لوجود الفائض في المخزون وبحثا عن فتح أسواق جديدة بغرض تحقيق أرباح إضافية تسعى الشركات الدولية إلى إنشاء فروع جديدة لها في دول مختلفة.

ج. وكلاء التوزيع: حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلاء لها في العديد من الدول بهدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة وينتشر هذا النوع من الإستثمار في قطاعات السيارات، والآلات الثقيلة.

د. حق الامتياز: الإستثمار في الفروع يعني أن تقوم الشركات العملاقة و الناجحة ببيع خبراتها المتكاملة في أحد الأنشطة للدولة المضيفة مقابل عمولة أو رسم إضافة إلى نسبة سنوية من الأرباح الصافية، وذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري و العلامة التجارية ومواصفات المنتج ومثال ذلك سلسلة المطاعم العالمية، وهذا النوع من الإستثمار لا يعد استثمارا مباشرا بقدر ما هو بيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة مختكرة .

هـ. الإستثمار في عملية تسليم المفتاح: ويقصد بهذا النوع من الإستثمار الأجنبي انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع و تسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف ومن الأمثلة على ذلك مشاريع إنشاء المصانع و الفنادق... الخ.

⁴⁹ عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 15-25.

و. عقود الإدارة: تعد عقود الإدارة أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة و نجدها خاصة في مجال الفنادق، السياحة وشركات الطيران. ومما يتميز به هذا النوع من الاستثمار تحويله لمبالغ هامة إلى الخارج عن طريق الأجور والحوافز⁵⁰.

ز. مشروعات أو عمليات التجميع : هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا؛ وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقيق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه؛ كما وتجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد واتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.⁵¹

ح. الشركة متعددة الجنسيات: تعرف أيضا بالشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما، وهي تعني وجود شركة ذات إمكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه الدولة الأم، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى و يكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة و تكتسب جنسيتها لكن يبقى ولاؤها الاقتصادي للشركة الأم، التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة و التوجيه، وهذه وتلك يكونان معا كيانا اقتصاديا واحدا و إن لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني.⁵²

⁵⁰ صفوت أحمد عبد الحفيظ: دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 25-28.

⁵¹ عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة. الإسكندرية، 1998، ص 242.

⁵² نفس المرجع الأول، ص 38.

3. محددات و عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية و مدى تحقيقها الاستقرار الاقتصادي، الإطار القانوني و التنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية و المعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري و أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

و نتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

— حجم السوق و احتمالات النمو: يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي؛ و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان.

لقد وحدة المدرسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو النتائج كـمقياس أيضا لحجم سوق الدول المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر.⁵³

— توفر العنصر البشري: ليس فقط تكلفة عنصر العمل و إنما أيضا جودته تلعب دورا إيجابيا في عملية جذب الاستثمار.

— أسعار الصرف: يزداد أو ينخفض نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة أو قوية نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي لها الشركة.

— الحوافز الحكومية غير الضريبية : إذا كانت النتائج متناقضة بشأن الحوافز الضريبية فان الحوافز غير الضريبية مثل التيسيرات عند الإنشاء و تخفيض البيروقراطية كل ذلك يؤثر بالإيجاب على مناخ الدولة الاستثماري.⁵⁴

⁵³ أميرة حسب لله : مرجع سبق ذكره، ص 35.

⁵⁴ رضا عبد السلام : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ، 2007 م ، ص 105، 106.

ب. مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر: - تعتبر الاستثمارات الأجنبية أهم مورد لنقل التكنولوجيا و طرق و مناهج التسويقية و هذا عن طريق إنشاء الشركات الفرعية في البلد المضيف و احتكاكها مع مؤسسات المحلية و اكتساب معلومات تقنية و تصنف هذه الإيجابيات و فقاً:

من جهة الدول المضيفة

- تساهم الإستثمارات في زيادة تدفق الأموال و بالتالي زيادة النشاط أو الحركة المالية مما يسمح بتطوير المؤسسات المالية ،
- يسمح في مخلق مناصب جديدة ؛
- تطور وجهة نظر البلدان النامية إلى حجم توسع المناطق الحرة و ترقيتها ؛
- يساهم في تحرير التجارة و زيادة حجم المنافسة ؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات خارج مجال الطاقة.

من جهة نظر الشركات المستثمرة

- اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر لتحويل المواد الخاصة إلى شركة الأم،
- إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط.

ثانيا: استثمارات المحفظة:

1. تعريف

- تخص عمليات الشراء أو البيع في الخارج لأصول حقيقية (مثل الأسهم)، حقوق مثل (سندات)، ليس بهدف السيطرة على الشركة، ولكن بكل بساطة بغية توظيف الأموال؛ يجدر الإشارة إلى أنه في حالة شراء الأسهم يجب أن لا تتجاوز النسبة 10% من رأسمال الشركة، لأن تجاوزها يعتبر استثمارا أجنبيا مباشرا.⁵⁵
- وتعرف أيضا بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، حيث تنطوي على تملك الأفراد، أو الهيئات، أو الشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع.⁵⁶
- التعريف الأكثر شيوعا هو أن الاستثمار الغير المباشر هو الذي تتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات الأوراق المالية بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة، حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دورا مؤثرا في قرارات الشركة بصورة أوضح علاقة المستثمر بالشركة التي اشترى أسهمها أو سنداتها فان هذه العلاقة تتحدد بحسب نوايا المستثمر، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه بالضرورة، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه الحالة تصبح استثمارا مباشرا.⁵⁷

2. أشكال (أدوات) الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

⁵⁵ David Hénaux : *Les mouvements internationaux de capitaux (Comprendre les crises financières)*, EDUCAGRI, 2009, p23.

⁵⁶ عبد السلام أبو قحف: *أساسيات في الإدارة*، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1995، ص 280.

⁵⁷ علي عباس: *إدارة الأعمال الدولية*، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 م، ص 36.

يأخذ الاستثمار المحفظي أشكالاً مختلفة، وهي:

أ. الأوراق المالية: تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، و ذلك لما يوفره من مزايا للمستثمر و التي لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى و تختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا:

- من حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها: منها ما هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرها،
- من حيث الدخل المتوقع منها: هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي تحدد كوبونه بنسبة من قيمته الاسمية؛
- درجة الأمان: السهم الممتاز يوفر لحامله أماناً أكثر من السهم العادي، و هذا الأخير يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف عن الدفع.⁵⁸

— الأسهم: السهم هو حق المساهم في شركة أموال، و هو ذلك الصك الذي يثبت هذا الحق القابل للتداول وفقاً لقواعد القانون التجاري، و يمثل السهم حق مالكة في الجمعية العمومية، و التصويت فيها و الإنتخاب، و حق الأولوية في الإكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة، إضافة إلى حق الحصول على جزء من أرباحها عند التصفية بسبب الإقتضاء. " 59

يتحدد سعر الأسهم في سوق الأوراق المالية وفقاً لعوامل و متغيرات عديدة، لعل من أهمها: عوامل إقتصادية و أخرى مالية.

أما الأولى فترتبط بنشاط المؤسسة و مدى نجاحها و ازدهارها، و ما ينتج عن ذلك من ارتفاع في الأرباح و هو ما يجلب المساهمين و الأفراد إلى اقتناء كميات كبيرة من

⁵⁸ محمد مطر: إدارة الاستثمارات - الاطار النظري و التطبيقات العملية - ، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 80.

⁵⁹ شمعون شمعون: البيورصة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 1998، ص 21.

هذه الأسهم، و بطبيعة الحال فإن ارتفاع الطلب يؤدي لا محالة إلى ارتفاع أسعار الأسهم، و العكس صحيح، حيث أن تدهور نشاط المؤسسة يؤدي إلى انخفاض دخلها و أرباحها، الأمر الذي يؤدي إلى إغراض المتعاملين عن شراء أسهمها و بالتالي انخفاض أسعارها في سوق الأوراق المالية.

أما العوامل المالية "فتتأثر بقانوني العرض و الطلب في سوق الأوراق المالية، فكلما ارتفعت كمية رؤوس الأموال المعروضة للتداول كلما تحسنت أسعار الأسهم و اتجهت نحو الصعود، و كلما قلت هذه الكمية كلما انخفضت أسعارها.

— الأسهم الدولية: يتم إصدار الأسهم الدولية في العديد من الدول، و التي قد يكون من بينها بلد المؤسسة المصدرة، بحيث يتم تسجيل الأسهم الدولية عموماً في أكثر من مركز مالي و تعد "وول ستريت" من أهم هذه المراكز.

وقد يستوجب إصدار الأسهم الدولية استعمال الشرائح التالية:

○ شريحة محلية

○ شريحة أوروبية

○ شريحة أجنبية

في حالة إصدار الشرائح الثلاث تعرف الأسهم بالأسهم العالمية « *planétaire* » ، أما في حالة إصدار الشريحتين الأخيرتين فقط تعرف الأسهم بالأسهم الدولية، ولا يختلف تنظيم وإصدار الأسهم الدولية عن الأسهم المحلية.

و يتم الإصدار بمساعدة تجمع بنكي يختار على أساس الدول التي يرغب في وصول الإصدار لمستثمريها و هناك أسلوبان لتوزيع الإصدار:

○ الأسلوب المفتوح: أين تترك الحرية لأعضاء التجمع البنكي في اختيار أماكن

توزيع الإصدار

○ التوزيعات المحاطة: حيث يراقب التوزيع ويمنع من العودة خاصة إلى سوق الإصدار.⁶⁰

— السند: هو صك قابل للتداول في الأوراق المالية، تصدره مؤسسة أعمال و يتعلق بقرض طويل الأجل، و هو بهذا بعد اتفاقا بين طرفين، بمقتضاه يقوم الطرف الأول بإقراض الطرف الثاني، مع تعهد هذا الأخير برد المبالغ المقرضة و الفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة.

إذن فإن السند هو "صك" يعود بدخل ثابت على صاحبه، ويمثل ديننا على المؤسسة لأصل طويل أو متوسط الأجل، في مقابله تتعهد بدفع مبلغ معين ككفائدة بصورة دورية طول مدة السند، مع دفع القيمة الإسمية عند الاستحقاق.⁶¹

— السندات الدولية: قد تواجه بعض المؤسسات نقصا في السيولة لمواجهة التوسع في بعض استثماراتها فتلجأ إلى التمويل الخارجي عبر إصدار سندات يتم طرحها في السوق المالية للجمهور من خلال البنوك و المؤسسات المالية المختلفة الأخرى.⁶²

ب. صناديق الاستثمار : صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات دراية و خبرة في مجال إدارة الاستثمارات (بنك أو شركة استثمار مثلا)، و ذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد و من ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة، تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا، وضمن مستويات معقولة من المخاطر. كما يعتبر أيضا أداة مالية، ويمارس عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعا و شراءً، كما يمكن بالمثل تكوين صناديق استثمار عقارية تمارس المتاجرة بالعقار.

و من أهم مزايا الصناديق أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات و لا يمتلكون الخبرة الكافية لتشغيلها، بأن يقوموا بتسليم مدّخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة.

⁶⁰ محفوظ جبار و عمر عبدة سليمة: أسواق راس المال الدولية (البياكل و الأدوات)، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008، ص 98.

⁶¹ ضياء مجيد الموسوي: الأمانة الاقتصادية العالمية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 1990، ص 82.

⁶² محفوظ جبار و عمر عبدة سليمة: مرجع سبق ذكره، ص 89.

المطلب الثاني : حركات العمل ورأس المال

يجب التمييز بين العمل و رأس المال، فهذا الأخير يمكنه الحركة دون أن تكون الملكية مجبرة على ذلك، فحين أن العمل عكس ذلك، فملكية العامل عليها الحركة. فدخل رأس المال سوف يحول إلى بلده الأصلي، أو على الأقل الجزء المسموح به للتحويل. أما دخل العمل فلا يحول كليا لأن أغلبه يستعمل في قضاء الحاجات اليومية للمقيم.⁶³

أولا: عمليات الإقراض:

يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية (البنوك) للمتعاملين الإقتصاديين الأجانب، أو من طرف مقترضين متعاقدين مع متعاملين محليين من مؤسسات مالية محلية.⁶⁴

1. مفهوم الإقراض

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

— القرض اصطلاحا: باللغات الأوروبية أصل كلمة قرض «Credit» جاءت من الكلمة الإيطالية «credoto» ذات الأصل اللاتيني «Credito»، التي تعني شيء أو كل إلى طرف آخر، المشتقة من الكلمة «creditus» وهو اسم مفعول الفعل اللاتيني «Credere» الذي يعني يعتقد «Croire».⁶⁵

— القرض لغة: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية و المقترض.⁶⁶

— تعريف آخر: أو هو الإئتمان و المقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة

⁶³ Jean-Marie Grether , Jaime de Melo: *Commerce International (Théories et applications)*, De Boeck, 1997, p 371.

⁶⁴ David Hénaux : *op.cit* , p23.

⁶⁵ Jonathan Golin,Philippe Delhaise : *The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors*, Wiley, second edition , 2013, p 30.

⁶⁶ Michelle de Mourgues : *la monnaie système financier et théorie monétaire*, 3^{ème} édition, economica, Paris, 1993, p 178.

واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة و تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على القروض المصرفية.⁶⁷

2. الإقراضات الدولية

تصنف الالتزامات نحو الخارج إلى ثلاثة أنواع:

أ. القروض الرسمية : و هي بدورها تصنف إلى نوعين

القروض الحكومية الثنائية: هي تلك القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى.

القروض المتعددة الأطراف⁶⁸: وهي تلك القروض التي تمنحها المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية العاملة في مجال الاقتراض، و تختلف شروط الاقتراض من منظمة إلى أخرى، و ذلك بحسب الغرض من القرض و نوع المنظمة التي تمنحه، فهناك قروض لتمويل مشاريع اجتماعية، بينما تخصص منظمات أخرى في تمويل مشاريع البنية الأساسية، و بعض المنظمات تقوم لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و نذكر بعضها فيما يلي:

- البنك العالمي،
- مؤسسة التمويل الدولية؛
- هيئة التنمية الدولية؛
- الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي؛
- البنك الإسلامي للتنمية؛
- صندوق التنمية الأوربي؛
- البنك الإفريقي للتنمية ؛

⁶⁷ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 103-104.

⁶⁸ فضيلة جنوحات: إشكالية الديون الخارجية علم التنمية الاقتصادية في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 07-06.

— المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا .

ب. القروض الخاصة: و هي تلك القروض التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك.

ومن الأمثلة على ذلك:

— تسهيلات الموردين: يطلق عليها قروض التصدير، ائتمان مضمون من طرف الحكومات المقترضة تمنحه الشركة المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى ويستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات للشركة المانحة للقرض ويتم منح القرض بهدف تشجيع التصدير و تتراوح مدته ما بين 90 يوم إلى 10 سنوات.⁶⁹ هناك أنواع من قروض التصدير:

○ قرض المورد « *credit fournisseur* »: هو ذلك القرض البنكي الذي يمنح للمورد (المصدر) ، الذي يقبل مهلة متوسطة الأجل لزبونه الأجنبي (المستورد) في تسديد قيمة المبيعات، بفضل هذا القرض يحصل المصدر على قيمة مبيعاته بمجرد تسليم البضاعة للمستورد، والمبالغ المدفوعة من طرف البنك تسدد على اجل معين من طرف المستورد للبنك.

في هذه العملية لا ينوب البنك عن المصدر في العلاقة التي بينه وبين المشتري، فالمصدر هو الذي يفاوض حول نوعية القرض من اطار عقد البيع...⁷⁰

○ قرض المشتري « *credit acheteur* »: على عكس قروض التوريد، فقرض المشتري يتميز بأنه قرض يمنح طريق بنك من دولة المصدر مباشرة إلى المشتري الأجنبي (المستورد)، و الذي يقوم بالدفع إلى المورد (البائع/ المصدر)⁷¹ يمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد و البنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، و من الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض، حيث:

⁶⁹ David Lawson: *Le Club de Paris- Sortir de l'engrenage de la dette-*, L'HARMATTAN, 2004 , P 74.

⁷⁰ Henri Loubergé, Pierre Maurer : *Financement et assurance des crédits à l'exportation.* librairie DROZ , 1985, p90.

⁷¹ Franck Olivier Meye : *Évaluation de la rentabilité des projets d'investissement: méthodologie pratique*, l'harmattan, 2007,p 178.

■ يستفيد المورد من تسهيلات مالية طويلة نسبياً مع استلامه الآني للبضائع مع تحمل إرجاع القرض و الفوائد المترتبة عنه عند حلول آجال الاستحقاق.

■ كما يستفيد المصدر من تدخل هذه البنوك و ذلك بحصوله على التسديد الفوري من طرف المستورد لمبلغ الصفقة.⁷²

— تسهيلات مصرفية: هي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف والبنوك التجارية للمقترضين في دولة أخرى بهدف تمويل عجز موسمي أو مؤقت ويتراوح أجل استحقاقها ما بين 6 أشهر وسنة وتحسب الفائدة على أساس الليبر .

تقوم المصارف التجارية عادة بتقديم قروض قصيرة الأجل للجهات الراغبة و تستحق الدفع في مدة أقصاها سنة مع إمكانية قيام هذه المصارف بتجديد هذه القروض و يتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه و لا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل.

ثانياً: الهجرة الدولية و تدفقات الشتات

1. تعريف المعاملات الخاصة بتدفقات الشتات

إن تعريف المعاملات النقدية والمالية في المعنى العام يبدو بسيطاً: فالمعاملات النقدية والمالية هي جزء من دخل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، في معظم الأحيان إلى الأسرة. ففي الواقع، ينبغي توضيح هذا التعريف لأن العديد من العناصر تتسم بالغموض. حيث لا يوجد تعريف واحد للمعاملات النقدية والمالية.

2. أنواع عوائد التحويلات

— العائد المباشر: و يتشكل بالخصوص من الأجور و المكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر الذي يمكن أن نضيف إليه مساهمة الزوجة المشغلة.

⁷² الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص 123.

— العائد الغير مباشر: و يتشكل من:

- التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية للمهاجر، ويستفيد هذا الأخير مبدئياً من نفس الحقوق الممنوحة للعمال المحليين عندما يعيش صحبة أسرته في بلد الاستقبال، لكن هذا الحق في التعويضات يقل عندما يفضل أفراد الأسرة البقاء في بلدهم.
- المساعدات المختلفة (الناجئة عن غير مساهمته) و التي تستفيد منها المهاجر في المجال الصحي و المساعدة الاجتماعية و التعويضات عن البطالة.⁷³

3. قنوات التحويلات

أ. التحويلات الرسمية: تسجل هذه التدفقات في ميزان المدفوعات لازم لتحديد مختلف الفئات.

يتم تسجيل التحويلات المالية من المهاجرين في ثلاثة بنود من ميزان المدفوعات:

— دخل العمل *Labour Income*: (الحساب 2310 الحساب الجاري) هو عبارة دخل

و أجور عوامل الإنتاج التي تعود على العمال يعملون أقل من 12 شهرا في

الخارج، وهم العمال المؤقتين و الموسمين و كذا العابرين للحدود.

— تحويلات أموال العمال *Worker's remittances*: (الحساب 2391 الحساب الجاري)

هي قيمة التحويلات الخاصة بالمهاجرين المقيمين في الخارج لأكثر من عام.

— تحويلات المهاجرين *Migrant Transfers*: (الحساب 2431 حساب راس المال)

و هي التحويلات المرتبطة بتدفق السلع و الأصول المالية التي تنشأ عن الهجرة.

— وتغطي هذه المراكز (الحسابات) الثلاثة جميع المعاملات النقدية و المالية المتصلة

بالمهجرة، على المدى القصير أو الطويل.

⁷³ محمد الخشاني: التحويلات المالية للمهاجرين و اثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر و تونس، اجتماع الخبراء حول الهجرة و

التنمية في المنطقة العربية (التحديات و الفرص)، دائرة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية - الأمم المتحدة، بيروت 17/15 ماي 2006، ص 5.

أ. التحويلات غير الرسمية

بحكم التعريف، لا يتم حساب ما يسمى التحويلات غير الرسمية، كما التحويلات النقدية.

فهناك ثلاثة أنواع من التحويلات غير الرسمية⁷⁴:

– النقل المباشر عبر الحركة البدنية من المهاجرين أو مبعوثا (السيولة المالية)، الإرسال عن

طريق البريد؛ والنقل من نوع «hawala» «الحوالة»⁷⁵ (معناها كلمة "تحويل") في كل

من باكستان وبنغلاديش، «hundi» «هوندي»⁷⁶ (كلمة معناها "جمع") في الهند، «fei»

«ch'ien / chiti/chop» «فاي تشين أو تشيتي/شوب»⁷⁷ (أي "المال الطائر") في

الصين.⁷⁸

– يقول "القرشي" عن النقل من نوع «hawala» «الحوالة» «هي شبكة غير رسمية

لتحويل الأموال من مكان إلى آخر عن طريق وسيط «الحوالة دار»⁷⁹ «les

hawaladars» مهما كانت طبيعة المعاملة أو البلدان المعنية. هذا النوع من

⁷⁴ وفق معطيات البنك الدولي تمثل التحويلات الغير نظامية حوالي 50% من التحويلات النظامية، أي ما يعادل بالنسبة للدول النامية 250 مليار دولار امريكي.

⁷⁵ Marie COIFFARD: *Les déterminants et impacts macroéconomiques des transferts de fonds des migrants : une analyse du cas des pays fortement dépendants*, thèse doctorat , UNIVERSITÉ DE GRENOBLE, Le 02 décembre 2011, p 21-22.

⁷⁶ من الناحية الفنية هو امر خطي غير مشروط يصدره شخص إلى آخر كي يدفع مبلغا محددًا من المال إلى شخص ثالث. بحيث يحول المهاجر او المستخدم لأجل قصير مبلغًا من المال بالعملة المحلية الى وكيل محلي بموجب اتفاق على أن يقوم مكتب الصرافة التابع لهذا الوكيل في الخارج بتحويل القيمة المعادلة بالعملة المحلية إلى أسرة المرسل أو إلى الطرف الذي يحدده بشعر صرف متفق عليه و يقدم وسطاء "هوندي" خدمة تحويل الأموال من الباب إلى الباب في نفس اليوم وهو ما يلقي ترحيبًا كبيرًا في المناطق النائية.

⁷⁷ الشبكات "تعني الايصالات: هو نظام ادخله المستعمرون البريطانيون في الصين خلال القرن التاسع عشر حيث كانت رواتب من يعملون لدى البريطانيين تودع

في حساب محدد الغرض يديره كومبرادور صيني (يقوم بدور الوساطة بين شركة أوروبية ومشر محلي). وكن الأجانب يحرون ايصالات مقابل الأطلعمة وغيرها من المشتريات من التجار المحليين، على أن يقدم التجار بدورهم هذه الإيصالات إلى الكومبرادور للسداد، و يقوم بخصم المبالغ من حسابات العاملين.

– أما نظام "الشوب" يعمل على غرار نظام الحوالة و لا زال مستخدما حتى الآن: فإذا رغب احد العملاء في البلد A في تحويل مبلغ من المال إلى متلق من البلد B ،

فانه يتوجه إلى متجر أو منفذ للبيع ، حيث يأخذ السمار النقود و يسجل قيدها بالمبلغ في دفتر الأستاذ، ثم يرسل معلومات المعاملة (مبلغ التحويل، اسم

المتلقي و مكانه وغير ذلك) إلى السمسار المقابل في البلد B ، و في نفس الوقت ينشئ السمسار ما يسمى ب: "شوب" (قد تكون تذكرة قطار أو ورقة لعب) و

يقسمها إلى شطرين احدهما يعطيه إلى العميل و الآخر يرسله إلى الطرف المقابل له في الخارج . ويرسل العميل الشطر الذي حصل عليه إلى المتلقي، على أن

تتم مضاهاة الشطرين قبل أن يسلم السمسار المال إلى المتلقي.

انظر: دليل صندوق النقد الدولي بعنوان : المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين- مرشد لمعدي الإحصاءات و مستخدميها- ، صندوق النقد الدولي ،

2009، ISBN 978-1-58906-3، ص 14-15.

⁷⁸ Thomas Straubhaar et Florin P. Vădean: *Les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur role dans le développement*, (Institut d'économie internationale de Hambourg , Perspectives des migrations internationales, ISBN 92-64-03629-6, SOPEMI – Édition 2006, OCDE 2006.

⁷⁹ تتم التحويلات من بلد A إلى متلق من البلد B عن طريق وسيطين يسمان «les hawaladars» يتلقى حوال (hawaladar) البلد A ، من المهاجر المبلغ المالي المراد

تحويله بعملة معينة إلى المستفيد بالبلد B ، ثم يقوم حوال A الإتصال بالوسيط بالبلد B ، وهو يمثل الحوال B بالبلد الأصلي، ويطلب منه دفع المبلغ المالي

للمستفيد المعني بالعملة المحلية بعد أن يعلمه بالرقم السري لتلقي الأموال بهدف الأمان، وذلك مقابل وعد بالسداد في وقت لاحق . ويرغم أن التحويل مباشر

وفوري من مسؤولية الحوال A، إلى نظيره B فالتعويض بين الطرفين يتم بطرق وفي أوقات مختلفة وكثير ما لا يشمل أي مدفوعات مباشرة بين الوسيطين.

انظر: وداد صالح: التحويلات المالية للمهاجرين- دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،

2010-2011، ص 100-101.

العمليات غالبا ما يقوم بها العمال الذين هاجروا إلى البلدان المتقدمة، بل أيضا لإرسال الأموال من الدول النامية، على الرغم من أن الغرض من هذا التحويل قد تكون مختلف عادة»⁸⁰.

— كما أن هناك مسارات أخرى للتحويلات الغير رسمية و تتمثل أساسا في :

○ **التعويضات (المقاصة):** تمثل التعويضات بين أبناء البلد الواحد اليه تستعمل عندما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لفائدة شخص آخر من بلده. و مقابل ذلك، يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته. وتتم المقاصة بسبب عدم قابلية العملات في دول المنطقة للتحويل وضرورة المرور بمراقبة الصرف.

○ **التحويلات العينية:** تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي و لا سيما منها السيارات و المجوهرات و الآلات المنزلية و الأثاث و الآلات الإلكترونية... الخ ، للاستهلاك الخاص أو لبيعها⁸¹ في الأسواق المنظمة.⁸²

4. أنماط استخدام التدفقات

هناك عدة أنماط لاستخدام التحويلات حيث تختلف هذه الأنماط من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والنظم والسياسات المتبعة في كل دولة من هذه الدول.

وعلى هذا الأساس فإن لتحويلات المهاجرين استخدامات متعددة الجوانب في دول المنشأ، إذ أن المهاجر يرسل جزءاً من دخله الذي يكسبه في الخارج إلى ذويه من أجل سد بعض الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وتحسين أحوالهم المعيشية والجزء الآخر يخصص لأغراض الادخار والاستثمار أو المضاربة مما يؤثر على حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية .

⁸⁰ Marie COIFFARD: *ibid* ; *opcit*.

⁸¹ ففي الجزائر ما زالت تجارة الحقائب حاضرة بقوة ، رغم التراجع الطفيف جراء انفتاح الاقتصاد الجزائري ، و تقدر إحصائيات السلطات الجزائرية و التي تعود إلى بداية التسعينات حجم هذه التجارة الى ما يفوق 2.5 مليار دولار أمريكي سنويا، و هو مبلغ هام إذ يمثل ما بين 15% إلى 20% من إجمالي حجم الواردات .

⁸² محمد خشاني: العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، أستاذ بجامعة محمد الخامس- اكدال- المغرب، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2007، ص 5-6.

مما يعني أن التأثيرات الاقتصادية (الداخلية والخارجية) لتحويلات المهاجرين على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المتلقية للتحويل تختلف حسب أنماط إنفاق تلك التحويلات ، لذا ينبغي التعرف على أوجه استخدام التحويلات لمعرفة التأثير النهائي لها على متغيرات الاقتصاد الكلي وتحليل العلاقة بينهما كما يلي⁸³:

- أ. الإنفاق لأغراض استهلاكية.
- ب. الإنفاق لأغراض استثمارية .
- ج. الإنفاق لأغراض ادخارية .

أ. الإنفاق لأغراض استهلاكية: عندما يتم توجيه تحويلات المهاجرين المتدفقة من الخارج نحو الأغراض الاستهلاكية نتيجة زيادة ما بحوزة الأفراد من أصول نقدية (بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية) فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على نحو مباشر، خصوصا إذا كان التحويل متوجها نحو العائلات أو الأفراد الذين يكون لديهم الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وقد يترتب على ذلك النمط من الاستخدام بعض التأثيرات السلبية من أهمها:

— إن زيادة الطلب الاستهلاكي الممول من التحويل يترتب عليه زيادة في حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق وبافتراض عدم وجود أن يقابلها زيادة موازية في الإنتاج (أي عدم قدرة المعروض من الناتج المحلي على تلبية الزيادة في الطلب الاستهلاكي)، مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية قد تؤدي مستقبلا إلى تدهور ميزان المدفوعات .

— من أجل إشباع فائض الطلب الاستهلاكي الذي تغذيه التحويلات و لا يقابله عرض مواز من السلع والخدمات في الداخل ، توجه بعض الأرصدية النقدية المتأتية من التحويلات نحو تمويل عمليات الاستيراد مما يؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وانعكاس ذلك على ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى أن تلك الزيادة في الاستيرادات الاستهلاكية

⁸³ علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة: سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية . دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص20.

قد تسهم أحيانا في زيادة معدلات التضخم ، لان أسعار تلك الاستيرادات ستتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعروضة محليا.

ب. الإفناق لأغراض استثمارية: عندما يتم إفناق التحويلات في المجالات الاستثمارية فان ذلك سوف تترتب عليه تأثيرات تختلف عن التأثيرات التي تتركها في حالة إفناقها على الأغراض الاستهلاكية ويمكن التمييز من هذه الناحية بين التوظيفات الاستثمارية الآتية⁸⁴:

— التوظيفات المالية: إن توجيه التحويلات نحو هذا النوع من التوظيفات المالية (شراء الأسهم والسندات، شهادات الاستثمار وغيرها من الأصول و الأدونات المالية المقومة بالعملة المحلية) يعتمد على مدى جاذبيتها للاستثمار مقارنة بالتوظيفات غير المالية أو الموجودات الأجنبية.

عندما يكون لدى الاقتصاد نظاما ماليا متطورا وتتاح فيه تشكيلة واسعة من الأصول المالية ذات العوائد المرتفعة فان ذلك من شأنه تججيع مدخرات الأفراد وامتصاص التحويلات ومن ثم توجيهها وفق رغبات ومصالح المستثمرين واحتياجاتهم ودرجة تقبلهم للمخاطر، مما يؤدي إلى الحفاظ على المدخرات الوطنية فضلا عن المنافع التي ستعود على المستثمرين وعلى الاقتصاد القومي ككل وعلى العكس في حالة الاقتصاديات التي تفتقر إلى الأسواق المالية والنقدية الواسعة والمتطورة .

— توظيفات غير مالية منتجة : قد تكون لهذا النوع من التوظيفات تأثيرات إيجابية من خلال إزالة بعض الاختناقات في الإنتاج ومن ثم تحسن القدرة التنافسية للاقتصاد المتلقي وتعزز من وضع ميزان المدفوعات فيه ويتحقق ذلك عندما يتم استخدامها على نحو سليم في القنوات الاستثمارية التي قد تنتج عنها زيادة في الإنتاج وفرص التشغيل التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات اللازمة لإشباع الطلب الإضافي الممول من التحويلات.

— توظيفات غير مالية أخرى: من المعروف انه في الغالب توظف الأموال المتأتية من التحويلات الخاصة في الاستثمار المحلي وخصوصا في الأصول غير المالية كالأراضي

⁸⁴ علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة: مرجع سبق ذكره، ص 21.

والعقارات حيث يعتبر ذلك من الأنماط التقليدية لتوظيف تلك الأموال بعد إشباع الحاجات الأساسية للطرف المتلقي للتحويل .

إن توجيه التحويلات نحو أسواق هذه الأصول يعمل على إحداث ارتفاعات كبيرة في أسعار الأصول المتداولة من خلال فائض الطلب الممول من التحويل، مما يعمل على خلق مضاربة على تلك الأصول (لاسيما إذا كانت تلك الأسواق تتسم بعدم مرونة العرض فيها) مما يؤدي بالنتيجة إلى تشويه نمط الطلب المحلي وتغذية الضغوط التضخمية.

ج. الإنفاق لأغراض ادخارية : عندما لا تتوافر لدى الاقتصاد المتلقي للتحويل الحوافز والمنافذ المتاحة لتوظيف الأموال المتأتية من التحويلات في المجالات الاستثمارية (المالية وغير المالية)، فقد تتوجه هذه التحويلات وبعد إشباع حاجات الاستهلاك الأساسية للطرف المتلقي نحو الأغراض الادخارية من خلال إيداعات بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية في المصارف المحلية أو من خلال تكوين المكتنزات النقدية لدى الأفراد ، وإن هذا النمط من الاستخدام لا يترتب عليه تأثيرات عكسية لاحقة خصوصا فيما يتعلق بالمكتنزات المجتمعة لدى الأفراد، أما في حالة تجمع المدخرات من خلال إيداعات لدى المصارف المحلية فقد يترتب عليها تأثيرات عكسية حيث أن هذه الإيداعات سترفع من قدرة المصارف لتمويل الطلب على القروض من أجل مواجهة الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية المحلية، ومن خلال مضاعف الائتمان⁸⁵ ومع توجهات توسعية للسياسة الاقتصادية فقد يصبح خلق النقود أكثر تسارعا من زيادة طاقة العرض المحلي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ظهور التأثيرات العكسية للتحويل من خلال إشباع فائض الطلب الكلي عن طريق زيادة الاستيرادات أو يترك فائض الطلب ليدفع بالأسعار المحلية إلى مستويات أعلى .

وتختلف الأهمية النسبية للجزء المخصص لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الادخار والاستثمار بحسب مستويات الدخل أو الرواتب التي يتقاضاها المهاجر العامل في الخارج وهذا يتعلق بطبيعة المهارات التي يحملها هذا العامل أو المجموعات المهنية المختلفة التي تتألف منها قوة العمل المهاجرة وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية والبحوث

⁸⁵ ترتبط فكرة مضاعف الائتمان بعملية خلق الائتمان أو ما يطلق عليها أحيانا مضاعف التوسع في الائتمان .

الاستقصائية الدقيقة حول الأنماط الفعلية لاستخدام التحويلات إلا أن بعض البحوث والدراسات التي أعدت لبعض الدول التي تكثر فيها نسبة المهاجرين العاملين في الخارج كمصر و الأردن والهند واليمن والسودان وغيرها من الدول⁸⁶ تشير إلى أن النمط السائد لاستخدام دخول المهاجرين المحولة من الخارج تتجه بصفة أساسية لإشباع الحاجات الاستهلاكية الضرورية كالسكن الملائم والسلع المعمرة مثل الثلاجة والتلفزيون والسيارة وغيرها من الحاجات الضرورية، أي أن الجزء الأعظم منها يتجه نحو الاستهلاك . وقد يتجه الجزء الآخر منها إلى مجالات الاستثمار التقليدية كسواء الأراضي والعقارات وغيرها من الاستثمارات الصغيرة، وهناك مجموعتين أساسيتين من المهاجرين إلى الخارج المجموعة الأولى تضم أصحاب المهن والكفاءات العلمية والفنية وهم يحصلون على دخول مرتفعة جدا يستطيعون تخصيص جانب كبير منها لأغراض الادخار والاستثمار فيكون عندهم الميل الحدي للادخار والاستثمار أكبر من الميل الحدي للاستهلاك .

أما المجموعة الثانية فتضم عمال الإنتاج والعمال غير المهرة... أي العمال الذين ليس لديهم كفاءات ومهارات علمية وفنية... وهذه المجموعة تحصل على دخول منخفضة نسبيا بالنسبة للمجموعة الثانية فضلا عن أن أعباءهم والتزاماتهم في البلد المقيمين فيه عالية مما يضطرهم لتوجيه جانب كبير جدا من دخولهم المحولة لأغراض الاستهلاك وبحسب مستوى معيشة أفراد عائلاتهم وذويهم، حيث أن المبالغ المحولة من هذه المجموعة تكون قليلة نسبيا، لذلك فإنها تمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار .

وبالرغم من الدور الذي تلعبه دخول المهاجرين المحولة من الخارج في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار نلاحظ انه ليس بالضرورة أن تذهب الفوائض الفردية القابلة للاستثمار إلى قنوات الاستثمار الإنتاجي الذي يحقق متطلبات عملية التنمية ، حيث أن غالبية هذه التحويلات وفي كثير من الأحيان توجه إلى الاستثمارات السريعة التي تتسم

⁸⁶ محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجارها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت، 1986، ص 619-621.

بسرعة استرداد رأس المال مثل المشروعات العقارية وشراء الأراضي وشركات النقل والخدمات السياحية والمشروعات التجارية الخاصة ومحلات تجارة السلع المستوردة وشركات الوساطة المالية والتجارية وغيرها من الاستثمارات التي لم تدعم عملية التنمية ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات المتبعة في البلدان الأصلية وعدم قدرتها في اجتذاب وتعبئة دخول المهاجرين المحولة من الخارج من خلال القنوات الرسمية واقتصار هذه المدخرات على الأوعية الادخارية الملائمة والتي يمكن لها أن تحقق الموازنة بين تفضيلات المدخرين من المهاجرين في الخارج مثل - السيولة ، ارتفاع العائد ، انخفاض درجة المخاطرة - وبين احتياجات ومتطلبات التنمية .

مما تقدم يتضح لنا أن النمط السائد لاستخدام التحويلات بشكل أساسي يذهب إلى الاستهلاك وسد الحاجات الضرورية، وعادة ما يتجه إلى المشاريع الاستثمارية الصغيرة والسريعة، وهذه الأنماط وإن اختلفت في التطبيق من حيث النسب ، إلا أنها هي الأنماط السائدة في العديد من الدول المصدرة للعمالة المهاجرة إن لم تكن جميعها⁸⁷ .

⁸⁷ محمد لبيب شقير: مرجع سبق ذكره، ص 622.

خاتمة الفصل

إن تنوع المعاملات المالية الدولية بين المصادر الرسمية و الخاصة فسمح المجال للكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى الاختيار بين المعاملات التي تلائم نشاطهم خصوصا على المستوى الدولي و إن كان هؤلاء المتعاملون خاصة في الدول المتقدمة يميلون إلى تحييد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل ، بحيث يلاحظ مؤخرا أن معدلاتها فاقت معدل نمو حركة التجارة الدولية، كما أن القروض التجارية لم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك جراء الأزمات الدولية.

غير أن هذا الكم الهائل من التدفقات النقدية بين الدول يتطلب نظام مدفوعات دولية كفيل بتسهيل انتقال الأموال بين مختلف الوحدات ومختلف الدول، أي نظام عالمي يتمتع الأمان، السرعة، الثقة، و القضاء على كل ما يعرقل الحركة الدولية للأموال.

لهذا أتيح لكل المتعاملين الاقتصاديين، الدول و الأفراد عدة وسائل دفع دولية مناظرة لتلك الموجودة في التجارة المحلية العادية منها و الحديثة، إضافة إلى تقنيات تسديد خاصة لكل نوع من التدفق، ناهيك عن نظم بنكي و شبكة مصرفية تتراسه البنوك المركزية يسمح بألية فعالة للمدفوعات الدولية.

الفصل الثاني:

المدفوعات الدولية و أليانها

مقدمة الفصل

المبحث الأول: النظام المصرفي والمدفوعات الدولية

المطلب الأول: البنوك المتدخلة في العمليات الخارجية

المطلب الثاني: البنوك المراسلة و العمليات المصرفية

المطلب الثالث: آليّة المدفوعات الدولية (المقاصة بين بنكية الدولية)

المبحث الثاني: وسائل و تقنيات الدفع في التجارة الدولية

المطلب الأول: وسائل الدفع

المطلب الثاني: الوسائل الإلكترونية الحديثة

المطلب الثالث: تقنيات التسديد الدولية

المبحث الثالث: التبادلات المقاصة (المعاوضة)

المطلب الأول: جذور المعاوضة (التبادلات المقاصة) وأسباب تطورها

المطلب الثاني: أشكال التبادلات المقاصة

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

تلعب العمليات البنكية الدولية دورا هاما في معظم اقتصادياتنا اليوم من خلال تسوية معاملات المالية الدولية بين المقيمين و الخارج، فالتعاملات الدولية الناتجة عن هذه الأنشطة يتم تسويتها بعدة وسائل مصرفية، و يتم تحديد هاته الوسيلة بناء على طلب العميل. وهذا ما يسمح لهذا الأخير بغية تسديد ائتمان تمويل تبادل تلك السلع و الخدمات بين الدول الإختيار بين عدة أدوات (الوسائل و التقنيات) مصرفية.

غير أنه بغية الوصول إلى علاقات إقتصادية مميزة التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة للإقتصاد، لابد من توفر من متعاملين اقتصاديين محترفون و جهاز مصرفي كفاء يساهم في تطور هذه العلاقات و يحقق النفع للإقتصاد.

كما أن البنوك المحلية لا يمكنها القيام بذلك وحدها ما لم يكن هناك طرف اجنبي يساهم في العملية، لهذا وجب التعامل مع البنوك المراسلة لتنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية من حوالات أو إصدار شيكات بالعملات الأجنبية أو تسديد بوالص أو إعتمادات مستندية أو كفالات، لابد للبنوك المحلية من توقيع اتفاقيات مع البنوك المراسلة في مختلف دول العالم التي يتعامل معها أبناء الدولة .

المبحث الأول: النظام المصرفي والمدفوعات الدولية

إن قيام تاجر محلي باستيراد سيارات من ألمانيا يتطلب تحويل قيمة هذا المستوردات باليورو ودفعها للتاجر الألماني بواسطة بنك ألماني كما أن قيام تاجر ألماني باستيراد فواكه وخضروات من التجار المحليين يتطلب قيام التاجر الألماني بدفع قيمة هذه المستوردات للتجار المحليين إما باليورو أو بالدينار بواسطة بنك داخلي، لذلك تحتاج البنوك التجارية في العالم لخدمات بعضها البعض لتسهيل قيام كل منها بتقديم خدماته لعملائه المحليين من خلال توقيع اتفاقيات مع البنوك في الخارج¹.

المطلب الأول: البنوك المتدخلة في العمليات الخارجية

تتطلب العمليات الخارجية تدخل طرفي المعادلة و التي تتمثل في البنوك المحلية باختلاف أنواعها التجارية منها و تكل المتخصصة و الأجنبية التي تتمثل في البنوك المراسلة، و يعتبر البنك المركزي همزة الوصل بينهما.

وليقوم كل بنك بالدور المنوط به ليد على هاته البنوك إيجاد طريقة للتفاهم حول دور كل بنك بشكل يسمح لتسهيل القيام بالعمليات المصرفية لصالح زبائنها: لذا تعتمد البنوك على اختيار مراسليها بعناية شديدة لتفادي أي شكل من التزاعاات المستقبلية.

أولاً: البنوك المحلية:

على العموم لا يمكن لأي بنك من للبنوك الامتناع عن القيام المعاملات الدولية، جميع البنوك بإمكانها القيام بالعمليات الخارجية لزبائنها دون استثناء إلا اذا تعارضت العملية مع نشاطها الرئيسي.

1. البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، و يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل أقطار العالم، و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، وأن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، و يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، و يتمتع بالسيادة و الإستقلال.

¹ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطرد: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص233

2. البنوك التجارية:

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الإقتراض²)؛ إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم. وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر³.

استمدت البنوك التجارية تسميتها من عملية قيامها بتقديم القروض قصيرة الأجل للتجار، وهي القروض التي تقل فترة سدادها عن سنة واحدة حتى تمكنهم من تسديد قيمة مشترياتهم و الإستمرار في تنفيذ أعمالهم التجارية؛ و لكن مع تطور الصناعة وازدياد الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الإقتصاد الوطني، لقد توسعت أعمال هذه البنوك لتشمل تقديم القروض إلى أصحاب المشاريع الصناعية، كما أنها أخذت بتقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل؛ و رغم هذه التطورات في أعمال البنوك التجارية إلا أن اسمها لم يتغير، رغم وجود من يعتقد أنه من الأصح أن يطلق على البنوك التجارية إسم بنوك الودائع⁴.

كما تقوم البنوك التجارية بتقديم خدمات أخرى لأصحاب الأعمال و المستثمرين أهمها تمويل الإستيرادات عن طريق فتح الإعتمادات المستندية للمستوردين، وهي الطريقة التي يتم بها تسديد أثمان المستوردات للمصدرين الأجانب عن طريق البنوك، و تمويل الصادرات عن طريق منح القروض للمصدرين لضمان الصادرات التي يقومون بتصديرها، و ذلك قد يسمح للبنوك التجارية التعامل بالعملات الأجنبية و القيام بأعمال الصيرفة عن طريق بيعها وشرائها، و إدارة العقارات و استثمار أموال المستثمرين في حسابات و دائعية تحمل سعر فائدة متغير و تتبع تغير أسعار الفائدة في الأسواق المالية و أطلق عليها اسم الحسابات، كودائع السوق النقدية⁵.

² ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية مجتمعة تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المدوعة لديها، و يطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية إسم (خلق الودائع).

³ ضياء مجيد: الإقتصاد النقدي، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص273.

⁴ ضياء مجيد: مرجع سبق ذكره، ص274.

⁵ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين عيسى: النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص137.

3. البنوك المتخصصة (بنوك التجارة الخارجية) :

تتخصص بنوك التجارة الخارجية في تمويل التجارة⁶ الخارجية والمعاملات الدولية؛ وفي العديد من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة بشركات إتمادات التصدير بهذه الوظيفة، غير أن الدول الإشتراكية تفصل بين وظائف هذين النوعين من البنوك في معظم الأحيان ويرجع السبب في ذلك أن النشاط الإقتصادي في هذه الدول مقسم إلى إنتاج وتوزيع، كما أن التوزيع مقسم إلى محلي وخارجي، ويتخصص في كل نوع من أنواع هذه الأنشطة مؤسسات معينة مسؤولة عن تحقيق نصيب محدد لها من حصة الدولة؛ كما أن هذه البنوك تمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية، لكي تستعين بها في النهوض بالإنتاج المخصص للتصدير من حيث الكم، وشراء المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للوحدات الاقتصادية التي تقوم بهذا النوع من الإنتاج.

وفضلا عن هذا، فإن هذه البنوك تختص بفتح الإتمادات اللازمة لعمليات المقايضة والتبادل الثنائي مع الدول الأجنبية وعمليات إعادة التصدير، كذلك فإنها تعقد الإتفاقيات اللازمة مع البنوك في تمويل عملياته على موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة. ومن التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من بنوك أجنبية... فمثلا يقوم بنك الإتحاد السوفييتي للتجارة الخارجية بعقد الصفقات المالية مع البنوك الأجنبية وعمليات تسوية الحسابات بالعملات الأجنبية و تحصيل الأموال الناشئة عن المعاملات الخارجية و سداد الأموال المستحقة للخارج عنها، والاحتفاظ بحسابات المقاصة الخاصة بالتجارة الدولية، وإجراء التسويات المالية الناشئة عن العمليات غير التجارية تتم مع الخارج وتبادل العملات الأجنبية داخل الدول وتنفيذ العمليات النقدية التي تصدر من الأجهزة الحكومية بهذا الشأن؛ كما يقوم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية بتقديم المشورة الفنية والائتمانية والإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية وقد أنشأ لهذا الغرض مركز الإستعلامات التجارية وهذا مع المساهمة مع رؤوس أموال المشروعات الخارجية التي تنمي المعاملات الخارجية والمساهمة في إعداد الدراسات العلمية عن الأسواق الخارجية.

⁶ الهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها وتنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية وعن طريق مختلف الصور الائتمانية التي يمنحها، بما في ذلك قروض طويلة الأجل.

أما بنك التصدير والإستيراد الأمريكي فيقوم بكافة أعمال البنوك التجارية علاوة على الوظائف السابقة، كما يقوم بإعادة التأمين على المصدرين الأمريكيين ضد المخاطر التجارية و غير التجارية⁷.

ثانياً: البنوك المراسلة

إن علاقة المراسلة تنطوي عموماً على أساس المعاملة بالمثل بين المصارف الوطنية في مختلف البلدان؛ فالعلاقة تعني أن البنوك الوطنية (المراسلة) تقوم بإجراء المعاملات المالية والأنشطة ذات الصلة في السوق باسم المتعاملين الأجانب للبنوك المحلية، هذه الخدمات مشتركة وقد تشمل تقديم قروض للمتعاملين الأجانب، وإصدار أو دفع خطابات الاعتماد إضافة إلى تقديم معلومات عن ظروف السوق، فالبنوك المراسلة تقوم بتنفيذ المعاملات نيابة عن البنك المحلي⁸.

و تتكون الإتفاقيات المعقودة مع البنوك المراسلة من كتب متبادلة بين البنك المحلي و البنك الخارجي، وقد يبدأ البنك المحلي بالكتابة إلى البنك الخارجي مبيناً رغبته في إنشاء علاقة مراسل مع البنك الخارجي و الخدمات التي سوف يحتاجها من ذلك المراسل، و يطلب البنك المحلي في كتابه مع البنك الخارجي تزويده بشروط تعامله و بأنواع و حدود التسهيلات التي بإمكانه منحها، و في حالة رد البنك الخارجي بالإيجاب يبين في رده موافقته على تقديم الخدمات المطلوبة و شروط تعامله و أنواع و حدود التسهيلات الممنوحة؛ و قد يبدأ البنك الخارجي بالكتابة لاحقاً لزيارة أحد مندوبيه للبنك المحلي مبيناً في كتابه رغبته في التعامل مع البنك المحلي و يعارض رسمياً الخدمات و التسهيلات و شروط التعامل التي يكون المندوب قد اتفق عليها مع إدارة البنك أثناء زيارته⁹.

⁷ علا نعيم عبد القادر وآخرون: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص 64-65.

⁸ Andrew Mullineux; Victor Murinde: Handbook of international banking, Edward Elgar, 2003, p 39.

⁹ ماهر شكري: العمليات المصرفية الخارجية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص 25.

المطلب الثاني: البنوك المراسلة و العمليات المصرفية

رغم البنك في أمس بحاجة لبنك مراسل ينوب عليه و يساعده في تلبية طلبات عملاءه حالة اختياره التعامل الخارجي ، إلا أن اختيار البنك المراسل لا يكون على سبيل الصدفة بل هو أهم عملية تسبق التعاملات الدولية.

1. أسباب إنشاء علاقات مع البنوك المراسلة :

- أ. تنفيذ كافة العمليات المصرفية الخارجية لعملائها في كافة دول العالم،
- ب. الحصول على مزيد من التسهيلات المصرفية الخارجية؛
- ج. تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتخصصة لعملاء البنك المحلي لا تقدمها البنوك المحلية؛
- د. زيادة أعمال وأرباح البنك المحلي نتيجة لتنفيذ الخدمات المصرفية الخارجية مع البنوك المراسلة؛
- هـ. تدريب موظفي البنوك المحلية لدى البنوك المراسلة .

2. كيفية اختيار البنوك المراسلة:

تختار البنوك المحلية البنوك المراسلة ذات السمعة المالية الجيدة والتي لها فروع منتشرة في كافة أنحاء الدولة التي ستوقع اتفاقية بنوك مراسلة مع البنوك العاملة فيها لكي تستطيع خدمة عملائها المتعاملين مع كافة المدن والمناطق في تلك الدولة ولكي تستطيع التعرف على تلك البنوك وعناوينها. بأن تستخدم دليل «*The Banker's Almanac*» وهو دليل يصدر عن شركة بريطانية يتضمن عناوين البنوك وفروعها المنتشرة في كافة أنحاء العالم مرتبة حسب الحروف الأبجدية كما يمكن اللجوء إلى السفارات والقنصليات لتلك الدول للحصول على معلومات عن تلك البنوك الموجودة في الدولة أو اللجوء إلى سفارات وقنصليات الدولة في الخارج للحصول على تلك المعلومات. وقبل اختيار البنك المراسل لابد من دراسة مايلي :

- أ. دراسة الوضع المالي للبنك «*Study of Financial Position*»: يُطلب من البنوك المراسلة تزويد البنك المحلي بآخر ثلاثة تقارير سنوية للبنك المراسل ويتم تحليل ميزانيات وحساب أرباح وخسائر البنك المراسل خلال آخر ثلاث سنوات للتعرف على أدائه هل هو في تحسن أو تراجع، ومن خلال اتجاه أرقام ميزانيات البنك وحساب الأرباح والخسائر له «*The Trend*» يكمن

الحكم على أدائه ويتم التعامل مع البنك الذي يحقق أداءً جيداً وأرقام ميزانياته وأرباحه في تحسن وتساعد مستمر .

ب. دراسة تصنيف البنك « Banks Ratings »: دراسة التصنيف المالي للبنك من خلال التصنيف الذي تصدره شركات متخصصة دولية مثل: «Moody's» «Standard & Poors» في نيويورك وغيرها حيث تبين هذه الشركات تصنيف البنوك من حيث الموجودات والمطلوبات، والودائع، والتسهيلات الائتمانية، كما تصنف جمعية البنوك في كل دولة البنوك من حيث أدائها المالي حسب موجوداتها ومطلوباتها، وحجم ودائعها، وتسهيلات الائتمانية، وأرباحها في نهاية كل عام ويمكن التعامل مع البنوك ذات التصنيفات العالية مثل فئة «AAA» .

ج. دراسة مخاطر الدولة السياسية والاقتصادية « political & Ecomomic Risks » : دراسة مدى الإستقرار السياسي في الدولة التي سيتم التعامل مع البنوك المراسلة فيها ومدى تأثير الإستقرار السياسي على أعمال تلك البنوك حيث يشمل ذلك الإضطرابات الداخلية والتراعات الخارجية ومدى استقرار نظام الحكم وتطبيقه للديمقراطية ؛ كذلك يتم دراسة مخاطر الدولة الإقتصادية المتمثلة في مدى الإستقرار الإقتصادي فيها وتأثيره على أعمال البنوك، ويمكن دراسة ميزان المدفوعات وحجم المديونية الخارجية، ونظام سعر صرف العملة، ومدى وجود قيود على إدخال وإخراج العملات الأجنبية .

3. إجراءات توقيع الإتفاقية مع البنوك المراسلة:

أ. يكتب البنك المحلي للبنك المراسل عن رغبته في توقيع اتفاقية بنك مراسل معه بعد دراسة العوامل التي سبق ذكرها قبل اختيار البنك المراسل الذي سيتم التعامل معه وتكون صيغة الكتاب صيغة دبلوماسية كما يطبع الكتاب على ورق مصقول ليعكس مدى التنظيم وتقدم للبنك طالب توقيع الإتفاقية .

ب. يرفق مع الكتاب المشار إليه أعلاه نسخة من شروط التعامل تتضمن أسعار خدمات البنك المحلي مع البنك المراسل والتقرير السنوي للبنك المحلي ونشرة تعريفية بالدولة التي يعمل بها تتضمن الموقع، والمساحة، وعدد السكان، ونظام الحكم، ونوع العملة المحلية، وسعر صرف

العملة المحلية، وملخص عن ميزان المدفوعات، وملخص عن موجودات ومطلوبات البنوك التجارية العاملة في تلك الدولة.

- ج. يدرس البنك المراسل الطلب ويوجب البنك المحلي إما بالموافقة أو يطلب منه أن يقوم موظف أو أكثر من البنك المراسل بزيارة البنك المحلي والتباحث معه على الإتفاقية .
- د. بعد الإتفاق على كافة الأمور المتعلقة بالإتفاقية يتم توقيع الإتفاقية من قبل الطرفين: البنك المحلي والبنك المراسل، وتصبح سارية المفعول من تاريخ توقيعها.

4. وثائق الإتفاقيات الموقعة مع البنوك المراسلة : تتضمن الإتفاقيات الموقعة تبادل الوثائق التالية:

أ. وثيقة شروط التعامل « *Terms of Account Document* »: يُصدر البنك المراسل و المحلي وثيقة تتضمن شروط التعامل، وتتضمن كافة¹⁰ العمولات والمصاريف التي يتقاضاها البنك المراسل على مختلف عملياته المصرفية العادية و تكون في العادة مدونة في نشرة رسمية يُصدرها البنك المراسل.

غالبا ما تكون شروط التعامل موحدة نظاميا من قبل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي أو باتفاق البنوك بينها من خلال جمعية البنوك، فباستطاعة أي بنك محلي أن يخفض هذه الشروط لقاء قيام البنك المراسل بتخفيض شروطه بشكل مماثل؛ و يعتمد تخفيض العمولات على حساب دقيق تجريه إدارة البنك، فإذا ما افترضنا تساوي حجم العمل المتبادل بين بنك محلي و مراسله الخارجي قد لا يكون من مصلحة أي من البنكين العمل على تخفيض أرباحه بتخفيض عمولاته خاصة و أن البنوك تحمّل عملائها جميع العمولات و المصاريف الداخلية أو الخارجية المترتبة على تقديم البنك لخدماته المصرفية؛ إلا أنه إذا كانت هيكله تعامل البنوك المحلية مع الخارج غير متوازنة بمعنى أن البنوك المحلية لا تستلم من البنوك الخارجية حجم عمل مماثل لذلك الذي ترسله، تصبح البنوك المحلية في وضع تستطيع به المطالبة بتخفيض عمولات البنوك المراسلة من جانب واحد و ذلك انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل¹¹.

¹⁰ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطرد: مرجع سبق ذكره، ص 234-236.

¹¹ ماهر شكري: مرجع سبق ذكره، ص 26.

ب. وثيقة فتح حسابات التعامل « Account Document »: تنفذ البنوك المحلية عملياتها

المصرفية مع البنوك المراسلة إما من خلال فتح حسابات معها بعملة بلد البنك المراسل أو بالعملات الرئيسية، ويمكن الإتفاق مع البنك المراسل على أنواع الحسابات التي ستفتح معه وسقوف هذه الحسابات وكيفية تغذيتها وكيفية التعامل بالوديعة لأجل في حال كسرها وقد تتضمن الإتفاقية قيام البنك المراسل بفتح حسابات مع البنك المحلي وقد تنفذ الإتفاقية دون فتح حسابات بين البنكين بل من خلال حسابات لها لدى بنوك أخرى في نفس الدولة أو في دولة أخرى.¹²

ج. وثائق و ضبط التعامل مع البنوك المراسلة « Control Documents »: تتكون وثائق ضبط

التعامل المتبادلة بين المراسلة من الأربع فئات التالية:

- الرموز البرقية المعتمدة،
- أسماء و نماذج تواريخ الموظفين المفوضين بالتوقيع عن كل من البنكين؛
- المفاتيح السرية؛
- مفاتيح نظام سويفت « Swift Categories Message Types ».

د. الرموز البرقية « Telegraphic Codes »: درجت البنوك على استعمال رموز برقية و ذلك

للإقتصاد في تكاليف البرق من جهة و للمحافظة على سرية مراسلاتها البرقية مع البنوك المراسلة لها. وهناك نوعان من الرموز، النوع الأول هو نوع خاص يضعه كل بنك لعملياته، و النوع الثاني هو نوع عام و متعارف على استعماله دولياً بين جميع البنوك.

و بسبب صعوبة العمل بدليل رموز كل بنك على حدى، درجت معظم البنوك على استعمال النوع الثاني من الرموز و المسمى رموز بيترسون « Peterson Codes » وهناك عدة طبقات لدليل رموز بيترسون آخرها الطبعة الخامسة. و تتفق البنوك المراسلة فيما بينها على استعمال طبعة معينة من الدليل المذكور أكثرها انتشاراً هي الطبعة الرابعة؛ و تقوم رموز بيترسون على أساس إعطاء رمز مقابل كل من الجمل أو أوامر الدفع المهمة و الدارحة الإستعمال في المراسلات التجارية.

¹² خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطرد: مرجع سبق ذكره، ص236.

و فيما مثالا عن تلك الرموز:

الرمز	الجملة المقابلة
Abxyl	Please Pay Beneficiaries Less Charges نرجو أن تدفعوا إلى المستفيدين بعد خصم عمولاتكم
Blmnd	U.S.Dollars بالدولار الأمريكي
Cdmond	1000 1000
Lnmd	With same Amount We credited your account with value today قيدنا المبلغ لحسابكم لدينا حق اليوم

و مثالا عن نص برقية:

العنوان البرقي للبنك المرسل إليه البرقية

« Abxyl Ali Al-Mustafeed Blmnd Cdmond Lnmd »

وعند حل رموز هذه البرقية تصبح كما يلي:

"Please Pay Less Charges Beneficiary Ali Al-Mustafeed US Dollars 1000 We Credited Your Account Today With Same Amount"

"نرجوا أن تدفعوا إلى المستفيد (علي المستفيد) بعد خصم عمولاتكم 1000 دولار أمريكي، قيدنا القيمة لحسابكم لدينا حق اليوم"

و يجدر القول هنا أنه منذ ظهور و انتشار خدمات التلكس و الفاكس بدأ استعمال رموز بيترسون يضعف لسهولة الإتصالات بالتلكس و سرعتها و قلة كلفتها مقارنة بالبرقية كما وان نمو حجم التعامل المصرفي المترتب على نمو التجارة الدولية الكبير خلال العقود الأخيرة قد زاد من أهمية سرعة الإنجاز مما ساعد في الإقلال من استعمال الرموز البرقية لما يستغرقه فك تلك الرموز من وقت، قد يتبين من تجميعه ارتفاع الكلفة غير المنظورة لإستعمال الرموز.

5. وثيقة الأرقام السرية للبرقيات « Test Key Document »: يتبادل البنك المحلي والبنك المراسل

وثائق الأرقام السرية للبرقيات والتي من خلالها يُعد الرقم السري للبرقيات، التي تتضمن تحويلات مالية بين البنكين لأن أية برقية بالفاكس أو التلكس تتضمن تحويلاً مالياً يجب أن يتضمن رقماً سرياً

قبل دفعها، ويتكون الرقم السري من عدة أرقام تجمع بعضها البعض لتكون هذا الرقم،¹³ و تعد هذه الأرقام من خلال نشرة مطوية يرسلها البنك المراسل تحتوي على أرقام عشوائية يصعب حفظها عن طريق أي تسلسل منطقي. و يقسم كل بنك مراسل تلك الأرقام إلى مجموعات و يختلف تقسيم كل بنك لأرقامه إلا أن تلك الأرقام تقوم على الأسس التالية بشكل عام:

— يعطى رقم عشوائي من أرقام متسلسلة لكل برقية يطلق عليه اسم « *Prefix or Variable* »

— يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل اليوم و التاريخ؛

— يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل نوع كل عملة من العملات الرئيسية و رقم عشوائي لبقية العملات؛

— تعطى أرقام عشوائية من مجموعة أرقام تقابل المبالغ من صفر إلى مائة ألف و مليون، و يترتب على ذلك جمع الأرقام المقابلة لمجموع الأرقام المكونة للمبلغ المحول؛

— يعطى رقم ثابت خاص بكل بنك¹⁴.

عند وصول البرقية التي تحمل رقما سريا إلى المراسل الذي يقوم بحل الرقم السري حسب تفاصيل البرقية و إذا ما تطابق الرقم السري لديه مع الرقم السري الوارد على البرقية يقوم الموظف المسؤول لدى البنك المراسل بختم البرقية بخاتم خاص يبين تطابق الرقم السري الوارد بها.

وقد تظهر أحيانا أخطاء في الرقم السري ناتجة عن اختلاف أسس احتساب الرقم السري نتيجة للتباعد الزمني إذ قد يستلم المسؤولون في يوم السبت برقية تم إعداد رقمها يوم الجمعة أو قد يتم احتساب رقم برقية تحتوي عدة مبالغ على أساس مبلغ واحد فقط؛ لهذا و تلافيا للنتائج أو المسؤوليات المترتبة على تلك الأخطاء تدرج البنوك في النهاية البرقية عبارة تبين تاريخ وضع الرقم السري و المبلغ الذي تم إعداد الرقم على أساسه هو على النحو التالي:

احتسب الرقم السري ليوم الجمعة 2/20 و المبلغ 1900 دولار.

¹⁵ *Tested on Friday 20 Feb. For us Dollars 1900.*

¹³ خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطرد: مرجع سبق ذكره، ص 237.

¹⁴ ماهر شكوي: مرجع سبق ذكره، ص 33.

¹⁵ ماهر شكوي: مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

و. وثيقة المفوضين بالتوقيع « *List of Authorized Signatories Document* »: يُصدر البنك المحلي كتيب المفوضين بالتوقيع عن البنك يبين أسماء الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات والحوالات وكافة وثائق البنك التي تتضمن تعليمات مالية، ويبين فئات تواعيع هؤلاء الأشخاص وشروط التوقيع على كل وثيقة مالية كما يتم ترقيم هذه التواعيع حسب فئاتها ليسهل الرجوع إلى التواعيع عند توقيع شيك أو حوالة حيث يسجل الشخص الموقع رقم توقيعه وصفحة التوقيع بجانب توقيعه ويتم تعديل هذه النشرات بين الحين والآخر، وعلى البنكين تزويد بعضهما البعض بتلك التعديلات عند صدورهما والتي تتضمن إلغاء أو إضافة بعض التواعيع .

ز. وثيقة التعامل بنظام سويفت « *Swift Document* » : نظام سويفت هو نظام الحوالات المتطور الذي يستخدم كبديل لنظام التلكس ويغطي جميع التعاملات المالية والبنكية التي تتم ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية والمراسلة، وهي شبكة اتصالات دولية متطورة مقرها بلجيكا وتقوم بتنفيذ الحوالات وتصل إلى المستفيدين بسرعة وبأقل تكلفة. (أنظر المبحث الثاني).

ويستطيع أي بنك أن يُصدر رسائل إلى البنك الآخر تتضمن تحويلات مالية أو غيرها وذلك بعد اتفاق مسبق مع جمعية سويفت وبعد اتفاق البنكين مع بعضهما، وتسمى اتفاقية تبادل الرسائل تلك « *key Exchange* » و بعد توقيع هذه الإتفاقية يستطيع البنكان تبادل رسائل سويفت مع بعضهما البعض حيث لا داعي لإعداد رقم سري للحوالة حيث أن النظام نفسه يعد الرقم السري للحوالة قبل إرسالها.

المطلب الثالث: آلية المدفوعات الدولية (المقاصة بين بنكية الدولية)

إن التحويل المالي الدولي لا بد بأن يكون بإحدى العملات، مما يطرح مشكلتين أحدهما عملية صرف العملة (تحويل العملة) و التي تكون أحيانا لا بد منها لأحد الطرفين لضبط عملة واحدة يتم التعامل بها بين نظامين مصرفيين (بنكيين)، غير أنه ليس بالضرورة أن تكون العملة المتفق عليها عملة أحد الطرفين.

أولاً: عمل نظام المقاصة

إن حجر الزاوية في آلية التسوية الدولية هو شبكة المراسلين التي يتم انتقائها من أي بنك دولي كبير في جميع أنحاء العالم، وهذا يعني أن البنوك الأجنبية تقوم بفتح حسابات بعملة هذه البلدان؛ فالبنوك الجزائرية مثلا، لديها كفاءة دولية لتقوم بفتح حسابات بالدولار للبنوك الأمريكية، وحسابات البنوك السويسرية بالفرنك السويسري و بالين للبنوك اليابانية،.. الخ.

هذه الحسابات بالعملة يشيع تسميتها حسابات « *nostris* » أو « *nostro* » .

وبطريقة متناظرة، تقوم أيضا البنوك الأجنبية بفتح حسابات باليورو للبنك الجزائري، هذه الحسابات تدعى حساب "لوري" « *lori* » أو « *loro* »؛ فالتسوية الدولية تتم بواسطة مجموعات بسيطة من التسجيلات المحاسبية بين حسابات « *nostris* » و« *lori* ». ¹⁶

فنظام المقاصة الوطني لا يستطيع العمل مباشرة بالنسبة للتحويلات الدولية، بدون وجود قاعدتين رئيسيتين:

← قيام البنك المركزي بفتح حسابات المقاصة إلا للبنوك الداخلية (المحلية) ¹⁷ « *domistique* » ،

← لا تتم المقاصة إلا بالعملة المحلية.

فتقاطع القاعدتين السابقتين يحظر العمل الجيد للمقاصة المباشرة للتحويل الدولي في غرفة مقاصة وطنية ¹⁸.

فإذا كان هناك بنكين، (جزائري) « *BAl* » و بريطاني « *BGI* »، كل واحد منهما مراسل الآخر، هناك

¹⁶ Jean-louis Amelon : *l'essentiel a connaitre en gestion financiere*, Maxima, 3^{eme} Edition, 2002, p276.

¹⁷ تعتبر فروع البنوك الأجنبية محلية، و بالتالي تملك حساب مقاصة.

¹⁸ Michel jura: *Technique financière internationale*, Dunod, 2^{eme} Édition, 2003 , p 324.

حسابين مفتوحين: الأول (بالدينار) من طرف « BA1 » باسم « BG1 »؛ و الآخر (بالجنيه £) من طرف « BG1 » باسم « BA1 ». فيكون لدينا إذا:

بريطانيا		الجزائر	
البنك BG1		البنك BA1	
الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول
BA1 (الجنيه £)	BA1 (الدينار)	BG1 (الدينار)	BG1 (الجنيه £)

إن الحساب المفتوح من طرف « BG1 » بالجنيه £ باسم « BA1 » يتم جرده في الخصوم من طرف « BG1 » و من طرف « BA1 » في جانب الأصول، وكذلك الحساب المفتوح من طرف « BA1 » بالدينار باسم « BG1 » يتم جرده في الخصوم من طرف « BA1 » و من طرف « BG1 » في جانب الأصول¹⁹.
مثال: التحويل بين المراسلين:

إن دفع 10 £ إلى مقيم بريطاني Z بواسطة بنك جزائري « BA1 » يتم بواسطة وسيط مراسل في بريطانيا « BG1 »، و التي يتم تسديدها بإرجاع حساب « BA1 » لدينا في سجلاته:

بريطانيا		الجزائر	
البنك BG1		البنك BA1	
الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول
-10 £ : BA1	BA1 (الدينار)	BG1	-10 £ BG1
+10 £ : Z			

و إذا كان تحويل « BA1 » نحو Z بالدينار (20 DA)، فيتم استعمال الحساب « BG1 » بالدينار لدى « BA1 ».

و بالعكس « BG1 »، يستطيع إجراء مدفوعات بالدينار بواسطة وسيط حسابه لدى « BA1 »،

فدفع 30 £ من Z (زبون « BG1 ») نحو X (زبون « BA1 ») تعطينا الكتابات التالية:

بريطانيا		الجزائر	
البنك BG1		البنك BA1	
الخصوم	الأصول	الخصوم	الأصول
+30 £ : BA1	BA1 (الدينار)	: BG1	+30 £ : BG1
-30 £ : Z		+30 £ : X	

¹⁹ يستعمل مصطلح « vostro » من طرف البنك عندما يرسل مراسله للدلالة على الحساب « nostro » لهذا الأخير.

و بالعكس، « BG1 » يستطيع إجراء معاملات بالدينار في الجزائر بواسطة وساطة مراسله « BA1 ». إن اللجوء إلى المراسلين هو فكر تلقائي عندما يجري البنك المعاملات المصرفية بالعملة الأجنبية مع الخارج. وهذا يعني أن لكل مؤسسة مراسلين في كل بلد، وهذا النشاط يعتبر مصدر دخل هام بين البنوك²⁰.

في الواقع، يكون هذا فقط في البنوك ذات أحجام تداول دولية جد كبيرة. أما البنوك الصغيرة تملك كل منها مراسلا في البلد ذات الإستخدام الكبير للمال (الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان)، أو التي ذات التحويلات المتكررة (المغرب وتونس، على سبيل المثال)؛ أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإن استخدام البنك المراسل له أهمية أكبر في إطار الإتفاق بين الطرفين أو إطار العمليات المجزأة؛ فههدف هذا النظام هو لتمرير الأموال (تحويل) من بلد إلى آخر أو لمعاملات النقد الأجنبي .

هذه العملية تسمح بالدخول في علاقة مباشرة مع عملاء المراسل، كما يسمح أيضا بالوصول إلى مقاصة البلاد بواسطة العملة المستعملة.

ثانيا: آلية التحويلات الدولية :

يُمكن البنك المراسل البنك الغير المقيم الحصول على مقاصة للعملة المستعملة، وذلك من خلال جميع الحسابات المفتوحة بهذه العملة. وبالتالي يمكن للمدفوعات الدولية أن تصل إلى أي حساب و بأي عملة: عن طريق تمريرها من بلد إلى آخر عن طريق المراسلين، وداخليا من خلال مقاصة البنك المركزي. فالتحويل بالجنيه الإسترليني لجزائري مقيم بالمملكة المتحدة عن طريق البنك الدافع في الجزائر لمراسله في لندن، والذي يحول بدوره إلى البنك المستفيد من خلال مقاصة بنك إنجلترا « Bank of England » .

توضيح: إجراءات التحويل الدولي²¹:

نفرض أن هناك بنكان جزائريان « BA1 » و « BA2 » لهما مراسلين في بريطانيا كل من « BG1 » و « BG2 » على التوالي :

²⁰ كل عملية لحساب المراسل بنجر عنها إتاوات « commission ». مما يجعل أحيانا تفضيل البنوك على (الفروع البنكية filiale) عندما تكون أقل تكلفة من الفروع.

²¹ Michel jura: op cit , p 326-227.

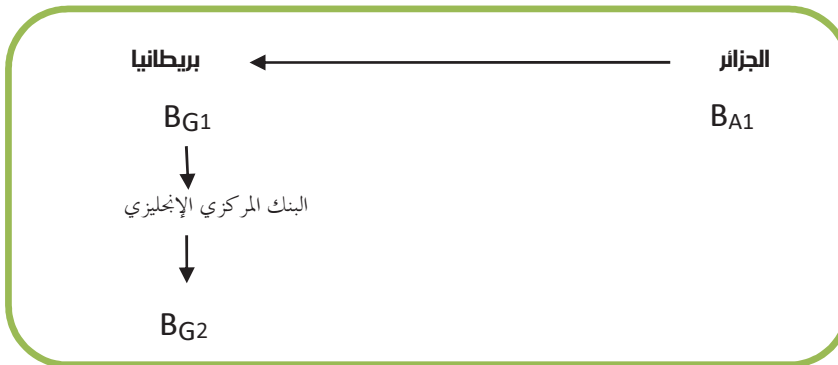
		البنك B_{G1}		البنك B_{A1}		البنك B_{G2}		البنك B_{A2}	
د	م	د	م	د	م	د	م	د	م
	£	B_{A1}	بالدينار	B_{A1}	£	B_{G1}	بالدينار	B_{G1}	£
					x				BA
	£	B_{A2}	بالدينار	B_{A2}	£	B_{G2}	بالدينار	B_{G2}	£
					y				BA

البنك المركزي البريطاني BoE	البنك المركزي الجزائري BA
B_{G1} (£)	B_{A1} (الدينار)
B_{G2} (£)	B_{A2} (الدينار)

بماته الميزانيات نستطيع تتبع آلية التحويل.

1. الحالة الأولى: التسديد بالعملة الأجنبية:

تحويل بقيمة £10 ، من x (زبون « B_{A1} ») نحو Z (زبون « B_{G2} »). فالتحويل يدخل بريطانيا بواسطة « B_{G1} » ، الذي يرجع حساب « B_{A1} » لدينا؛ ثم يحول إلى « B_{G2} » ، مروراً بمقاصة بنك إنجلترا: فيحول حساب « B_{G1} » لدينا ب £10 ، و يرجع حساب « B_{G2} » دائناً. بحيث يقوم هذا الأخير بإرجاع حساب Z دائناً ب £10 المستلمة لفائدته. و يكون لدينا المخطط التالي:



بعد و وصول التحويل إلى المستفيد، تتوازن جميع الميزانيات البنكية:

الجزائر

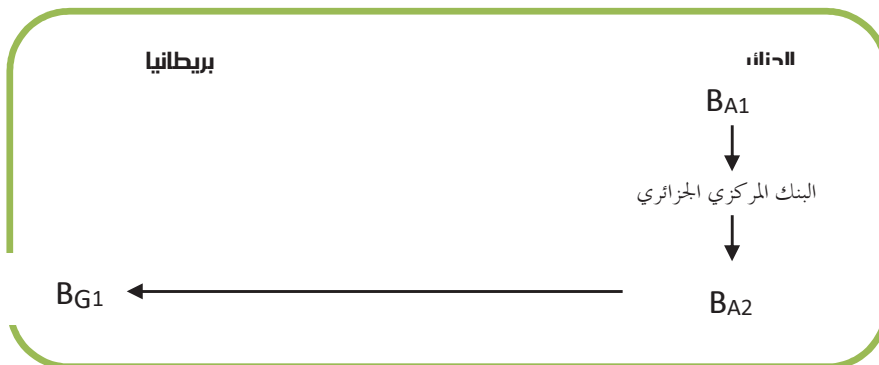
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{G1}</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{A1}</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">-10£</td> <td style="text-align: center;">B_{A1}</td> <td style="text-align: center;">-10£</td> <td style="text-align: center;">B_{G1}</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">B_OE</td> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">x</td> </tr> </table>	البنك B _{G1}		البنك B _{A1}		د		د		-10£	B _{A1}	-10£	B _{G1}	م	B _O E	م	x	
البنك B _{G1}		البنك B _{A1}															
د		د															
-10£	B _{A1}	-10£	B _{G1}														
م	B _O E	م	x														
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{G2}</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{A2}</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">+10£</td> <td style="text-align: center;">z</td> <td style="text-align: center;">-10£</td> <td style="text-align: center;">B_OE</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">B_OE</td> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">BA</td> </tr> </table>	البنك B _{G2}		البنك B _{A2}		د		د		+10£	z	-10£	B _O E	م	B _O E	م	BA	
البنك B _{G2}		البنك B _{A2}															
د		د															
+10£	z	-10£	B _O E														
م	B _O E	م	BA														
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك المركزي الإنجليزي B_OE</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك المركزي الجزائري BA</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">-10£</td> <td style="text-align: center;">B_{G1}</td> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">+10£</td> <td style="text-align: center;">B_{G2}</td> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;"></td> </tr> </table>	البنك المركزي الإنجليزي B _O E		البنك المركزي الجزائري BA		د		د		-10£	B _{G1}			+10£	B _{G2}			
البنك المركزي الإنجليزي B _O E		البنك المركزي الجزائري BA															
د		د															
-10£	B _{G1}																
+10£	B _{G2}																

2. الحالة الثانية: التسديد بالعملة المحلية

الجزائر

<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{G1}</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{A1}</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;">-20 Da</td> <td style="text-align: center;">BA</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">B_OE</td> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">x</td> </tr> </table>	البنك B _{G1}		البنك B _{A1}		د		د				-20 Da	BA	م	B _O E	م	x	
البنك B _{G1}		البنك B _{A1}															
د		د															
		-20 Da	BA														
م	B _O E	م	x														
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{G2}</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك B_{A2}</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">+20 Da</td> <td style="text-align: center;">z</td> <td style="text-align: center;">+20 Da</td> <td style="text-align: center;">BA</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">B_OE</td> <td style="text-align: center;">م</td> <td style="text-align: center;">B_{G2}</td> </tr> </table>	البنك B _{G2}		البنك B _{A2}		د		د		+20 Da	z	+20 Da	BA	م	B _O E	م	B _{G2}	
البنك B _{G2}		البنك B _{A2}															
د		د															
+20 Da	z	+20 Da	BA														
م	B _O E	م	B _{G2}														
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك المركزي الإنجليزي B_OE</th> <th colspan="2" style="text-align: center;">البنك المركزي الجزائري BA</th> </tr> <tr> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> <td style="width: 25%; text-align: center;">د</td> <td style="width: 25%;"></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;">-20 Da</td> <td style="text-align: center;">B_{A1}</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;"></td> <td style="text-align: center;">+20 Da</td> <td style="text-align: center;">B_{A2}</td> </tr> </table>	البنك المركزي الإنجليزي B _O E		البنك المركزي الجزائري BA		د		د				-20 Da	B _{A1}			+20 Da	B _{A2}	
البنك المركزي الإنجليزي B _O E		البنك المركزي الجزائري BA															
د		د															
		-20 Da	B _{A1}														
		+20 Da	B _{A2}														

تحويل — 20 دينار يمر بـ « B_{A1} » إلى « B_{A2} », الذي يقوم بتحويل الحساب « loro » لمراسله البريطاني « B_{G2} » إلى دائن ؛ هذا الأخير يحول حساب عميله z إلى حساب دائن:



المبحث الثاني: وسائل و تقنيات الدفع في التجارة الدولية

إن وسائل الدفع²² للتجارة الدولية هي نفسها للتجارة المحلية لكن استعمالها خاضع لمتطلبات متعلقة بطبيعة عمليات الدفع الدولية؛ فالقانون الداخلي للعديد الدول يلزم المتعاقدين أن يتناطوا باستعمال وسيلة كتابية « *Scriptural* » إذا تجاوزت العملية لمبلغ معين، بهدف مراقبة محاسبة الشركات للتمكن من الحد من التهرب الضريبي و تهريب الأموال.²³ فالتعامل بالوسائل يتطلب متابعة خاصة؛ كالحماية القانونية للمستعملين الخاضعة للقوانين الوطنية أو حين وجود اتفاقات دولية خاصة بكل وسيلة.²⁴

المطلب الأول: وسائل الدفع

أولاً : العادية

إن وسائل الدفع العادية تضم النقود الائتمانية التي تتمثل في:

— **النقود القانونية**²⁵ « *la monnaie fiduciaire* »: وهي النقود الورقية والمعدنية (النقود المساعدة)، التي يصدرها البنك المركزي. وهي تمثل الشكل الأعلى للسيولة التامة.²⁶

— **النقود الكتابية** أو نقود الودائع « *la monnaie scripturale* » : يصدر هذا النوع من النقود من طرف البنوك التجارية، وفي الواقع ليس لها وجود مادي مثل النقود القانونية وإنما تنشأ بالأساس نتيجة التسجيل الحسابي للمعلومات الناجمة عن استعمال الشيكات، وتنشأ نقود الودائع بناء على إيداع حقيقي ويتضاعف تبعاً للتحويلات ما بين الحسابات التي تعتبرها البنك وداائع جديدة.²⁷

1. **الشيك (الصك)** « *le cheque* » : الشيك هو عبارة عن أمر مكتوب و غير مشروط²⁸ (كما

يعتبر حوالة دفع على حامل ورقي)، بحيث يقوم صاحب الحساب (الساحب *tireur*) بإعطاء أمر لبنكه (المسحوب عليه *tiré*) بدفع مبلغ محدد يقتطع من أمواله أو رصيده للمستفيد. كما أن الشيك

²² تميز من خلال تعريف "وسائل الدفع" الحامل النقدي الذي يلغي الدين المترتب على الشخص، سواء تعلق الأمر بالنقود المساعدة (قطع النقد) أو (أوراق البنك) أو النقود الكتابية (الشيك، الأوراق التجارية... الخ).

²³ *Didier Pierre Monod : moyens et techniques de paiement internationaux*, Edition ESKA, 2ème Edition, 1999, P 57.

²⁴ *J. Paveau: op.cit*, P 332.

²⁵ *Fiduciaire: du mot latin fiducia qui signifie "confiance"* هي كلمة لاتينية تعني الثقة

²⁶ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003، ص 37.

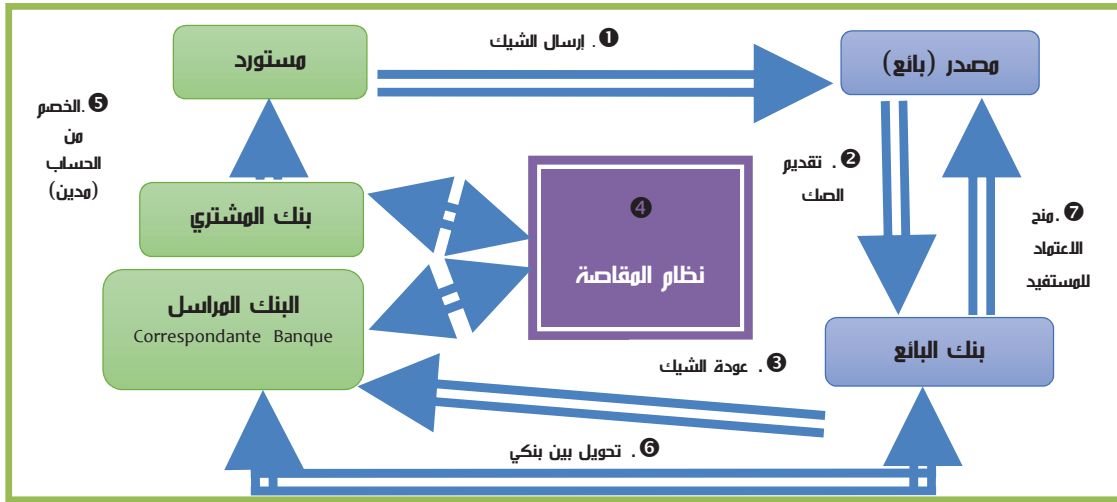
²⁷ أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 67.

²⁸ *Ghislaine Legrand : op.cit*, P 96.

لا يمثل أبدا وسيلة قرض لكن يمكن أن يرتكز على مكشوف مرخص به في إطار ما يسمى بقروض الإستغلال.

— تداول الشيك الأجنبي

الشكل (1.2): دورة عملية تداول الشيك الأجنبي



Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 338.

— مزايا و مساوئ الشيك

الجدول (1.2): مزايا و مساوئ الشيك

المساوئ	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> - مبادرة الدفع ملك المستورد. - مصاريف التحصيل جد مرتفعة للمصدر. - وقت التحصيل غير متحكم به. - اختلاف التشريعات من دولة إلى أخرى فيما يخص الشيك. - لا يمكن أن تتم التسوية بعملة أجنبية غير عملة المشتري. 	<ul style="list-style-type: none"> - هو أكثر انتشارا. - هو ذا تكلفة منخفضة للساحب.

Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 339.

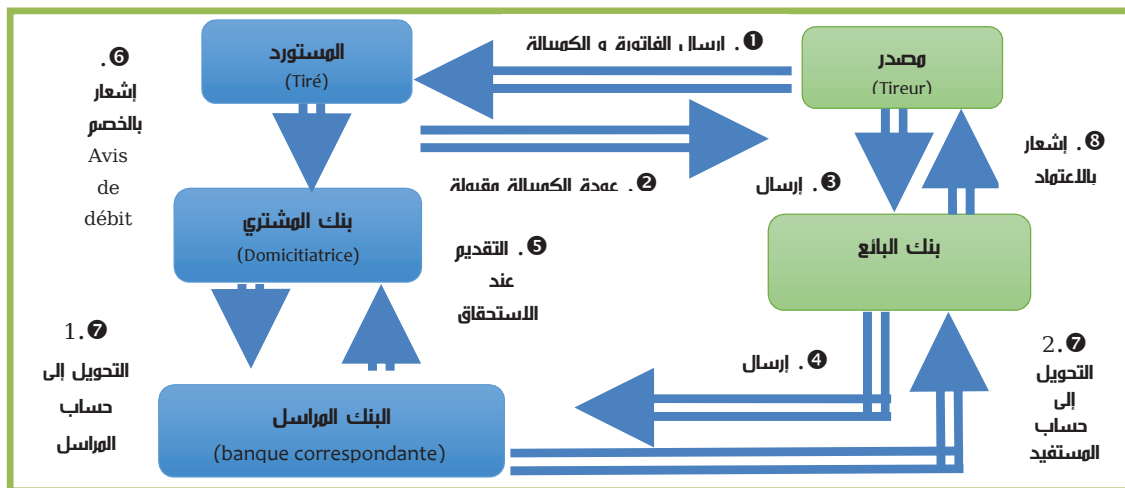
ملاحظة: إن المساوئ تطغى بشكل واضح، غير أن هذا غير كافي لرفض استعماله...

2. الأوراق التجارية: « les effets de commerce »

يوجد نوعين من الأوراق التجارية: الكمبيالة (السفتجة) و السند لأمر، و تمتلك كل من الكمبيالة و السند لأمر تقريبا نفس الخصائص مع اختلاف: أن الكمبيالة يتم إصدارها من طرف البائع المستفيد من الدفع، أما السند لأمر فيتم إصداره من طرف المشتري الذي يعد بالدفع.

أ. الكمبيالة « *Lettre de change (traite)* »: عبارة عن ورقة تجارية قابلة للإنتقال،²⁹ بحيث يقوم المصدرّ الدائن (الساحب *Le tireur*) بإعطاء أمر للمستورد (المسحوب عليه *Le tiré*) أو لمثله بدفع مبلغ بمجرد الإطلاع أو في تاريخ يسمى الإستحقاق، لحسابه أو لطرف ثالث يسمى (المستفيد أو الحامل)³⁰ بعملة معينة، كما أن الإطار القانوني للكمبيالة معقد، حاله حال الشيك، فمعاهدة جنيف 1930 حددت القانون المطبق، بمعنى قانون الدولة المستوردة التي تقبل الكمبيالة. — الكمبيالة في التجارة الدولية (تداول الكمبيالة): عند قيام المصدرّ بكل التزاماته، يقوم بإصدار الكمبيالة و إرسالها لزبونه ليقوم بقبولها؛ عند إرجاع الكمبيالة المقبولة، يقدمها المصدرّ لبنكه لتقدمها و تحصيلها في تاريخ الإستحقاق، فيستطيع المصدرّ طلب تسوية حينية بخضم ليتمكن من تزويد خزينته؛ ثم يرسلها البنك بدوره للبنك المراسل الذي يقدمها عند الإستحقاق، يبقى تداول الكمبيالة بطيء جدا؛ و هذا لأنه يعتمد على ثلاث إرسالات بريدية.

الشكل (2.2): دورة عملية تداول الكمبيالة



Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 340

²⁹ J. paveau: op.cit ,P 336-337.

³⁰ Jean-François Dhénin , Philippe Berry: *Management & gestion des unités commerciales*, Broché, 2004, p 158.

—مزايا و مساوى الكمبيالة: لها عديد المحاسن على الصعيد التجاري، فهي وسيلة تسوية لأجل، وتسمح للمصدر التحكم في تاريخ الإستحقاق المتفق عليه، إلا أن الاختلافات القانونية و الجبائية تطرح أحيانا مشاكل، فبعض الدول لها جباية جد ثقيلة على الأوراق التجارية.

الجدول (2.2) : مزايا و مساوى الكمبيالة

المساوى	المزايا
- القبول العادي لا يلغي خطر عدم الدفع.	- استعمال الأوراق التجارية شائع بين المؤسسات.
- النصوص القانونية الجبائية تختلف من دولة إلى أخرى.	- الكمبيالة المصدرة من قبل المصدر تحدد بدقة تاريخ الإستحقاق.
- سباق المعاملات جد طويل و معقد.	- للكمبيالة دورين (مهمتين): الدفع و القرض.
	- المصدر يستطيع طلب الضمان « Aval » من بنك المستورد.
	- يتم انتقال الكمبيالة عن طريق للتظهير « endossement ».

Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 341.

ب. السند لأمر « Billet à ordre »: إن السند لأمر عبارة عن ورقة تجارية تُصدر من طرف المشتري (المكتب)، و الذي يعد بدفع مبلغ معين بالإطلاع و في تاريخ آخر لدائنه، أي البائع (المستفيد)، فعبارة "بالإطلاع تفيد الدفع عند تقديم السند لأمر للبنك المصرح به.³¹ فالعديد من التنظيمات المتعلقة بالكمبيالة هي مطبقة على السند لأمر بالرغم من عدم توافقهم من حيث الطبيعة، خصوصا ما تعلق بالتظهير « endossement »، الإستحقاق، الضمان، الطعن حالة الخطأ في الدفع... الخ.

³¹ Lasary: le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur 2005, P 197.

الجدول (3.2): مزايا و مساوئ السند لأمر

المساوي	المزايا
- يُصدر من طرف المشتري.	- يدل على اعتراف بدين.
- خاضع لخطر عدم الدفع.	- يحدد بدقة تاريخ الدفع.
- خاضع لخطر سعر الصرف.	- يسمح بالخضم (بالإنتقال <i>par mobilisation</i>).

Source : Rabeh Ghibani: *Le vade – Mecum de l'import-export*, ENAG Edition, 1997, P 29.

إن السند لأمر قليل الإستعمال في التحويلات التجارية الدولية، فبالرغم من أن له نفس خصائص الكمبيالة إلا أن إصداره من طرف المشتري يحمل مخاطر هامة فيما يخص التزاعات على غرار الإرسال المتأخر، الخطأ في الإستحقاق أو في المبلغ، لهذا تعتبر هذه الوسيلة غير منصوص بها لأنه حالة وقوع أي حادث سيطبق القانون المحلي.³²

ثانيا: وسائل الدفع الأخرى

1. الحوالة البريدية : « *mandât poste* »

تعتبر الحوالة البريدية الدولية قليلة الإستعمال من طرف المؤسسات، إلا في الدول ذات تركيبة بنكية ناقصة أو ذات نجاعة ناقصة، بالخصوص بعض الدول النامية في إفريقيا. فتوجد الحوالة على ثلاثة أشكال:

— الحوالة العادية (*Mo*) « *mandât ordinaire* »

— حوالة التسديد لحساب بريدي (*Mv*) « *le mandât de versement à un compte postal* »

— حوالة تلغرافية (*Mt*) « *mandât télégraphique* ». ³³

2. الحوالات الخارجية : « *versements étrangers / foreign remittances* »

بصورة عامة تستخدم الحوالات الخارجية من قبل عملاء البنوك لتسديد أو تحويل مبالغ إلى مواطنين خارج بلدان الإقامة، فهي أداة دفع بناءً على اتفاق مسبق بين العميل الذي يطلب التحويل و المستفيد، لذلك تعرف الحوالة بأنها أمر دفع يوجه من البنك المحول بناء على طلب

³² Samia Oulounis: *op.cit*, P 12.

³³ Michel jura: *op.cit*, p 320.

من العميل لأحد فروع أو مراسليه (البنك الدافع) بدفع مبلغ معين إلى شخص معين هو المستفيد من الحوالة.

إن قيام البنك بتقديم الخدمة بناء على طلب أحد عملاءه لا يترتب عليه أي التزام ائتماني لأنه من الناحية العملية يشتري عملة محلية و يبيع أو يسلم عملة أجنبية في الخارج. ولكن المتعارف عليه أن يستمر هذا البنك بمتابعة المعاملة حتى استلام الجهة المستفيدة المبلغ بموجب المراسلات المثبتة لذلك.

أ. أطراف الحوالة: يمكن تحديد أطراف الحوالة كما يلي:

— طالب التحويل و هو عميل البنك : « Applicant/Customer/Client » عادة يقوم بتعبئة

نموذج خاص يسمى (طلب التحويل) لغرض تنفيذ الحوالة الخارجية وكما بينا سابقا، فإن هذا الطلب يتضمن إسم العميل طالب التحويل، قيمة الحوالة وما يعادلها بالعملة الأجنبية المطلوبة، إسم المستفيد و عنوانه الكامل بالخارج ثم طريقة التحويل... الخ.

— البنك المحول: « Remitting Bank » من التعريف: البنك المحول هو الذي يصدر أمر دفع

إلى فرعه /مراسله في الخارج بدفع مبلغ يعينه العميل في طلبه و تسمى بالجهة المستفيدة.

— البنك الدافع: « Paying Bank » و هو البنك الذي يتلقى أمر من البنك المحول و يقوم

هذا الأخير عادة بانتقاء البنك الدافع (المراسل) الذي قد يكون أحد فروع الخارجية أو أحد البنوك الأجنبية في الخارج، و تكون هذه المصاريف في بلد الجهة المستفيدة عادة.

— المستفيد: « Paye/Beneficiary » هي الجهة التي صدر أمر الدفع لصالحها، وبعد تحديد

البنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع، فإنه يجب تحديد البنك المغطي أو طريقة التغطية.

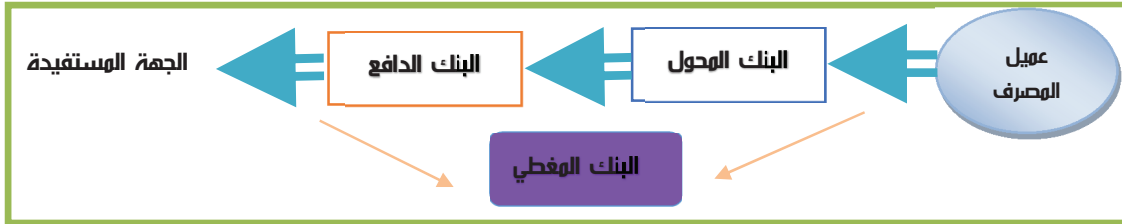
— البنك المغطي: « Covering/Reimbursing Bank » يصبح أحد أطراف الحوالة في حالة

وجوده، و يقصد بتغطية الحوالات كيفية دفع قيمتها لحساب البنك الدافع حسب الإتفاق المبرم بين البنك الدافع و المحول؛ عليه فإن البنوك ذات الأطراف في الحوالة هي البنك

المحول، المغطي، والدافع ...

فيمكن تحويل حوالة إلى اليونان بالدولار عن طريق فرع البنك المحلي في اليونان و يغطي حسابه بقيمة الحوالة بواسطة فرعه/مراسله في أمريكا. وتتم التغطية برقيا أو بالبريد، و قد يطلب البنك المحول من مراسله قيد ما يعادل قيمة الحوالة بعملة الحساب على حسابه لديه.³⁴

الشكل (3.2): العلاقة بين أطراف الحوالة



المصدر: خالد وهيب الراوي: العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2000، ص302.

ب. أنواع الحوالات

— الحوالات الصادرة: «*outward Remittances*»: أصبحت وسيلة هامة في تسوية الإلتزامات الدولية، كما أصبحت ضرورية في العلاقات بين الدول و مهمة في تسوية السلع الغير منظورة (الخدمات)، كما توسعت دائرة الخدمات التي تقدمها لتشمل تحويل قيمة نفقات العلاج، الدراسة، السياحة، رواتب العمال الأجانب، فوائد القروض الخارجية و أرباح الأموال الأجنبية المستثمرة، فالهدف من استخدامها في عملية التحويل هو ضمان سير عملية التحويل و توفير الوقت و الجهد للأطراف ذات العلاقة (المحول و المستفيد)، مقابل عمولات يتقاضاها البنك نظير تقديم الخدمة.³⁵

— الحوالات الدورية: تحرص البنوك عادة على إنجاز التحويلات بسرعة و إستلامها من قبل المستفيدين، كذلك توفير عنصر الأمان في التحويل و الإستلام، لهذا تعمل البنوك اليوم على استخدام شبكة اتصالات متطورة لتواكب التقدم التقني في مجال الإتصالات تؤمن بصورة محكمة سهولة الإتصالات و السرعة و الأمان؛ هناك الحوالات الدورية والتي بموجبها يتم تحويل مبالغ إما بصورة شهرية أو في تاريخ معين بصورة دورية. بموجب تفويض رسمي من قبل العميل إلى البنك، حيث يبين هذا التفويض المبلغ الواجب تحويله و تاريخ التحويل و عنوان المستفيد أو أية معلومات إضافية حسب مقتضى الحال، و طبيعة هذه الحوالات هي

³⁴ خالد وهيب الراوي: العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج، الطبعة الثانية، 2000، عمان الأردن، ص300-301.

³⁵ خالد وهيب الراوي: مرجع سبق ذكره، ص 297، 298.

رواتب بعض المتقاعدين إلى الخارج أو مبالغ تحول إلى الطلبة الذين يدرسون خارج بلدانهم...، ويمكن قيد الحوالة الدورية إما بالعملة الأجنبية أو العملة المحلية و على حساب العميل، و تستوجب عملية التحويل وجود رصيد في حساب العميل، و بعكسه فإنها تلغي حالة عدم وجود رصيد في حساب العميل لثلاثة مرات متتالية و عندئذ يقوم البنك بإبلاغ العميل بالإلغاء حسب التعليمات المصرفية المتبعة.³⁶

3. الشيكات السياحية:

الشيك السياحي هو بالفرنسية شيك السفر «*le chèque de voyage*» وبالإنجليزية شيك المسافر «*traveller's check*» فهو شيك - أمر بالدفع - بمبلغ معين بعملة قابلة للتحويل يصدره بنك معروف أو منشأة مالية معروفة و المستفيد منه هو حامله المعرف بتوقيعه، و يسمى هذا الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج بلاده (السياحة غالبا)؛³⁷ و تم ظهورها أول مرة من طرف مؤسسة أمريكان إكسبراس «*American express*» سنة 1891. فهذه الأداة تحمل ضمان بأن الشخص لا يمكنه أن يتحمل أي خسارة عند قبوله للشيك بحسن النية، بأن يقوم بتحوط أولي حالة السرقة أو تزوير التوقيع.³⁸ إذن هو شيك يستحق الدفع عند الإطلاع و يستعمل لغرض تسهيل قبض المبلغ المبين فيه دون حاجة للتحقق إذا كان هناك حساب للمستفيد أو أن هناك تغطية كاملة لمبلغ الشيك، فكل ما يتطلبه الأمر مضاهاة (مطابقة) نموذج توقيع حامل الشيك بتوقيعه الحقيقي على الشيك نفسه عند دفع المبلغ له فعلا.³⁹

وتصدر بشكل مشابه حجما ونوعا وشكلا لأوراق النقد الأجنبي، إذ تُصدرها البنوك بفئات محددة و تطبع قيمة الشيك عليه على غرار ورقة النقد. وقد تختلف البيانات الواردة على الشيكات السياحية بين بنك وآخر إلا أن جميعها تحمل تعهد البنك بدفع قيمتها عند تقديمها له موقعة حسب

³⁶ خالد وهيب الراوي: مرجع سبق ذكره، ص 305.

³⁷ نفس المرجع الأول، ص 331.

³⁸ **Francois Bédard: *L'agent de voyages à l'ère du commerce électronique*, Presses de l'Université du Québec, 2001, p 42.**

³⁹ عبد العزيز سليمان: التبادل التجاري، الأسس العمولة و التجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004، ص 129.

شروط إصدارها المبلّغة إلى جميع البنوك المراسلة التي تتولى بيع تلك الشيكات لحساب البنوك المصدرة لها مقابل عمولة محددة⁴⁰.

و ينبغي ملاحظة أن الحصول على شيكات سياحية من بنك ما بمناسبة السفر لا يعني وجوب حيازة حساب لدى البنك، فهذه الشيكات هي مجرد (عملة أجنبية بشكل شيك) يشتريها المواطن قبل سفره بعملته المحلية و يصدر الشيك بأرقام تامة « *chiffres ronds* » و هو قابل للصرف في معظم البنوك و في بعض المخازن الكبرى و الفنادق.⁴¹

فتتميز شيكات المسافرين بكونها غير خاضعة لإيقاف دفعها لدى البنك مصدرها إلا في حالة واحدة و هي بناء على طلب البنك الذي تولى بيع تلك الشيكات لحساب البنك المصدر. ومن الطبيعي أن لا يقوم البنك بائع الشيكات بطلب إيقاف دفعها إلا في حالة واحدة وهي استلامه طلبا خطيا من العميل مشتري الشيكات يفيد بإضاعته للشيكات المباعة له أو بسرقتها منه، ويجب أن يكون ذلك الطلب مرفقا بنسخة من إبلاغ العميل الشرطة المحلية عن سرقة الشيكات منه.

في هذه الحالة يقوم البنك المحلي بإشعار البنك المراسل بإيقاف الدفع، ويقوم هذا الأخير بحجز الشيكات السياحية عند تقديمها له وتزويد البنك المحلي باسم ورقم جواز سفر الذي صرفها ومكان وتاريخ صرفها، وإذا تبين أن ذلك الشخص هو نفس الشخص مشتريها تتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة، أما إذا تبين أن ذلك الشخص هو شخص آخر قام بتزوير توقيع الحامل، يقوم البنك المصدر رد قيمة الشيكات المسروقة لحساب البنك البائع الذي يتولى عندئذ رد القيمة لعميله مشتري الشيكات ويتولى البنك المصدر ملاحقة الشخص المزور قضائيا.⁴²

⁴⁰ ماهر شكري : مرجع سبق ذكره، ص 118.

⁴¹ خالد وهيب الراوي : مرجع سبق ذكره، ص 332.

⁴² ماهر شكري : مرجع سبق ذكره، ص 119.

المطلب الثاني: الوسائل الإلكترونية الحديثة

إن تطور النظم المعلوماتية و اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية ووسائل الدفع التقليدي أمام وسائل الدفع الإلكترونية، ويظهر ذلك جليا في المعاملات الدولية، فصيغة الدولية جعلت منها وسيلة هامة في تسوية المعاملات الخارجية.

أولا: التحويل الدولي.

1. التحويل عبارة عن كتابات محاسبية

أ. المبدأ: هو عبارة عن ترحيل بنكي من حساب إلى آخر بأمر من المستورد المدين لفائدة المصدر الدائن.

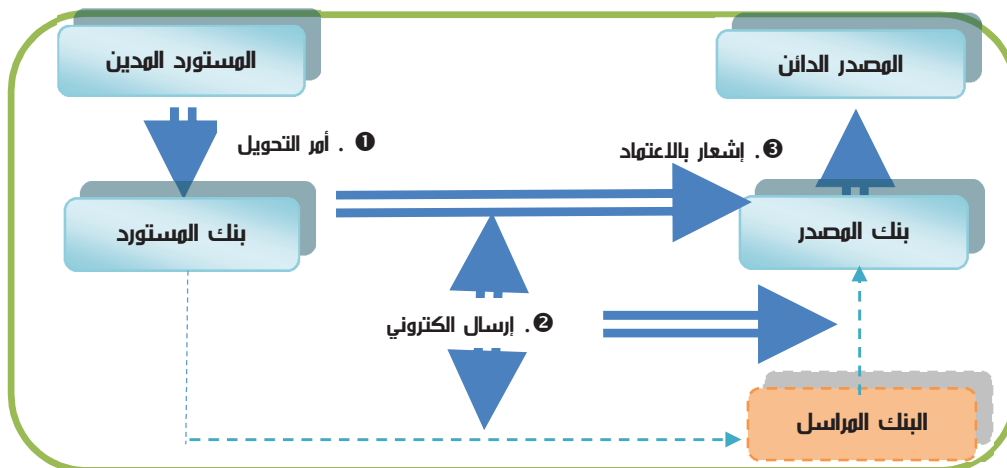
بواسطة عملة الدفع المخصصة من طرف المدين. فهو حامل معلومات « *Support d'information* »

مستقل عن العملة المستعملة، ما يسمح له بمرونة عالية في الإستعمال.

إن الدفع بواسطة التحويل الدولي يستعمل أربعة متعاملين:

- المستورد المبادر بالعملية و الذي يعطي أمر التحويل.
- بنك المستورد الذي يحول حساب المستورد إلى مدين بإرجاع حساب بنك المصدر دائنا.
- بنك المصدر الذي يقوم بتحويل حساب المصدر دائن بإرجاع حساب بنك المستورد مدينا.
- المصدر الذي يملك حساب بنكي دائنا.

الشكل (4.2): عملية التحويل



Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 334.

عندما لا يكون لبنك المستورد علاقة مباشرة مع بنك المصدر، يكون عليه المرور على المراسل في دولة المصدر. فنوعية التداول بالنسبة لعملية التحويل مرتبطة بصفة مباشرة بسرعة تحويل تعليمات الدفع⁴³ و نوعية المعلومة المحولة (المنقولة).

فلتحسين نوعية المعلومات المنقولة (المحولة) وضع المتعاملون البنكيون نظام موحد دولي « *Normalisation* » (النمذجة) للتعريف بأطراف التداول:

— رمز التعريف البنكي: BIC « *Bank Identify Code* » يحدد كل مؤسسة بنكية في العالم.

— رقم التعريف البنكي الدولي: الرقم IBAN « *International Bank Account Number* »

يعرف صاحب الحساب التابع للمؤسسة المحددة.

هذا التوحيد الدولي يرفع من موثوقية المعلومة المنقولة بواسطة التقنين « *Standardisation* »،

فالكل يتكلم لغة واحدة، كما يسمح بإعتماد مفاتيح مراقبة موحدة على المستوى العالمي. فيعتبر التوحيد شرطا ضروريا للقيام بالتحويلات الدولية المقننة.

ب. التكاليف: إن تسعيرة التحويل بسيطة فهي تتكون من عنصرين:

— مصاريف الإصدار « *frais d'émission* »: و هي على عاتق المستورد، صاحب الأمر

بالتحويل، و مصاريف التحصيل « *frais d'encaissement* » و التي هي في الكثير من

الأحيان على عاتق المصدر المستفيد من التحويل.

— المصاريف المطبقة على البنك هي متغيرة حسب الدولة الأصلية و حسب الوجهة؛ كما تتغير

كذلك على حسب سرعة المعاملة « *Régime* » المطلوبة للعملية، فالتحويل يمكنه أن يعامل

بسرعة عادية « *régime de virement* » أو مستعجل « *en urgence* ».

2. التحويلات البنكية المقننة (موحدة المعيار *standardisés*).

أ. التحويل SWIFT: هو تحويل بين بنكي دولي يستعمل الرسائل الإلكترونية الموحدة المحمولة

على شبكة مؤمنة لشركة *Society for worldwide interbank financial*

« *telecommunication* »⁴⁴ فهو يتم فقط على شبكة SWIFT التي يمر خلالها عدد مختلف من

⁴³ هام: من الأحسن البحث عن التبادل الإلكتروني و هذا باستعمال أدوات التسيير الإلكترونية للعلاقات بين المؤسسات و بين البنوك.

⁴⁴ لمعرفة المزيد حول الموضوع زر موقع www.swift.com

الرسائل و الإرسالات المؤمنة، فهو أحد أقدم و أشهر التحويلات البنكية المؤمنة شكلا. كما يمكننا ذكر أنواعا أخرى و التي هي أقل انتشارا من تحويل SWIFT على غرار التحويل « Ipi ».⁴⁵ غير أن هذا الأخير هو وسيلة دفع قليلة الإنتشار و محدودة في الدول العضوة في اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير البنكية. فهو خاضع لمتطلبات متغيرة حسب كل دولة: مبلغ أقصى، قبول أو رفض عبارات مكتوبة، إجراءات التأكيد على الإمضاء الإلكتروني.

ب. المزايا و المساوي للتحويل: إن تعميم التحويل الإلكتروني، و توحيد المعلومات و رسائل التحويل إضافة إلى تقنين النماذج، إدخال المعلومات على الشاشة والأوراق، سمحت بإجتماع الوثوقية الكبيرة مع سرعة كبيرة للدفع؛ فبالرغم من هذه المزايا، لا يستفيد المصدر منها إلا لحظة إعطاء أمر الدفع من المستورد⁴⁶، فهو لا يعني أمان الدين، بحيث أنه ليس وسيلة قرض⁴⁷.

الجدول (4.2) : مزايا و مساوي التحويل

المساوي	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> - أمر التحويل يعطى من طرف المستورد، - التحويل ليس وسيلة قرض. 	<ul style="list-style-type: none"> - جميع التحويلات مؤمنة، - تكاليف قليلة الإرتفاع، - الاستعمال السهل، - النظام يعمل 24/24 سا.

Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 336.

ثانيا: البطاقة البنكية.

هذه الوسيلة للدفع، تشهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة⁴⁸، ففي الحقيقة يوجد نوعين رئيسيين من البطاقات البنكية: بطاقات الدفع و بطاقات السحب.

1. أنواع البطاقات:

أ. بطاقات السحب: هذه البطاقات تستعمل فقط لسحب النقود من خلال الموزعات الآلية للأوراق

« Le Distributeur Automatique de Billets » DAB (أول مدخل كلاسيكي لدعامة

⁴⁵ تعليمات الدفع الدولية « International Payment Instruction »: هي عبارة عن نموذج دفع موحد، ورتي أو افتراضي للمدفوعات الدولية: هذا النموذج مستعمل لكل الأعضاء في اللجنة الأوروبية لتوحيد المعايير البنكية « CESB ». فالتحويل « SWIFT » يمثل وسيلة العلاقة بين بنكية، أما التحويل « ipi » يعتبر عبارة عن حامل « Support » بين طرفين: المستورد المدين مروراً بالبنك، فإرسال المشتري لبنكه النموذج مكتمل « formulaire complété » يسمح ببدء عملية « processus » الدفع الإلكتروني مباشرة من حساب المدين إلى حساب الدائن. (STP) « staight through payment »

⁴⁶ المصدر الذي يملك حساب غير المقيم في دولة عملائه، بإمكانه القيام بالتحويل المحلي « Domestique » الأقل تكلفة.

⁴⁷ J.Paveau: op.cit , P 335-336.

⁴⁸ Didier pierre Monod: op.cit, P67.

البطاقة)،⁴⁹ أو عن طريق شبائيك المؤسسات المصدرة أو المسجلة، فبعض البطاقات تستعمل فقط في موزعات مؤسسة صاحب الحساب، أما البعض الآخر فيمكن إجراء سحبات في مختلف الموزعات في الدولة الأم أو في الخارج، كما أن السحب بهذه البطاقات يكون مجاني في غالب الأحيان و تكلفة السحب غير موجودة أو محدودة الثمن.

ب. بطاقات الدفع:

— بطاقات الإعتقاد ⁵⁰ «*les cartes accreditives*»: يمكن تعريفها على أنها بطاقات دولية ذات دين مؤجل، «*a Débit différé*»، مصدر من طرف مؤسسات مالية تراقب كل المحطات {إصدار/شبكة الإنتساب/قبول البطاقة} و تستهدف الزبائن المرموقين «*haut de gamme*» الذين يسافرون بصفة دورية من أجل الأعمال و الترفيه، أي ما يسمى "بطاقة T&E" «*travel and entertainment*» و تعتبر «*American express, Dinersclub*» من أهم مصدريها. فهذه البطاقات تسمح بدفع قيمة البضائع لشبكة المنخرطين، فأحيانا يتاح للعميل الحصول على بعض الإمتيازات إذا ما تم الدفع بواسطة هذه البطاقة (كالتريلات السعوية، جوائز.. الخ).⁵¹

إن البطاقات الدولية يتم إصدارها من طرف هيئات من المفروض أنها لا تقوم بتسيير حسابات الإيداع، لكن تمتلك كيان مؤسسة قرض بالنظر للتنظيمات البنكية، مما يسمح لها تلقائيا بوضع وسائل دفع تحت تصرف الزبائن.⁵²

— البطاقات الخاصة «*privative*»: جرت العادة أن تصدر هذه البطاقات من طرف التجار أو مقدمي الخدمات بغية كسب وفاء الزبائن وكذا لتقديم تسهيلات للقرض (هذه القروض تسيير من طرف مؤسسات قرض)؛ فعكس وسائل الدفع، هذه البطاقات «*privatives*,

⁴⁹ Luc bernet- Rouande: *principes de technique bancaire*, Dunod , 24^{ème} Edition, 2006, P 53.

⁵⁰ إن البداية الحقيقية للبطاقات كانت سنة 1950 من طرف المحامي «Mc Namara» (نيويورك). و الذي واجه مشكلة تسوية دعوة زبون له في المطعم مع صديقه، و لم يكن يملك المال. فخلق «Ralph scheider» شبكة من الفنادق و المطاعم في نيويورك تتعامل بمبدأ الدفع اللاحق للفواتير للمنظمين للنادي "club". فكانت ولادة «Diners club international». سنوات بعد ذلك في سنة 1958 أطلق ما يعرف ببطاقة أمريكيان إكسبريس «american express» لكل من ورثة Wells Fargo Company ؛ وأخيرا ففي سنة 1961 أطلقت «japan crédit bureau» JSB من طرف «Nippon Shinpan, sanwa Bank» و التي هي الآن رائدة سوق البطاقات في اليابان، فالإستراتيجية التجارية استهدفت احتياجات اليابانيين المسافرين للخارج.

⁵¹ Claude dragon et autres : *les moyens de paiement des espèces a la monnaie électronique*, banque éditeur, 1997, P 199-200.

⁵² Claude Dragon: *op.cit*, P 200.

«*accréditives*» لا تملك الأهلية القاعدية على للإستعمال الشامل «*Universal*»، نظرا

لأن المحفز الأول لإصدار هذه البطاقات هو الوفاء «*Fidélisation*».⁵³

— بطاقات القرض (الإئتمان): تجرد كل المعاملات في حساب خاص، مرفوق بمبلغ قرض

«*ligne de crédit*» الذي يسمى غالبا "الدائم المتجدد"⁵⁴. ويوجد هناك شبكتين (2):

○ «*VISA*» «*visa international service association*»: هي منظمة دولية

تضم أكثر من 27000 هيئة مالية و بنكية. هذه البطاقة معترف بها ب187 دولة؛

284000 وكالة بنكية تسمح بسحب قطع نقدية بالعملة المحلية أو الأجنبية.

○ الجمعية الدولية «*EuroCard, MasterCard*»: هي اتحاد مصدرين من بطاقات

الإئتمان و مقرهم بروكسل. فهي مقبولة في 170 دولة في العالم و بحوزة 163 مليون

شخص؛ في الوقت الراهن يقبل التجار البطاقتين بدون تفضيل بين من ينخرطون في

كلا الشبكتين.

إن البطاقة الدولية تستعمل بدرجة أولى من طرف السياح و رجال الأعمال، لكن خلال السنوات

الأخيرة قام العديد من الصناعيين بشراء عينات لمستورديهم المستقبلين بفضل هذه الوسيلة للدفع.

هذه الوسيلة تناسب جدا البيع بالمراسلة، فهي جد مستعملة خصوصا من طرف تقنيين الإعلام

الآلي من خلال برامج الإعلام الآلي في الوم أ، فهي وسيلة مرنة، سهلة النقل، تسمح بتسوية

المعاملات⁵⁵ في العديد من الدول كما تسمح بإجراء السحب بالعملة الوطنية بالرصيد المؤجل على

الحساب إذا نصت الإتفاقية على ذلك، كما يكون ضمن البطاقة كذلك "تأمين السفر" في غالب

الأحيان.

⁵³ *Claude Dragon: op.cit, P 205.*

⁵⁴ يعاد تزويد القرض «*ligne de crédit*» مع كل عملية تسديد «*Remboursement*». كذلك أحيانا يعطى للحامل إمكانية تسديد كل أو بعض من القرض شهريا مع مصاريف «*Agios*»، إضافة إلى إعادة تعديل عدد الأشهر التي تحسب عليها الأقساط الشهرية للتسديد.

⁵⁵ وجود رعاية طبية في الخارج، و وجود تعويض في حالة حادث خطير.

ج. المحاسن و المساوي: أن هذه البطاقات أظهرت محدوديتها خاصة في:

— مبلغ التعاملات محدود،⁵⁶ حسب التشريعات المعمول بها محليا في الدولة صاحبة البطاقة، كما

أنه يتوقف أيضا على نوعية البطاقة: فيوجد بطاقات إمتيازيه مثل: « gold,

premier... الخ » ،

— السحب السائل⁵⁷ (النقدي) له سقف معين لمدة 7 أيام؛

— تخضع البطاقات في بعض الدول إلى مراقبة سعر الصرف⁵⁸.

ثالثا: الدفع بواسطة الإنترنت:⁵⁹

حملت لنا الإنترنت فوائد جمة، ولكن بعض العوامل مثل (عدم وجود أي جهة تسيطر عليها، وعدم وجود قوانين رادعة) أدت إلى انتشار العديد من جرائم الشبكة مثل: التجسس على البيانات، تخريب أجهزة الكمبيوتر و ملفاتها، إضافة إلى عمليات الخداع و التنصت، وغيرها⁶⁰، وتشكل قضايا الأمن و التهديدات الناتجة عنها العائق الأكبر أمام اكتساب ثقة الناس، وإجراء الحركات المالية عبرها، وفي هذا الإطار تم ابتكار العديد من التقنيات التي تساعد على المحافظة على أمن وسرية واقتصادية أكثر المسائل التي تشكل حاليا تحديا لهاته التقنية. ومن أهم هذه التقنيات :

— بروتوكول الطبقات الأمنية . « *Secure Socket Layer SSL* »⁶¹

— و بروتوكول الحركات المالية الآمنة. « *Secure Electronic Transaction SET* »⁶²

⁵⁶ مثلا في فرنسا بين 10 إلى 50000 فرنك سابقا.

⁵⁷ مثلا في فرنسا 1800 فرنك بالنسبة للبطاقة الكلاسيكية و 10000 فرنك لبطاقات الإمتياز.

⁵⁸ *Didier-pierre Monod: op.cit, P 60 et 69.*

⁵⁹ رحيم حسين: التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، ورقلة الجزائر، يوم 16-17 مارس 2004.

⁶⁰ إبراهيم بخي: دور الإنترنت وتطبيقاته في المؤسسة" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، سبتمبر 2002، ص 126.

⁶¹ بروتوكول « SSL » والذي أدخل من طرف شركة « Netscape Communications Corp » فهو أيضا مصمم لأغراض ضمان إجراء عمليات آمنة، غير أنه يسمح فقط بمعرفة هوية البائع دون المشتري، وهو الأمر الذي قد يربك البائعين، بل وقد يربك حتى المشتري نفسه الذي يتعين عليه إرسال رقم بطاقته للبائع على الخط، إذ قد يؤدي ذلك إلى استعمال رقمه من طرف غيره، ومع ذلك فهو أهون من تقديم رقم البطاقة عن طريق الهاتف. وأهم ميزة في هذا البروتوكول البساطة في الإستعمال، حيث أنه يتم إدماجه ضمن برامج التعامل مع الإنترنت المعروفة مثل « MS Internet Explorer » أو « Netscap » أو « Opera » وغيرها، وبالتالي فهو لا يتطلب توفير أجهزة خاصة. كما إن تكلفته أقل بالمقارنة مع تكلفة « SET » ، وهو متاح لكل مستعملي الإنترنت، إذ أنه متضمن في برامج « Netscape » و « Microsoft ». إن هذه المزايا جعلت « SSL » واسع الإستعمال لدى جل متبادلي الإنترنت، خاصة منها المشتريات الصغيرة، كتحميل بعض البرامج المتاحة في الإنترنت أو تحميل الكتب أو شراء الأقراص أو تذاكر السفر أو دفع تكاليف التسجيل، الخ.

⁶² يسمح بروتوكول « SET »، الذي أدخلته كل من، MasterCard و VISA International بمعرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الإلكترونية، حتى إنه أضفى يعتبر بمثابة الحكم في أغلب عمليات الدفع التي تجري عبر الإنترنت. غير أن الإستفادة من مزايا هذا النظام تقتضي وصل قارئ بطاقات « un lecteur de carte à puce » بجهاز الكمبيوتر، إذ أن هذا القارئ يجعل البطاقة تدقق الرقم السري المدخل وتتأكد من مطابقته للرقم المخزن في البطاقة، ولا يمكن للبائع أن يقرأ رقم البطاقة لأنه مشفر فهذا الرقم لا يقرأ إلا من قبل المؤسسة المالية التي تتولى تنفيذ العملية المالية. مع الإشارة إلى هذه البطاقة يجب أن تكون متوافقة « compatible » مع بروتوكول « SET » ولعل من مآخذ هذا النظام تكلفته الثابتة التي لا تلائم المدفوعات الصغيرة « les micro-paiements ».

المطلب الثالث: تقنيات التسديد الدولية.

إن تقنية الدفع هي نسق تنظيمي يوضع من أجل تجميع وسيلة الدفع. كذلك هي الطريقة التي يتم من خلالها الدفع، كذلك هي اختيار العملة و طريقة التسوية (الإستحقاق، وسيلة الدفع...)، فالمؤسسة المصدرة يمكنها تحمّل المخاطر التجارية و حالات عدم تسديد المدين، وكذلك عدم إمكانية التحويل و إرجاع رؤوس الأموال، إضافة إلى مخاطر سعر الصرف.

أولاً: التقنيات الغير مستندية للتسوية:

1. التحصيل المباشر: « *Encaissement direct* »

في "التحصيل المباشر" الدفع غير مشروط بتقديم الوثائق المثبتة لقيام البائع بكل إلتزاماته للبنك، فالتقنية لا تستعمل إلا بين الشركاء ذووا المعرفة الطويلة ببعضهم، أو حالة عدم تساوي ميزان القوى.⁶³

أ. التحصيل العادي « *Encaissement simple* » : قد يقوم المصدّر بطلب الدفع المسبق، ففي هذه التقنية يكون فيها اتفاق الدفع عادي و مضمون، كما أن خطر عدم الدفع غير موجود، غير أن بعض الدول أحيانا تقوم بمراقبة النقد وتخضع الدفع المسبق إلى ترخيص مسبق، بهدف كبح خروج العملة الموجهة للإستيراد و التي يحتمل أن تكون (وهيئة). من جهة أخرى هذه الطريقة التعسفية «*Draconienne*» للدفع يمكن أن يعتبرها المشتري أحيانا ككاشف لعدم الثقة، فهي بذلك ليست تجارية «*Anti- commerciale*»، و مع ذلك فالمصدّر يستطيع دائما أن يطلب (قسط) «*acompte*» عند الطلب أو قبل الإرسال بالتتابع حسب تقدم الأعمال أو عند الإنتاج، فحين أنه قد يفرض على البائع تقديم كفالة «*caution*» أو ضمان «*garantie*» بإرجاع الأقساط. فالمصدّر يقوم بإرسال الفاتورة لزبونه، و قد تُجرى التسوية عند التقديم أو بتاريخ لاحق، بواسطة أحد الوسائل التي سبق ذكرها (التحويل، الشيك، الكمبيالة)؛ في هذه الحالة تكون مبادرة التسوية من طرف الزبون،⁶⁴ فالتحصيل العادي لا يحمل أي أمان، فهو لا يضمن لا الخطر التجاري و لا الخطر السياسي (أنظر الفصل الرابع).

⁶³ Lasary: op.cit, P 198.

⁶⁴ Ghislaine Legrand: op.cit, P 98.

إن هذه التقنية المستعملة في التجارة المحلية هي غير منصوح بها في التجارة الدولية باستثناء إذا تضمن الإرسال ضمان ما مثل: "خطر قرض الزبون « *risque crédit client* »".⁶⁵

ب. **الدفع عند الطلب:** « *paiement a la commande* » هو عبارة عن دفع مسبق، يتطلب من المشتري ثقة في مموله الأجنبي، بحيث يقوم بدفع ثمن بضاعة لم يستلمها بعد، بل قد لم يتم تصنيعها بعد. فهي بالنسبة للمصدر تقنية سهلة و مضمونة، (خطر عدم التسديد شبه منعدم)، لكن من وجهة النظر التجارية صعبة القبول من طرف المشتري... رغم هذا على المصدر الحذر، فلا يعتقد أنه بمعزل عن كل المخاطر بواسطة هذه التقنية لأنه:

— العديد من قوانين النقد لعدة دول تمنع هذه الأنواع من العقود،

— قد يقوم المشتري بطلب ضمان بنكي لمورده نظير الأموال التي سيحولها.⁶⁶

ت. **الدفع خارج المعمل:** « *le paiement ex-usine* » بهدف تجنب كل مصاريف تتعلق بالبضاعة، يفرض بعض الصناعيين على المشتري دفع مبلغ البضاعة بدءاً من جاهزيتها للإرسال، أي بدءاً من خروجها المصنع و التكفل بكل الإجراءات؛ فإن كان هذا النوع من العقود مستحسن من طرف البائع لأنه يخفف من الخطر و يحسن من الخزينة، قد يطرح مشاكل للمشتري من خلال تحمله لكل من النقل و المصاريف الجمركية إنطلاقاً من دولة قد يجهلها، إضافة إلى العراقيل اللوجستية و الإدارية. زد على ذلك يصعب على المستورد تقدير السعر المرجعي للبضائع التي تم شرائها، كما يصعب عليه تحديد صعوبات تكاليف الإرسال،⁶⁷ بإنخداه بالسعر المغربي للبضاعة بمقارنته. بمورد آخر وضع عرض بواسطة « *CIF* »⁶⁸ « *Cost insurance & freight* » على سبيل المثال.⁶⁹

⁶⁵ *Didier -pierre Monod: op.cit, P 80.*

⁶⁶ *Lasary: op.cit, P 200.*

⁶⁷ *ibid.loc.cit.*

⁶⁸ مسؤولية البائع في ظل هذا الشرط هي ذاتها الموجودة في « *CFR* »، مضافاً إليها تحمله دفع قسط التأمين على البضاعة، وتكون التغطية التأمينية في أدنى حدودها، أما إذا طلب المشتري تغطيات إضافية عليه تحمل دفع رسوم الأقساط الإضافية. يجدر بالذكر أن « *Cost & Freight* » (يستعمل في العمليات التي تتم بحراً، ويتحمل البائع بموجبه تكاليف نقل البضاعة من مستودعاته إلى ميناء الشحن بالإضافة إلى أجور شحن البضاعة من ميناء التحميل إلى ميناء الوصول، لكن المشتري يتحمل مسؤولية أي ضرر أو ضياع قد يصيب البضاعة أو أي زيادة قد تحدث في أجور الشحن، وتبدأ مسؤولية المشتري المذكورة عندما تعتبر البضاعة وهي محملة بالرافعة مستوى حافة السفينة في ميناء الشحن إضافة إلى مصاريف تجهيز المستندات التصدير الرسمية مثل رخصة التصدير وغيرها).

⁶⁹ خالد وهيب الراوي: مرجع سبق ذكره، ص 211 - 212 .

2. التسديد المقابل « le contre remboursement » :

هذه التقنية في الدفع أظهرت سهولتها، فهي تستعمل عموما في المبالغ الصغيرة، و عليه فلا بد من عدم استعمالها إلا في علاقات الأعمال المستقرة بين الشركاء.

أ. التقنية: بتعليمات من المصدر، يقوم الناقل (الناقل النهائي) المكلف بالتسليم بالتكفل بوسيلة الدفع⁷⁰، أي إعطائه حوالة الوسيط المالي «mandat d'intermédiaire financier»، فالناقل لا يقوم بالتسليم إلا بمقابل الدفع، كما أن الناقل هو المكلف بالتحويل و بالإرجاع إلى حساب البائع.⁷¹

الشكل (5.2) : كيفية التسديد بالمقابل



Source :Corinne pasco : *commerce international*, dunod, 6eme édition, mars 2006, p 115.

ب. مسؤولية الناقل: إضافة إلى قيام الناقل بتسليم البضاعة يصبح كذلك صاحب الأمر، بحيث يكون مسؤولا شخصيا عن دفع المعاملات حالة عدم وجود أي اعتراض وقت التسليم، كما أنه المسؤول عن أي تحويل يقوم به أحد موظفيه أو أحد مراسليه، فلا يتدخل الناقل في العملية إلا إذا وجدت عبارة (التسديد بالمقابل) «COD» موسومة على عقد النقل؛ كما من حق الناقل رفض هذه الخاصية هذا قبل الشحن، و بما أن دفع مبلغ البضاعة «COD» غير قابل للتجزئة، فالناقل ليس من حقه إجراء تسليم جزئي تبعا لقيمة المبلغ المقبوض.

ت. تحصيل الحقوق المالية: « encaissement de la créance » إذا لم تكن هناك استثناءات منصوص عليها مسبقا، فمبلغ التسديد يجب أن يكون بالعملة المحلية لدولة التسليم، كما أن المبلغ يدفع نقدا « en numéraires » شرط إبداء الناقل الموافقة المسبقة، كما يجب معرفة أن القوانين المعمول بها في الدولة المعنية لا تعارض ذلك.

كما أنه من الشائع أن تتم عملية التسديد بواسطة الشيك البنكي، و لهذا وجدت طريقتان:

⁷⁰ Didier-pierre monod: *op.cit.* p 80.

⁷¹ La sarary : *op.cit.* p 201.

— يقوم الناقل بتحصيل الشيك، وبعد أن يتم تزويد حسابه من طرف بنكه يعيد إيداعه، غير أنه في حالة شيك غير قابل للدفع « *cheque impayé* » على الناقل إبلاغ زبونه و انتظار التعليمات منه لأنه حالة تسليم البضاعة سوف يعتبر مسئولاً عن ذلك.

— يقوم الناقل بإصدار الشيك للمرسل (المصدر) وإرساله بالبريد، فهو لا يراقب وجود رصيد في حساب مُصدر الشيك قبل التسليم، ففي هذه الحالة لا تترتب على الناقل أي مسؤولية اتجاه ذلك، خصوصاً إذا كان المراسل قد تلقى من قبل شيكا بدون رصيد.

ث. المخاطر: هذه التقنية تلقى ترحيباً من مستعمليها، لكن يجب التنويه بعدم خلوها من المخاطر.

← الخطر التجاري: يمكن للمشتري رفض البضاعة لسبب ما⁷²، وهذا يعتبر بمثابة إلغاء العقد. فالمصدر سيتحمل مصاريف قد تتعدى مبلغ الصفقة إذا ما قام برفع دعوة قضائية ضده؛ كذلك بغية الإحتياط ضد الشيك بدون رصيد، فعلى المصدر إتباع إجراءات الإحتياط:

- أن يكون الشيك مؤكداً. « *certifié* »

- أو عن طريق استعمال شيك البنك.

← الخطر السياسي: إن الدفع « *COD* »⁷³ لا يضمن على الإطلاق الأخطاء التجارية

74.

ج. المزايا و المساوى:

الجدول (5.2) : مزايا و مخاطر التسديد بالمقابل

المساوى	المزايا
— تكاليف مرتفعة (من 2-5% من مبلغ الفاتورة)،	— السهولة والسرعة.
— مقترح فقط من عدد قليل من الناقلين ووكلاء عبور (البريد مثلاً)؛	
— خطر رفض التسديد ، مما يؤدي إلى إرجاع البضاعة.	

Source : Corinne pasco : op.cit, p 116.

⁷² يكون هذا الطلب وقت إجراء العقد التجاري كما يتم توضيحها كتابياً للناقل من خلال ذكرها على عقد النقل، و لهذا يعتبر قبول شيك عادي على عكس ما ورد للناقل من تعليمات خطأً من طرفه عليه تحمل تبعاته.

⁷³ إن « *COD* » لا يضمن رفض إستقبال البضاعة ولا الخطر التجاري للشيك بدون رصيد ولا الخطر السياسي في عدم تحويل الأموال .

⁷⁴ *Didier-pierre monod* : op.cit, p 82-83.

فاستعمال التسديد بالمقابل يكون في البضائع ذات الأسعار المخفضة ، أي في إطار البيع بالمراسلة.⁷⁵

3. الحساب الأجنبي (في الخارج) : « *compte a l'étranger* »

عند امتلاك البنك لفروع له بالخارج أو فرع له في بلد المستورد، فبإمكان البنك فتح حساب لزبونه في هذا الفرع. هذه التقنية تعتبر ذات أهمية كبيرة، خصوصا إذا كان هناك تعدد لعمليات التصدير نحو بلد ما، و تَضمَّن الصفقات مبالغ مالية هامة. فهذه التقنية تسمح:

- بتخفيض مصاريف إعادة الأموال، مقارنة بتجميع جميع هذه الإيرادات،

- يقوم المشتري بدفع المبلغ في حساب موجود ببلده الأصلي؛

- بالمقابل فالمورد المحلي يتحمل تكلفه أقل بالمقارنة بالدفع الدولي.

ليس بالضرورة أن يملك بنك المصدر فرع له بالخارج في بلد يرغب المصدر فتح حسابه به، فبإمكانه فتح حساب في بنك أجنبي يملك اتفاقا مسبقا مع بنكه الأصلي، فالمصدر يعطي تعليماته لزبائه بإرسال شيكاتهم أو التحويل أو دفع الكمبيالة إلى شبك هذا الفرع أو إلى هذا البنك الأجنبي، الذي يقوم بإخطار المصدر بأي عملية تسوية تتم، كما أن عملية إرجاع الأموال «*rapatriement*» المدفوعة تتم وفق الآجال المحددة سلفا مع المصدر. كما أن الحساب الأجنبي قد يؤدي إلى مصاريف فتح حساب، وحد أدنى من التعاملات، و لهذا قد يطلب البنك خصم مباشر لمصاريفه، في حين يمكن أن تكون هناك إجراءات تجارية بحتة، أو قد تكون التقنيات المحلية للدفع هي السبب الدافع لفتح حساب أجنبي حتى و إن كانت تعاملاته قليلة مع هذا البلد.

⁷⁵ *Corinne pasco : op.cit, p 116.*

ثانيا: التقنيات المستندية للتسوية:

1. التحصيل المستندي « encaissement doc » أو التسليم المستندي « remise doc »

هذه التقنية مبنية على أساس موثوقية « fiabilité » الشبكة البنكية فتستعمل للمعاملات المتوسطة الحجم. فهي تستعمل غالبا في إطار معاملات جديدة بين شركاء جدد.⁷⁶

أ. التحصيل المستندي أمر معطى للبنك: هي تقنية دفع بموجبها يقوم المصدر بإعطاء بنكه أمر بأن لا يقوم بتسليم المستندات (الوثائق) المهمة للمشتري إلا بمقابل الدفع أو تسليم وسيلة الدفع (أمر التحويل، شيك، كميالة⁷⁷، سند لأمر)⁷⁸.

و تجدر الإشارة أنه في التحصيل المستندي، لا يتعدى التزام المصدر التعهد بإرسال البضاعة.⁷⁹

فحسب نوعية وسيلة الدفع، قد يأخذ التحصيل المستندي شكلين:

الجدول (6.2) : أشكال التحصيل المستندي

المستندات مقابل الدفع	المستندات مقابل القبول
« document contre paiement D/P »	« Document contre acceptation D/A »
يقوم البنك بإعلام المشتري عند استلام المستندات و أنه لا يتم التسليم إلا بمقابل الدفع الضروري، عموما يكون بواسطة التحويل.	يعلم البنك المشتري باستلام المستندات ولا يقوم هذا الأخير باستلامها إلا بمقابل قبول كميالة أو عدة كميالات مرسله من طرف المصدر و المرفقة مع المستندات.
المصدر استفاد من الدفع و كذلك من (موثوقية) التحويل .	بالنسبة للمصدر فالقبول العادي لا يعني إلغاء خطر عدم الدفع.

Source : J. Paveau et autres: op.cit, P 344.

ب. خطر عدم سحب المستندات « le non-levée »: يجب أن نفهم من الجدول السابق أن التحصيل المستندي⁸⁰ (المستندات مقابل الدفع) «D/P» يلغي خطر عدم الدفع في حين أن (المستندات مقابل القبول) «D/A» يقيه قائما؛ ففي الحالتين، فلتطبيق أمر الدفع من طرف البنك لا يكفي إبلاغ المشتري فقط، بل يجب حضوره و طلب المستندات، فالخطر الأكبر في التحصيل المستندي بشكليه هو عدم سحب المستندات، فالمصدر في ظروف غير ملائمة (البحث

⁷⁶ Didier-pierre monod : op.cit, p 83.

⁷⁷ يجدر الإشارة أنه بالنسبة للكميالة يتم قبولها مقابل المستندات (الوثائق).

⁷⁸ J.paveau et autre: op.cit, p 344.

⁷⁹ الطاهر لطرش: مرجع السابق ، ص120.

⁸⁰ من الأحسن استعمال مصطلح التسليم المستندي « la remise-doc » و تجنب استعمال « encaissement-doc » لهاته العملية.

المتأخر عن المستندات الضرورية) قد يرسل بالخطأ الوثائق الغير مناسبة مرفقة بالبضاعة، لذا يتوجب عليه تحمل مصاريف أخرى إما إعادة البضاعة أو البحث عن مشتري آخر في ظروف اقتصادية غير مشجعة⁸¹.

ت. إجراءات التسليم المستندي : لا يسمح البعد الجغرافي لبنك المصدر بإعطاء الأمر وتقديم الوثائق للمستورد، بل يتم عن طريق وسطاء.

التسليم المستندي هو إجراء دولي مقنن (معقن): « *codifiée* » إن حقوق والتزامات المتدخلين تم تقنينها من خلال قواعد و تنظيمات موحدة متعلقة بالتحصيلات، المنشورة من طرف غرفة التجارة الدولية، فتطبيق هذه القواعد لا هو بالعام ولا هو بالإلزامي، لكن يبقى معترف به عالمياً.⁸²

ث. المتدخلون في عملية التسليم المستندي : إن عملية التسليم المستندي تضم أربع متدخلين:

○ المصدر معطي الأمر: هو الأمر لبنكه و الذي يقدم له كل المستندات والتي لا يتم التنازل عنها إلا بمقابل الدفع أو قبول أوراق تجارية.

○ البنك المسلم « *la banque remaitante* » على العموم يتكفل بنك المصدر بالمستندات و يقوم بتطبيق أوامر معطي الأمر (دفع أو قبول) ثم يقوم بإرسالها (المستندات و التعليمات) إلى البنك المكلف باستلام المستندات وبهذا فحدود مسؤولية البنك تتمثل في هذه الأعمال فقط. فهو غير مسئول عن أي من حوادث الإرسال: من (تأخير أو ضياع، كذلك على الإهمال أو أخطاء البنك المقدم « *présentatrice* » .

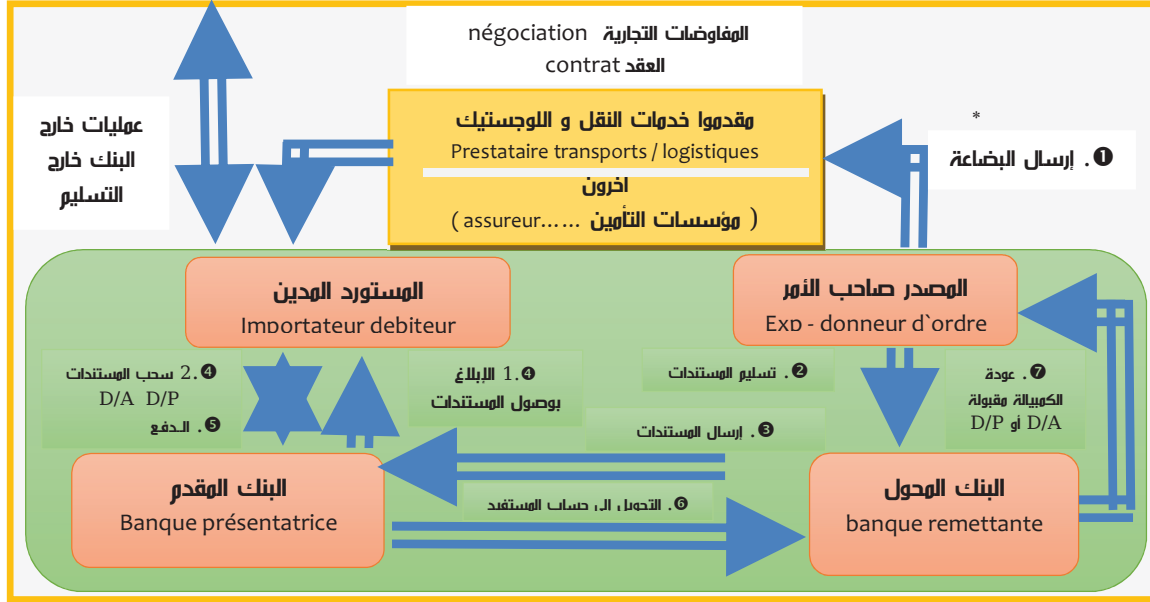
○ البنك المقدم: يكون في بلد المستورد بحيث يقوم باستلام المستندات ويقدمها للمستورد مقابل الدفع أو القبول على حسب التعليمات التي تلقاها؛ فمسؤولية البنك هنا محدودة فقط في احترام تعليمات الدفع المقدمة، و تخرج عن مسؤولية كل عدم طلب للمستندات من طرف المستورد، أو أي تأخير مححف بطلبها من المشتري المدين الذي يقوم بسحب الوثائق مقابل الدفع أو قبول الكمبيالة .

⁸¹ J.paveau et autre: op.cit, p 345

⁸² ibid.loc.cit.

من الأحسن أن يقوم المصدر بإرسال البضاعة قبل أن يقدم كل المستندات اللازمة للبنك؛ ففي حال عدم سحب المستندات، تكون البضائع في حالة النقل أو قد تم وصولها⁸³.

الشكل(6.2): تداول التسليم المستندي



المصدر: [J.paveau et autres , p 346] بالتصرف

ج. المزايا و المساوى وأسباب عدم الدفع

الجدول (7.2) : المزايا و المساوى وأسباب عدم الدفع

المساوى	المزايا
<p>إذ لم يقيم الزبون بالتسوية، بعد إرسال البضاعة، فتباع البضاعة مكانها بسعر أقل أو إرجاعها وبالتالي دفع مصاريف النقل من جديد،</p> <p>قد يخلق المشتري عدة أسباب بهدف عدم الدفع،</p> <p>هذا الإجراء يساعد المشتري بأن يفاوض على خفض السعر (خطر المساومات). «risque de marchandage»</p>	<p>المشتري لا يستطيع أن يجلب البضاعة من الجمارك قبل أن يقوم مسبقا بتسوية مبلغ الفاتورة المحررة من قبل المورد الأجنبي،</p> <p>هذا الإجراء يعتبر مرناً مقارنة بالإعتماد المستندي،</p> <p>أقل شكلية، أقل صرامة على صعيد المستندات والتواريخ،</p> <p>التكاليف البنكية متدنية.</p>

⁸³ J.paveau: op.cit , P 346.

(*) البضاعة تكون مودعة « consignées » لدى وكيل عبور أو محفوظة لدى مؤسسة بحرية حتى تقديم تكاليف الشحن البحرية.

أسباب عدم الدفع بالنسبة للبنك

- ظروف تسليم المستندات غير متوافقة مع ما هو متفق عليه في العقد التجاري،
- المبلغ في الفاتورة أكبر من المتفق عليه في الطلب؛
- البضاعة غير متوافقة مع الطلب، أو أنها أرسلت بعد أو قبل التاريخ المحدد، أو أنه لم تصل إلى وجهتها؛
- قد تصل المستندات أحيانا بعد البضاعة، فتسبب مصاريف الوقوف بالرصيف قد لا يستطيع تحملها؛
- المشتري يرغب بمعاينة البضاعة قبل إبداء رأيه بالموافقة على الدفع؛
- نقص في المستندات الضرورية للجمركة (شهادة الصحة النباتية) « *certificat phytosanitaire* » ؛
- عدم تسلّم رخصة الإستراد؛
- أوراق شهادات الشحن غير مكتملة.

Source :Ghislaine Legrand : op.cit, P 101.

في حالة عدم الدفع يقوم البنك المقدم بإرسال فوري لبلاغ عدم الدفع « *avis* » لبنك المصدر، هذا الأخير سيقوم بإعطاء تعليمات جديدة متعلقة بالمستندات؛⁸⁴ ففي حالة ما لم يتم البنك المقدم في بلد المستورد بإستلام التعليمات بعد 90 يوم من تاريخ إرسال بلاغه بعدم الدفع، سوف يتخذ إجراء إعادة المستندات إلى البنك المحول وبدوره للمصدر.⁸⁵

إذا استعملت الباخرة في نقل البضاعة، يجب عدم تسليم البضاعة إلا مقابل التسليم المستندي، وفي حالة استعمال أنواع أخرى من النقل، هناك خطر التسليم إلى المشتري، إذا كان هو المرسل إليه، إلا أن يكون هذا الأخير بالضرورة قد وضع بعض الوثائق؛ أو قد تمت التسوية مسبقا أو تم قبول الكمبيالة من طرف المشتري. فقد يوجد حل، بأن ترسل البضاعة إلى وكيل عبور الذي لا يسمح بتحرير البضاعة إلا بتقديم دليل على إنجاز عملية الدفع.

نصائح عملية: نستطيع الجزم أن التسليم المستندي إجراء جد بسيط و عملي حالة وجود للمصدر موردون من نفس دولة الزبون. فلتسوية ما عليه اتجاه مورديه يتوقف الأمر على تسوية زبائنه، وبهذا يتفادى في الغالب مخاطر أسعار الصرف.

على البائع الحذر من التخلي المكر للزبون، خصوصا عندما تكون البضائع موسمية (ملابس) أو تكون قابلة للتلف.

⁸⁴ Ghislaine Legrand : op.cit, p 101.

⁸⁵ Didier -pierre Monod: op.cit, P 88

2. الإعتقاد المستندي

أ. تعريف الإعتقاد المستندي: يعرف بأنه تعهد خطي من قبل بنك المشتري، أي "البنك المُصدّر" «*banque émettrice*» و في بعض الأحيان يسمى «*apéritrice*»، ويتم إصداره بناء على طلب من المشتري، الذي يسمى "الأمّر" «*donneur d'ordre*» الذي يتصل ببنكه للحصول على مزايا هذا الإعتقاد، وعلى أي إعتقاد آخر لأي سبب من الأسباب، فالإعتقاد المستندي يمثل مبلغ من العملة التي يستخدمها البنك المُصدّر بإسم المشتري، ثم يستردها بخصمها من حساب المشتري الجاري، ويصدر الإعتقاد المستندي إلى المُصدّر أو المستفيد.⁸⁶

ب. أطراف الإعتقاد المستندي:

— المستورد: وهو الذي يطلب فتح الإعتقاد الذي هو عقد بين البنك فاتح الإعتقاد و يشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المُصدّر.

— البنك فاتح الإعتقاد: وهو البنك الذي يقدم إليه طلب الإعتقاد فيقوم بدراسة الشروط و في حالة الموافقة عليها من قبله المقرونة بمراقبة المستورد على شروط البنك الواردة في طلب فتح الإعتقاد، يقوم البنك بفتح الإعتقاد و يوجهه إما إلى المستفيد أو إلى أحد مراسليه في بلد المُصدّر حتى يتمكن هذا المراسل من إضافة تعزيره عليه في حالة الإعتقاد المعزز.

— البنك مبلّغ الإعتقاد: عند تلقي البنك المراسل للإعتقاد من قبل البنك فاتح الإعتقاد يقوم بتبليغ الإعتقاد إلى المستفيد على أحد الأشكال التالية:

← أن يكون البنك مبلّغ الإعتقاد مجرد وسيط لتمرير الإعتقاد إلى المستفيد و يبلغه بدون أية مسؤولية عليه، و قد يقوم بدفع قيمة المستندات إلى المُصدّر عند تقديمها له ضمن شروط الإعتقاد و تسمى هذه العملية عملية شراء المستندات.

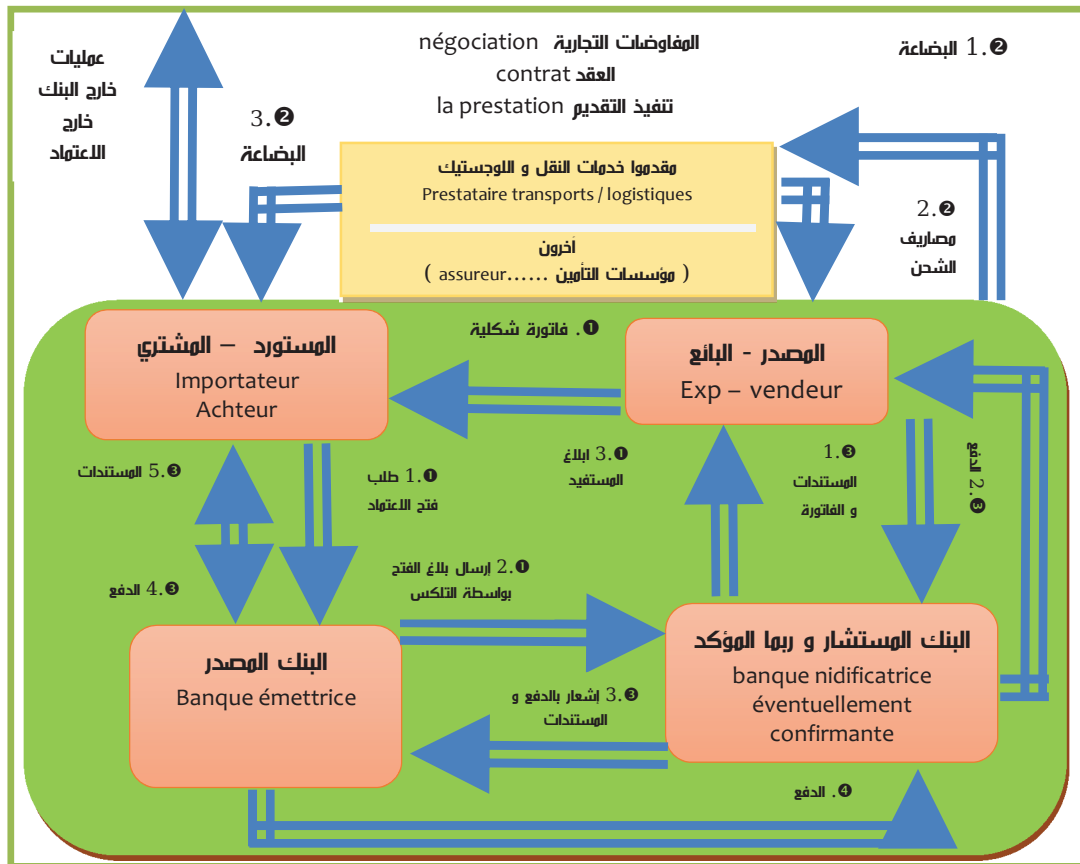
← أن يبلغ البنك المراسل الإعتقاد إلى المستفيد و يضيف إليه تعزيره و في هذه الحالة يكفل البنك دفع القيمة للمُصدّر بشرط أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الإعتقاد.

⁸⁶ jean marc benamar : *le crédit documentaire*, sefi édition, 1997, p 3.

— المستفيد: هو نفسه الذي يقوم بتنفيذ شروط الإعتماد ضمن المدة المقررة، و إذا تم تبليغه الإعتماد من قبل البنك المراسل في بلده و كان هذا البنك معززا للإعتماد، فإن كتاب التبليغ هذا يعتبر عقدا جديدا بين البنك المراسل المعزز و بين المستفيد، فموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة المصدرة إذا قام بتقديم هذه المستندات طبقا لشروط الإعتماد، أما إذا ورد له الإعتماد مباشرة عن طريق البنك فاتح الإعتماد فيقوم ببيع الأوراق (مستندات الإعتماد) إلى بنك مُشترى في بلده بشرط أن تكون أيضا مطابقة لشروط الإعتماد.⁸⁷

ت. تداول الإعتماد المستندي:

الشكل: (7.2) : تداول الإعتماد المستندي



المصدر: [J.paveau , p 351] بالتصرف

⁸⁷ زياد رمضان: إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2003، ص 151.

ث. أنواع الإعتمادات المستندية:

— **إعتماد مستندي قابل للإلغاء:** يعني هذا النوع أنه يمكن لأي طرف من أطراف الإعتماد القيام بإلغائه أو تعديل شروطه في أي وقت يشاء و بدون موافقة مسبقة من بقية الأطراف الأخرى، لذا فإن هذا النوع لا يوفر الضمانات الكافية، لهذا ينذر استخدامه في التطبيق العملي، حيث يفقد فاعليته وجوهر وظيفته كأداة مضمونة لتمويل العمليات التجارية.

حتى في حالات الثقة العالية المتبادلة بين كل من المصدر و المستورد فإنه ينذر استخدام هذا النوع من الإعتمادات، حيث يفضل استخدام التحصيل المستندي، وينبغي الإشارة إلى أنه إذا قام أحد أطراف الإعتماد بتنفيذ أية إلتزامات أو تعهدات من قبله في ضوء شروط هذا الإعتماد و قبل أن يصل إليه إخطار من أحد الأطراف الأخرى بتعديله أو إلغائه، في هذه الحالة يتعين على الأطراف أن تفي بتعهداتها و إلتزاماتها التي نشأت في ظل هذا الإعتماد.

— **الإعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء:** في مثل هذا النوع، لا يستطيع أي من أطرافه إلغاء أو تعديل الإعتماد دون موافقة الأطراف الأخرى ذات الصلة بالإعتماد، لذا فهذا النوع من الإعتمادات شائع الاستخدام في تمويل عمليات التجارة الدولية لما يوفره من ثقة عالية و ضمانات أكيدة و درجة ضئيلة من المخاطر، و هو ما لا يتوفر لأي أداة من أدوات تمويل التجارة الخارجية، فالتزام البنك مُصدر الإعتماد في ظل هذا النوع من الإعتمادات إنما هو التزام قاطع لا رجوع فيه بشرط تقديم المستندات المنصوص عليها (مادة 9 من القواعد الدولية الموحدة طبعة رقم 500) و أن تكون مطابقة لشروط الإعتماد.

— **إعتماد غير قابل للإلغاء و غير معزز:** في هذا النوع يقوم البنك مبلغ الإعتماد بدور الوسيط بين البنك فاتح الإعتماد و المستفيد، بإبلاغ هذا الأخير تعليمات و شروط الإعتماد المفتوح لصالح؛ و ينحصر دور البنك مبلغ الإعتماد في عملية الوساطة دون الإلتزام بالدفع للمصدر عند تقديم المستندات حيث أنه لا يقوم بإضافة تعزيزه للإعتماد، إلا أنه من الناحية العملية تقوم بعض البنوك بالدفع على كامل مسؤوليتها مقابل مستندات ترى بعد فحصها أنها مطابقة تماما لشروط الإعتمادات إذا ما توفرت لديها ثقة كبيرة في كبار عملائها، و بعد أخذ الإحتياطات التي تراها لإعادة استيفاء ما دفعته لهؤلاء العملاء، و ذلك حال رفض

البنوك مُصدرة الإعتمادات لمستندات الشحن التي تم الدفع على قوتها تأسيسا على وجود خلافات بها.

— اعتماد غير قابل للإلغاء و معزز (مؤيد): في هذا الإعتماد يقوم البنك مبلغ الإعتماد أو أي بنك آخر يعينه البنك مُصدر الإعتماد بإضافة تعزيره و هو ما يعني تقديم ضمانات إضافية للمستفيد، بأن يدفع له فور تقديم مستندات الشحن، أو قبول كمبيالة/كمبيالات مرتبطة بهذه المستندات، أو الإلتزام بدفع قيمة هذه الكمبيالات في مواعيد استحقاقها، بشرط الإلتزام الحر في شروط الإعتماد. وهذا النوع هو أكثر أنواع الإعتمادات إكتمالا من ناحية توافر عوامل الضمان و الثقة و السيولة بالنسبة للمستفيد، كما أنه أكثرها شيوعا في الإستخدام. و يعني تأييد الإعتماد أن البنك الذي قام بالتأييد قد قبل أن يضيف إلتزامه النهائي و القاطع بالإضافة إلى البنك مُصدر الإعتماد، و ذلك بأن يدفع عند الإطلاع أو في وقت لاحق.

فتعزيز الإعتماد يمثل للمستفيد ضمانا إضافية تجعله أكثر ثقة و اطمئنانا لأنه سيتلقى قيمة مستندات الشحن فور تقديمها للبنك المؤيد، الأمر الذي يوفر درجات أكثر من السيولة النقدية و سرعة دوران أمواله و تصريف بضائعه التي قام بتصديرها ذلك لأنه لن ينتظر الفترة الزمنية من تقديم المستندات و حتى استلامه القيمة، الأمر الذي يحدث في الإعتمادات المستندية الغير قابلة للإلغاء و غير المعززة.

ميزة أخرى تحققها الإعتمادات المؤيدة تجعل المستفيد حريصا على تنفيذ عملياته التجارية الخارجية في إطارها، ألا و هي الحالات التي يحدث فيها نزاع أو خلاف قضائي بشأن تنفيذ شروط الإعتماد، ففي هذه الحالة يتم التقاضي في محاكم بلاده و وفق القوانين التي ينظمها القضاء المحلي ببلده، الأمر الذي يجعله أكثر قدرة على إدارة نزاعه و الوقوف على نتائجه أول بأول، بعكس الحال في الحالات الأخرى و التي ينتقل فيها النزاع إلى محاكم بلد المشتري (المستورد) و تحكم النزاع أحكام و قواعد قانونية يجهلها المستفيد و تجعله في موقف شديد الصعوبة و قدرته على استيفاء حقوقه إن وجدت محل شكوك كثيرة؛ إذن إلتزام البنك مُصدر الإعتماد و البنك المؤيد قاطع لا رجوع فيه.

ج. أشكال الإعتمادات المستندية (الأنواع الخاصة)

— **إعتماد إطلاع:** «*sight L/C*». بموجب هذا الإعتماد يلتزم البنك مُصدر الإعتماد و/أو البنك المعين لمقابلة الدفع أو معزز الإعتماد بدفع قيمة المستندات التي تقدم على قوته و بشرط أن تأتي مطابقة لنصوص و أحكام الإعتماد ذاته، و يتم دفع القيمة فور تقديم مستندات الشحن و سلامة نتائج عملية فحصها و قد يرفق المستندات سحب بالإطلاع إذا ما نص الإعتماد على ذلك و يتم بموجبه الدفع.⁸⁸

— **إعتماد القبول:** «*Acceptance L/C - Usance L/C*»: هو اعتماد يتم الوفاء فيه عن طريق كمبيالة مؤجلة الدفع،⁸⁹ أي لا يتم الدفع فور تقديم شحن مطابقة للإعتماد، و إنما بعد فترة لاحقة من تقديم المستندات يُنص عليها بالإعتماد، و تتراوح الفترة عادة بين شهر إلى 6 أشهر، و قد يتم احتساب المدة من تاريخ بوليصة الشحن أو تاريخ الإطلاع على مستندات الشحن و قبولها من الأمر بفتح إعتماد.

عندما يقوم المستفيد بتقديم مستندات الشحن للبنك القائم على عملية التداول، تُرفق بكمبيالة مستندية آجلة «*Time draft*» و ترسل إلى البنك مُصدر الإعتماد لإستيفاء توقيعات العميل بقبول الكمبيالة، كما قد يضيف البنك توقيعه على الكمبيالة ليشكل ضماناً إضافية تمكن المستفيد من خصم الكمبيالة قبل الإستحقاق و ذلك بعد استلامها موقعا عليها بالقبول من المسحوب عليه (البنك مُصدر الإعتماد/العميل الأمر)، و يعرف هذا النوع بـ (إعتمادات تسهيلات الموردين)، و يقوم المراسل الخارجي الذي قام بخصم و دفع قيمة الكمبيالة للمستفيد قبل الإستحقاق، أو قام بالإحتفاظ بالكمبيالة حتى تاريخ الإستحقاق، بإرسال الكمبيالة موعداً للإستحقاق لبنك المشتري لتحصيل قيمتها.

— **إعتماد الدفع المقدم** «*Red Clause L/C*»: في بعض التعاقدات التجارية ذات القيمة الكبيرة، قد يحتاج المستفيد إلى مبلغ من المال يمكنه من إعداد المواد الخام أو شراء بعض الأجزاء من منتجين آخرين أو تصنيع بعض هذه الأجزاء حتى يمكنه شحن البضائع على قوة

⁸⁸ أحمد غنيم: الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي، المكتبات الكبرى، الطبعة السادسة، مصر، 1998، ص 13-14.

⁸⁹ عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 260.

الإعتماد خلال صلاحيته، مؤدى الأمر إذن أن المستفيد يحتاج إلى قدر من السيولة النقدية و التي تعينه على الوفاء بالتزاماته؛ لذا يصدر الإعتماد متضمنا لشروط قيام المشتري بدفع نسبة معينة كدفعة مقدمة من قيمة الإعتماد إلى المستفيد مقابل مستند معين بالإعتماد غالبا ما يكون خطاب ضمان دفعة مقدمة، و لا يصير الإعتماد نافذ المفعول إلا بعد استلام البنك مصدر الإعتماد لخطاب الضمان المطلوب وفق الشروط المنصوص عليها (غالبا ما يكون نص خطاب الضمان المطلوب مرفقا بالعقد المبرم بين المشتري و البائع و تقدم صورته للبنك منشئ الإعتماد)، فيقوم المشتري بقبول الخطاب و التصريح لبنكه بتحويل قيمة الدفعة للمستفيد بالخارج، فيتم إعادة أصل خطاب الضمان بعد تنفيذ المستفيد لإلتزامه بالإعتماد و شحن البضائع مشمول بالإعتماد ووصول مستندات الشحن و فحصها و قبولها. وكان شرط الدفعة المقدمة يكتب غالبا في الإعتمادات بالمداد الأحمر، لذا أطلق على هذا النوع من الإعتماد « *Red Clause L/C* »، و عند تقديم المستفيد لمستندات الشحن مطابقة لشروط الإعتماد، يتم استئزال قيمة الدفعة المقدمة « *Down Payment* » من قيمة المستندات و يتم سداد باقي قيمتها.

— **الإعتماد المعاون/المقابل « *Back-to-Back Credit* »:** كما ذكرنا في الدفعة المقدمة، فإن المستفيد قد لا يكون هو المنتج الأصلي للبضائع مشمول الإعتماد، أو قد تكون بعض أجزاء هذه البضائع مما لا يتعامل فيه و يضطر للحصول عليها من طرف آخر، و يحدث عادة ألا يتوافر للمستفيد الأصلي السيولة المالية أو الضمانات الملائمة و التي يستطيع من خلالها تدبير ما يحتاج إليه للسير قدما في تنفيذ الإعتماد، كما قد يرغب في أن لا يشعر فاتح الإعتماد بأنه لا يمتلك الإمكانيات الكاملة سواء المادية أو العينية التي تعينه على تنفيذ الإعتماد المفتوح لصالحه و ذلك خشية أن يتخوف المشتري من ذلك، أو يسعى للبحث عن مصدر توريد أكثر كفاءة و قدرة على تنفيذ احتياجاته،⁹⁰

— **الإعتماد القابل للتحويل:** هذا النوع يحتاج تنفيذه دقة و عناية خاصة، فتقوم معظم البنوك بمناقشة عملائها عند طلب فتح هذه الإعتمادات بغية التوصل لشكل واضح و بسيط

90 أحمد غنيم : مرجع سبق ذكره، ص 19.

للتعليمات و البيانات المطلوب ذكرها بالإعتماد، و تُصدّر هذه الإعتمادات لنفس أسباب إعتمادات الدفعة المقدمة، و الإعتمادات المعاونة.

و الإعتماد القابل للتحويل هو ذلك الإعتماد الذي ينص صراحة على قابليته للتحويل، يعني ذلك أحقية المستفيد الأول من الإعتماد في تحويله إلى مستفيد آخر يقوم هو بتحديدته، سواء كان تحويل قيمة الإعتماد كلية أو جزئية، و يسمح بالتحويل مرة واحدة ما لم يتضمن شروطا تخالف ذلك، أي عدم أحقية المستفيد الثاني في تحويل الإعتماد لمستفيد جديد ثالث، إلا أن ذلك لا يعني عدم قدرة المستفيد الأصلي على تحويل الإعتماد لأكثر من مستفيد جديد إذ يمكنه ذلك و لكن مرة واحدة... ووفقا لمفهوم هذه المادة فإن إعادة تحويل المستفيد الثاني للإعتماد إلى المستفيد الأصلي لا يعد تحويلا ممنوعا. و يكون تحويل الإعتماد بنفس الشروط الواردة بالإعتماد الأصلي عدا ما يلي:

← خفض قيمة الإعتماد (الفرق بين الإعتمادين يمثل أرباح و عمولات للمستفيد الأصلي)،

← خفض سعر الوحدة بالتعبية لتمثل السعر الحقيقي لها؛

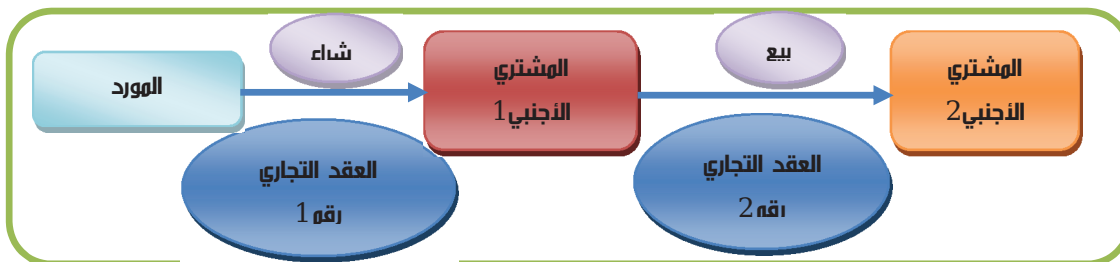
← اختصار الفترة المسموح بها للشحن، و ذلك حتى يتمكن المستفيد الأصلي من استكمال إجراءات تنفيذ الإعتماد؛

← اختصار الفترة المسموح بها لتقديم المستندات؛

← نسبة التأمين و التي يجوز زيادتها بحيث تغطي قيمة الغطاء التأميني في الإعتماد الأصلي.

و هناك نوعين من التحويل: التحويل مع تغيير الفواتير و التحويل بدون تغيير الفواتير⁹¹.

الشكل: (8.2) : الإعتماد القابل للتحويل



بالتصرف [Ghislaine legrand, h.martini : techniques du commerce internationale, 2002, gualino, p 155.]

⁹¹ أحمد غنيم : مرجع سبق ذكره، ص 20.

— **الإعتماد المتجدد « Revolving L/C »**: وقد يطلق عليه البعض الإعتماد الدائري، و هو الإعتماد الذي تتجدد قيمته أو مدته و ذلك حسب الإتفاق مع البنك، فمثلا إذا قلنا أن أحد المستوردين اتفق مع بنكه على إعتماد مستندي بـ 50000 و.ن شهريا فإن ذلك يعني أن المستورد يستطيع أن يستورد بضائع بقيمة 5000 و.ن، و ذلك كل شهر حتى تنتهي المدة المتفق عليها مع البنك. وقد يكون الإعتماد المتجدد تراكميا، أي أن المبلغ غير المستخدم في فترة معينة يُحْمَلُ إلى الفترة الفارغة وقد يكون الإعتماد المتجدد غير تراكمي، أي أن المبالغ غير المستخدمة في فترة معينة لا تحمل إلى الفترة القادمة.⁹²

— **الإعتماد مؤجل الدفع « Deferred L/C »** يقترب هذا النوع من حيث آلية تنفيذه من إعتمادات القبول مع فارق جوهري يتمثل في عدم تقديم الكمبيالة مع مستندات الشحن... حيث يتم الدفع في وقت لاحق منصوص عليه في الإعتماد، هكذا يتمتع المشتري لفترة من الوقت لحين موعد السداد، كما أن البائع يضمن سداد القيمة في تاريخ الإستحقاق، و تقبل بعض البنوك الأجنبية⁹³ دفع قيمة هذا الإعتماد للمستفيد عند تقديم المستندات بخصم معدل الفائدة الساري عن الفترة من تاريخ الدفع للمستفيد و حتى حلول أجل الإستحقاق.

— **الإعتماد المقيد « Straight or Restricted L/C »** هو اعتماد يصدر لصالح مستفيد بالخارج، و يتعين على المستفيد أن يقدم مستندات الشحن للدفع أو التداول من خلال بنك محدد بالإعتماد، يعني أن الدفع و التداول يجب أن يتما لدى هذا البنك دون غيره.

— **الإعتماد الغير مقيد « Negotiable or Unrestricted L/C »** يُصدَرُ هذا الإعتماد ولا يتضمن شرط تقديم أو دفع المستندات لدى البنك المحدد بالإعتماد، و يتعهد فيه بالدفع للبنك الذي سيقوم بالدفع و التداول إذا تم ذلك مقابل مستندات مطابقة تماما لشروط الإعتماد، و يضيف البنك المصدر تعهده إضافة لإلتزام الساحب و المظهرين و الحاملين حسن النية للكمبيالات المسحوبة على قوة الشحن الخاصة بالإعتماد.

⁹² عبد المطلب عبد الحميد : مرجع سبق ذكره، ص 259.

⁹³ توجد بنوك أخرى لا تقبل التداول في مثل هذا النوع من الإعتمادات نظرا للضعف سيطرتها على ضمانات سداد طالب فتح الإعتماد لقيمتها في تاريخ الإستحقاق، حيث يعيب هذا الإعتماد مخاطر قيام الأمر باستصدار أمر قضائي قبل البنك الفاتح بمنعه من دفع القيمة في ميعاد الإستحقاق و ذلك استنادا لأية عيوب يحتج بها على المستفيد فيما يتعلق بحالة البضائع أو الخدمات أو الأداءات التي قدمت إليه، و يقود هذا التصرف إلى موقف صعب يسيء لسمعة البنك فاتح الإعتماد و يجرح موقفه إزاء باقي أطراف الإعتماد و الذين تعهد لهم بمقابلة التزاماته بموجب الإعتماد، و أحد أسباب استخدام هذا النوع من الإعتمادات و لعلها أحد مزاياها تجنب أعباء الدفعة النسبية المرتفعة و التي تفرض على الكمبيالات.

— الإعتقاد المسوق/اعتماد المشاركة/الإعتقاد الجماعي⁹⁴ « Syndicated L/C » في ظل هذا الإعتقاد يتداخل أكثر من بنك كل بحصته (يتخذ شكل خطاب ضمان يدفع عند أول مطالبة و يصدر من كل بنك بقيمة حصته و لصالح البنك القائد) و يتولى بنك معين (البنك القائد) إضافة تعزيره للإعتقاد و إدارة تنفيذه، ثم تتوزع المخاطر بين هذه البنوك مجتمعة. و إذا قام الأمر بمقابلة قيمة المستندات و أوفى بتعهداته، يتم إلغاء خطابات الضمان و إعادة منها للبنك الخاص بها و يحصل البنك القائد على عمولته، و إذا عجز عن ذلك يقوم البنك القائد بإخطار البنوك المتداخلة في عملية المشاركة و يتم تسيير خطابات الضمان، و هكذا يتحمل كل بنك جزء من المخاطرة، و التي كان يمكن أن تعصف بالمركز المالي لأي بنك منفردا و يحصل البنك القائد على عمولة مقابل قيامه بأعباء إدارة و تنفيذ مثل هذا النوع من الإعتمادات.⁹⁵

ح. طريقة التنفيذ: توجد أربعة طرق مقننة للتنفيذ في القوانين و التنظيمات المتعلقة بالإعتقاد المستندي.

الجدول (8.2) : طريقة التنفيذ ونتائج الإعتقاد المستندي

الطريقة	نتائج إلتزام البنك بالتسديد
الدفع بالإطلاع	بنك الإصدار أو بنك التأكيد يدفع بالإطلاع على المستندات المثبت تطابقها.
الدفع عند الإستحقاق	بنك الإصدار أو بنك التأكيد يلتزم بالدفع عند الإستحقاق المتفق عليه.
الدفع بالقبول	بنك الإصدار أو بنك التأكيد يقبل أوراق تجارية مسحوبة عليه عند الإستحقاق المتفق عليه.
الدفع بالتفاوض	بنك الإصدار أو بنك التأكيد يسحب الكمبيالة على حسابه عند الإستحقاق المتفق عليه ويرخص للبنك المعين أن يخصم هاته الكمبيالة، فيكون الخصم دون النهاية الحسنة إذا كان البنك المعين مجرد بنك منفذ، كما هو بدون طعن إذا كان بنك التأكيد.

Source : J.paveau: op.cit , P 354.

⁹⁴ مع تعاضم و نمو التجارة الدولية و تزايد الدور الذي تلعبه إقتصاديات الدول العملاقة و الشركات متعددة الجنسية، كذلك تواجد أنشطة تجارية ذات أحجام إقتصادية ضخمة و استثمارات هائلة مثل (بناء الطائرات و السفن العملاقة، محطات الصواريخ، و مراكز الأبحاث الفضائية، و غير ذلك) ظهرت الحاجة إلى دراسة كيفية تمويل مثل هذه الأنشطة من خلال أجهزة و مؤسسات مالية و مصرفية متخصصة، و بالتجربة تبين أن تنفيذ مثل هذه العمليات يعد أمرا لا توافقه الأشكال التقليدية للإعتقاد المستندي، كما أن درجة المخاطرة المرتبطة بمثل هذه العمليات من الضخامة بحيث لا يقبل بنك بذاته مثل هذه العمليات، انبثق هذا النوع الجديد من الإعتمادات المستندية و هو ما يمكن تسميته بالإعتقاد المسوق/الإعتقاد الجماعي/أو إعتقاد المشاركة.

⁹⁵ أحمد غنيم: مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

— مكان التنفيذ: بنك الإصدار يعين بعض البنوك المسموح لها بالتنفيذ، أي البنك أو البنوك

المحددة «*désignées*» ، كما يحدد كذلك مكان تنفيذ الإعتتماد المستندي⁹⁶.

— اختبار الوثائق: هناك حالتان محتملتان، فإذا كانت المستندات متلائمة (متطابقة)، يقوم

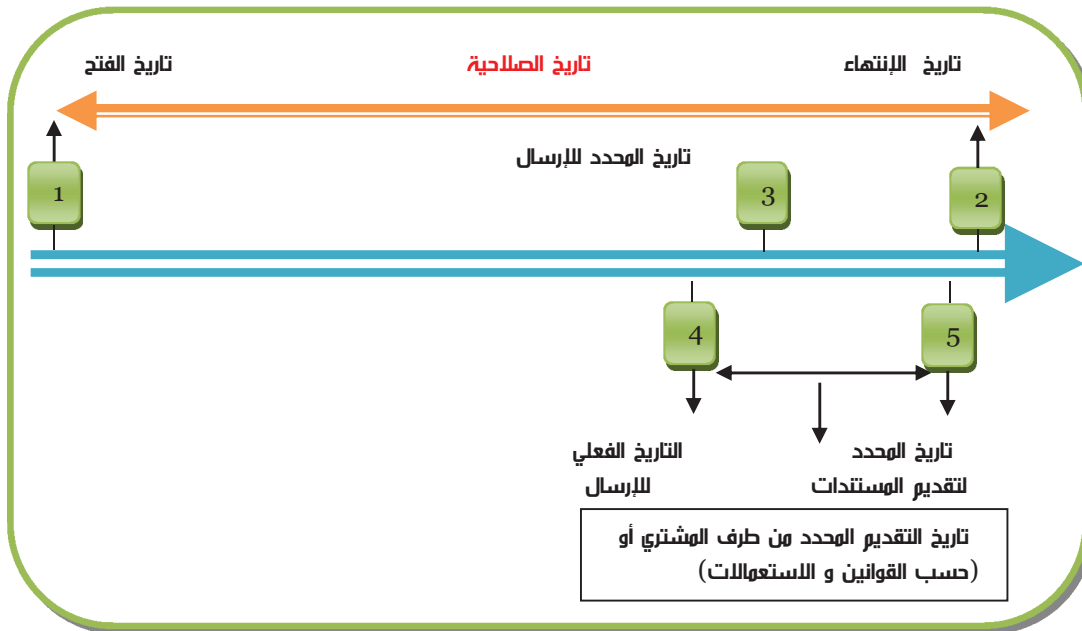
البنك المنفذ بالدفع للمصدر. بمجرد الإطلاع على الوثائق أو عند الإستحقاق، فيتم قبول

الكمبيالة المسحوبة على بنك الإصدار أو أنه يتم التفاوض على هذه الأخيرة على حسب

طريقة التنفيذ⁹⁷.

— الخمس تواريخ المفتاح للاعتماد المستندي:

الشكل (9.2): التواريخ المفتاح



Source : J.paveau: op.cit , P 350

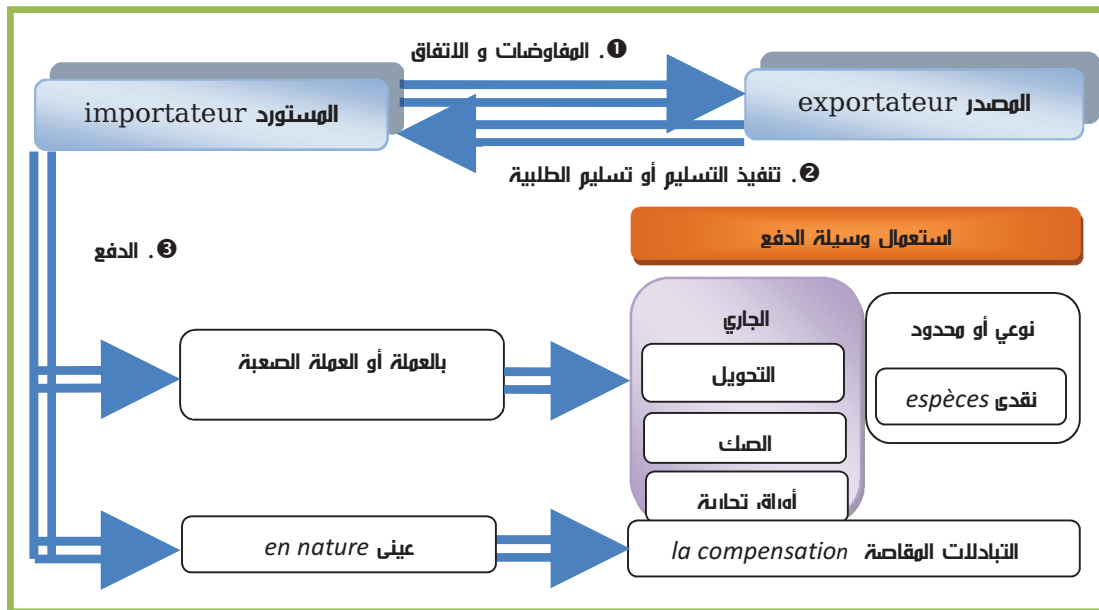
⁹⁶ إن المصدر يحاول كسب المستورد، منذ بداية فتح الإعتتماد المستندي المنفذ في صندوق بنكه. فينتهج كل من المصدر وبنكه الشراكة وهذا لتصليح بعض الأخطاء التي توجد بالمستندات . فالمصدر سيفاوض على مكان التنفيذ في بلده أو في بلد آخر من خلال مؤسسة بنكية تملك صيت كبير.

⁹⁷ J.paveau: op.cit , P 354.

المبحث الثالث: التبادلات المقاصة (المعاوضة):

- توجد في التجارة الدولية وسيلتي دفع ذات استعمال نوعي « *spécifique* » أو محدود هما:
- **الدفع النقدي** « *le paiement en espèces* » : يعد الدفع نقدا في التجارة الدولية محدودا من طرف التشريعات الوطنية التي تفرض استعمال وسائل الدفع الجارية عند تجاوز المعاملات مبلغا معين.
 - **الدفع العيني** « *le paiement en nature* » : تعتبر المقايضة الشكل الأقدم في التجارة. فالنظام الدولي المبني على تبادل السلع مقابل العمل الصعبة، لم يمنع وجود التبادل بضاعة مقابل بضاعة. فالمقايضة تعد حلا للتبادلات التي تتم مع الدول ذات المديونية المرتفعة المرفوقة بعجز واضح في العملة الصعبة المحولة. وبهذا تعد التبادلات المقاصة حلا للتمويل أكثر من وسيلة للدفع⁹⁸.

الشكل (10.2): وسائل الدفع للعمليات الدولية



Source : J.paveau: op.cit , P 333.

⁹⁸ J. Paveau: op.cit, P 332 et 333.

المطلب الأول: جذور المعوضة (التبادلات المقاصة) وأسباب تطورها:

تؤدي التبادلات المقاصة إلى التفكير فورا في المفهوم التقليدي لممارسة تجارة المقايضة التي تعود إلى آلاف السنين، و التي مالت للإختفاء مع ظهور العملة ووحدات الحساب، فهي تطبيق يتوقف على الإلغاء التدريجي للتدفقات المالية التجارية المعاكسة لإزالة الحاجة إلى العملة في التجارة الدولية للتغلب على نقص العملات الأجنبية، والإفتقار إلى الموارد الأخرى من المواد الخام أو صعوبة بيع منتجات ذات جودة غير مطابقة للمعايير الدولية⁹⁹.

أولاً: المعوضة المعاصرة:

خلال الفترة المعاصرة، يبدو أن التجارة مرتبطة بتطور الإتفاقات الثنائية، فريح الليبرالية التي هبت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، جعلت المؤسسة تسير على النهج المتعدد الأطراف للعلاقات التجارية وإزالة الحواجز التجارية، التي أدت إلى تطبيق التبادلات المقاصة في بلدان أوروبا الشرقية في إطار "التعاون الصناعي"، و مع انهيار النظام النقدي الدولي في السبعينات، وأزمي النفط، ومستويات ديون البلدان النامية والأزمة الإقتصادية في الثمانينات، كُثفت الممارسات التعويضية (التبادلات المقاصة) وأصبحت متواجدة في أكثر من 140 بلدا في أنحاء العالم، مما أدى في كثيرا من الأحيان إلى إنتقادها من طرف الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية)، فلا يمكن إرجاع أسباب تكثيف عمليات التبادلات المقاصة إلى صعوبات الدفع، بل إلى توافقها في بعض الأحيان مع سياسة التنمية.

ثانياً: مبررات إستخدام التبادلات المقاصة

في أغلب الأحيان تم تقديم الحجج التالية:

1. الأسباب المالية:

— تعتبر التبادلات المقاصة كتقنية ضرورية للدفع، فهي عنصر مكمل أو بديل للإئتمان بالنظر إلى ندرة الإئتمان التي تعاني منها الصادرات، و تلك المرتبطة بزيادة المخاطر القطرية؛ بيد أن بعض البلدان مثل مالي وجزر القمر وغينيا بيساو ليس لديها تسهيلات لتمويل الواردات كما لا يمكنها إستخدام التبادلات المقاصة لعدم توفر المواد الخام للتبادل.

⁹⁹ ghislaine le grand : op.cit, p 177.

— التبادلات المقاصة لها ميزة جعل العملية التجارية مستقلة عن تقلبات سعر الفائدة المرجعي مثلا من نوع (ليبور) « *London Interbank Offred Rate* » (سعر الفائدة بين البنوك في لندن) أو يوريبور (سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية) . « *Euro Interbank Offred* . Rate » فأى زيادة بنقطة واحدة في هذه المعدلات لها تأثير فوري على ديون البلدان النامية.

— قد تكون وسيلة لتصحيح التشوهات الناجمة عن سعر الصرف. وقد كان هذا هو الحال في المكسيك، فبفضل التبادلات المقاصة تم تخفيض انتقائي لقيمة العملة دون إلغاء بعض الواردات التي تعتبر ضرورية.

2. الأسباب التجارية:

— تسمح التبادلات المقاصة بالعلاج الجزئي للأثر السلبي لعدم إستقرار أسعار السلع الأساسية. — قد تكون التبادلات المقاصة السبيل الوحيد لإنقاذ وضعا صعبا بسبب الحرب أو تدهور الحالة الاقتصادية، فأضححت ضمانا للحفاظ على العلاقات التجارية؛ وهذا ما حدث بين العراق وإيران¹⁰⁰ .

— قد تكون التبادلات المقاصة نتيجة الضعف الناجم عن شبه عدم تواجد قنوات التوزيع لهاته الدول، فالمشتري يبحث عن الإستفادة من قنوات التوزيع على غرار كفاءات التسويق لمورديه الأجانب.

3. الأسباب التكنولوجية:

قد تسمح التبادلات المقاصة لمستثمر ما، بفضل التزام المورد بالعمل الجيد للمعدات، مطابقة المعدات المسلمة لما هو متفق عليه عالميا، إضافة إلى تنافسية السعر المرجعي.¹⁰¹

¹⁰⁰ ghisaine legrand : op.cit, p 178.

¹⁰¹ Pascal Alexandre; Pierre Fontaine : *L'Echange marchandises : financer ses achats, dynamiser ses ventes, réduire ses stocks grâce à l'échange-marchandises*, Maxima, 1993, p 120.

4. أسباب أخرى:

قد تصبح التبادلات المقاصة أداة قيمة للتنمية الاقتصادية (لبلدان ذات الإقتصاد المخطط أو البلدان المصدرة للنفط)، فالأولى قادرة على بيع إنتاج ذا نوعية رديئة أو التكتيف في الإنتاج الزراعي، في حين أن الأخيرة قادرة على الحفاظ على مستوى معين من الواردات، وبالتالي الحفاظ على سياسة التنمية الاقتصادية، على الرغم من تكرار الأزمات النفطية.

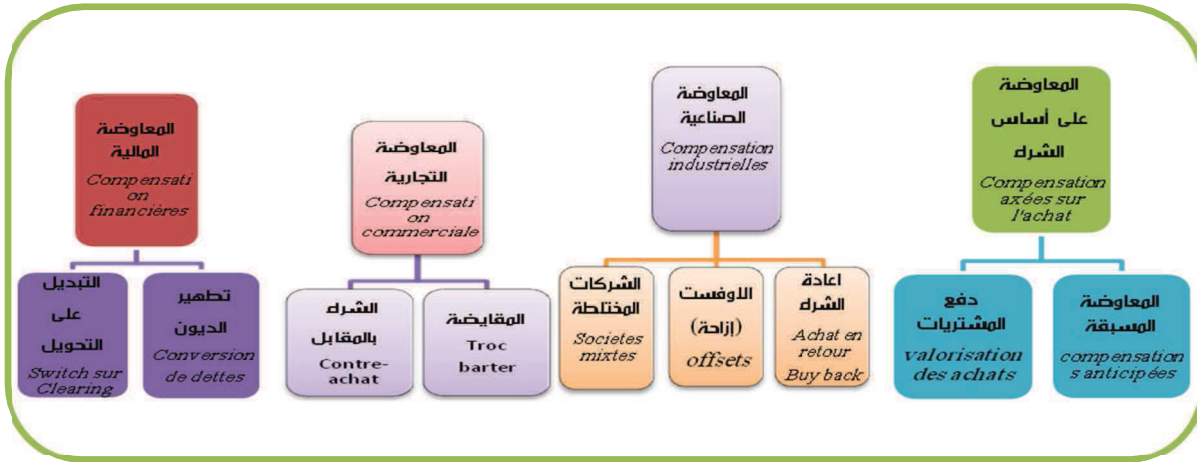
على سبيل المثال: مشتر نفط قام بإستلام الخام بأسعار منظمة أوبك وبيعه في السوق المفتوحة "الروتدام" بسعر منخفض. فالمشتري لا يتحمل أي خسارة بسبب أن الفارق سعري يتوافق مع الزيادة في الأسعار على السلع الصناعية التي تمارس عليه عند بيعها لدولة نفطية.

يمكن للتبادلات المقاصة طمس بعض ممارسات البيع بالخسارة أي "الإغراق" أو دعم التصدير، ففي الماضي القريب، مارست بعض الدول كالبرازيل والبيرو التبادلات المقاصة وسيلة لتوفير معظم إحتياجاتها من المنتج المستورد، وبالنظر إلى كل هذه الأسباب وتكتيف استعمالها، فالمصدر لا يمكنه تجاهل هذه الظاهرة لأن هذه التقنية للتمويل أمر لا بد منه للوصول إلى أسواق معينة، فمعرفة آليات التبادلات المقاصة قد يكون ذا فائدة تجارية ومالية بالنظر إلى المنافسين الآخرين. من ناحية أخرى، إذا كان المصدر لديه شعور أن التبادلات المقاصة يمكن أن تفرض عليه، فمن الضروري أن تكون هذه الأخيرة شاملة لتكاليف إضافية عند عرضها في إطار المفاوضات التجارية التي من شأنها أن تجمد من الجانب المالي، فعلى المصدر الذي تتوفر له الفرصة للتبادلات المقاصة التقييم المسبق الحصول لعواقبها المالية.

المطلب الثاني: أشكال التبادلات المقاصة:

من المعتاد أن نميز بين التبادلات المقاصة التجارية والصناعية، و التبادلات المقاصة على أساس الشراء و التبادلات المقاصة المالية (انظر الرسم البياني أدناه)

الشكل (11.2) : أشكال التبادلات المقاصة



source: ghisaine legrand : op.cit, p 181.

أولاً: التبادلات المقاصة التجارية (معاوضة الأعمال)

إن التبادلات المقاصة التجارية تمثل الأعمال التجارية التصديرية مثل عملية المقايضة والشراء بالمقابل.

1. المقايضة :

المقايضة هي التبادل المباشر والمتزامن للسلع أو الخدمات مقابل السلع والخدمات أخرى، دون وساطة من التدفقات النقدية إذا كانت المعاوضة بنسبة 100% .

فنسبة التبادلات المقاصة هو النسبة بين قاعدة (وعاء) التبادلات المقاصة وقيمة الإلتزامات المحققة.

في الممارسة العملية، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن المعاملات التجارية سوف يتم تسويتها عن طريق تخصيص النقد الأجنبي لاتفاق الشراء ومبلغا مساويا له لمبلغ المبيعات. بسبب الفترة الزمنية الفاصلة بين العمليتين مما يسبب مخاطر مالية لأحد الأطراف، لهذا السبب فصفقات المقايضة غالبا ما تدعم بتقنية دفع: الإعتمادات المستندية المهجينة، حساب التوصية « *compte trustee* » (هو حساب يخضع للقانون الإنكليزي مما يجعله بمنأى عن تدابير الحصار الإقتصادي « *embargo* » والحجز « *saisie-arrêt* » ، حساب الضمان « *compte séquestré* » .

2. الشراء بالمقابل :

كما أن الشراء بالمقابل يتحقق عن طريق التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه إلزام المصدر بشراء منتجات من العميل (أو طرف آخر يقبل منه). بمبلغ مماثل للنسبة المئوية المتفق عليها في عقد التصدير. هذا هو التركيب الأكثر شيوعاً¹⁰². فيعتبر الشراء بالمقابل تبادلاً للعقود و ليس للسلع كما هو الحال في المقايضة.¹⁰³ كلا النوعين السابقين يمكن تمثيله كما يلي :

الشكل (12.2): المقايضة



source: ghisaine legrand : op.cit, p 182.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أشكالاً أكثر تطوراً للتبادلات المقاصة، أما الشراء بالمقابل يمكن أن يوضح من خلال الرسم البياني التالي :

الشكل (13.2): الشراء بالمقابل المباشر



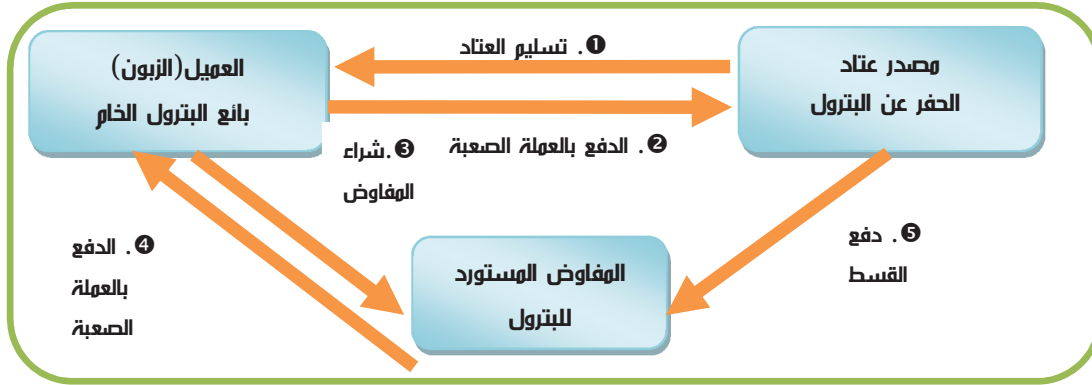
source: ghisaine legrand : op.cit, p 183.

ليس بالضرورة أن يساوي التدفق ③ التدفق ①. فالمصدر يستطيع أخذ عتاده و يلتزم بإجراء الشراء بالمقابل بقيمة %x من قيمة العقد. (x=10% ، 20% ، حتى 100%).

¹⁰² ghisaine legrand : op.cit, p 181-182.

¹⁰³ Pascal Alexandre; Pierre Fontaine : op.cit, p 122.

الشكل (14.2): الشراء بالمقابل غير المباشر



source: ghisaine legrand : op.cit, p 183.

يتعلق الأمر بالشراء بالمقابل المباشر أو غير المباشر، فالمصدر يدفع للمقايض قسط «disagio» يعتبر أجر التسليم ويعتبره المصدر تكلفة التبادلات المقاصة «cout».

ثانيا : التبادلات المقاصة الصناعية

تمثل التبادلات المقاصة الصناعية في عملية نقل التكنولوجيا أو الإستثمار في الخارج، ففي هذه الفئة نجد الأوفسيت (الإزاحة) و (إعادة الشراء)، اللتان تأخذان شكل عملية مشتركة. فالعمليات المشتركة/ المشاريع المشتركة «joint ventures»، هي نتيجة اتفاق يؤدي إلى خلق هياكل مشتركة في الأسواق الخارجية، فعلى سبيل المثال بين مصدر وشركة محلية من خلال فرع تجاري أو إنتاج.

1. الأوفسيت (الإزاحة) :

الإزاحة هو شكل من أشكال التبادلات المقاصة الصناعية و التي من خلالها يشارك البلد المستورد في إنتاج السلع التي سيتحصل عليها في وقت لاحق. ويستعمل في هذه التبادلات المقاصة عمليات المناولة، أو الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا التي يشار إليها مجتمعة بالإزاحة. أما عن التبادلات المقاصة الغير مباشرة عندما تكون المنتجات أو الخدمات الواردة في القائمة لا ترتبط مباشرة بالتي تم بيعها. أما الإزاحة المباشرة غالبا ما تكون بالشراء بالمقابل .

مثال : بيع طائرات أمريكية للصين بمقابل الأوفسيت المباشر (إزاحة مباشرة) (التصنيع المحلي لبعض العناصر من الطائرات)، و بمقابل أوفسيت غير المباشر (إزاحة غير المباشرة) (تلتزم الشركة الأمريكية

بشراء المنتجات الصينية، العتاد الصناعي، الصيدلاني، التي تم اقتراحها من الصينيين). كذلك بيع معدات الطائرات بمقابل المشاركة في عمليات التنقيب عن النفط أو التعدين..

2. إعادة الشراء :

يتمثل إعادة الشراء في أن منتجات التبادل (منتجات الطرف الآخر) يتم تصنيعها بواسطة وسائل الإنتاج التي تم تصديرها، هذا النوع من الترتيبات نجد اختلافات في نظام «BOT»¹⁰⁴ «*Build Operate Transfer*».

فعندما تقوم شركة أجنبية ببناء مصنع للثلاجات، على سبيل المثال، الذي سيتم تمويله جزئيا من الإيرادات التي تتأتى من تشغيل مصنع (المبيعات من السلع أو الخدمات) ، فسيكون هذا الأخير ملكا للبلد المستورد بعد مدة سبق التفاوض حولها.

على سبيل المثال: تقوم كوداك بتصنيع كاميرات تصوير و أفلام السينما «*pellicules*» في موسكو، و الإيرادات التي سيتم تحصيلها من تصدير الإنتاج يمكن من تمويل جزء من كلفة بناء المصنع، و كذلك الحال إذا استثمرت الشركة في مصنع للحديد والصلب والدفع يتم عن طريق الحصول على جزء من الإنتاج الذي سيبيع .

ثالثا: التبادلات المقاصة على أساس الشراء :

يمكن للتبادلات المقاصة علا أساس الشراء أن تتخذ شكلين:

3. التبادلات المقاصة المسبقة :

يتعلق الأمر بالمضي قدما بتنفيذ عملية الشراء من خلال الصادرات المتوقعة للتعويض. وهكذا، يتفق الشركاء على أن شريات شركة التصدير في بلد العميل يمكن أن يمنح الحق في الحصول على الإئتمان مقابل التسليم في المستقبل. هذه التقنية تسمح للمصدر المحلي على سبيل المثال، فتح حساب "حساب الشهود" «*compte témoin*» أو حساب الأدلة «*compte d'évidence*»، لدى البنك المركزي لدولة العميل المستقبلي.

¹⁰⁴ وهو ما يعرف بنظام (البناء . التشغيل . تحويل الملكية) .

جميع المشتريات التي تتم من جانب المصدر المحلي يتم تسجيلها وإستخدامها في عملية البيع في المستقبل للوفاء بالتزامات التبادلات المقاصة.

كما يسمح هذا النظام للمصدر المحلي ببناء رصيد من التبادلات المقاصة (تسجل في حساب مركزي)، وبفضله يكون قادر على تغطية واجباته من التبادلات المقاصة التي تلي عملية البيع.

4. تقويم المشتريات

إن تقويم المشتريات هو مفهوم أوسع نطاقا للتبادلات المقاصة المسبقة، وهو يقوم على توقعات من جانب مصدر المشتريات التي تسمح لهم بالوفاء بالتزاماتهم من التبادلات المقاصة. هذا التقويم للمشتريات يكون من خلال الحصول قرض التبادلات المقاصة، الذي يتجسد في إمكانية استخدام الشراء لإلغاء واجب التبادلات المقاصة.

رابعاً: التبادلات المقاصة المالية:

فهي تتوافق مع وسائل تسوية المستحقات. مثل هذا التبادلات المقاصة لا تخص المؤسسات، وإنما تخص الحكومات؛ هذا الشكل من أشكال التبادلات المقاصة يتولد من تراكم المديونية لدول معينة، والتي تدفع بالبنوك الدولية الكبرى العثور على ترتيبات ذكية لإسترداد بعض من مستحقاتهم.

فقد حددت ¹⁰⁵ «ACECO» أشكال مختلفة من التبادلات المقاصة المالية :

1. تطهير الديون:

يضم كل من :

- تبادل الديون بمقابل الأصول: هو تعامل يتم بمقتضاه تحويل جزء من الديون الخارجية للبلد المدين في تمويل الإستثمار في أراضيها .
- تحويل المستحقات المالية التي تحتفظ بها البنوك في بلاد ما مقابل مجموعة من المنتجات أو المواد الخام من البلد المدين الموجهة للأسواق الخارجية.

¹⁰⁵ association pour la compensation des échanges commerciaux.

2. التبدل على التحويل « *switch sur clearing* » :

العمليات التجارية التي على أساس اتفاقيات ثنائية.

فاتفاق مقاصة « *clearing* » هو اتفاق موقع عليه بين البلدين بهدف ضمان تبادل السلع لفترة محددة دون تحويل العملة. فهو نظام أكثر مرونة من التبادلات المقاصة التقليدية، لأنه يقوم بضبط وتأجيل الأرصدة بدلا من فرض التوازن الدقيق لكل معاملة ... ، أما (التبدل على المقاصة) « *switch sur clearing* » يستند إلى موازنة "مقاصة" غير متوازنة. فالبلد الشريك الذي سلم منتجات يجوز مستحقات اتجاه الأخر. فالعملية تنطوي على التنازل عن هذه المستحقات لطرف آخر، وعادة ما تكون في شكل شراء السلع أو مواد خام¹⁰⁶.

¹⁰⁶ *ghisaine legrand : op.cit, p 183-185.*

خاتمة الفصل

لقد تطورت الوسائل المصرفية بتطور العلاقات التجارية و المالية الدولية؛ خصوصا في أيامنا هذه أين بات التأثير المباشر للثورة المعلوماتية التي خلقت تقنيات ووسائل جديدة للتسوية. فمنذ الحرب العالمية الثانية تطورت العلاقات التجارية الدولية، و تطورت معها طرق تسوية المبادلات التجارية أو إن صح القول العمليات المصرفية الخارجية.

و تؤثر أنماط تسوية المدفوعات الدولية على العمليات المصرفية الخارجية، تتطلب العمليات الدولية أدوات مالية مصرفية تتحدد الحاجة إلى استخدامها حسب طلب العميل من البنك فقد يكتفي البعض الوسائل البنكية المتاحة، العادية منها كالشيك و الكمبيالة أي الأدوات الأخرى كالحوالات و الشيكات السياحية لتسديد المدفوعات الغير منظورة، قد يرى البعض الآخر في الوسائل الإلكترونية حلا لتسديد عملياته الخارجية؛ إلا أن البعض و نظرا للمخاطر الناجمة عن هذه العمليات قد يفضل إضافة تقنيات أكثر أمان كالإعتماد المستندي و غيره، فهذا التنوع يمنح العميل الخيار في الطريقة التي يراها الأنسب بين العديد من الإمكانيات المعقدة إلى حد ما و المرغمة أحيانا، و التي لا توفر نفس درجة الأمان للدائن. وكذا حسب خصائص كل دولة من جهة و مخاطر هذا البلد المستورد من جهة أخرى.

غير أن التعامل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن استعمال هذه الوسائل كما عليه معرفة ظروف الدولة موضوع العملية و المعاملة ما قد يمنع من وصول الأموال المحولة ما يخلق له مشاكل هو بغنى عنها.

الفصل الثالث:

المخاطر الدولية وتصنيفها

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مفهوم المخاطرة و المخاطر الدولية

المطلب الأول: الخطر، المجازفة، عدم اليقين و المخاطرة

المطلب الثاني: مخاطر البيئة الدولية

المبحث الثاني: وكالات التصنيف

المطلب الأول: أصول التصنيفات الائتمانية

المطلب الثاني: التصنيف الائتماني

المطلب الثالث: المعايير و المكونات الرئيسية للتصنيف الدولي

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

لأن عالم الأعمال الراهن يتميز بتغيرات مستمرة وسريعة، وهو مزاد من تعقد البيئة التي تنشط فيها المؤسسات، خاصة بعض الظروف الخاصة و خاصة بالنسبة للدول النامية التي يمكن أن تخلق للمتعامل مخاطر استثنائية قد تكون سببا في فشلها وإضعاف نتائجها.

فان كان غياب عنصر المخاطرة عن أي معاملة مالية ، جعل من معرفة وإدارة المخاطر أمرا هاما و ملحا، وليس هناك شك أن جميع المتعاملين التجاريون و المستثمرين يرغبون في الحفاظ على عنصر الأمان في المعاملة أو حد ادنى مقبول من المخاطرة.

وبتالي فان المؤسسات أصبحت مجبرة على ترصد المخاطر حتى تكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات والمخاطر بالنسبة للشركات: من زيادة المنافسة، والتقلبات في الأسواق الدولية، و غيرها من التحديات و العقبات و المخاطر التي قد تشكل تهديدا لبقاء المؤسسة أو فقدانها للصفة التنافسية العالمية وحتى المحلية؛ كما يمكنها التأثير أيضا على المركز المالي للمؤسسة مما يؤثر على بقائها في السوق.

وما على المؤسسات إلا محاولة معرفتها حتى تتمكن من التشخيص الجيد للخطر ومنه إمكانية إيجاد الطريقة المثلى لتخلص منه أو التقليل من تأثيره وهذا باختصار يفرض على المؤسسة التسلح باليقظة الإستراتيجية التي تتمكن من خلالها التزود بمختلف المعلومات التي تجعلها قادرة على التنبؤ بالمخاطر.

المبحث الأول: مفهوم المخاطرة و المخاطر الدولية

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر ولعل المعاملات المالية وخاصة الدولية أكثرها تعرضا وتأثرا ، لكون أن الطرف الآخر من المعاملة في هذه الحالة هو أجنبي و السوق المستهدفة كذلك.

لذا قامت عدد من العلوم الاجتماعية منها على وجه الخصوص علم الاقتصاد وعلم الإدارة المالية علم و العلوم التجريبية كالإحصاء و النمذجة بدراسة موضوع المخاطرة وكيفية الحد منها أو تخفيضها لكي لا تصطدم مع الهدف الاسمي للمؤسسة وهو تحقيق الربح إذ لم نقل البقاء في السوق.

المطلب الأول: الخطر، المجازفة، عدم اليقين و المخاطرة

أولا: ماهية المخاطر:

إن هناك غموض في مصطلح "الخطر" نفسه. ففي بعض الحالات، فإن المصطلح يشير إلى كل من "احتمال وقوع الحدث الضار والضرر الذي يحتمل أن ينجر عنه" [OCDE 2002].

1. الفرق بين الخطر والمخاطرة

الخطر لا يعني المخاطرة إلا أن المخاطرة تعرف نسبة إلى الخطر فعدم وجود خطر يستلزم بالضرورة عدم وجود مخاطرة (لا خطر، لا مخاطرة) ، فلا وجود للخطر بدون مخاطرة أو تهديد معين فلتحديد أو لمعرفة الخطر يجب تحديد أو معرفة المخاطرة أو التهديدات التي أدت إلى تحقيقه.¹

بعبارة أخرى أن الخطر « *péril* » هو السبب في الخسارة فنقول خطر الحريق و العاصفة أو السرقة فكل واحدة من هاته الحوادث السبب في خسارة، إما المخاطرة أو المجازفة « *hasard* » فهي حالة قد تختلف أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما، من الممكن أن يكون شئ ما خطرا مجازفة معا.

على سبيل المثال: المرض يسبب خسارة مالية اقتصادية و لكنه أيضا مخاطرة قد تزيد من احتمال حدوث خسارة ناشئة عن خطر الوفاة قبل الأوان.²

¹ Jean le ray : *gerer le risque, pourquoi?comment*, Edition afnor, France ; 2006, p7.

² طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد-إدارات - شركات - بنوك) ، الدار الجامعية، 2007، ص14.

2. المخاطر ، المجازفة و عدم اليقين

من المهم أن نفهم بالضبط ما هو المقصود من كلمة "مخاطر" قبل أن تتمكن من إدارتها.

أ. ماهية المخاطر، المجازفة و عدم اليقين:

فلغويا، يتم استخدام كلمة "مخاطر" في كثير من المعاني المختلفة بكلمات مختلفة مثل "المجازفة أو عدم اليقين" « *hazard uncertain* ». فقد تبين أنه لا يوجد أي استخدام موحد أو متسق لكلمة "مخاطر" لغويا. بالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت معظم تعاريف خطر فقط على الجانب السلبي الذي يرتبط بالمخاطر مثل الخسائر أو الأضرار، وأهملت الجانب الإيجابي أو الفرص التي يمكن أن تنشأ من جراء المخاطرة مثل الأرباح أو المكاسب.³

فالكلمة "خطر" تحمل تقليديا دلالات سلبية. ولهذا فدراسة المخاطر قبل اتخاذ أي قرار يسمح بإصلاح أوضاع سيئة أكثر مما هو معروف.⁴

فبالرغم من أن وجهة النظر التقليدية للمخاطر هي سلبية، وهي تمثل الخسارة، المجازفة، الضرر والعواقب السلبية. غير أن بعض المبادئ التوجيهية للمخاطر الحالية والمعايير تجعل هناك إمكانية " قلب المخاطر رأسا على عقب " أو حتى الفرص، أي أن عدم اليقين يمكن أن يكون له تأثير مفيد على تحقيق الأهداف.⁵

هذه الكلمة لها معنى مختلفة لأناس مختلفين، وهذا هو، مفهوم المخاطر الاختلاف وفقا وجهة النظر والمواقف والخبرة.⁶

كما أنه من وجهة نظر رياضية، فـ "المخاطر" لا تستبعد "الحظ" أو "الأمان"، وإنما "اليقين". فأمل الخسارة « *espérance* » (الخسارة المتوقعة) ما هو إلا المعاكس المحاسبي للأمل في الفوز.

³ *Rasool Mehdizadeh : Dynamic and multi-perspective risk management of construction projects using tailor-made Risk Breakdown Structures, Thèse de Doctorat, UNIVERSITE BORDEAUX 1, 04 juin 2012, P13.*

⁴ *Nicolas meunier et tania sollogoub : économie de risque pays, la découverte, paris, 2005, p5.*

⁵ *Rasool MEHDIZADEH : op cit, p 13.*

⁶ *Rasool MEHDIZADEH : op cit, p11.*

حتى وإن كنا نستطيع حسابيا " رياضيا" مناقشة أن " المخاطر هي البحث عن أفضل وضع " فلا يمكن إنكار أنه لأصحاب الأعمال في المحيط المالي، فإنه لا يزال الخطر مرتبطا بالخسارة المحتملة أكثر من الربح المتوقع، لذا نطلب من المحللين التركيز على الأسوأ « pire » أفضل من تقييم أفضل ما يمكن الحصول عليه. خاصة لأن الخسارة يجب أن لا تكون أبدا في مجتمع تجاري، بل يجب الحصول على مكاسب . وبالتالي فإن محلل الخطر يتجه فقط حول المشاكل المحتملة.

فمفهوم الخطر يشير بصورة أعم إلى حالة غير معروفة يمكن أن تحدث، و إلى فكرة عدم اليقين⁷.

فيعتبر كل من المخاطر وعدم اليقين من المكونات الطبيعية لاقتصاد السوق والعولة من خلال الاستثمار الدولي. وكثيرا ما ترتبط المخاطرة مع عدم اليقين، و تعرف المخاطرة وفق (غلين هولتون) " بأنه التعرض لعدم اليقين".

ب. تعريفات المخاطر ، المجازفة و عدم اليقين:

- من خلال ملاحظة سميدت « C.Schmidt » « المخاطر هي تقدير ذات طابع كمي جزئيا و محدود (وبالتالي جزئي الهدف)، لحالة أو حدث، في حين أن عدم اليقين هو حالة حيث لا يمكن تعيين أي احتمال عددي أن يسند إلى وقوع حدث ما. "
- وأضاف كل من ماروا و بيهار « B.Marois M.Béhar » « إن المخاطر هي تقييم لاحتمال وقوع حدث ما مشترك مع تحدي « enjeu »، في حين عدم اليقين هو درجة الشك لهذا التقييم، ويتعاضد في غياب المعلومات ". ولهذا هناك طريقة واحدة لتقزيم عدم اليقين (وليس القضاء عليه) وهي زيادة كمية المعلومات، مع العلم أن هذا مرتبط (بنوعية المعلومات وقدرات أولئك الذين سوف يستخدمونها).⁸
- فرانك نايت⁹ « Frank Knight » ميز بين المخاطر وعدم اليقين باستخدام مفاهيم الاحتمالات، فالمخاطر تميز مستقبل ذات توزيع إما معروف، أو توزيع لا يمكن تقديره

⁷ Nicolas meunier et tania sollogoub : *ibid*, op cit.

⁸ Bernard Sionneau : *Risque politique, risque-pays et Risque –projet*, Cahier n °7, Librairie des Arts et Métiers, Paris , Novembre 1996, p3.

⁹ حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ومؤلف الكتاب الشهير " المخاطر وعدم اليقين والربح".

من خلال دراسة الأحداث بمرور الوقت. خلافا لذلك، عدم اليقين يميز مستقبل ذا توزيع ليس غير معروف وحسب، بل مجهول بموضوعية، حتى من الناحية النظرية . باختصار، فعدم اليقين يميز الوضعية أين يكون التنبؤ ليس ممكنا.¹⁰

ج. درجات عدم اليقين: ويمكن التمييز بين أربع درجات من عدم اليقين:

- اليقين أو عدم التيقن من الدرجة الصفر « *certainty* » (نظريا، يمكن توقع النتائج المترتبة على حدث ما بدقة، أي وجود احتمال مساوي 1)؛
- عدم يقين الهدف « *objective uncertainty* » (فعلي / فعلي ومتوقع، حيث يتم تحديد النتائج المحتملة مع احتمال و جود ارتباط لكل نتيجة)؛
- عدم اليقين الغير موضوعي « *subjective uncertainty* » ، أو من الصف 2 (حقيقي، ولكن من الصعب التنبؤ به، حيث يمكن التعرف على النتائج، ولكن الاحتمالات ذات الصلة تكون مبهمة)؛
- عدم اليقين الكامل « *complete uncertainty* » ، أو درجة عدم اليقين 3 (نظريا، لا يتم التعرف بشكل كامل لا على النتائج، ولا الاحتمالات المتعلقة بها).¹¹

3. مفهوم المخاطرة:

تنوع تعريفا المخاطرة من شخص لأخر ومن علم لأخر لكنها كلها تتفق في مضمونها على

أنها وقوع بعض الأمور أو الأحداث الغير مستحسنة وغير مرغوب فيها.

أ. المخاطر في اللغة: من الخطر، وهو الإشراف على الهلاك أو التردد بين السلامة والتلف.

ب. الاصطلاح الفقهي: فقد قال ابن القيم المخاطرة مخطرتان:

مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك

وهناك صور تجري داخل البورصة وتدرج ضمن النوع الثاني.

¹⁰ <http://philippesilberzahn.com/2012/03/19/culture-du-risque-culture-de-incertitude-un-enjeu-crucial-pour-la-formation-des-decideurs>, vu le 23-09-2013.

¹¹ *Suzana Popa* : *Country risk and Romania's rating due to the specialized agencies*. University of Pitești, Romania, *Economics and Finance Review Vol. 2(5) pp. 71 – 80, July, 2012 ISSN: 2047 – 0401, p 71.*

ج. وفي العرف المالي المعاصر:

— تعرف المخاطر تبعاً لما تضاف إليه، فإذا قيل المخاطر المالية فالمراد بها المخاطر المصاحبة للاستخدام الأموال في المشروع وإذا قيل مخاطر الائتمان فالمراد بها المخاطر التي يمكن التعرض لها عند عدم سداد الائتمان والتي موضوع الدراسة بالنسبة لطلب الحصول على قرض أو تحديد ائتمان من المصرف .¹²

— كما تعرف أيضاً: بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.¹³

د. التعريفات الشائعة للمخاطرة: تجدر الإشارة إلى أن تعريف مفهوم المخاطر ليست بالأمر السهل، فالمخاطر هي متعددة الأبعاد ويمكن تعريفها بطرق مختلفة¹⁴. فكلمة « *risque* » مشتقة من كلمة¹⁵ « *re-secare* » اللاتينية والتي تعرف على أنها التزام وإقدام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح.¹⁶ فتحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه.

— إن الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً.¹⁷

— كما يمكن تعريف الخطر بأنه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه.¹⁸

— كما يعرف الخطر بأنه احتمال تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو هو تذبذبات للعائد المتوقع على استثمار معين، أو عدم التأكد من حتمية

¹² أحمد زكي بدوي و صديقة يوسف محمود: معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص 116.

¹³ عبد السلام ناشد محمود: إدارة مخاطر المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص 38.

¹⁴ Placide M. Mabaka : *Constitution et Risque(s)*, ISBN : 978-2-296-12269-7 , Harmattan, paris, 2010, p 196.

¹⁵ إن اشتقاق مصطلح المخاطر يأتي من كلمة خطر *rescum* اللاتينية، ويعني الذي يقوم بالقطع، أو بمعنى موسع وهو صخرة شديدة الانحدار أو شرك. أما المعنى العادي نسبت إليه المخاطر هي احتمال وجود حدث سلبى، خطر *un péril* أو مجازفة خطيرة.

¹⁶ Rouach M et NG : *le contrôle de gestion bancaire et financier, banque, 3^{eme} édition 1999, p 310.*

¹⁷ منير إبراهيم هندي : الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999، ص 440.

¹⁸ www.theirm.org/publications/.../RMStandard_Arabic_Final.pdf

حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة¹⁹.

— كما يمكن تعريف المخاطرة بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، و بشكل أكثر تحديداً، " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة"²⁰

— كما يمكن تعريف مفهوم المخاطر على أنها التزام مع عدم اليقين من احتمال الربح أو الخسارة، وأنه يعتبر كذلك تدهوراً أو خسارة.²¹

٥. المخاطرة في مختلف الجوانب:

- التعريف العلمي : يشير التعريف العلمي للمخاطر أنها مجموع التهديدات « *aléa* » التي تكون نتاجاً لتكرار و خطورة لا تمثل قيمة التهديدات « *aléa* » على وجه الخصوص.
- التعريف القانوني: ففي ميدان الحقوق، الخطر هو احتمال وقوع حدث غير مؤكد في المستقبل، أو ذا مدة غير محددة. لا يرتبط حصرياً بإرادة أي طرف، ويمكن أن يسبب ضرراً مثل خسارة هدف ما أو غيرها من الأضرار .
- تعريف العلوم الاجتماعية: في أدبيات العلوم الاجتماعية محاولات التعريف تكشف على أنه من الصعب جداً فهمها . حيث أنها موضوع عدد كبير من المقاربات أو المناهج التي سنستعرض منها الرئيسية فقط و ليس على سبيل الحصر: مهناك مقارنة ينطلق من التحليل واقعي أو التقني للمخاطر و التي أسفرت عن ملاحظتين إحداهما تؤدي إلى استخدام الأساليب الإحصائية ، والأخرى للتخفيف من حدة المخاطر .
- التعريف الاقتصادي : أما التعريف الاقتصادي للمخاطر تدل على أنها على حد سواء "خطورة" « *danger* » ذات قابلية للتنبؤ إلى حد ما،²² وتدعم التكهنات (المضاربة) « *spéculation* » .

¹⁹ بلعوز بن علي و محمدي الطيب أمحمد: دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، 2008، ص 71.

²⁰ طارق عبد العال حماد: يرجع سبق ذكره، ص 16.

²¹ علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة، 2009، ص 227.

²² يشبه هذا التعريف إلى حد ما تعريف قاموس أكسفورد 2012 الذي سنأتي على ذكره.

كما تعرف بواسطة توزيع احتمالي موضوعي بواسطة شكل موجز (مسقول)
: « lapidaire »

○ المخاطر هي عدم يقين احتمالي بموضوعية .

○ المخاطر هي إسقاط « projection » في المستقبل لوقوع حدث سلبى.

— تعريف النظريات الاجتماعية والثقافية: تعريف آخر للمخاطر وضع من منظور
النظريات الاجتماعية والثقافية، التي تم تحديد ثلاثة اتجاهات رئيسية :

① النظرية "الثقافية" « culturelles » التي ترى أن المخاطر محددة من قبل نماذج
ثقافية للمعتقدات « culturels de croyance » التي تجمع مختلف التصورات
وتمثيلات مختلف الأفراد.

② نظرية "قابلية الحكم" « la gouvernabilité » ترى أن المخاطر لا زالت تحت
المراقبة ، الانضباط، و الضبط؛ وفي هذا الصدد فتعبئة المخاطر ينظر إليها باعتبارها
استراتيجية التحكم في القوى التي تهدف إلى تعزيز قيم أيديولوجية ليبرالية وذلك
بالسيطرة على الوقت و ضبط المستقبل . فهي استراتيجية خارجية قصيرة للأفراد،
كما أنها أيضا وسيلة قسر داخلية تجعل الأفراد تساهم طوعا في عمليات التنظيم
الذاتي.

③ وأخيرا، نظرية مجتمع المخاطر وضعت منظور العمليات الاجتماعية على المستوى
الكلية « macrosociaux » على غرار التحديث الانعكاسي « la
« modernisation réflexive » والطابع الفردي « l'individualisation » مع
مفهوم المخاطر .

— تعريفات أخرى:

○ ووفقا لبك « Beck » أن المخاطر تتكاثر نتيجة لتطور المجتمعات الحديثة،
وبين أن الآثار السلبية متأصلة في تنمية المجتمعات الصناعية.²³

²³ Placide M. Mabaka : *Constitution et Risque(s)*, op cit, p 196-197.

- أما بالنسبة للمستثمر يكمن تعريفها بأنها " احتمال التعرض للخسارة أو إصابة"
- أما قاموس أكسفورد الإنجليزي فقد عرف المخاطرة على أنها " التعرض للخطر".²⁴
- وفقا لقاموس أكسفورد « *le Petit Robert* » (2012) ، يتم تعريف المخاطر بأنها "خطورة « *danger* » ممكنة ذات قابلية للتنبؤ إلى حد ما."
- وفقا بيسون و بوسان « *Besson et Possin* » (2006)، " الخطر يعني خطورة محددة، مرتبطة بوقوع حدث أو سلسلة من الأحداث، موصوفة على نحو كاف، لا نعرف حدوثها بالضبط ولكن من المرجح أنه تكون سببا في خلقها".

تسمح هذه التعاريف بادراك أن هناك مفاهيم مشتركة تتعلق بمفهوم المخاطر . فالمخاطر يمكن تعريفها على أنها خطورة « *danger* » يتم التعرف عليها بشكل غير مبهم، مرتبطة بتحقيق حدث محتمل التحقيق. فيعتبر كل من تحديد الخطورة واحتمال الحدث أهم عنصرين.²⁵

كما أنه من خلال التعريفات السابقة نفهم أن المخاطرة تتعلق بفرص أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث الغير مرغوبة.²⁶

4. اثبات مغالطات الشائعة حول المخاطر:

وإذا كنا نسلم بأن التغييرات المحفوفة بالمخاطر « *modifications risquées* » يمكن أن تكون مفيدة، و اختيار الوقوف مكتوفي الأيدي، فيما العالم يتطور من حولنا، فكيف يمكن أن نبدأ في تطوير إدارة المخاطر بشكل مسئول؟ الجواب على هذا السؤال، بعبارة عامة جدا، هو أن إدارة المخاطر الصحية والمسئولة الإطار لا تؤدي إلى الإفراط في الحذر ولا إلى عدم المبالاة. وهو الإطار الذي يجنبنا المغالطات الأساسية الثلاث. إذا لا يمكن تنفيذ إدارة المخاطر دون الوقوع في هذه الفخاخ (الشراك) الثلاثة، ولهذا تم وضع الأساس لبرنامج إدارة المخاطر الصحية.

²⁴ علي عباس: إدارة الأعمال الدولية. مرجع سبق ذكره ، ص 227.

²⁵ **RAÏS Hassen Mourad** : *Gestion des risques : Mesures et Stratégies.(Analyse empirique de la gestion des risques dans les entreprises non financières Françaises.)*. En vue de l'obtention du doctorat de L'UNIVERSITÉ DE TOULOUSE, Le : 27 Novembre 2012, p 6 -7.

²⁶ علي عباس: مرجع سبق ذكره ، ص 227.

أ. المغالطة الأولى :

(المخاطر دائما سيئة « Risk Is Always Bad »)

أول شيء مهم يجب إدراكه حول المخاطر أنها يمكن أن تمثل إما تهديد أو فرصة. ففي الواقع، المخاطر ليست جيدة أو سيئة. ببساطة هي سيئة لمترل في ولاية كارولينا الجنوبية الساحلية، وإمكانية تعرضه لخطر إعصار مروع. ولكنه بالنسبة لبائع الخشب، وأكياس الرمل، وأجهزة راديو الطقس في ولاية كارولينا الجنوبية الساحلية، هذا الخطر نفسه هو وسيلة لكسب الرزق. وهناك مغالطة وثيقة الصلة بـ "المخاطر دائما سيئة" غير أنه من الخطأ تسمية أولئك المعرضين لفرصة بغير المرغوب فيهم إجتماعيا. الإنتقادات ضد أولئك المستفيدين من المخاطر ليست جديدة العهد. ففي "ثروة الأمم" لآدم سميث في القرن الثامن عشر استعرض مواقف الجمهور اتجاه المتوقعون والعارفون بالخطر (مستوعبو الخطر).

فالمتوقعون في نشاط "الذرة" يقومون بشرائها خلال أوقات الوفرة على أمل إمكانية بيعها عندما ترتفع الأسعار. أما العارفون للخطر في نفس النشاط فيتم شراء الذرة من المدينة ونقلها إلى مدن أخرى، على أمل البيع والحصول على عائدات أعلى من تكلفة النقل²⁷؛ كان القصد من القوانين المناهضة لتجارة الذرة الحد من (توقع المخاطر) واستيعاب الخطر²⁸.

فكل من المتوقعون والعارفون محفوفان بالمخاطر، فإذا خمن العارف بالخطر بشكل غير صحيح حول فرق سعر الذرة بين المدن في إنكلترا، قد يدفع العارف ثمن هذا الخطأ. عندما يتكبد الخسائر، لكن عندما يفقد بعض الموردين وأصحاب المستودعات الإنكليز المال سيشاركون في (توقع المخاطر) واستيعابها، وقد يعزفون عن ممارسة الأنشطة الجديدة وغير التقليدية.

اعتمدت نظرة سميث في نهاية المطاف، فتم إلغاء قوانين الذرة، ونما اقتصاد إنكلترا لتكون

واحدة من أكبر الإقتصاديات في العالم.

²⁷ Christopher L. Culp: *The risk management process: business strategy and tactics*, wiley finance, 2001, p 6.

²⁸قوانين الجيوب مقاييس كان يُعمل بها في بريطانيا بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن التاسع عشر الميلادي لضبط أسعار الجيوب الصغيرة، والتي تُدعى الذرة. منعت قوانين الجيوب الأولى في بريطانيا تصدير الجيوب. وفي القرن السادس عشر أُبيع مَلَاك الأراضي تصدير الجيوب إذا ما هبطت الأسعار إلى حدٍ متدن جدًا. وبعد أن نما عدد السكان في القرن الثامن عشر الميلادي أُبيع استيراد الجيوب إذا ما ارتفعت الأسعار إلى حد كبير جدًا. وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، تطورت المصانع في بريطانيا، وتزايد التأييد لمقترحات التجارة الحرة التي دعا إليها الإقتصادي آدم سميث. وقد فقد ملاك الأراضي التأييد في البرلمان. وأرادت رابطة المناهضين لقانون الجيوب وهي جماعة من ملاك المصانع والعمال، أن يُلغى هذا القانون وذلك حتى يمكن أن يصبح الخبز أرخص سعرًا. ألغى البرلمان قوانين الجيوب في 1846 م.

ب. المغالطة الثانية :

(بعض المخاطر سيئة، ولذلك يجب القضاء عليها مهما كان الثمن)

خلافا لتأكيدات هذه المغالطة، لا يوجد خطر كبير لدرجة أنه يجب القضاء عليه بأي ثمن؛ فعبارة أخرى، فالمسألة ليست ما إذا كان ينبغي في بعض الأحيان تخفيض المخاطر السيئة، ولكن إذا كان تخفيضها يعني القضاء عليها تماما، وتكلفة الحد من الخطر يأتي منها. نفرض أن هناك خطر ضرب مذنب أو كويكب الأرض فيمسخ الإنسانية. هذا الخطر حقيقي، توجد بعض الاحتمالات الإيجابية لهذا الحدث الذي سوف يحدث، ولكن هل هذا يعني أن الكل مستعد لإنفاق أمواله الشخصية لبناء كهوف في الأرض تحت مترله؟ في الواقع، عندما تواجه الاختيار بين وضع المال في الملاذ الآمن من المذنب، أو فتح المدارس المحلية كملاجئ، قد تشعر بالقلق إزاء خطر قد يتسبب في انقراض البشرية.

– الدرس الأول هنا هو أن لا بد من تقييم المخاطر في سياق احتمالي وليس فقط من حيث النتائج. إذا كان المذنب يضرب الأرض، من المحتمل أن تكون الخسارة الفعلية نهاية العالم. أو أن احتمال ضرب مذنب الأرض ليست سوى جزء من 1 مليون .

– الدرس الثاني من هذه المغالطة يعلمنا أن إدارة المخاطر يجب أن تحاول بطريقة أو بأخرى إلى مساواة ربح الحد من المخاطر بتكلفة الحد من المخاطر مع الهامش. و لنأخذ على سبيل المثال قضية التلوث بثاني أكسيد الكبريت، الذي يعد مصدرًا مفترضًا يسبب ضررا لطبقة الأوزون ويزيد من الاحتباس الحراري. فيمكن لمصنع تركيب جهاز تنقية غاز ثاني أكسيد الكبريت الحد بشكل كبير من هذه الانبعاثات إلى حد ما، وللإستفادة من إعطاء مزيد من خفض الانبعاثات قد يرفع من تكلفة جهاز التنقية. ولكن كلما تم خفض الانبعاثات أدى إلى المزيد من ارتفاع التكاليف، ففي الحالات القصوى، فإن تكلفة القضاء على جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت غير محدودة عمليا، و لهذا يتم تحقيق معظم الأرباح في البداية وليس في الحد من الانبعاثات من واحد إلى صفر جزء في المليون.

على إدارة المخاطر أن لا تأخذ بعين الإعتبار فقط الإستفادة من الحد من الخطر إذ أن المخاطر في الواقع يجب أن تنخفض، ولكن التكلفة أيضا مع الهامش، ينبغي أن يكون الإثنان على قدم من

المساواة تقريبا مع المستوى الأمثل للخطر، و لهذا إنه قد يكون من المفيد الإنتقال من مخاطر عالية لمخاطر منخفضة، و نادرا أن تهدف إلى جعل معنى للخطوة الأخيرة أي الإنتقال من مخاطر منخفضة إلى الصفر خطر. ففي نهاية المطاف لا يمكن القضاء المخاطر تماما بتكلفة معقولة، وبدلا من القضاء عليها يجب تسيير هاته المخاطر.

ج. المغالطة الثالثة :

(اللعب الآمن هو أسلم شيء نفعله)

الفرد الذي يتجنب المخاطر هو شخص يفضل اليقين عند عدم اليقين عندما يتضمن عدم اليقين نتائج محتملة أسوأ مما كانت عليه في حالة اليقين. في المصطلحات الإحصائية، سوف يكون الشخص الكاره للمجازفة شخص يرفض الرهان (المقامرة)²⁹.

فالفرضية التقليدية القائمة على الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد المالي هو أن المستثمرين والخواص لا يحبون المجازفة. هذا الإفتراض هو على الأرجح دقيق إلى حد ما، لاسيما عند التعامل مع القضايا الحساسة سياسيا مثل حماية البيئة أو الصحة والسلامة، فالإتجاه نحو المحافظة في إدارة المخاطر قد ازداد في السنوات الأخيرة؛ فمثلا: لقد وافقت إدارة الغذاء والدواء (FDA) على خطر أن الدواء القاتل الذي يأتي إلى السوق غير مقبول. وعليه، فإن إدارة الغذاء والدواء لديها سياسة صارمة للغاية ومتحفظة عن الموافقة على أي دواء جديد. فهي تلعب أخطار آمنة. لكن ماذا عن الجانب الآخر؟ ماذا يحدث إذ أن الجهود التي تبذلها إدارة الغذاء والدواء في إبعاد الأدوية الخطيرة قد تبعد أيضا الأدوية الجيدة من السوق؟ كم عدد الناس الذين سيموتون من ذلك؟ هل يؤدي اللعب الآمن في هذه الحالة إلى عدد أقل من الوفيات؟ في مجال الإحصاء، يعرف هذا اللغز بخطأ التحيز من النوع الأول/من النوع الثاني. « Type I/Type II error bias »

²⁹ *ibid, lok, cit, p 7.*

المصفوفة التالية توضح المشكلة بالنسبة لفرضية أن هذا الدواء ليست ضار:

الشكل (1.3) : مصفوفة اللعب الأمن

الفرضية:		مقبولة	الفرضية:
خطأ	صحيح		
النوع الثاني Type II	القرار الصائب		
القرار الصائب	النوع الأول Type I	مرفوضة	

Source : Christopher L. Culp: The risk management process: business strategy and tactics, wiley finance, 2001 ;p8.

فالخطأ من النوع الأول يحدث عندما يتم رفض فرضية صحيحة، والخطأ من النوع الثاني يحدث عندما يتم قبول فرضية خاطئة. لفرضية أن "هذا الدواء ليست ضار" بموافقة إدارة الأغذية والدواء على (الثاليدوميد القاتل) « Thalidomide » هو خطأ من النوع الثاني، في حين أن رفض الإدارة الموافقة على البنسلين « penicilline » سيكون خطأ من النوع الأول.

فالبشر بصفة عامة لديهم تحيز طبيعي نحو تجنب أخطاء النوع الثاني. وهذا جزء من الطبيعة البشرية، فقط الناس الأكثر نفورا من المخاطر يتجهون إلى ما يرونه جانب الحذر، على الرغم من أن عواقب الحذر قد تكون أحيانا أسوأ.

في الواقع، بعض الدراسات تشير إلى أن المزيد من الناس لقوا حتفهم من هجر دواء إدارة الأغذية والدواء، فحين أن البعض لقوا حتفهم من سوء حقيقية الأدوية المفرج عنها (الموافق عليها) قد لا يعقل هذا، بالنظر إلى أن شركات الأدوية لديها رغبة قوية في البقاء في العمل. فقتل شخص لا يؤدي عادة إلى الأرباح في المستقبل³⁰.

³⁰ ibid, lok, cit, p 9-10.

ثانيا: خصائص وتقييم المخاطر

1. خصائص المخاطر:

يمكن الحديث عن خصائص الخطر من أجل إمكانية التعرف على طرق معالجة الخطر لأن هناك علاقة وطيدة بين الخطر والخصائص، هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة مسببات الخطر والنتائج المترتبة عنه، وتمثل أساسا في النقاط التالية:

أ. المصدر: من خلال التعرف على منبع الخطر وأصله تتمكن المؤسسة من توفير الآليات المناسبة لإدارة الخطر، حيث أن معرفة السبب يعتبر نصف العلاج، أو بمثابة المفتاح لمعالجة الخطر، وعادة تتمثل مصادر الخطر فيما يلي:

– البيئة الداخلية للمؤسسة: تتمثل في مختلف مكونات المؤسسة والعناصر التي بإمكانها التأثير عليها سلبا، سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري، التكنولوجي، الموارد المالية، البشرية، التموين، التسويق، الإنتاج،...، أو بعبارة أخرى يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة وما تتضمنه من نشاطات أساسية ونشاطات مساعدة، وبالتالي فإن هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة سوف تشكل خطرا دائما على المؤسسة.

– البيئة الخارجية للمؤسسة: تتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة والتي يمكن أن تؤثر عليها سلبا، أو تشكل أخطار مختلفة على المؤسسة، وعادة ما تجمع في العناصر التالية: البيئة الاقتصادية والاجتماعية، البيئة السياسية والقانونية، البيئة التنافسية، البيئة الثقافية، البيئة التكنولوجية،...

ب. العنصر المستهدف: يظهر الخطر في حالة تعرض أحد مكونات أو العناصر الفرعية للمؤسسة لتهديد: معين، وعادة ما تتمثل هذه العناصر فيما يلي:

– الموارد البشرية،

– الموارد المادية أو التقنية،

– المعلومات،

– التدفقات المالية.

ج. النتيجة: هي أحد خصائص خطر الخسارة، وهي ما تنتظره أو سوف يلحق بالمؤسسة من وراء تعرضها لخطر الخسارة، التي يمكن تعريفها على أنها: "فقدان المؤسسة لشيء تحوزه أو قد يكون مكسب أقل مما كان متوقعا." والخسارة قد تأخذ الأشكال التالية:

- كلية، بحيث تؤدي إلى فشل المشروع تماما، أو جزئية: بحيث تفشل أحد مكوناته فقط،
- يمكن أن تكون مادية (تعطل آلة، تلف بضاعة)...
- يمكن أن تكون معنوية (تأثر سمعة المؤسسة)،
- يمكن أن تكون مالية، كعدم قدرة زبون ما على سداد ديونه بفعل إفلاسه،
- تعرض المؤسسة للقرصنة أو سرقة معلومات مهمة كانت بحوزتها،
- عدم إمكانية المؤسسة تحقيق أهدافها المسطرة بصفة واضحة.

بطبيعة الحال لا بد من الإشارة إلى أن درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة لا تكون بنفس الأهمية أو بنفس التأثير، بل هناك سلم لهذه المخاطر، لا بد أن تدركه المؤسسة، حتى تقوم فيما بعد بالعمل على التخلص منها ابتداء من الأكثر خطرا إلى الأقل خطرا.

د. التردد: تتمثل في درجة تكرار الخطر أو الحدث الذي يمكن أن يؤثر سلبا على المؤسسة أو يكون خطرا عليها، وهو طبعا أمر احتمالي، وهي كذلك أمور تختلف من حيث احتمال تكرارها في المؤسسة، وعليه يتم تصنيفها حسب احتمال تكرارها إلى:

- تكرار مستمر،
- تكرار دوري،
- تكرار نادر،
- تكرار استثنائي³¹.

³¹غول فرحات و بومدين يوسف: الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات. الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الأفاق و التحديات" جامعة حسيبة بن بوعلي، 25-26 نوفمبر 2008.

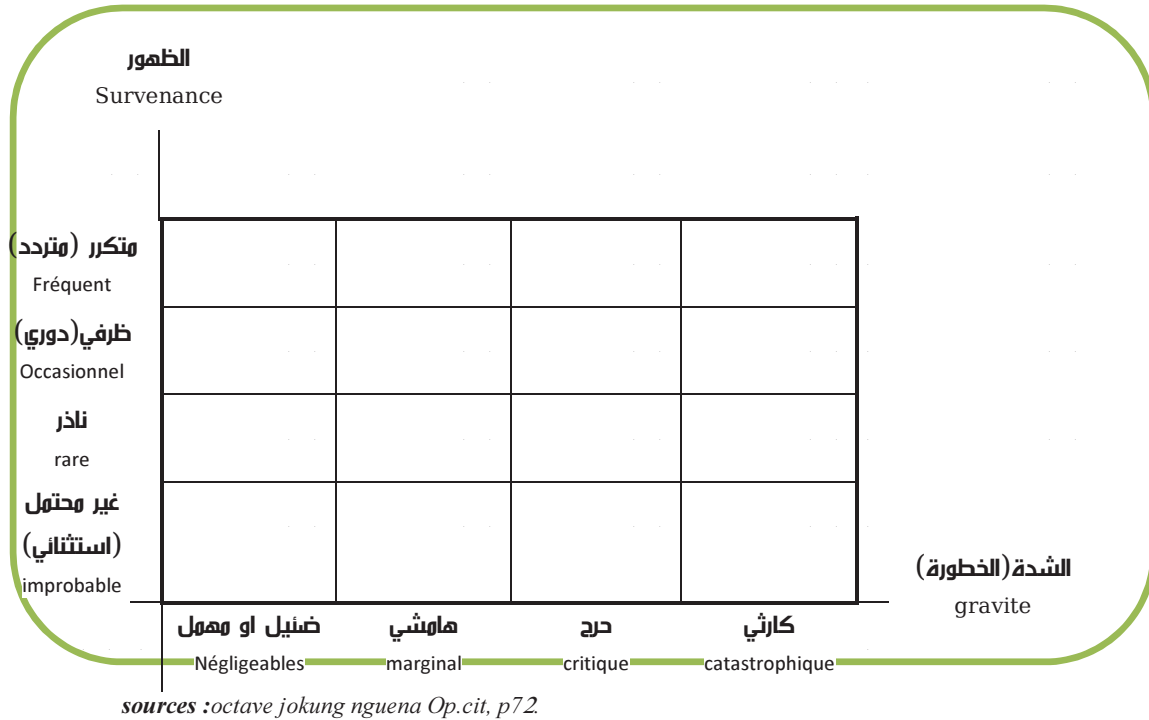
2. تقييم المخاطر (معايير التقييم):³²

إن التحديد المجرى، والتخوف من الخطر يتطلب تحديد شدة الخطر، ومدى حدوثه (احتمال الحدوث). فإذا كان ذلك ممكنا، يجب علينا إعداد جدول النتائج للمخاطر التي تم تحديدها آخذين بعين الاعتبار كل العواقب المحتملة. فالمخاطر قد تظهر لاحقا في رسم الخرائط إستنادا إلى شدة وقوعها. فنلاحظ عموما أربعة مستويات شدة تتقاطع معها أربعة مستويات حدوث، نجد منها:

الجدول (1.3): شدة و حدوث المخاطر

الحدوث (الظهور)	الشدة (الخطورة)
- غير محتمل (استثنائي)،	- ضئيل أو مهمل،
- نادر،	- هامشي،
- ظرفي (دوري)،	- حرج،
- متكرر (متردد).	- كارثي.

الشكل (2.3): رسم بياني (الشدة - الحدوث)



³² octave jokung nguena: *management des risques*, ellipses,2008, p 71-73.

فعلى الرغم من أن كل من مرحلتي التحديد والتقييم عموماً منفصلتين، فتحديد معايير التقييم مثل الشدة و الوقوع يبدأ من مرحلة تحديد هوية الخطر. ففي الممارسة العملية، تكون المرحلتين مترامنتين لأنهما تشكلاان تحليل المخاطر.

فالمخاطر التي تم تحديدها وتقييمها سيتم وضعها وفقاً لخطورتها وتكرارها. فمعرفة معايير التقييم يسمح بالحكم على مدى قبول الخطر؛ لكن يجب علينا أولاً القيام بترتيب أولويات المخاطر (تصنيفها) التي تم تحديدها وتقييمها.

أ. التسلسل الهرمي للخطر (ترتيب المخاطر)، و رسم خرائط المخاطر: إن التسلسل الهرمي للخطر يتم من خلال قيمة معايير التقييم. فقد تنشأ لدينا ثلاث حالات:

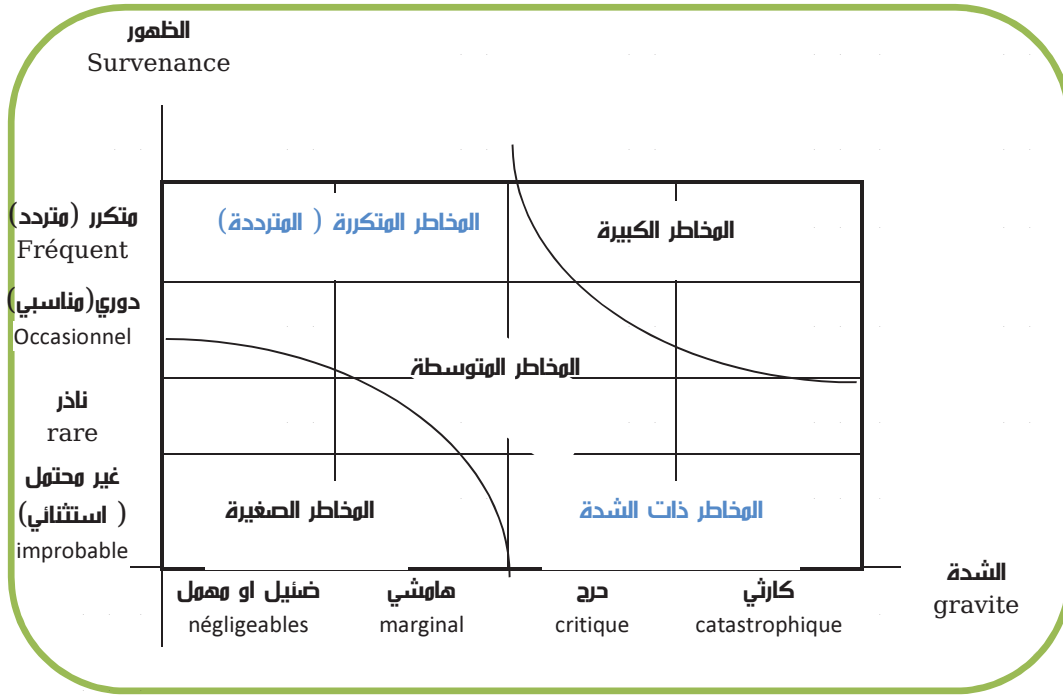
– هناك تكرار وشدة مرتفعة، يتم تصنيف الخطر بالأعظمي « majeure »، مما يدعو إلى التشكيك في أهداف المؤسسة.

– هناك تكرار وشدة منخفضة، يتم تصنيف الخطر بالطفيف أو الأدنى « mineurs » ؛ ليس هناك أدنى شك في أهداف الشركة.

– كل من معايير التقييم ليست بالمرتفعة ولا هي بالمنخفضة في وقت واحد، يتم تصنيف الخطر بالوسيط « intermédiaire ». الذي قد يوصل إلى الأهداف المرجوة.

إن كل من فئة المخاطر العظمى والمخاطر الدنيا والمخاطر المتوسطة تشكل جزئاً من مجموع المخاطر التي تم تحديدها. فضمن المخاطر المتوسطة، يمكن أن نميز المخاطر المتكررة « de fréquence »، مخاطر الشدة « de gravite » و المخاطر متوسطة « risques moyen » .

الشكل (3.3): تصنيف المخاطر



sources :octave jokung nguena Op.cit, p73.

إن المخاطر المتكررة لديها إمكانية كبيرة للحدوث بينما المخاطر الشديدة تمثل خطورة كبيرة. أما المخاطر المتوسطة الغير متطرفة تتوافق مع المخاطر المعروفة بالمخاطر المتوسطة. في وجود خطر متكرر، يجب على المؤسسة أن تتوقع التكاليف المحتملة التي قد تواجهها حالة الكارثة (الوقوع في الخطر) لأن لديها معطيات من الماضي متعلقة بتنفيذ هذا النوع من المخاطر.

من جانب آخر، في وجود المخاطر الشديدة، يجب أن نكون حذرين لأن التأكد « *certes* » نادر في هذه الحالة لأن تحقق الخطر هو مدمر للقيمة. لذا علينا تحويل الخطر و الوقاية من الاحتفاظ بالخطر.

إن هدف " تسيير المخاطر": يقبل المخاطر الطفيفة في الدولة « *mineurs* »، ويرفض المخاطر العظمى « *majeur* » يقوم بتسيير المخاطر متوسطة « *intermédiaire* ».

ب. قبولية المخاطر: إن قبول وجود المخاطر يعتمد على حد معين من القبول و الذي يعين وفقاً لأهداف المؤسسات ومدى نفور (تخوف) مسيري المخاطر.

بشكل عام لإتحاذ موقف من المخاطر علينا ضبط ثلاثة مفاهيم، هي النفور (التخوف) من مواجهة المخاطر «*aversion*»، الحكمة والإعتدال «*la prudence et la tempérance*» .

إن النفور من مواجهة المخاطر تؤدي إلى تقعر في دالة المنفعة. ففي الواقع، إن دالة المنفعة المقعرة تشير إلى إرادة الفرد في التخلص من المخاطر. ويعكس أيضاً ما يسميه الإقتصاديون مبدأ تناقص المنفعة الحدية، وهذا يعني أن الزيادات المتعاقبة للثروة توفر أقل قدر من الفائدة للأفراد. هذا الموقف ينطوي على التفاوت (الإختلاف) في النظر إلى المكاسب والخسائر، فالخسائر تحذ من الثروة، وتؤثر على المنفعة. فعلى سبيل المثال، يمكن الحصول على منفعة إضافية أكبر عند إنتقال الدخل من 1000€ إلى 1500€ و عندما ينتقل من 1500 € إلى 2000 € !

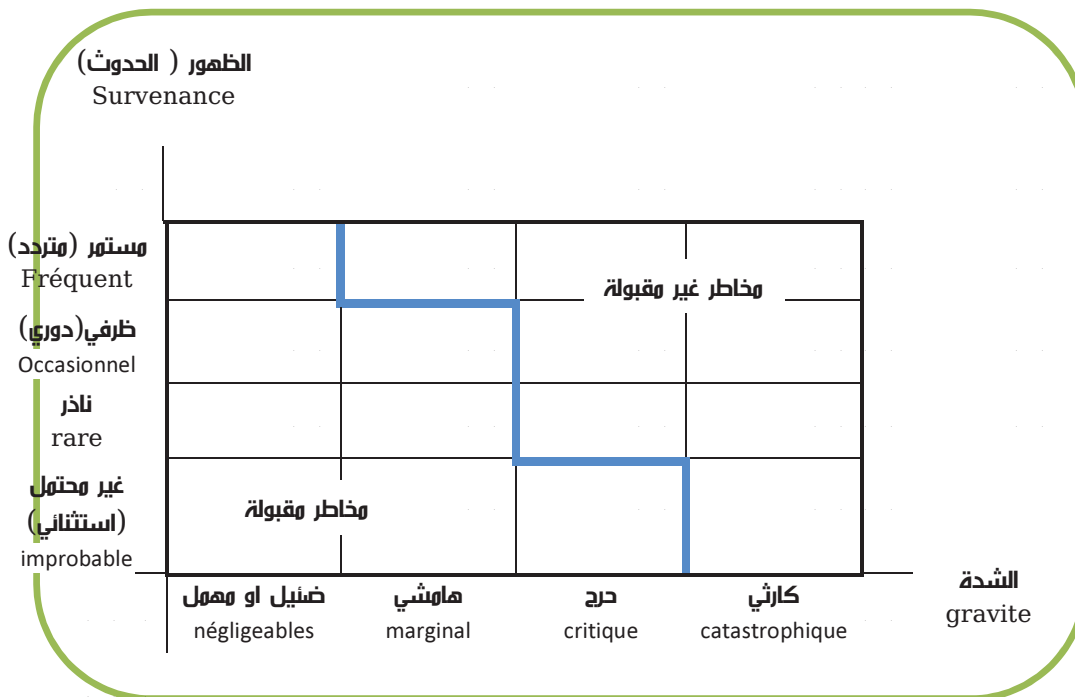
إن السلوك المنتهج اتجاه الخطر يكون محلل باستخدام الحذر: فالحكمة (الحذر) لا يقيس الرغبة في التخلص من الخطر ولكن الميل إلى الإستعداد لمواجهة المخاطر؛ فمفهوم الحكمة متصل مباشرة بتحدب المنفعة الحدية «*convexité*» . بالطبع، يمكن للشخص أن يكون حذرا ومجبا للمخاطرة أو غير مكترث ويكره المخاطرة. فبالحذر، يتكون الإهتمام بالآثار الهامشية للمخاطر دون تأثيرها العام كما هو الحال مع النفور (التخوف).

المفهوم الأخير، هو الاعتدال، ويتم استخدامه من قبل الأفراد في مواجهة المصادر المتعددة للمخاطر. فالسؤال هو ما إذا كان وجود مصدر ثاني للمخاطر يغير السلوك المنتهج لمواجهة المصدر الرئيسي للمخاطر (الأول). إذا كان الأمر كذلك، فإن الفرد قد أظهر الإعتدال.

إن الإعتدال يكمن في تقعر المشتقة الثانية لدالة المنفعة، مما يجعلنا نقول إن الإعتدال هو الحذر و أن الحذر هو النفور (التخوف)؛ وكما قلنا من قبل، فإن مفهوم الإعتدال لا يهتم لا بالحذر و لا النفور فقد يكون صانع القرار، معتدل وحكيم (حذر) ومحب للخطر!

فعلى مستوى المؤسسات يجري تطوير إدارة المخاطر من خلال تأثيرها العام « global » ، هذا يقودنا إلى اتخاذ موقف تجاه هذا الخطر هو اساسا تجنب المخاطر. ومع ذلك، تبين أعمال كل من **كانيمان و تفيرسكي « Kahneman et Tversky »** أن الأفراد هم "محبي المخاطر" « *riscophiles* »، عندما تكون عواقب المخاطر صغيرة أما بالنسبة للعواقب المهمة نفس هؤلاء الأفراد يصبحون "كارهي الخطر" « *riscophobs* »، فعلى مستوى المنفعة يكون الدالة متزايدة ومحدبة بالنسبة للمداخليل المنخفضة متبوعة بدالة متزايدة مقعرة بالنسبة للمداخليل الكبيرة. وفي إطار إدارة المخاطر، في الواقع نجد أن الجزء المقعر من دالة المنفعة يدفع بالمسيرين إلى النفور من المخاطر. فيجب الإشارة إلى أن وجود نفور من المخاطر لا يعني عدم التعرض للخطر، ولكن أن تكون على استعداد لدفع ثمن معين للتخلص منه! فدرجة النفور تبعا للمخاطر تؤثر على حدود قبول المخاطر. فبالنسبة للمسيرين الأكثر حذرا، تكون حدود القبول أكثر انخفاضاً.

الشكل (4.3): حدود القبول



sources :octave jokung nguena Op.cit, p75.

لا يتعلق الأمر فقط بتقييم المخاطر للتمكن من قياس أهميتها النسبية، ثم ترتيبها، بل أيضا إيجاد وسائل لإدارتها. أيضا، تحليل المخاطر في المؤسسة يرجع إلى تقديرها في ضوء الأهداف التي

تحدها المديرية العامة، فكل خطر تم تحديده قد يكون في مكان ما داخل الرسم البياني (الشدة - الحدوث) تبعا لشدته القصوى واحتمال وقوعه.

إن معرفة حدود القبول يقسم الرسم البياني (الشدة - الحدوث) إلى جزأين : أحدهما يضم مخاطر تعتبر مقبولة، و الثانية تضم مخاطر تعتبر غير مقبولة. فالمخاطر غير المقبولة عندما يُشكك في أهداف المنظمة.

الشكل (5.3): المصفوفة الأساسية للمخاطر³³

احتمال	النتائج				
	ضئيل 1	صغير 2	متوسط 3	كبير 4	كارثي 5
تقريبا أكيد (81-100)%	منخفض	متوسط	عالي	متطرف	متطرف
محمتم (61-80)%	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي	متطرف
ممكن (41-60)%	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي	عالي
غير محتمل (21-40)%	منخفض جدا	منخفض	منخفض	متوسط	عالي
ناذر (01-20)%	منخفض جدا	منخفض جدا	منخفض	متوسط	عالي

منطقة المخاطر الغير مقبولة

منطقة المخاطر المقبولة

³³ تاريخ الاطلاع 2014-2-18 <http://network.projectmanagers.net/profiles/blogs/what-is-a-risk-matrix>

المطلب الثاني: مخاطر البيئة الدولية:

تتعدد و تتنوع المخاطر الدولية فمنها ما هو بشكل جزئى و منها ما هو نتيجة جملة عوامل مختلفة أي كلية، وكل هذا راجع إما للبيئة الداخلية للدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو حتى قانونية أو اجتماعية، أو تم استردادها من الخارج فهي ناجمة عن البيئة الدولية، وأثرت بصفة مباشرة في المستوى المحلي.

أولاً: مستويات المخاطر الدولية:

إن تصنيف المخاطر يعتمد على معيار ما، فالمعايير الأكثر استخداماً هي التالية:

- إمكانية التعرض للمخاطر وأثرها،
- مستوى التحقق،
- طبيعة المخاطر.³⁴

ثانياً: مستويات المخاطر الدولية:

يمكن قياس المخاطر الخارجية على 3 مستويات

الشكل (6.3): ترقية "المخاطر الخارجية"



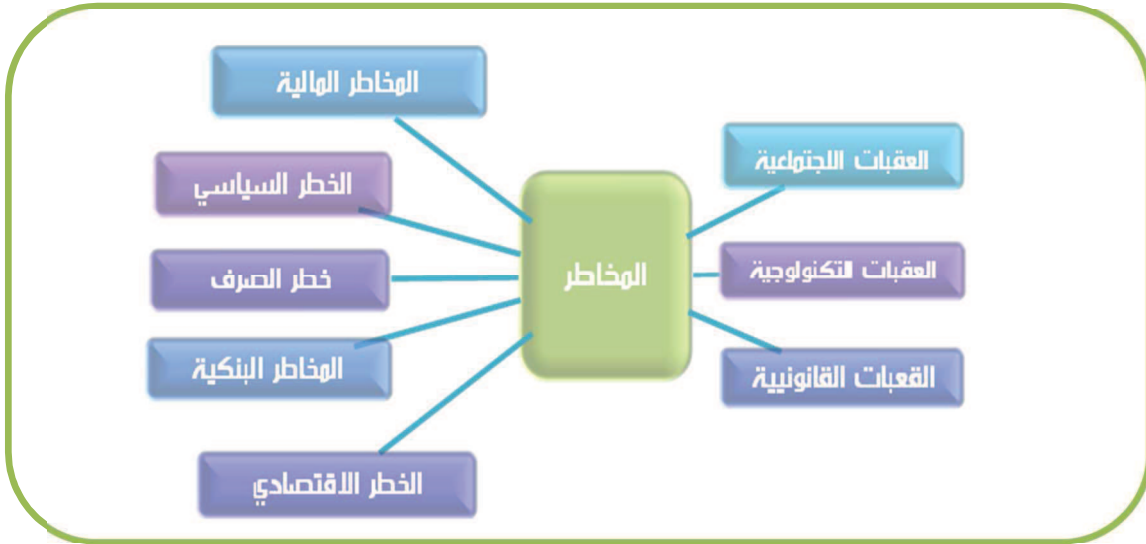
source :asool MEHDIZADEH : *Thèse de Doctorat « Dynamic and multi-perspective risk management of construction projects using tailor-made Risk Breakdown Structures »*, ecole doctorale des sciences physiques et de l'ingenieur ,l'universite bordeaux 1 , 04 juin 2012 ; p 52.

³⁴ ghislaine legrand et autres, op.cit p 212.

ثالثا: المخاطر الجزئية و المخاطر الكلية

- في الواقع، ينبغي أن تؤخذ فئتين من عناصر البيئة الدولية في الاعتبار على الصعيد الخارجي:
- المخاطر و العقبات المرتبطة بمختلف الجوانب و مراحل عمليات البيع أو الاستثمار الدولية أو ما يسمى بـ: (المخاطر الجزئية) « microrisque ».
 - الفرص و التهديدات المرتبطة بمختلف الظروف المحلية أي ما يعرف بـ " المخاطر الكلية أو المخاطر القطرية" « macrorisque ou risque pays »³⁵. و يمكن إضافة المخاطر السيادية.

الشكل (7.3): مخاطر و عقبات البيئة الدولية (المخاطر الجزئية)³⁶



[من إعداد الباحث]

قد تشكل العقبات بالنسبة للمؤسسات جوهر نهج تكييفها مع التطور العالمي. فعلى المستوى الجزئي على المؤسسة معرفة العقبات المحتملة خلال سيرورة عملية البيع الدولي، بغية الوقاية منها إلى أبعد حد ممكن.³⁷

³⁵ jean-paul lemiere: *strategies d'internationalisation de l'entreprise*, 2eme edition 2003, dunod, p 57-58.

³⁶ قد يصنف البعض العقبات مخاطر و قد يصنفها عقبات.

³⁷ jean-paul lemiere: *op.cit*, p 61.

المبحث الثاني: وكالات التصنيف

إن التصنيف هو الأداة الأكثر استخداما في تقييم المخاطر القطرية التي تعتمد على الوحدات الاقتصادية التي تتعاقد على الصعيد الدولي. هذا التقييم هو آلية لإسقاط الواقع « *de projection* » على نطاق أحادي البعد للتنقيط « *échelle unidimensionnelle de notation* » فالإجراءات المستخدمة في معايير التصنيف هي (اقتصادية ، مالية و سياسية واجتماعية...) تهدف جدا لجعل هذه الآلية "علمية".

وهذا ما تقوم به الوكالات المتخصصة التي هي مسؤولة عن إعداد هذا التقييم. هذه المؤسسات هي في معظمها وكالات تصنيف (فيتش، خدمات المخاطر السياسية، موديز وستاندرد اند بورز (*Fitch Ratings, Political Risk Services, Moody's et Standard & Poor's*) ولكن هناك أيضا شركات متخصصة مثل: (استخبارات بيئة مخاطر الأعمال و وحدة الاستخبارات الاقتصادية (*Business Environment Risk Intelligence ou Economic Intelligence Unit*) ، (و الصحف المالية (*Institutional Investor*)).

ففي فرنسا، شركات التأمين على الائتمان مثل (كوفاس *COFACE*) (شركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية) لها دور في تحليل المخاطر القطرية. ففي الواقع، كوفاس الشريك المفضل غالبا للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة التي لا تتوفر لديها الموارد الداخلية لتحليل المخاطر القطرية.³⁸

المطلب الأول: أصول التصنيفات الائتمانية

لقد ركز التصنيف الائتماني في البداية على الاكتتابات في الأوراق العمومية، ثم تم توسيعه إلى الشركات الخاصة الأمريكية ثم الأجنبية... فالتحليل التاريخي لوكالات التصنيف الائتماني هو جد مفيد لفهم العلاقات القائمة بين وكالات التصنيف، وبين المنظمين والشركات المصدرة «*les émetteurs*»، وتأثيرها على الشركات والاقتصاد.

³⁸ [www.paperblog.fr/users/siafinance/Sébastien Benat](http://www.paperblog.fr/users/siafinance/Sébastien_Benat) : Publié le 02 octobre 2007 .

أولاً: أصول التصنيف المالي

إن تاريخ نشاط التصنيف الائتماني معروف من بداياته، حيث ظهرت مؤسسات التحليل الائتماني بعد أزمة 1837 والتي أظهرت خلل خطير في النظام المالي ككل، وبالتالي الحاجة إلى الحصول على مزيد من المعلومات من أجل اتخاذ أفضل قرارات للشركات؛ من هنا شهد العالم ظهور مهنة جديدة وهي بيع المعلومات المالية.

كانت أول شركة في هذا المجال هي "الوكالة التجارية" «*The Mercantile Agency*»، التي تأسست في نيويورك في عام 1841 في أعقاب إفلاس أكبر شركة للنسيج، والتي قررت توجيه نشاطها نحو بيع المعلومات المالية من خلال استغلال ملفها التجاري وتقييم الجدارة الائتمانية لعملائها. في عام 1859، ترأس "دان" الشركة واتخذت اسم "روبرت غراهام دان وشركاه" «*R.G. Dun & Co*» وقد شجع نجاح هذه المحاولة الأولى العديد من المنافسين الآخرين للاستثمار في هذا المجال.

في عام 1849 قام "برادستريت" بإنشاء «*The Bradstreet Improved Commercial Agency*»، حيث نشر أول دليل التصنيف «*The Bradstreet Rating book*» في عام 1857، بحيث كان أول مزود معلومات من أجل اتخاذ قرارات تسييرية أكثر فعالية. و في سنة 1909 ظهرت أول محاولة لتحليل، وذلك بفضل العمل الرائد «جون موديز» «*John Moody*»: تحليل الاستثمار في خطوط السكك الحديدية «*Analysis of Railroads*» بهدف دفع تنمية السكك الحديدية.

وكانت المعاملات المالية لهذا القطاع الكبيرة وراء كتابة العديد من الكتب التي تصف نشاط الشركات المعنية غير أن التصنيف لم يكن تقيماً خاصاً بل كان تصنيفاً عاماً، وقد لعبت هذه المساهمة التي لم يسبق لها مثيل دوراً هاماً في اعتماد تقنية التصنيف، مؤكدة على الدور الهام الذي تلعبه شركات الاستثمار في خطوط السكك الحديدية في أوائل القرن العشرين.

و قد كان لنشر كتاب "جون مودي" دور في نجاح الأعمال، واصبح التنافس بين شركات النشر أكثر شراسة من أجل تصور و تصميم أفضل لإجراء لتقييم مخاطر الأسهم والسندات³⁹.

³⁹ Jean-Guy Degos , Irigo, Oussama Ben Hmiden Essca, jamel e. Henchiri: *Les agences de notation financières (Naissance et évolution d'un oligopole controversé)*, Revue française de gestion – N° 227/2012 ; Lavoisier, p 46-47.

كما تم في عام 1913 توسيع الدليل ليشمل تصنيف الشركات الصناعية والمرافق العامة، إلى جانب خطوط السكك الحديدية.⁴⁰

أما في سنة 1916، طورت « *Poor's Publishing Company* » نشاط التصنيف الأسهم والسندات، وبعد ذلك حوالي عام 1922، أنشأت الشركة « *Standard Statistic Company* » شركة ستاندرد الإحصائية « إدارة متخصصة في تصنيف الأعمال التجارية؛ و موازاة مع ذلك في سنة 1924، قامت «شركة فيتش للنشر *Fitch Publishing Company* » المتخصصة في نشر المعلومات المالية بإصدار أول تصنيفاتها.

ثانياً: أسباب تطور نشاط التصنيف :

- طبيعة مهمة هذا النشاط الذي يسعى إلى تقديم خدمة للمستثمرين، وتزويدهم بمعلومات مفيدة مباشرة ، ومساعدتهم على استخدامها في اتخاذ القرارات الخاصة بهم؛
 - حجم السوق الأميركية، من حيث الجغرافيا الواسعة والملاءة، والتي تفضل الدفع للحصول على المعلومات بدلا من التعرض للخطر ؛
 - الدور الكبير الذي قامت به شركات السكك الحديدية التي لا يمكن لأحد تجاهله، لأنها شكلت وحدها سوق واسع للسندات ، وبالتالي هدفا رئيسيا لأعمال التصنيف؛
 - وأخيراً، تأطير النشاط في الولايات المتحدة من خلال نصوص محددة: فقد تميزت أوائل الثلاثينات بظهور تنظيمات جديدة تميز السندات : "درجة الاستثمار" *investment grade* وتلك المسماة "درجة المضاربة" *Speculative grade* .
- إن فضائح المالية المختلفة في السنوات الأخيرة (حالة انرون⁴¹ « *Enron* »، الأزمة المالية) لاحظت وجود مخاطر تتعلق بدور وكالات التصنيف في النظام المالي، مما أدى إلى تسارع عملية تنظيم وكالات التصنيف.

⁴⁰ *Raquel García Alcubilla Et Javier Ruiz Del Pozo: Credit Rating Agencies on the Watch List: Analysis of European Regulation. Oxford University Press, 2012, p3.*

⁴¹ يعد انهيار شركة إنرون نهاية عام 2001 من أبرز وآخر الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم، وتعتبر إنرون شركة متعددة الجنسية بشكل حقيقي حيث تمتلك شركات للطاقة في الهند والصين والفلبين إضافة إلى شركة للمياه في بريطانيا ومطاحن للورق في كندا مع امتلاكها لخطوط للغاز عبر الأمريكيتين.. ولكن هذه الأشياء يضاف إليها المكاتب التجارية القوية في ميناها المكون من سبعة طوابق في هيوستن والتي جعلت إنرون في مقدمة الشركات الدولية الوسيطة لمبيعات الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي.. وكانت إنرون من الشركات المهيمنة في الولايات المتحدة والمسؤولة عن ربع تجارة الغاز

فإلى جانب مقارنة التنظيم الذاتي، وضعت معايير غير ملزمة في شكل مدونة لقواعد السلوك « *code de conduite* » ، وهي عبارة عن اتباع نهج تنظيمي جديد، والذي يعزز وضع نظام مراقبة موجد ومتبع، فالهدف من التنظيم أو الإشراف، هو للرد على الأسئلة المتعلقة بالشفافية وتضارب المصالح.

ثالثاً: ميلاد وظهور وكالات التصنيف:

أدى تطور وكالات التصنيف في أوائل الثلاثينات والمنافسة الشرسة إلى العديد من عمليات الاندماج للسيطرة على السوق تصنيف:

- في عام 1932، تم إنشاء وكالة "داف وفيلبس" « *Duff and Phelps* » في شيكاغو؛
- في عام 1933، عملية دمج بين « *RG Dun* » و « *J.M Bradstreet* » أدى إلى تأسيس شركة "دان وبرادستريت" « *Dun and Bradstreet* » ؛
- في عام 1941، ستاندر آند بورز رات النور بعد اندماج شركتين: "الشركة الإحصائية القياسية" « *Standard Statistic Company* » "ستاندر آند بورز النشر" « *la Poor's Publishing Company* ». هذا الاتجاه قد عجل في تطوير أعمال التصنيف.

وكان الدافع وراء انتشار هذه المهنة في العالم في المقام الأول هو تأثير الأزمة الاقتصادية لعام 1929، تلتها نتيجة للحرب العالمية الثانية التي سمحت للولايات المتحدة أن يكون لها القيادة العالمية التي عززتها الاتفاقات النقدية بريتون وودز التي أدت إلى "قاعدة تبادل الذهب" « *gold exchange standard* » و بدأ تنفيذ خطة مارشال التي تساعد الاقتصادات الأوروبية التي دمرت.

إضافة إلى ذلك عدم إهمال دور تطوير معايير المحاسبة والابتكارات المالية في الولايات المتحدة، استناداً إلى عمل كل من باتون و يتلتون « *Paton et Littleton* » (1940) أو

والكهرباء في البلاد.. وفي الحقيقة كانت الشركة وسيطة في ذلك المجال حيث تجمع بين المشترين والبائعين وتتقاضى رسوماً تحويلية. لقد تنامى سعر سهم شركة إنرون على مدار السنوات من أقل من 7 دولارات في التسعينيات الميلادية حتى وصل إلى سعر 90 دولاراً منتصف عام 2000 ولكنه فقد قيمته فجأة فأصبح حوالي 90 سنتاً نهاية عام 2001. لقد كانت نهاية مؤسسة لمساهمي تلك الشركة العملاقة وهم يشاهدون أصول شركتهم تهوي من آلاف الملايين من الدولارات إلى لاشيء تقريباً خلال فترة وجيزة لا تكاد تذكر.

مونيتز « Moonitz » (1961)، وقد ساهمت كل هذه العناصر المتراكمة إلى ولادة وكالات التصنيف الرئيسية.⁴²

فبين عامي 1970 و 1980 ، العشرات من الوكالات تم إنشاؤه في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن ظهور هذه الوكالات خلال هذه السنوات لم يكن سلسا في الواقع، فخلال هذا العقد، أظهر المصدرين والمستثمرين بشكل متزايد الكثير من الإنتقاد لوكالات التصنيف رفع من شبح فقدانها لإستقلالها وخصوصا بعد الإهيارات المالية المذهلة من إفلاس البنوك الأمريكية « Savings and loans »،⁴³ ففي سنة 1970، أثرت الشكوك لأول مرة عن استقلال وكالات التصنيف في أعقاب إفلاس (بن المركزية للسكك الحديدية Penn Central Railroad).⁴⁴

قبل هذه الفضيحة وقبل إعطاء التصنيف دور المؤشر رئيسي للدلالة عن مخاطر التخلف عن سداد الأوراق المالية، أصدرت لجنة التداول الامن، وهي السلطة الأمريكية لمراقبة سوق الأوراق المالية المعروفة ب SEC ، سنة 1975 شهادة فنية للتصنيف تمنح من طرف نظام NRSRO⁴⁵ للوكالات المعترف بها و المسجلة في الهيئة التنظيمية الفيدرالية الامريكية. تبعا لهذا المعيار، تهدف سلطات تنظيم الأسواق المالية لتوحيد وإضفاء الطابع الرسمي على ممارسة التصنيف ، خصوصا ما تعلق بشركات الوساطة « courtage » والبنوك ونسبها الاحترازية المتعلقة بالأموال الخاصة.

في بداية 1980 ، كان هناك ما يعرف ب: "الساموراي السبعة" « 7 samourais » الذين تحصلوا على التأهيل NRSRO ، والذين تم منحهم خطاب الاعتماد.⁴⁶ وفي عام 1980 إتهمت وكالات التصنيف بالبطء الشديد و بالأخبار السيئة. بالإضافة إلى موجة إعادة الهيكلة التي مست تقريبا جميع الشركات في سنوات 80 مما سلط الضوء على نقاط الضعف على وكالات التصنيف .

⁴² Jean-Guy Degos , Oussama Ben Hmiden, Jamel E: op.cit , 48.

⁴³ Daniel KARYOTIS : *une nouvelle approche du risque*, édition Banque, Page 12.

⁴⁴ كان هذا الإفلاس بمثابة احد الاسباب التي دعت إلى التشكيك في سلامة وموثوقية التصنيف ، و منذ ذلك الحين أصبحت مشكلة دائمة .

⁴⁵ منظمة التصنيف الإحصائي المعترف به في المستوى الوطني: وتعتبر السمعة الجيدة على المستوى الوطني احد الشروط الأساسية لاعترااف منظمة NRSRO .

⁴⁶ Jean-Guy Degos , irgo universite bordeaux iv, oussama ben hmiden essca ecole de management , jamel e. henchiri isg de gabes, tunisie : op.cit , 47.

ردا على هذه الإنتقادات، أعطت وكالات التصنيف أهمية كبرى لنشاطها والعلاقات العامة، ولهذا تم اعتماد تكنولوجيات جديدة مثل "مراقبة الائتمان" « *credit watch* » أو الوضع تحت المراقبة للوحدات المصنفة. وقد قررت الوكالات إصدار رأي حول البرامج (القضايا) الحساسة وإمكانية تدهور البيئة.⁴⁷

أما في سنوات 1990، وبعد بعض عمليات الاندماج، تقلص العدد إلى ثلاثة: (خدمة المستثمر موديز *Moody's Investor Service*، وستاندرد اند بورز *Standard & Poor's*، وفيتش *Fitch Rating*) . و في عهد الرئيس بوش الابن « *G.W. Bush* »، كانت هناك ضغوط سياسية قوية أدت في سنة 2003 إلى قبول (المؤسسة الكندية لخدمة التصنيف، سندات دومينيون المحدودة *société canadienne Dominion Bond Rating Service* Ltd)، وفي عام 2005، *A.M. Best Company* المهتمة بالتصنيف في صناعة التأمين. أما في عام 2006، وبعد سنوات من الانتقادات، تم تغيير قواعد سير العمل المعروفة ب : NRSRO، وعليه تم تمرير قانون إصلاح وكالة التصنيف الائتماني الذي يسعى إلى تنظيم عملية اتخاذ القرار الداخلي لوكالات التصنيف الائتماني، كما يحظر على السلطة الأمريكية لمراقبة سوق الأوراق المالية المعروفة ب SEC تنظيم منهجيات وطرق تصنيف الشركات الأعضاء في ما يعرف بـ: NRSRO .

بعد ذلك بفترة وجيزة، وفي سنة 2007، تم إضافة اثنين من وكالات التصنيف اليابانية، (وكالة التصنيف الائتماني المحدود اليابانية *Japan Credit Rating Ltd*) و (شركة تصنيف معلومات الاستثمار *Rating Investment Information Inc*) ، إضافة إلى شركة أمريكية من منطقة فيلادلفيا، و هي : (شركة التصنيف ايجان جونز *Egan-Jones Rating Company*) ، إلى القائمة الرسمية.⁴⁸

حاليا، قد زاد عدد وكالات التصنيف في جميع أنحاء العالم، وأصبحت لا غنى عنها في سياق جميع المعاملات المالية.

⁴⁷ Daniel KARYOTIS, *op.cit.*, p 12.

⁴⁸ Jean-Guy Degos , *et autres: op.cit* , 48.

المطلب الثاني: التصنيف الائتماني

أولاً: تعريف

○ التصنيف الائتماني هو " تقييم مستقل وموضوعي ودقيق لكفاءة و قدرة أي وحدة تجارية لتلبية المواعيد والإلتزامات المالية (تسديد أصل الدين والفائدة)⁴⁹". فتخصيص أو تأهيل هذه الكفاءة على شكل فئة تصنيف ائتماني يعكس نوعية توقع الوحدة و مستوى المخاطر المرتبطة بها، لأي مقرض، دائن، أو مؤجر أموال سواء دفعت أو لم تدفع في مواعيدها. فهذا التصنيف، في الحقيقة، يترجم: كل المعلومات ذات الصلة بشأن احتمال حدوث تقصير من المصدر « émetteur ». أما بالنسبة للدولة، فالتقييم لا ينطوي على الكفاءة فقط ولكن كذلك عن رغبة مسيرو الأعمال وخصوصا البلدان ذات المؤسسات الضعيفة على غرار بلدان أفريقيا.

و يتم التصنيف بناء على طلب من الوحدات التي تريد جمع أموالها. فحين، أن وكالات التصنيف الذي يتمثل دورها في عملية معالجة المعلومات في السوق أو إتاحتها للمستثمرين والموردين والزبائن، فبعض المعلومات، تستعمل في تصنيف عدد من المؤسسات المعينة دون أن تكون هذه الأخيرة قد حصلت عليها من قبل. هذا ما يسمى بالتصنيف الغير المرغوب فيه أو "التصنيف الفظ" « notation sauvage ». هذه الممارسة تعتبر مناقضة للمنافسة لبعض الوكالات، في حين أنها بالنسبة لآخرين تصب في مصلحة المستثمر.⁵⁰

○ التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة؛ أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، وذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة.

ويعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأية مؤسسة.

⁴⁹ Daniel KARYOTIS : op.cit

⁵⁰ Valery Tardy Kouassible : Université De Cocody (Cote D'ivoire), De l'Importance d'une Agence de Notation pour le Marché Obligataire de l'UMOA, <http://www.memoireonline.com>

وهو مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين، أو بمعنى آخر مخاطر عدم سداد المقرض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض و

فوائده) للمقترض (حامل السند).⁵¹

ثانياً: فوائد وأهمية التصنيف

1. فوائد التصنيف الائتماني:

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي)،⁵²
- تحفيز الاستقرار و تعزيز الأمان؛
- يزيد من كفاءة الأسواق عن طريق توفير و نقل معلومات صحيحة؛⁵³
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية و العالمية (الاندماج في السوق العالمي)؛
- يسهل الحصول على القروض و معلومات عن الفرص الاستثمارية؛
- توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري؛
- تعزيز متانة الجهاز المالي؛
- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية؛
- تطبيق أعلى المعايير الموضوعية و المستقلة بشفافية.

2. أهمية التصنيف الائتماني:⁵⁴

- يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، و ذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد (على معرفة التصنيف الائتماني طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.
- يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه و تحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة و جودتها و فعاليتها في تسيير أمورها .
- يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك و القدرة على الوفاء بالتزامات المالية.

⁵¹ إضاءات مالية و مصرفية: نشرة توعوية يصدرها نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت نوفمبر - العدد الرابع 2010، ص 2.

⁵² بلعزوز بن علي، مداني أحمد: التّصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وظيفية و شرعية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: الأزمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي ص3.

⁵³ ناجي توني: مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الرابعة، العدد 44، الكويت، أغسطس 2005، ص4.

⁵⁴ إضاءات مالية و مصرفية: مرجع سبق ذكره، ص 3.

- يعكس سمعة و مصداقية المؤسسة أو البنك و الموقع الريادي له في السوق.
- يؤثر التصنيف إيجابا على النتائج التشغيلية و الربحية للمؤسسة.
- يساعد في التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.
- يمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.

ثالثا: اهم مميزات التصنيف (أنواع، ومجالات و أسس التصنيف):⁵⁵

1. أنواع التصنيف:

- هناك نوعان من التصنيف، تقييم يتم على المدى القصير و تصنيف في المدى الطويل .
- أ. **تصنيف المدى القصير:** في هذه الحالة، تسعى وكالة التصنيف إلى تقييم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته قصيرة المدى (الإستحقاق أقل أو يساوي 12 شهرا) فيما يتعلق بالديون التجارية وديون المصارف أو ديون بين المؤسسات. ضمن هذا الإطار تتدخل شركة « COFACE » (1 عالميا في تأمين ديون التصدير) من خلال خدمة « @rating ».
- فيؤمن هذا النوع من التصنيف، كل من العلاقات التجارية أو المعاملات بين مختلف الأطراف الفاعلة. مما يتيح معرفة ذلك في أسرع وقت ممكن هوية الشركة موضوع التعامل، ومقدار الديون الأقصى المسموح به للوحدة المصنفة الطالبة للقرض .
- ب. **تصنيف المدى الطويل :** يتعلق بالديون الطويلة المدى، لذا، فيعتبر هذا النوع مفيدا لسوق السندات، فيعتبر بمثابة طريق ضروري للوصول إلى سوق السندات. حتى لو أنها ليست توصية للشراء، فإنه يسهم إسهاما كبيرا في قرار الشراء.

2. مجال تدخل التصنيف

تدخل وكالات التصنيف على مستوى أي وحدة أو منظمة ترغب في الحصول على الائتمان. ويشمل نطاق العمل:

- المؤسسات ذات الأعمال التجارية والصناعية،
- مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية؛

⁵⁵ Valery Tardy Kouassible : Université De Cocody (Cote D'ivoire) , De l'importance d'une Agence de Notation Pour le Marche Obligataire de l'UMOA , <http://www.memoireonline.com>.

- هيئات الإستثمار الجماعي في الأوراق المالية؛
- الدول والجماعات المحلية .

فيما يتعلق بتصنيف الدول « *Des Etats* » ، فهو يتم على نحو متزايد. وذلك لأن كل دولة لديها فكرة الوصول إلى السوق الدولية الكبيرة لرأس المال الخاص، فرأس المال العام مكلف أكثر وهو يزداد ندرة. هذا السلوك هو المعتمد من قبل البلدان المتقدمة و الإقتصاديات الناشئة.⁵⁶

3. أسس التصنيف الائتماني:⁵⁷

- تقييم معدل التعثر التراكمي المرتبط بفئة تصنيف معينة،
- مقارنة تصنيفات المخاطر مع أوزان المخاطر؛
- مقارنة التصنيفات طويلة الأجل لمعدل ثلاث سنوات مع التعثر التراكمي طويل الأجل ؛
- تتضمن التصنيفات سبع درجات لتصنيف المخاطر؛
- التعليمات ضمن قرارات بازل الدولية حول كفاية رأس المال في تحديد وزن المخاطر للبنوك و التي تعكس مخاطر عملائها الفعلية.

4. درجات التصنيف و سلم التصنيف

وتنقسم رموز التصنيف المذكورة أعلاه إلى مجموعتين أي: الصف الاستثمار *investment grade* و مجموعة المضاربة « *speculative grade* » .

- أ. **الدرجة الاستثمارية** : تضم الدرجة الاستثمارية رموز التصنيف «AAA ، AA ، A
- و «BBB» والبقية تنتمي إلى درجة المضاربة.
- ب. **درجة المضاربة** : تقوم العديد من شركات باستخدام رموز مختلفة إما إضافة حرفا آخر أو علامة (+) أو (-) للتعليق على سلامة الاستثمار⁵⁸ .

⁵⁶ Valery Tardy Kouassible : *ibid,op.cit*

⁵⁷ إضاءات مالية و مصرفية ، مرجع سبق ذكره ، ص2.

⁵⁸ Sasidharan,Veronica F. Valasek : *financial service and systèm*, Tata McGraw-Hill Education, 2008, p195.

الجدول (2.3) : سلم التصنيف لبعض الوكالات « Echelle de notation »

سلم التصنيف											
A.M BEST	DBRS	Fitch	S&P	Moody's		Moody's	S&P	Fitch	DBRS	A.M BEST	
التصنيف قصير الأجل (سنة)						التصنيف طويل الأجل (سنة)					
AMB-1+	R-1 high	A-1+	A-1+	Prime-1	أفضل نوعية، وكفاءة جيدة على سداد أصل الدين والفائدة، مخاطر الإفلاس (التخلف عن الدفع) هي عملياً معدومة.	Aaa	AAA	AAA	AAA	aaa	
AMB-1	R-1 middel					Aa1	AA+	AA+	AA higt	aa	
		Aa2	AA			AA	AA				
AMB-2	R-1 low	A-1	A-1	Prime-2	مدى الكفاءة على سداد أصل الدين والفائدة هي كبيرة بالمقارنة مع الديون. لكن الظروف الاقتصادية غير المواتية قد تؤثر على هذه القدرة إلى حد أكبر من الديون النوعية.	A1	A+	A+	A high	a	
		A-2	A-2			A2	A	A	A		
		A-3	A-3			A3	A-	A-	A low		
AMB-3	R-2 high	A-3	A-3	Prime-3	جودة متوسطة، وقدرة مرضية للوفاء بالإلتزامات، أي هناك سمة ايجابية في المدى الطويل، غير أنها تبقى حساسة للتغيرات في عوامل الإستغلال أو في لأوضاع الاقتصادية والمالية.	Baa1	BBB+	BBB+	BBB high	bbb	
	R-2 middel					Baa2	BBB	BBB	BBB		
	R-2 low					Baa3	BBB-	BBB-	BBB low		
AMB-4	R-3 high	B	B	Not prime	الديون ذات طابع مضاربة (الأمن غير مضمون) ، قدرة غير مؤكدة للمقترض على الوفاء بالتزاماته.	Ba1	BB+	BB+	BB high	bb	
							Ba2	BB	BB		BB
							Ba3	BB-	BB-		BB low
			B1		B+	B+	B high	b			
			B2		B	B	B				
			B3		B-	B-	B low				
	R-3 middel	C	C	ديون منخفضة الأمن، عدم اليقين بشأن القدرة العالية لتلبية تسديد أصل الدين والفائدة.	Caa1	Ccc+	Ccc+	Ccc high	ccc		
					Caa2	ccc	ccc	ccc			
					Caa3	ccc-	ccc-	Ccc low			
	R-3 low	C	C	نوعية رديئة، يمكن التنبؤ بعدم الدفع، يتم الدفع على أساس استمرار الأوضاع الاقتصادية والمالية الملائمة.	Ca	cc	cc	CC	cc		
					C	c	c	C			
d	/	/	/	عدم دفع حقيقي.	/	D	D	D	d		
					/						
					/						

درجة الاستثمار

درجة المضاربة

المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات من *Alain CHOINEL & Gérald ROUYER, Le Marché Financier structures* من موقع *http://finance.sia-partners.com/20070731/des-notes-ati-coeur-des-systemes-financiers-mondiaux/ Banque, 2002, Page 279.*

رابعاً: المبادئ العامة للتصنيف:

هذه المبادئ التي وضعتها اللجنة التقنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية

OICV « *organisme international des commissions de valeurs* »

هذه المبادئ تهدف إلى تعزيز سلامة وكالات التصنيف، مما يساهم في إضفاء قدر أكبر من

الاستقلالية في التحليل. فهي تغطي أربعة محاور رئيسية :

1. الجودة و النزاهة في عملية التصنيف:

هذا المبدأ يلزم وكالات التصنيف إنتاج تعليقات موثقة و نزيهة، مما يساعد على تقليل التباين

في المعلومات بين المقرض و المقترض و المتدخلون في السوق.

2. الاستقلالية:

هذا المبدأ يلزم الوكالة تجنب أي نشاط أو عملية أو علاقة يمكنها أن تؤثر على الاستقلالية و

الموضوعية في عملية التقييم (التصنيف).

3. الشفافية:

إن أساليب التصنيف كانت محل لانتقادات واسعة في السنوات السابقة، لأنها انتمت إلى

"الصناديق السوداء" التي هي ليست في متناول الأشخاص خارج الوكالة.

هذا المبدأ جاء ليبتل عتمة منهجيات التصنيف، و التي من المرجح أن تنال من مصداقية لأراء

الوكالات.

4. السرية:

من خلال هذا المبدأ فإنه يلزم من أعوان التصنيف الحفاظ على سرية المعلومات السرية التي

تعلموها من خلال العمل و المعلومات التي تم إرسالها من قبل المسيرين خلال التحقيقات.

لهذا الصدد، يجب أن يتم الاتفاق على شرط أن تكون السرية بين الشركة المصنفة و وكالة

التصنيف.⁵⁹

⁵⁹ Sébastien Benat: *op.cit.*

خامساً: معايير و منطق التصنيف:

1. معايير التصنيف:⁶⁰

- جودة الإدارة،
- الوضع في السوق المالي؛
- درجة التنوع الاقتصادي و المالي؛
- درجة المرونة المالية؛
- الاطار المؤسسي و الإداري و القانوني؛
- درجة الإفصاح و الشفافية؛
- الاستقرار السياسي و السياسات الاقتصادية و أثرها على استقرار نظام سعر الصرف؛
- القدرة على السداد و الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم مخاطر المقرضين الرئيسيين؛
- الشركاء التجاريين الرئيسيين؛
- العلاقات الحكومية الخاصة و العلاقات الدولية.

2. منطق التصنيف

أ. المراحل و التقييم

الشكل (8.3): منطق التصنيف



Source : siafinance: op.cit.

⁶⁰ ناجي توني: مؤشرات الجدارة الائتمانية ، مرجع سبق ذكره، ص.4.

الجدول (3.3): نقاط قوة وضعف التصنيف

نقاط قوة الطريقة:	نقاط ضعف الطريقة:
- نظرة شاملة،	- تكون أحيانا أقل تنبؤا،
- تصنيف أوجه المخاطر،	- خطر التحقق التلقائي،
- المفاضلة بين المردودية /المخاطر.	- الإرتباط التلقائي مع الأسواق.

Source : siafinance: op.cit.

ب. سيرورة التصنيف و المنهجية:

قامت وكالات التصنيف بإدخال أداة تقييم جديدة تقوم بتوضيح شكل المخاطرة في وقت معين.

"يجب علينا ألا ننسى أن كل تصنيف يمثل صورة للوضع السياسي والاقتصادي والمالي لبلد ما، ومن أجل إعطاء التصنيف طابع ديناميكي، وضعت وكالات تصنيف حالة المراقبة التي تسمح بالإبلاغ عن أي اتجاهات ممكنة التي يمكن أن تؤثر على التصنيف في وقت لاحق. للقيام بذلك، يرتبط كل تصنيف (نقطة) دائما بواحدة من التأهيلات «qualificatifs» التالية: إيجابي « positive » (تشير إلى إمكانية الزيادة)، سلبي « négative » (تشير إلى الانخفاض)، متطور « évolutive » (تغير لم يتم بعد تحديد اتجاهه) و مستقر « stable » (الحفاظ على التصنيف عند المستوى الحالي).⁶¹

إن ترقية النقطة « upgrade » وخفض النقطة « downgrade » هما عبارة جزاء على التوالي لتحسن و تدهور الجدارة الائتمانية للمصدر « Emetteur ». فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن التأثير المباشر لهذه التغييرات في النقطة على معدل علاوة مخاطر السوق أو الانتشار « spreads » الذي هو حقيقي ولكنه صغير نسبيا.

⁶¹ *Guessoum Yasmine* : « Evaluation du Risque Pays par les Agences de Rating : Transparence et Convergence des Méthodes », Doctorante au Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), CNRS – Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Février 2004.

الشكل (9.3): سيرورة التصنيف



Source : François LANTIN : *Impacts de la notation financière sur le prix des actions (Le cas des entreprises européennes cotées sur la période 1998-2006)*, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Jean Moulin Lyon 3, le 27 novembre 2009, p 20.

– توقعات تصنيف (أفاق) « outlook » هو تقدير لتوجهات تصنيف المصدر

« émetteur » ، فقد تكون إيجابية، مستقرة أو سلبية .

ففي معظم الأحيان، تترجم الأفاق الإيجابية إلى ترقية النقطة في المدى قصير الأجل في حين

الأفاق السلبية يؤدي إلى انخفاض النقطة.

– خلقت الوكالات مؤخرًا قائمة الرغبات الخاصة « watchlist » للإشارة إلى أنه تم وضع

التصنيف تحت المراقبة بغية تغير وشيك (ثلاثة أشهر). فيمكن أن توضع النقطة تحت المراقبة

الإيجابية (يعني إمكانية ترقية النقطة) أو تحت المراقبة السلبية (يعني إمكانية خفض النقطة). فقد

تم إزالة المصدر « émetteur » من قائمة المراقبة عندما يحسن التصنيف، أو يخفض، أو

يؤكد⁶².

⁶² Norbert Gaillard : *Les agences de notation au coeur du système financier... et des critiques ; dossier Mondialisation et crises financières, Questions internationales n° 34 – novembre-décembre 2008, p 33.*

المطلب الثالث: المعايير و المكونات الرئيسية للتصنيف الدولي

إن تطور نشاط التصنيف الدولي هناك جعل من جهات مختلفة تنشط في تقييم مخاطر البلد ويمكن تقسيمها وفقا لنشاطها إلى عدة فئات، هي: وكالات التصنيف، وشركات التأمين والشركات الاستشارية، ومؤسسات الخبرة، والمنشورات المالية.

أولاً: وكالات التصنيف

تنقسم وكالات التصنيف إلى قسمين أحدهما يعتمد على التقييم السيادي لتحديد المخاطر القطرية و الآخر يعتمد على عوامل أخرى مختلفة لتحديد المخاطر القطرية.

1. التقييم السيادي:

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير. ويعتبر مؤشراً للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.⁶³

وتعتمد وكالات التقييم العالمية في إسناد التقييم السيادي للدول على المعطيات التالية:

1. فعالية المؤسسات ودرجة الاستقرار السياسي،
2. هيكل الاقتصاد وآفاق النمو؛
3. السيولة الخارجية و التموقع في الاستثمار الخارجي؛
4. أداء ومرونة المنظومة الجبائية وعبء الديون؛ المرونة النقدية.⁶⁴

⁶³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2010، ص 153.

⁶⁴ صابر السلامي: التقييم السيادي لتونس وتصنيفها ضمن التقارير الدولية، نشرية لوزارة التنمية الجهوية والتخطيط، الجمهورية التونسية، 2013، ص 2.

أ. مؤشر ستاندر أند بورز:

أنشأت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندر للإحصاء و شركة بورز للنشر، و بدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 و لها 17 مكتبا في 13 دولة، و قد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة.

الجدول (4.3) : المعايير المستخدمة في ستاندر اند بورز

عدد المعايير	العنوان
8 معايير	المخاطر السياسية
4 معايير	العلاقات الدولية
7 معايير	البيئة الإجتماعية
6 معايير	الهيكل الإقتصادي وآفاق النمو
5 معايير	مرونة النظام الضريبي
3 معايير	مرونة ميزان المدفوعات
5 معايير	الدين الخارجي والسيولة
4 معايير	رسوم الدين
5 معايير	إستقرار الأسعار

Source : Yasmine GUESSOUM .op,cit, p9.

ب. وكالة موديز :

أنشأت عام 1900 ولها 16 مكتبا حول العالم و تعمل في 50 سوقا ناشئة، قيمت 80 دولة تقييما سياديا و أكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات.⁶⁵ وتقوم وكالة موديز بإجراء التصنيفات الائتمانية التالية:⁶⁶

— 100 تصنيف ائتماني سيادي،

— 12000 تصنيف للشركات؛

— 29000 تصنيف للسندات المالية العامة؛

— 96000 تصنيف للمنتجات المالية المركبة عالية المخاطر.

⁶⁵ Yasmine GUESSOUM : op,cit, p9.

⁶⁶ مداني أحمد: دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 جوان 2013 .ص56.

الجدول (5.3) : المعايير المستخدمة في موديز

عدد المعايير	العنوان
14 معايير	الديناميكية السياسية والتفاعل الاجتماعي
16 معايير	الهيكل والأداء الإقتصادي
5 معايير	المؤشرات المالية
8 معايير	المدفوعات والدين الخارجي
7 معايير	المؤشرات النقدية للهشاشة والسيولة

Source :Yasmine GUESSOUM : op.cit, p8.

ج. مجموعة فيتش :

تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات و مقرها لندن و نيويورك و لها 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و 1000 شركة و 70 دولة تقيما سياديا و 1400 مؤسسة شبه حكومية و عامة.

الجدول (6.3) : المعايير المستخدمة في مجموعة فيتشر

عدد المعايير	العنوان
10 معايير	سياسة الدولة
5 معايير	الوضعية الدولية
9 معايير	العوامل الديموغرافية والهيكلية والتعليمية
7 معايير	تحليل سوق العمل
6 معايير	هيكل الإنتاج والتجارة
7 معايير	ديناميكية القطاع الخاص
7 معايير	التوازن بين العرض والطلب
12 معايير	ميزان المدفوعات
5 معايير	تحليل العوائق التي تحول دون النمو في المدى المتوسط
10 معايير	الإقتصاد الكلي
8 معايير	سياسة التجارة و الإستثمار الأجنبي
5 معايير	القطاع المصرفي والمالي
5 معايير	الموجودات بالعملة الصعبة
7 معايير	الديون الخارجية

Source :Yasmine GUESSOUM : op.cit, p8.

2. التقييم الائتماني

د. كاييتال انتيليجنس:

عبارة عن وكالة تصنيف ائتماني أنشأت عام 1985 و مقرها قبرص و تغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط و دول الخليج و اتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى مثل أوربا الوسطى و الشرقية و شرق و جنوب شرق آسيا و الشرق الأقصى و جنوب إفريقيا، و قيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا و لديها مكاتب في كل مكان من هونغ كونغ و الهند.⁶⁷

هـ. وكالة ريتنغ اند انفستمنت انفرميشن اليابانية:

أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، و تقدم خدمة تقييم القدرة على الوفاء بمطالبات التأمين إلى جانب تقييم الأوراق المالية المضمونة بمجموعة من الأصول غير السائلة.⁶⁸ وتضع وكالة ريتنغ اند انفستمنت انفرميشن اليابانية مجموعة من المعايير منها:

- الظروف الجبائية وهيكل التمويل،
- الأسس الاقتصادية والاجتماعية- السياسية؛
- القدرة على الإدارة السياسة.

تتضمن هذه المكونات كل منها تضم مكونات فرعية و كل واحدة منها تتألف من متغيرات نوعية وكمية.

⁶⁷ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2008، الكويت، ص 120-121.

⁶⁸ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، تقرير 2010، ص 153.

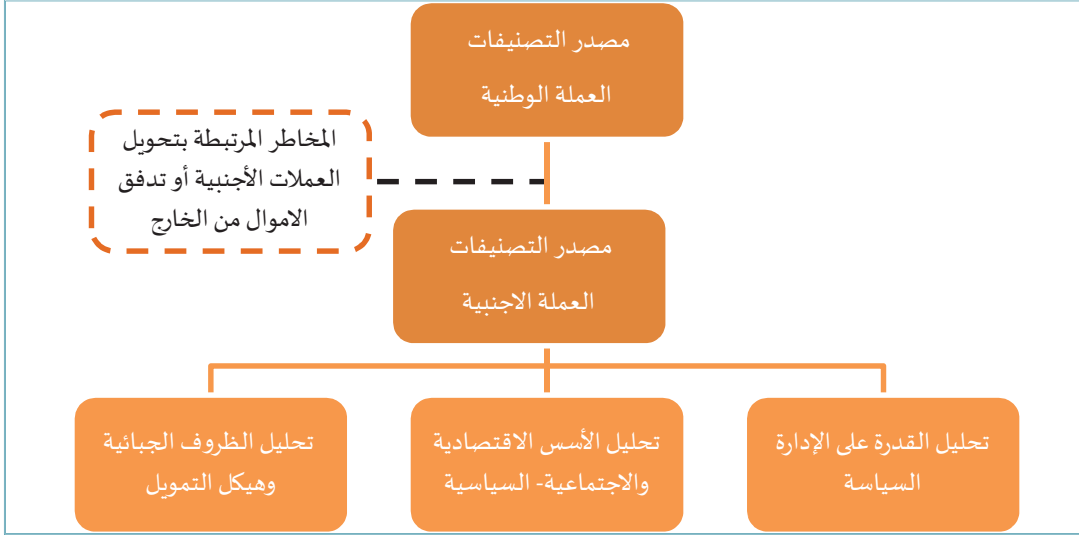
الجدول (7.3) : المعايير المستخدمة في وكالة ريتنغ اند انفستمنت انفرميشن اليابانية

المعيار	المكونات	المكونات الفرعية	المتغيرات النوعية و الكمية
الظروف الجبائية وهيكلة التمويل	الظروف الجبائية	عبء الديون	تسهيلات ديون غير مسددة (الناتج المحلي الإجمالي) الدين من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الديون غير المسددة الاستثنائية
		الميزان الجبائي	الميزان الجبائي (الناتج المحلي الإجمالي) ملاءمة النظام الضريبي (أو نظام الإيرادات) احتمال الحفاظ على الانضباط المالي
		توقعات عبء الديون	العبء المالي المحتمل
	هيكل التمويل	توافر الأموال المحلية	الحساب الجاري (الناتج المحلي الإجمالي) الحساب الجاري الاستثنائي
		إمكانية الوصول إلى الأموال المحلية / الأجنبية وتسهيلات ضد التغيرات في البيئة المالية	وضعية صافية الاستثمار الدولي (الناتج المحلي الإجمالي) إمكانية الوصول إلى الأموال المحلية / الخارجية
		الحجم الاقتصادي ومستوى الدخل	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الناتج المحلي الإجمالي للفرد
الأسس الاقتصادية والاجتماعية- السياسية	الأسس الاقتصادية	الاستقرار وإمكانيات النمو الاقتصادي	النسبة الحقيقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك تطور الهيكل الصناعي المؤشرات عبر البلاد تظهر القدرة التنافسية الدولية
		استقرار توريد الأموال والنظام المالي	توريد الائتمان المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) كفاية إمدادات الائتمان (نمو الائتمان المحلي) استقرار النظام المالي
		استقرار البنية السياسية	استقرار البنية السياسية
	الأسس الاجتماعية-	مدى سيادة القانون والسيطرة على الفساد	المؤشرات مدى سيادة القانون عبر البلاد المؤشرات مدى السيطرة على الفساد عبر البلاد
		القدرة على إدارة السياسات المالية والاقتصادية	استقرار المجتمع والنظام المدني والعلاقات الدولية وضوح التصريحات من القضايا المالية والاقتصادية بيئة تنفيذ السياسات
		القدرة على إدارة السياسة النقدية	وضوح التصريحات من قضايا السياسة النقدية بيئة تنفيذ السياسات

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات Rating Methodologies : R&I's Analytical Approach to Sovereigns, Inc. March 16, 2012

كما توفر الوكالة تصنيف ائتماني لمصدري السندات في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية والسيادية، والوكالات الحكومية، والحكومات المحلية والمنتجات المالية الهيكلية.⁶⁹

الشكل (10.3) :إطار تحديد مصدر التصنيفات الائتمانية السيادية



Source : Rating Methodologies : R&I's Analytical Approach to Sovereigns, Rating and Investment Information, Inc. March 16, 2012 ; p 3

3. المخاطر القطرية

المؤشر المركب للمخاطر القطرية « ICRG »

أنشئت في عام 1979، فالمجموعة PRS هي من بين أول الموردين التجاريين لتوقعات المخاطر السياسية والقطرية... تحتل الشركة مكانة في مجال المخاطر من خلال تنفيذ اثنين من الملكية: خدمات المخاطر السياسية (PRS) والدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG).⁷⁰

الدليل الدولي للمخاطر القطرية هي واحدة من أفضل المصادر التجارية في العالم في تحليل درجات تقييم المخاطر القطرية، والتي يتم تحديثها شهريا، ICRG ترصد 140 دولة، و تصدر تقرير من أكثر من 200 صفحة توفر معلومات توقعات المخاطر المالية، السياسة، والاقتصادية.⁷¹

ملاحظة: سنأتي على مزيد من التفصيل حول الوكالة في الفصل اللاحق.

⁶⁹ <https://www.r-i.co.jp/eng/ratingpolicy/CreditRatingActivitiesBasicPolicy.pdf> 2014/03/07 تاريخ الاطلاع

⁷⁰ <https://www.prsgroup.com> 2014/10/05 تاريخ الاطلاع

⁷¹ <https://epub.prsgroup.com/products/international-country-risk-guide-icrg> 2014/10/05 تاريخ الاطلاع

ثانياً: المجالات المالية

أ. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأول في شهر آذار (مارس) و الثاني في شهر سبتمبر (أيلول)، و يقيس مدى قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر و أرباحه. و يرتب المؤشر المخاطر وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الصفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر. و يغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.⁷²

– وحدات القياس: للحصول على النتيجة الإجمالية لمخاطر البلد ECR تعين يورووموني ترجيح من ست فئات تبعاً لآراء الخبراء إلى ثلاثة قيم نوعية: هي المخاطر السياسية (30٪)، والأداء الاقتصادي (30٪)، والتقييم الهيكلي (10٪). أما القيم الكمية هي ثلاثة مؤشرات و هي الديون (10٪)، التصنيف الائتماني (10٪)، والوصول إلى الأسواق المالية المصرفية / رأس المال (10٪).

– المتوسط النوعي: ويتم إنتاج متوسط النوعية من خلال الجمع بين عمليات التقييم السياسية والاقتصادية والهيكلية من خلال الخبراء في شتى أنحاء العالم. عند تطبيق التقييمات السياسية والاقتصادية والهيكلية على نطاق 100 نقطة لمتوسط النوعية فقط (بدلاً من النتيجة الكلية لمخاطر البلد لليوروموني)، يتم استخدام الترجيح التالي: 43٪ السياسية والاقتصادية 43٪، والهيكلية 14٪.

– التقييمات النوعية: تنقسم التقييمات النوعية لمؤشر اليورومني إلى:

- مخاطر اقتصادية،
- مخاطر سياسية؛
- المخاطر الهيكلية.

⁷² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: مرجع سبق ذكره ، ص 124.

الجدول (8.3) : التقييمات النوعية لمؤشر اليورومني

النسبة	العوامل الفرعية	
10-0	استقرار البنك / المخاطر؛	المخاطر الاقتصادية
10-0	مالية الحكومة؛	
10-0	توقعات الناتج القومي الإجمالي؛	
10-0	معدل البطالة؛	
10-0	استقرار السياسة النقدية / العملة.	
100	الإجمالي	
10-0	الفساد؛	المخاطر السياسية
10-0	عدم سداد الحكومة / عدم الإرجاع إلى الوطن؛	
10-0	استقرار الحكومة؛	
10-0	الحصول على معلومات / الشفافية؛	
10-0	المخاطر المؤسسية؛	
10-0	البيئة التنظيمية والسياسية .	
100	الإجمالي	
10-0	التركيبة السكانية؛	المخاطر الهيكلية
10-0	البنية التحتية الصلبة؛	
10-0	سوق العمل / العلاقات الصناعية؛	
10-0	البنية التحتية اللينة.	
100	الإجمالي	

ملاحظة: يمكن للخبراء أيضا تعديل أوزان العوامل الفرعية لتعديل تأثيرها على النتيجة الإجمالية (100). فوزن العامل الفرعي يمكن تخفيضه إلى الحد الأدنى أي 10٪ ورفعته إلى حده الأقصى 30٪، وهذا يسمح للنظام لالتقاط السمة الثانية على طول الجانب لتقييم هذه الفئة، وهو ما يعكس الأثر المقدر لهذه الفئة. على سبيل المثال، يمكن للمستخدم إصدار حكم بأن المسألة الأكثر أهمية التي تواجه بلد معين هو الحفاظ على استقرار عملتها، وقرر لذلك زيادة ترجيح فئة الاستقرار السياسية النقدية / العملة من 20٪ إلى 30٪.

– درجات العوامل الكمية:

- الحصول على التمويل الأسواق المصرفية / رؤوس الأموال: تقييم إمكانية الوصول كل بلد إلى الأسواق الدولية في مقياس من 0-10 (0= لا يصلون على الإطلاق و 10= الوصول الكامل). هذه الدرجات هي في المتوسط ثم تم ترجيحها إلى 10٪.
- مؤشرات الدين⁷³: تحسب باستخدام النسب التالية لأرقام تمويل التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي:

- أرصدة الدين الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي،
- وخدمة الدين إلى الصادرات؛
- ميزان الحساب الجاري إلى الناتج القومي الإجمالي.

- تصنيفات الائتمان: يتم تعيين القيم الاسمية للتصنيفات السيادية من وكالة موديز، ستاندرد آند بورز وفيتش، بحيث يتم تحويل الدرجات إلى النتيجة واحدة باستخدام جدول لمجموعة تصنيفات. ثم يتم حساب متوسط النتيجة ترجح إلى 10٪. إضافة إلى أفضل متوسط.⁷⁴

ب. مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

- ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 178 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.

⁷³ البلدان النامية التي لا تبلغ عن بيانات الديون كاملة للحصول على درجة الصفر.

تاريخ الاطلاع 17.01.2014 <http://www.euromoney.com/Article/2773899/Euromoney-Country-Risk-Methodology.html>

ثالثاً: الشركات الاستشارية، ومؤسسات الخبرة

1. مؤسسات الخبرة

أ. وحدة الاستخبارات الاقتصادية لتصنيف مخاطر لبلد (EIU economist intelligence unit) تتراوح درجات التصنيف من "A" (أدنى المخاطر) إلى "E" (أقصى المخاطر)، ويمكن أن يتراوح التنقيط من النقطة (0) أي الفئة «A» إلى أقصى حد قدره (100) نقطة أي الفئة «E» « للبلدان ذات المخاطر المرتفعة.⁷⁵

○ فئات موسعة من المخاطر: تم تجميعها في فئات تحليلية سياسية:

— المخاطر السياسية: وتعلق بخاطر التعرض للبيئة السياسية. فالعوامل المأخوذة بعين الاعتبار في هذه الفئة هي تلك التي تتعلق بـ: خطر الحرب والاضطرابات الاجتماعية، والنقل غير المنظم للسلطة، والعنف السياسي، والتراعات الدولية، وتغييرات النظام، عدم فعالية المؤسسات، كما تشمل أيضاً نوعية البيروقراطية وشفافية ونزاهة النظام السياسي، ومستويات الفساد والجريمة في البلد المعني.

— مخاطر السياسة الاقتصادية: وهي تلك التي تتعلق بجودة وتماسك الإدارة الاقتصادية. انفتاح الاقتصادات مع مستوى منخفض من التضخم والعجز المالي. كما توجد بين الفئات الفرعية: السياسة النقدية (من خلال أداء التضخم وأسعار الفائدة)، والسياسة المالية (حجم العجز في القطاع العام والدين العام / الناتج المحلي الإجمالي)، وسياسة سعر الصرف (نوع نظام سعر الصرف)، والتجارة (العوائق التي تحول دون نظام تجاري مفتوح) والسياسات التنظيمية (ضوابط رأس المال واللوائح / المواقف تجاه الاستثمار الأجنبي).

— مخاطر البنية الاقتصادية: ويختبر المتغيرات الاقتصادية المركزية الخاصة بالملاءة المالية. حيث نجد من بين الفئات الفرعية من المخاطر: النمو والادخار (أداء النمو، بما في ذلك

⁷⁵ Romina Bandura : *A Survey of Composite Indices Measuring Country Performance: 2008 Update, A UNDP/ODS Working Paper, Office of Development Studies, United Nations Development Programme, New York, February 2008, p 30.*

(التقلبات)، والحساب الجاري (العجز / الناتج المحلي الإجمالي، حجم ودرجة المتانة) وهيكل الدين (الدين / الصادرات، الفوائد المستحقة / الصادرات) .

— مخاطر السيولة: يُختبر فيها مخاطر الاختلالات المحتملة بين الموارد والالتزامات التي يمكن أن تؤدي إلى اضطراب في الأسواق المالية. كما يوجد من بين العوامل: اتجاه الاحتياطات، وتغطية الاستيراد، نسبة العرض النقدي M_2 / الاحتياطات، درجة الاعتماد في بلد ما على تدفقات المحافظ وحجم التدفقات الاستثمارية المباشرة⁷⁶.

○ فئات محددة من المخاطر:

— مخاطر العملة: وتستمد النتيجة ودرجات التقييم من تقييم مخاطر تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 20٪ أو أكثر من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة المتوقعة.

و تؤخذ العوامل السياسية، والسياسة الاقتصادية والبنية الاقتصادية و مخاطر السيولة في الاعتبار عند تقييم المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات الخاصة، فيتم إعطاء كل منها درجة حرفية لتقييم مساهمته في النتيجة الإجمالية .

— مخاطر الديون السيادية: وتستمد النتيجة ودرجات التقييم من تقييم مخاطر التراكم في المتأخرات من أصل الدين و / أو الفائدة على الديون بالعملات الأجنبية

— مخاطر القطاع المصرفي: فنموذج تقييم يبنى على أساس إذا كان هناك احتمال أن تكون مشاكل الدفع في القطاع المصرفي، و ليس على أساس بنك واحد من المرجح أن يواجه مشاكل في الدفع. كما يتم أخذ العوامل السياسية، والسياسة الاقتصادية والبنية الاقتصادية و مخاطر السيولة في الاعتبار عند تقييم المخاطر المرتبطة بهذا القطاع، فيتم إعطاء كل منها درجة حرفية لتقييم مساهمته في النتيجة الإجمالية.⁷⁷

⁷⁶ Romina Bandura : op.cit, p30.

⁷⁷ Romina Bandura : op.cit, p30.

2. الشركات الاستشارية،

مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية: يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعملية التبادل التجاري الدولي و يضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية .

وتضع وكالة دان أند براد ستريت مجموعة من المعايير منها:

- الخطر السياسي: الوضع الأمني الداخلي والخارجي، كفاءة السياسات والاتساق، و العوامل أخرى من هذا القبيل التي تحدد ما إذا كان البلد يعزز ملائمة بيئة الأعمال؛
- الخطر الاقتصادي الكلي: معدل التضخم، والتوازن المالي، نمو العرض النقدي فجميع هذه العوامل الاقتصادية الكلية تحدد ما إذا كانت البلاد قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتوسع النسبي في فرص الأعمال؛
- الخطر الاقتصادي الخارجي: ميزان الحساب الجاري، تدفقات رأس المال، احتياطات النقد الأجنبي، حجم الدين الخارجي، فجميع هذه العوامل تحدد ما إذا كان البلد يمكن أن يولد ما يكفي من النقد الأجنبي للوفاء بالتزامات التجارة والاستثمار الأجنبي؛
- الخطر التجاري: كمال العقد «*la sainteté du contrat*» ، الكفاءة القضائية، الشفافية التنظيمية (القانونية)، درجة الفساد في النظام، والعوامل الأخرى التي تحدد ما إذا كانت بيئة الأعمال تسهل إجراء المعاملات التجارية.⁷⁸

كم تعتمد الوكالة درجات التصنيف مؤلفة من سلم سباعي:

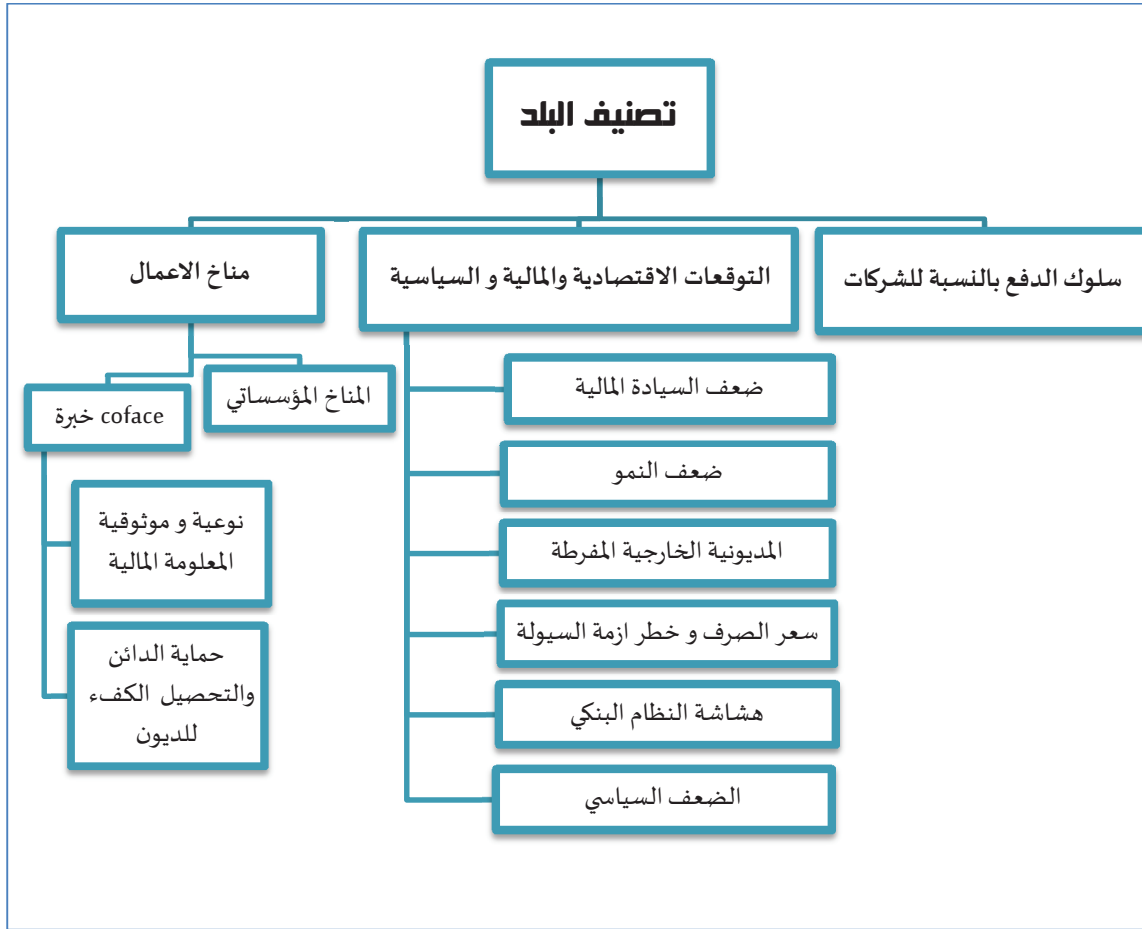
DB1	DB2	DB3	DB4	DB5	DB6	DB7
منخفضة جدا	منخفضة	طفيفة	معتدلة	م مرتفعة	مرتفعة جدا	حرجة

⁷⁸ Country Risk Outlook Report - Dun & Bradstreet, Country Risk Services, march 2009, p 48.

رابعاً: مؤسسات التأمين و البنوك و المؤسسات الدولية

أ. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد القصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول و يبرز مدى تأثر الإلتزامات المالية للشركات بأداء الإقتصاد الكلي و بالأوضاع السياسية المحلية و بيئة أداء الأعمال و السجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الإستحقاق.⁷⁹

الشكل (11.3) : المعايير المستعملة من كوفاس لتصنيف خطر البلد



Source : www.coface.co.cr/CofacePortal/ShowBinary/BEA%20Repository/countryRisk/en_EN/help/methodisqueypays
تاريخ الاطلاع 2014/02/05

⁷⁹ نفس المرجع، ص 127.

ب. مؤشر ديكروار للمخاطر القطرية *Ducroire* تعتبر شركة التأمين الائتمان الثانية في العالم ، تم إنشاء لجنة في عام 1921 في أعقاب الاضطرابات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، فاعتقدت الحكومة البلجيكية ان إنشاء أداة عمومية تقوم بتأمين المخاطر سياسية أساسا، وتسمح بانتعاش الصادرات.

حسب آخر تصنيف للشركة و الصادر بتاريخ 2014/09/09 تم تصنيف 242 دولة بما فيها تلك التي تتمتع بالحكم الذاتي.

— المعايير المستخدمة في التصنيف:

تعتمد المؤسسة تصنيفين للمخاطر القطرية ، المخاطر القطرية المتعلقة بالصادرات و المخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار المباشر في الخارج

○ المخاطر القطرية المتعلقة بالصادرات: تتضمن كل من

① المخاطر السياسية:

➤ متوسطة / طويلة المدى : وضعت « *Ducroire* » نموذج كمي أساسا لقياس الجدارة الائتمانية للدولة. فهو يجمع بين تقييم الوضع الاقتصادي والمالي، وتقييم الوضع السياسي وتحليل تجربة تسديد كل بلد .

ويستند تقييم الوضع المالي للبلاد على نسب المديونية الخارجية، من خلال تحديد القيم الحرجة من خلال الاقتصاد القياسي، مع مؤشرات معينة للسيولة مثل مستوى احتياطات النقد الأجنبي، ويتم تقدير الوضع الاقتصادي للبلد من ثلاث مجموعات من المؤشرات: مؤشرات الأداء للسياسات الاقتصادية (مثل السياسة المالية والنقدية، وتوازن الحسابات الخارجية، والإصلاحات الهيكلية)، ومؤشرات تعكس إمكانات نمو الدول (مثل مستوى الدخل ومعدلات الادخار والاستثمار) ، ومؤشرات الضعف (المشاشة) الخارجية (مثل تنوع الصادرات والاعتماد على المساعدات الدولية)...

تم مراجعة كل بلد كلما كان هناك معلومات جديدة متاحة ومرة واحدة في السنة على الأقل، كما تتم مراجعة تجربة الدفع كل ثلاثة أشهر، و من الممكن مراجعة الوضع في أي وقت إذا لزم الأمر .

➤ المعاملات النقدية الخاصة : يتم تحديد فئة العلاوة على المخاطر السياسية المرتبطة بالمعاملات النقدية الخاصة على أساس مزيج من المخاطر القصيرة المدى والمخاطر المقدره في المدى المتوسط والطويل.

② تقييم المخاطر التجارية: إن تقييم مخاطر الأعمال يتكون أساسا من تحليل اقتصادي جزئي لكل حالة على ... فهناك عوامل تؤثر في مستوى المخاطر التجارية للبلد وتؤثر على القدرة على الدفع لجميع المدينين في هذا البلد. قد يكون، على سبيل المثال، تأثير تخفيض قيمة العملة المفاجئ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، والركود الاقتصادي، ظروف انتشار الفساد، الخ. هذا المكونات الاقتصادية الكلية أو المكونات النظامية من مخاطر الأعمال هي جزء من مخاطر البلاد .

يتضمن التحليل ثلاث مجموعات من المؤشرات :

➤ مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية و التي لها تأثير كبير على صحة جميع الشركات في البلاد من خلال تأثيرها على بيانات الدخل (حسلبات النتائج) والميزانيات العامة (مثل تخفيض قيمة العملة، ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم،...)،

➤ وتشمل المجموعة الثانية مؤشرات خيرة البلاد في الدفع من حيث مخاطر الأعمال؛

➤ المجموعة الثالثة من المؤشرات تعكس السياق المؤسسي الذي تعمل ضمنه الشركات المحلية (على سبيل المثال، مستوى الفساد ، الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وما إلى ذلك) .

○ المخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار المباشر في الخارج

في تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار المباشر في الخارج، تميز « *Ducroire* » بين مخاطر الحرب ومخاطر نزع الملكية والمخاطر المتعلقة بتحويل القروض الاستثمارية خلال دفع الأرباح أو إعادة رأس المال. هذه الأنواع الثلاثة من المخاطر تخضع لتصنيفات مستقلة .

- تقييم مخاطر الحرب: تتضمن مخاطر الحرب على حد سواء كل من مخاطر الصراع الخارجي وخطر العنف السياسي الداخلي. فالعنف السياسي الداخلي بدوره يتضمن الحالة القسوى من الحرب الأهلية، كدلم أيضا مخاطر الإرهاب ، الاضطرابات الأهلية ، الصراعات والتوترات العرقية والإثنية الاجتماعية - الاقتصادية،
- تقييم مخاطر نزع الملكية وفعل الأمير « *Fait Du Prince* » : مخاطر نزع الملكية (خطر المصادرة) وفعل الأمير لا يغطي فقط م مخاطر نزع الملكية والإخلال بالالتزامات التعاقدية من قبل السلطة العامة ولكن أيضا مخاطر طريقة عمل النظام القانوني والمخاطر المحتملة لتغير الموقف السليبي تجاه المستثمرين الأجانب؛
- تقييم مخاطر التحويل: يتم إجراء التقييم الكمي لمخاطر التحويل بالنسبة للاستثمار المباشر على نفس الأساس الذي يتم عليه تحليل المخاطر السياسية المتعلقة الصادرات في المدى المتوسط / طويل الأجل.

— سلم التصنيف:

① قسم كل البلدان إلى سبع فئات متميزة ، الفئة 1 ويشمل الدولة الأقل مخاطرة وفئة 7، تلك التي الخطر الشديدة (حرجة). ويستند هذا التقييم على نظام يجمع بين عدد من المؤشرات الكمية ويقارنها مع بعض العناصر النوعية. تتم مراجعة التصنيفات كل ثلاثة أشهر. تصحيح ممكن في أي وقت إذا لزم الأمر.

② خلافا للتصنيف لتصنيف المخاطر السياسية المخاطر تجارية فريدة من نوعها حيث تضم الفئة (A) البلدان التي ذات المخاطر المنخفضة ، أما الفئة (B) مخاطر الأعمال، والتي تعتبر مخاطر تجارية عادية ، أما الفئة (C)، تلك المعرضة لمخاطر عالية. تتم مراجعة تصنيف المخاطر التجارية النظامية على الأقل مرتين في السنة، مع إمكانية التنقيحات المتوسطة إذا لزم الأمر .

خاتمة الفصل

على المتعاملين الدوليين أن يقوا أنفسهم مسبقا من المخاطر، فكل متعامل اقتصادي وقبل القيام بعملية اختيار الأسواق المستهدفة، يرى مدى إمكانية الحصول على معلومات مالية و تجارية للسوق و العميل المستقبلي و لخطر الدولة قبل اتخاذ أي إجراء.

إن معرفة الخطر يجنب المؤسسة و المتعامل الوقوع فيه، خصوصا المخاطر الكلية في المعاملات الدولية ونذكر على وجه الخصوص المخاطر القطرية و السيادية لما لها أهمية في المعاملات المالية الدولية و العلاقات الاقتصادية بصفة عامة.

لذا على المتعامل الدول سواء كان مؤسسة أو أفرادا عدم إهمال هذا الجانب و التعرف على المخاطر التي قد تعوق معاملاتهم ، وهذا من خلال الحيطه و الحذر من المخاطر التي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية خصوصا على المؤسسات التي تنشط على المستوى الدولي، بأن تحرص على التجنيد من أجل تفادي كل شكل من أشكال المخاطرة الأجنبية، سواء بالتشخيص المحلي الذاتي أو باللجوء إلى طرف آخر كل في حدود إمكانياتها المالية و بتكاليف تسمح للمؤسسة بالتنافسية العالمية، هذا الطرف قد يكون مؤسسة أو وكالة للتصنيف الذي برزت أهميته في السنوات الأخيرة.

الفصل الرابع :

انعكاس المخاطر

على المعاملات الدولية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: المخاطر القطرية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر القطرية

المطلب الثاني: تقنيات تقييم المخاطر القطرية داخل المؤسسة

المطلب الثالث: مصادر و مكونات معايير تقييم المخاطر القطرية من طرف الوكالات

المبحث الثاني: انعكاس المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية

المطلب الأول : نظرة عامة على المعاملات المالية الدولية للجزائر

المطلب الثاني: أثر المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية للجزائر

المطلب الثالث : تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل

إن التطور المستمر للعلاقات الاقتصادية و أنماط التسوية و المبادلات الدولية، إضافة إلى الظهور المستمر للأزمات المالية و الاقتصادية و السياسية أدى تعاظم مخاطر البيئة الدولية و تداخلها.

فبالرغم من أن نشأة المخاطر القطرية لم تكن وليدة اليوم ، أو الوقت المعاصر بل منذ ظهور الفكر الليبرالي و التوجه نحو الأسواق الدولية لكن الجديد هو أن هذا الأمر اخذ على محمل الجد نظرا لأهميته البالغة، فقد تطور تحليل المخاطر القطرية حيث أصبح موضوع البحوث الرئيسية في مجالات الاقتصاد و المالية خلال العقود الثلاثة الماضية، خصوصا بعد أزمة الديون في المكسيك في عام 1982 والتي أجبرت البلاد على إعلان توقف الدفع (الموراتوريوم)¹ و التي أصبحت أحد أول وأهم المظاهر المعاصرة لخطر القطر (البلد).

هذا المفهوم أخذ على قدم وساق خلال فترة 90 مع أزمات الدول النامية (الأزمة الآسيوية 1997 ، والأزمة الروسية لعام 1998 ...).

وقد ظهرت العديد من المؤسسات التي جعلت المخاطرة ميدانا للعمل من خلال القيام بتصنيف شتى أنواع المخاطر المرتبطة بالمعاملات المالية الدولية كما زاد التركيز على التحقيق حول الصعوبات الاقتصادية و المالية التي تواجه البلدان، فكان للعوامل التي ترتبط بهذه الصعوبات وتأثيرها على السياسات الاقتصادية، وكذلك بينات الأعمال والاستثمار، أهمية كبرى في تحليل المخاطر القطرية؛ ويفهم ذلك بوضوح من خلال عدد كبير من وكالات تصنيف المخاطر التي توفر تقييمات للمخاطر القطرية².

¹الموراتوريوم هو قرار رسمي بتأجيل دفع الديون.

² K. Kosmidou, m. Doumpou, c. Zopounidis : *Country Risk Evaluation (methods and applications)*, ISBN: 978-0-387-76679-9, Springer, 2008, p 2.

المبحث الأول: المخاطر القطرية

تضم مخاطر البلد مجموعة كاملة من المخاطر الناشئة عن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد أجنبي معين (بما في ذلك سياسات الحكومة المتبعة في إطار الاستجابة للتطورات الحاصلة في هذه البيئات)، والتي من شأنها وضع نتائج محتملة قد تركز إما إيجابية أو سلبية على الربحية و/ أو استرداد ديون الاستثمارات أو حقوق الملكية المحققة في ذلك البلد (انظر الرسم البياني الأول للفصل الرابع).³

المطلب الأول: مفهوم المخاطر القطرية

تعددت الأسباب، وتعددت المفاهيم المحددة للمخاطر القطرية، حيث ما نلبث أن نستقر على تعريف إلى أن يظهر حدث يغيره. و لهذا، لكل جانب له نظره الخاصة للمخاطر القطرية، غير أن جلها تُجمع على بعض العوامل التي يتضمنها.⁴

يوضح خطر الدولة (البلد، القطر) إمكانية الخسارة أو انهيار الأموال والديون (حقيقية أو تجارية مثلا جزء من السوق في الخارج) نتيجة ظروف متعلقة بالمحيط الوطني؛ أي متعلق خصوصا بقرارات حكومة دولة المدين،⁵ كالمصادرة، التأمين، تقييد التفرعات، قيود تحويلات الأرباح،⁶ قيود التدفقات المالية (رقابة النقد) أو السلع (وسائل الحماية)، حجز أو فرض رسوم على التحويلات،⁷ كما تشمل التطورات الأخرى ذات الأثر الغير مباشر مثل ظروف السوق المتغيرة، تقلبات أسعار الصرف، رقابة على الصرف الأجنبي، تغيرات السنة المالية، والسياسة النقدية... الخ، مما يؤثر على سيولة المقترضين المحليين، وبالتالي قدرتها على خدمة الدين العام المحلي والخارجي⁸، وكل ما يعرقل السير الحسن، المروددية أو المدفوعات الخارجية (الأرباح، الفوائد، تسديد القروض، سحب الإستثمارات، إضافة إلى عوامل أخرى قد تحدث في بلد العميل المدين كالمظاهرات، الحروب الأهلية أو الخارجية، أزمة سياسية، إجتماعية، إقتصادية أو مالية، أو انقطاع العلاقات التجارية والمالية مع بلد المصدر (حصار إقتصادي مثلا).⁹

³ Irving S. Friedman : *Evaluation of Risk n International Lending: A Lender's Perspective. Proceedings of a Conference Held at Melvin Village, New Hampshire October, 1977, Sponsored by The Federal Reserve Bank Of Boston, p 120.*

⁴ nicolas meunier, tina sollogob : *op.cit, p 5.*

⁵ Michel jura: *op.cit, p 333.*

⁶ Irving S. Friedman, *ibid.op.cit.*

⁷ Michel jura: *ibid.op.cit.*

⁸ Irving S. Friedman, *ibid.op.cit.*

⁹ Michel jura: *ibid.op.cit.*

أولاً: ما هي المخاطر القطرية ؟

رغم أن هناك تعريف واحد لخطر البلد، و هو مفهوم مركب لمخاطر البلد الذي يشمل في الواقع جميع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على المستثمر المالي في تسيير عملياته في اتصال مع بلد آخر إسمه بلد " ذا خطر " « *à risque* »؛ فالمخاطر المذكورة ترتبط بحالة هذه الدولة، بغض النظر عن نوعية المدين أو المشروع.¹⁰

وبالرغم من ذلك، أن مفهوم المخاطر القطرية لا يزال غامضاً إلى حد ما، منذ تعقيد الاقتصاد الدولي (زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتدفقات رؤوس الأموال المزرعة للاستقرار ربما، إضافة إلى عالم متعدد الأقطاب السياسية) مما لا يوفر إطار بسيط ومستقر لتحليل هذا المفهوم، بالإضافة إلى ذلك، حتى إذا كانت المعلومات أكثر وفرة ومتاحة بسهولة، فإنه عناصر المخاطر القطرية لا يمكن التعرف عليها بسهولة أكبر.¹¹

إذا كان هذا المفهوم صعب التحديد والحصر، فتحليله لا يزال مستعصياً، فهناك العديد من الأدوات والإجراءات المتاحة للجهات الفاعلة لفهم هذا الخطر.¹²

1. الصعوبات الثالثة لوضع تعريف:

ما هو خطر البلد؟

إن هذا المفهوم كثر استخدامه في الآونة الأخيرة، إلا أنه لم يعرف بطريقة محددة وعمامة، « *universelle* » تتكلم عن "عدم اليقين المرتبط بالبيئة السياسية والإقتصادية وتأثيرها على الأعمال التجارية"¹³.

كما تعتبر المخاطر القطرية من وجهة نظر عامة " مخاطر تجسيد الخسارة، الناجمة عن ظروف اقتصادية و سياسية لدولة أجنبية أين تمارس مؤسسة محلية جزء من نشاطها".

¹⁰ *laurance billard* : analyse des marches et des risque pays et stratigie de developement international de l'entreprise, OPU, 2006, p18.

¹¹ *Marois Bernard et Syssau Pierre* : « Pratiques des banques françaises en termes d'analyse du risque-pays », Revue française de gestion, 2006/3 no 162, p 77.

¹² *laurance billard* : *ibid.op.cit*.

¹³ *nicolas meunier, tina sollogob* : *op.cit*, p 5.

فالضرر قد ينجم عن تجميد الأصول (مصادرة الموجودات في الخارج، تجميد الأموال، وقف أو رفض الديون)، خسارة سوق أجنبي، وكذلك لأسباب غير تجارية، كما قد تكون بسبب سلامة أشخاص معينين، فالمخاطر القطرية قد يكون لها محتوى مختلف حيث الأعوان الإقتصاديين المعنيين.¹⁴

- الصعوبة الأولى تتمثل في غموض العبارة "خطر" (راجع الفصل 3).
- والصعوبة الثانية في تحديد المخاطر القطرية يكمن في تطور المفهوم: فخلال ثلاثة عقود، كانت الطرق والوسائل اللازمة للمخاطر القطرية قد همشت تماما من طرف العولمة.
- وأخيرا، فإن العقبة الأخيرة هي الطبيعة الذاتية للتصنيف. فهناك ثلاث رؤى مختلفة للمخاطر القطرية:

- ← اعتمادا على ما إذا أخذنا وجهة نظر المستثمر، ونوع المخاطرة،
- ← من وجهة نظر المدين لجهة أجنبية، وطبيعة المخاطر،
- ← أو أخيرا منظور الخطر، أي نوع من الأزمات المحتملة.¹⁵

2. الخلط بين المخاطر القطرية و السيادة و السياسية:

إنه كثيرا ما يجري الخلط بين مفهومين: هما المخاطر القطرية والمخاطر السيادية. فالمخاطر السيادية تتمثل في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية تجاه السيادية « *Souverain* » الحكومة المركزية والوزارات والحكومات المحلية والإقليمية... التي منحت أو رفضت القروض، أو أنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاههم. أما خطر البلد له مجالا أوسع بكثير لأنه لا يوجد به مفهوم "السيادة"، فالكيان المقصود هو البلد بأكمله.¹⁶ و في هذا الاطار تشمل تحت عنوان "مخاطر البلد" ليس فقط تلك الأحداث التي تحت سيطرة الحكومة (أو "السيادة")، ولكن أيضا مجموعة متنوعة و واسعة من المخاطر المحتملة، المحلية منها والدولية على حد سواء.¹⁷ على الرغم من ذلك يرتبط المفهومين ارتباطا وثيقا.

¹⁴ *laurance billard* : po.cit, OPU, 2006, p18.

¹⁵ *nicolas meunier, tina sollogob* : op.cit, p 6.

¹⁶ *siafinance*, Publié le 02 octobre 2007 (<http://finance.sia-conseil.com/20071002/la-prise-en-compte-du-risque-pays-une-tendance-de-plus-en-plus-forte/>).

¹⁷ *Irving S. Friedman*, op.cit, p 120.

ففي الواقع، في سياق التصنيف « *scoring* » ، فننقيط « *la note* » السيادة لا يمكن أن يكون بعيدا جدا عن تنقيط البلد، غير أن نوعية المخاطر السيادية مرتبطة ببيئة البلاد وقرارات المجلس الأعلى " السيادة " التي نادرا ما لا تؤثر على أداء الإقتصاد.¹⁸

كما أن خطر الدولة، كما هو قريب هو مختلف عن الخطر السياسي؛ فهو لا يتضمن عقبات فيما يخص تحصيل الأموال التي ليست من فعل البلد المدين، على غرار انقطاع العلاقات المالية لدولة المصدر و باقي العالم: على العكس قد يتضمن معاملات خاصة (أزمة إقتصادية أو مالية محلية على سبيل المثال).

فقد تقوم المؤسسة أثناء لحظة ما باتخاذ قرار قياس التزاماتها حسب مستوى الخطر لكل بلد أجنبي لهذا فهناك خطوتين يمكن إتباعهما: إما تقدير الإحتمالات المستقبلية للتبادلات الخارجية، أو ما يسمى بالتصنيف « *Notation* » أو « *rating* ». ¹⁹

كما هو واضح مما سبق، فإن مفهوم "مخاطر البلد" هو أوسع من ذلك بكثير من "مخاطر الائتمان" التي تتعلق الجدارة الائتمانية الخاصة بالمقترض ، والمخاطر المعنية هي جميع المخاطر التي يتم تكبدها نتيجة القيام بأنشطة معينة في بلد أجنبي... ²⁰

3. تعريف المخاطر القطرية:

أ. المخاطر القطرية التقليدية:²¹ حتى سنة 1990 ، كانت المخاطر القطرية محدودة في عنصرين رئيسيين هما : المخاطر السيادية ومخاطر عدم التحويل.²²

ب. المخاطر القطرية : إن المخاطر القطرية هي في الواقع مزيج من العديد من المخاطر تتأثر ثلاثة أنواع من العوامل:

— العوامل الإقتصادية والمالية (فشل الأنظمة المصرفية، ونظام الضرائب الغير مستقر، وسوء إدارة الأموال العامة ...).

— العوامل السياسية (شرعية الحكومات، القمع السياسي، والرقابة،...).

¹⁸ *Siafinancem* : *ibid.op.cit.*

¹⁹ *Michel jura*: *ibid, op.cit.*

²⁰ *Michel jura*: *ibid.op.cit.*

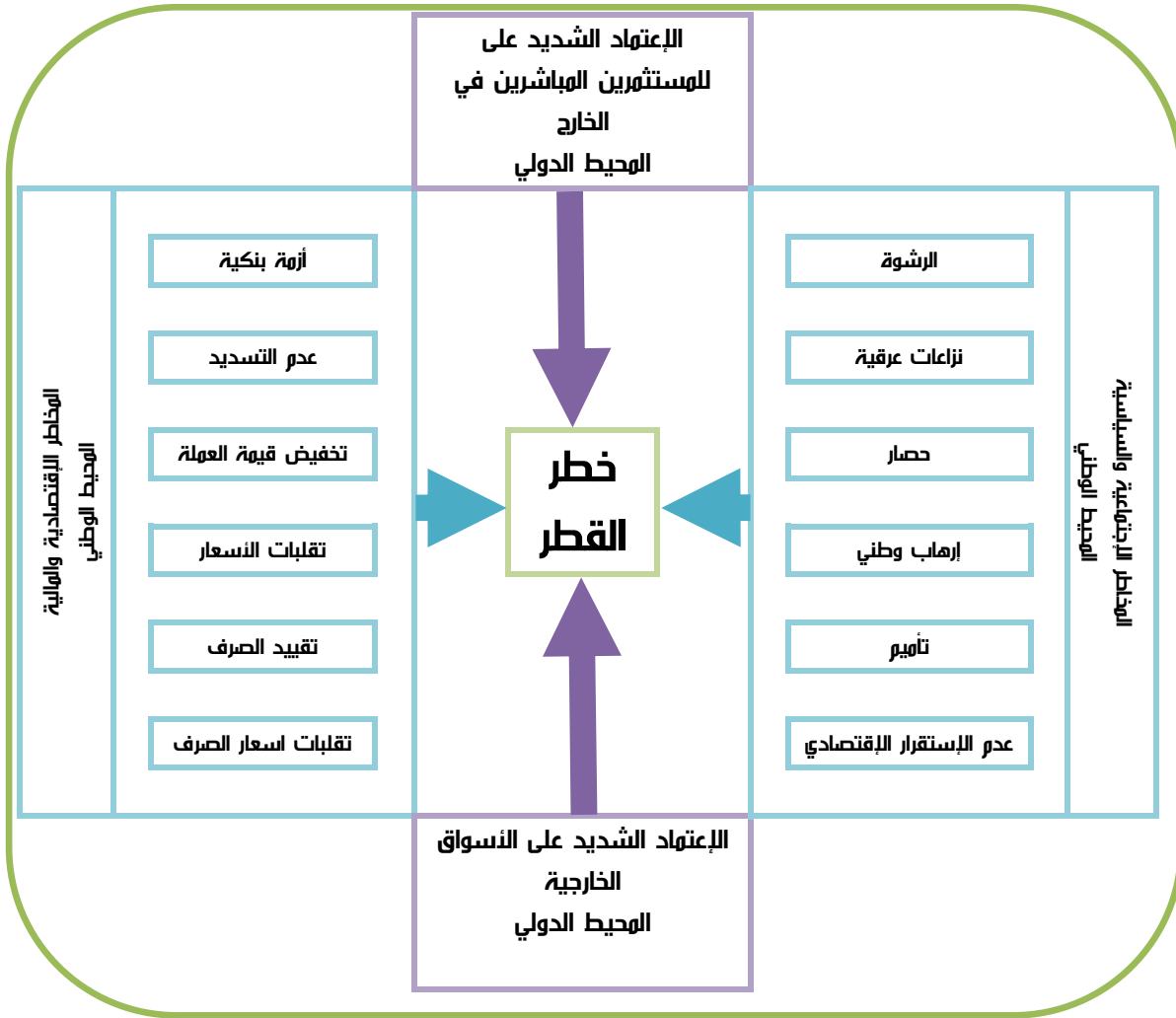
²¹ *philippe d'arvisenet et jean pierre petit* : *économie internationale « la place des banque »*, *dunod,1999*, 391.

²² تحدث مخاطر عدم التحويل عندما يكون البنك المركزي غير قادر على توفير العملة اللازمة لتحويل الموارد من العملة المحلية إلى وسائل دفع الدولية.

– العوامل الاجتماعية-الثقافية (العادات والتقاليد، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الموارد...).

إن الرسم البياني أدناه يوفر إطاراً لتحليل المخاطر القطرية، والهدف من ذلك أن نفهم بأن خطر البلاد يمكن معرفته من خلال عوامل كثيرة ومتنوعة من عوامل الخطر (على الصعيدين المحلي والدولي).²³

الشكل (1.4): عوامل الخطر على الصعيد المحلي و الدولي



Source :Sébastien Benat : op.cit.

²³ siafinance: op.cit.

ج. تعريفات للمخاطر القطرية

— يعتبر « Campelle Harvey » رئيس قسم إدارة الأعمال الدولية في جامعة « Duke » أنه توجد أنواع عديدة من المخاطر للبلد ومتعارف عليها بأنها مجموعة مخاطر اقتصادية، مالية، جيوسياسية « Geopolitic »، اجتماعية و تاريخية، و تحليل خطورة البلد وتقنيات التنبؤ يمكن استخدامها للتخفيف من المخاطر السياسية.²⁴

— أما هولت و ويغنتون « H.Holt & K.W. Wigginton » فإنهما يميزان بين الخطر الكلي الذي هو خطر البلد، ويتضمن عدم التأكد مرتبطاً باستمرارية الحكومة والسياسات المحلية التي تؤثر على البلد وأنظمة التسوية القانونية غير الفعالة، وعدم استقرار العملة، والنقص في التغطية، والعلاقات بين البلد المضيف والبلد الأم. ويظهر هذا غالباً في الاتصالات الدبلوماسية على شكل نصائح للذين يرغبون بالقيام بالأعمال التجارية، أو المسافرين الأجانب.²⁵

ثانياً: مصادر نشأة خطر البلد

يعتبر مارك ميشال ليونارد « Marc Michel Leonard » إن الدراسات التي أجريت على الأسواق الناشئة « Emerging Markets » في آسيا وأميركا اللاتينية عن الخطر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمالي بالنسبة له قصيرة النظر وذلك لسببين:

— أولهما : خطر البلد يمكن أن ينتشر من الأسواق الناشئة إلى أسواق الدول الكبيرة السبعة «G7» من خلال العمليات التي تتم بين هذه الدول والدول النامية .

— ثانيهما : أن خطر البلد يمكن أن يأتي من البلد نفسه مثل حادثة تفجير مركز التجارة الدولي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001 الذي أعطى الحكومة الأمريكية ذريعة لسن قوانين وتشريعات لحجز كافة الممتلكات للشركات والجمعيات والأفراد الذين يفترض أن لهم علاقة بالمنظمات الإرهابية.²⁶

²⁴ عبد اللطيف عبد اللطيف: إدارة خطر البلد ومضمونه في الإدارة الدولية مثال دول الخليج، جامعة دمشق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006، ص13.

²⁵ عبد اللطيف عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره، ص 19.

²⁶ نفس المرجع الأول: ص 14.

ثالثا: مكونات المخاطر القطرية

1. المخاطر السياسية:

أ. تعريفات للخطر السياسي:

منذ أوائل سنوات 1970 أصبحت دراسة المخاطر السياسية هي الشغل الشاغل للعوامل الاقتصادية الذين يمارسون العلاقات المالية الدولية.

← بالنسبة « *Robock et Simmonds* » سنة 1973 "تظهر المخاطر السياسية نتيجة الانقطاعات الناشئة في بيئة الأعمال من دول أجنبية عندما يصعب توقعها وتلك الناتجة عن لتغيرات السياسة". هذا التعريف يتضمن حدا جديرا بالذكر، حيث يربط المخاطر السياسية بالتغيرات السياسية. في الواقع، ليس بالضرورة وجود علاقة بين السبب والنتيجة بين الانقطاعات السياسية وعدم استقرار الاقتصاد المحلي المسبب إلى تغيير في مستوى الخطر؛ فمثلا التي إيطاليا عانت من عدم استقرار سياسي كبير لم تعاني من تغيير كبير في مستوى المخاطر القطرية، فالاستقرار السياسي ليس ضمانا لخفض المخاطر القطرية. كما استمر عهد سوهارتو « *L'ère Suharto* » ما يقرب من ثلاثين عاما، هذه الحالة من الوضع السياسي الراهن لم يمنع مخاطر البلد لإندونيسيا من التدهور على مر السنين.

← أعطى « *Brewe* » سنة 1975 تعريفا بديلا للمخاطر السياسية، "هذا الأخير مستمد من عدم اليقين من بيئة الأعمال السياسية والاقتصادية وأثرها على المؤسسات". فتقدير مناخ الأعمال عموما يضيف البعد الاقتصادي إلى البعد السياسي الذي يمكن أن يغير الشروط الأصلية للعقود الدولية. ومع ذلك، يركز هذا النهج على أعمال المؤسسات التي تبدو أنها تنكر أن تأثير التغيرات في البيئة الداخلية للبلاد قد ينتقل لى الصادرات، على سبيل المثال.

← قام بعد ذلك "بول" « *Paul* » سنة 1993 بإكمال نهج « *Brewe* » فقد شمل بما في ذلك جميع العمليات الدولية التي قد تتأثر بالمخاطر السياسية. حيث يتم تعريف هذه الأخيرة بأنها كل "الإجراءات أو السياسات الحكومية أو المجتمعية، سواء أكان مصدرها البلد المضيف أو لا والتي تؤثر إما على مجموعة أو أغلبية الاستثمارات والعمليات الاقتصادية".

مرة أخرى، فإن الأحداث التي تؤثر على البيئة العامة لقطاع الأعمال و التي تدخل في قرارات البلدان في المناطق التابعين لها أو مجموعة من البلدان التي تنتمي إليها على سبيل المثال الاتحادات النقدية ليست مقياسا عدم الاستقرار السياسي للدول.

← التعريف الأكثر شمولاً هو أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المتعلقة بالمخاطر السياسية التي ذكرت من قبل « Habib-Deloncle » سنة 1991 فبالنسبة له، المخاطر السياسية هي " مجموعة الأحداث أو قرارات النظام السياسي أو الإداري، الوطنية أو الدولية، ينتج عنها خسائر اقتصادية، تجارية أو مالية للشركات الاستيراد و التصدير أو الاستثمار في الخارج، ذات العقود " . وتجدر الإشارة إلى أنه كما هو الحال في العديد من دراسات خطر البلدان، يتم ذكر أو الاحتفاظ فقط بالجانب السلبي للمخاطر فلا يذكر أي حالة للقرارات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب للشركات على غرار كل ما يتعلق بالتخفيضات الضريبية، إضافة إلى عدم ذكر التغييرات في قانون الاستثمار والتجارة التي تساعد العلاقات الدولية .

يعتبر هذا النهج يأخذ بعين الاعتبار كل العراقيل التي قد تعوق سير العمليات الدولية : الحصص « les contingentements » ، والحواجز الجمركية « barrières douanières » والحواجز التي تحول دون إعادة رأس المال « les entraves au rapatriement des capitaux » ، والمصادرة « les confiscations de biens » ، التأميم « les nationalisations » ..

يستند هذا التعريف خاصة على أن وكالات التصنيف تعتمد على تعريف ضيق للمخاطر السياسية؛ فستاندر داند بورز تحصر المخاطر السياسية انه عزوف الدول على سداد ديونها. أي مسألة النية المعلنة لعدم الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية بغض النظر عن قدرتها المالية بالتوازي مع جميع التدابير السياسية التي تتخذها الدول و التي تهدف إلى عرقلة تدفق رأس المال، من الضروري النظر في وجود أحداث سياسية أخرى قد

تأخذ جميع الأشكال التي يمكن أن تزعزع استقرار الاقتصادات : الصراعات الداخلية و الخارجية مثل الحروب ،الثورات، أعمال الشعب الاجتماعية، والإضرابات....
 وإدراكا لهذا البعد حول المخاطر السياسية، تدرج ستاندرد اند بورز في نهجها التحليلي عناصر متعلقة بالمشاكل الوطنية والدولية، حيث تعرف المخاطر السياسية من قبل المعلمات التالية: شكل الحكومة والقدرة على التكيف من قبل المؤسسات، درجة المشاركة الديمقراطية، تنابع الخلافة السياسية، درجة توافق في الآراء بشأن أهداف السياسة الاقتصادية، الاندماج في التجارة والتمويل الدوليين و المخاطر المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي.²⁷

← أما هولت و ويغنتون « *H.Holt & K.W. Wigginton* » يرون أن الخطر السياسي الذي هو على التوالي كلي وجزئي، ويرتبط بشكل خاص بالمصالح التجارية للشركات التي تعمل بالاستثمارات الدولية والتجارة الخارجية، ويحتمل أن يظهر ذلك من خلال القرارات السياسية والانتفاضات المدنية أو المشاكل الاجتماعية والمشاكل النقدية والمالية والتجارية التي ستؤثر على بيئة الأعمال التجارية بشكل يعرض الشركات إلى خسائر مادية ومالية.²⁸

ب. تعريف شامل: هي عدم الإستقرار السياسي و الإجتماعي الداخلي، إضافة إلى الضغوط الخارجية، و النزاع العسكري الذي يؤدي إلى اضطراب العمليات اللوجستية، الجمركية و المالية. كما قد تفرض السلطات المحلية أو الخارجية حصار اقتصادي على السلع و تمنع تحويلات العملة الصعبة للخارج؛ كما أن الناشطين العموميين أو السلطات الإدارية لا يتخذون أحيانا أي قرار إلا بالنظر إلى مدى تأثير الخطر السياسي على العمليات المنجزة مع

²⁷ *Stéphanie Gautrieaud : Le risque pays : approche conceptuelle et approche pratique, ATER – Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu Bordeaux IV, DOCUMENT DE TRAVAIL N° 72,p 15.*

²⁸ عبد اللطيف عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره، ص 14.

الدولة المعنية.²⁹ كما قد تكون الأحداث الطبيعية سببا في عدم تحويل الأموال، أو توتر العلاقات الاقتصادية أو السياسية (التغيرات الوزارية، التأميم، الكوارث الطبيعية...).³⁰

وقد حددت البنوك والشركات متعددة الجنسيات المخاطر السياسية كعامل يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على ربحية المشاريع على الصعيد الدولي. فالخطر السياسي يمثّل الخطر السيادي وكل منهما يقعان ضمن الإطار الأوسع لما يسمى خطر البلاد.

كما تشمل المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الاضطرابات المدنية بسبب الخلافات الأيديولوجية، عدم المساواة في توزيع الدخل، والاختلافات و الاشتباكات الدينية.³¹

ج. مكونات الخطر السياسي: تختلف مكونات نشوء الخطر السياسي من بلد إلى آخر و من وقت لآخر مثل: الحرب، الاحتلال من قبل قوى أجنبية، المظاهرات المستمرة والاحتجاجات و الإضرابات و الاضطرابات، التراع بين جيران الدولة مثلا التراع على الحدود أو المطالبة الإقليمية، الصراعات الإيديولوجية تعارض المصالح الاقتصادية التزعة الإقليمية والعنصرية داخل مجتمع البلد الاستقطاب والتحالفات السياسية، سوء توزيع الدخل والسلطة... الخ. وهناك مكونات أخرى يمكن أن تنشأ، لكن لما نلاحظ انه يوجد مكونات محلية داخلية و أجنبية (خارجية) يمكن أن ينشأ عنها مخاطر سياسية وعلى المحلل أن يدرس و يهتم أكثر ببعض المخاطر الفرعية ذات الصلة بالمشروع الخاص الذي يفكر في إقامته في أي بلد أجنبي.

1) العوامل المحلية:

– النظام السياسي:

✓ القوة السياسية للحكومة ،

✓ قدرة الحكومة على مقاومة الضغوط المتنوعة، القدرة على التغيير بدون

صراعات.

– جماعات الضغط و النفوذ السياسي لها:

²⁹ j.Paveau et autres : *Exporter (pratique du commerce international)*, Edition Foucher, 19ème Edition 2005, P 364.

³⁰ Samia Oulounis : *gestion financière internationale*, OPU, 2005, P 18.

³¹ Andrew Fight : *Understanding International Bank Risk*, John Wiley & Sons Ltd, 2004, p 149.

- ✓ فلسفتها و أهدافها ،
- ✓ لسياسات و التكتيكات التي تنتجها.
- موظفي الحكومة:
- ✓ عدد الموظفين المؤهلين ،
- ✓ قدرتهم و استعدادهم لاتخاذ قرارات صعبة ؛
- ✓ قدرتهم على تطبيق أو تنفيذ الخطط.
- مجموعة المعارضة:
- ✓ احتمال حدوث انقلاب سياسي أو عسكري على النظام الحاكم من داخل البلد ،
- ✓ فلسفة و أهداف جماعات المعارضة القوية .³²
- حكومة البلد : من حيث الكفاءة، الروتين في إنجاز المعاملات المرنة و مدى تجاوبها مع المطالب الشعبية .

2) عوامل دولية :

- احتمال نشوء صراع مقلق للنظام من خارج البلد مثلا،
- بسبب حدوث مشكلة مع دولة؛
- بسبب معاهدة أو التزامات أخرى مع دولة أو شركة خاصة؛
- العلاقات مع شركاء تجاريين رئيسيين قد تتعرض لنكسات ؛
- علاقات البلد الأم للشركة مع بلدان أخرى قد تتعرض لمشكلة معينة.

د. فئات الدراسة المؤثرة في إمكانية التغيير السياسي:

إذا أردنا أن دراسة المخاطر السياسية بطريقة منطقية، يجب علينا تصنيف عدد كبير من التأثيرات المحتملة ومن ثم محاولة تأسيس أهميتها.

فهناك ثلاث فئات عريضة. بموجبها ينبغي لنا أن دراسة إمكانية التغيير السياسي و هي:

³² علي عباس: إدارة الأعمال الدولية ، دار حامد لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 247-248.

- البنية السياسية نفسها،
- القيادة أو الطرف المسيطر؛
- السياسات داخل الحكومة الحالية.

٥. البعد الزمني:

إن تحليل المخاطر السياسية يحتاج التركيز على 3 أبعاد : المدى القصير والمتوسط، والطويل.

- المدى القصير: ويتم رصد مؤشرات رئيسية هي:
 - ارتفاع المعارضة لا سيما إذا أخذت شكلا عنيفا،
 - تزايد الاستياء من السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية؛
 - الإفراط في الاعتماد على مجموعة واحدة أو شخص ما؛
 - ارتباط قوي بطرف خارجي مناهض للحكومة، قد يكون مرتبط بنشاط حرب العصابات؛
 - الحرب.

— المدى المتوسط : هنا لا بد من التعامل مع عدد كبير جدا من العوامل على المدى القصير ولكنه يصبح الأمر ذلك أكثر أهمية لتحديد الخصائص التي قد تسبب تغيرات ليس فقط في التوجهات السياسية و إنما في سياسات الأشخاص التي تتحكم في الدولة، و أكثر من ذلك إلى محاولة تحديد أماكن الضغط الموجودة، وبشكل متزايد إحداث تغيير جوهري في النظام.

— المدى الطويل: وينبغي على المدى الطويل تحليل التركيز أكثر على العوامل الأساسية، والضغط الكامنة على الحياة السياسية للبلد بدلا من تلك التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في شامل للسياسة. ففي الواقع هو نوع من فن التفكير شبه مستحيل.³³

2. المخاطر الاجتماعية و الثقافية :

أ. العوامل الاجتماعية و الثقافية المحلية:

- مدى التجانس السكاني:

³³ Andrew Fight : op.cit, p 150.

- ✓ دينية (مدى تعدد و تنوع الديانات و المذاهب و الطوائف الدينية)،
- ✓ التعدد اللغوي؛
- ✓ أسباب طبقية: ويقصد بذلك مدى الفروقات و الاختلافات بين الطبقات الاجتماعية، من حيث درجات الغنى و الفقر والطبقات الثقافية (متعلمين أو أميين) و هل تسبب الاختلافات الطبقية وجود صراع طبقي داخل المجتمع .
- مدى التماسك أو الانقسام الاجتماعي والثقافي داخل البلد.
- ✓ المزاج النفسي للسكان، وأخلاقيات العمل، الثقة بين الناس، الصدق في التعامل علاقات الصداقة والولاء والانتماء للشركة ،
- ✓ البطالة، حجمها، سلوكها مدى تكرار الاضطرابات، الإضرابات، والاحتجاجات ضد الحكومة مدى اهتمام الناس بالأنشطة السياسية و اتجاهاتها.³⁴

ب. العوامل الاجتماعية و الثقافية الدولية:

- الروابط الإقليمية مع الدول المتجاورة من حيث:
 - ✓ الروابط الدينية،
 - ✓ الروابط اللغوية؛
 - ✓ الروابط التاريخية؛
 - ✓ الروابط الاجتماعية.
- العداة مع الدول المتجاورة للأسباب التالية :
 - ✓ الاختلافات الدينية،
 - ✓ الاختلافات اللغوية؛
 - ✓ الاختلافات العرقية؛
 - ✓ الاختلافات الاقتصادية؛

³⁴ علي عباس : مرجع سابق، ص 249.

✓ الاختلافات التاريخية.

3. المخاطر الاقتصادية و المالية

أ. تعريف: غالبا ما تسمى المخاطر الاقتصادية والمالية ببساطة المخاطر الاقتصادية؛ إضافة مصطلح "المالية" يظهر أن البعد المالي أصبح أكثر أهمية في سنوات 1990؛ وقد تم جمع كل من مصطلحي المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية لمعارضة المخاطر السياسية ذلك انهما أقرب إلى تقييم القدرة المالية للدول.

← عرض كل من كلارك، ماروا « Clark, Marois » و سارنس « Cernes » في سنة 2001 شرحا متباين، ومقيدا لهذين البعدين من مخاطر الدولة " يعرف مخاطر البلد الاقتصادي انه تقلبات في الناتج الوطني الإجمالي «PNB» أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB « réel » غير أن هذه المقاربة أو النهج هو ضيق للغاية ويمكن أن يؤدي أو يساهم في تشويه تقييم مخاطر الدولة؛ فقد تم الاستناد لتحديد قدرات الدفع لبلد ما في المستقبل العام على دراسة واحدة ظرفية لوضع الاقتصادي وهو بأي حال من الأحوال لا يعتبر بالمؤشر الجيد. وهناك مثال بسيط يوضح لنا ذلك: فاذا اعتبرنا أن الناتج الوطني الإجمالي للمغرب «PNB» حساس جدا لتغيرات المناخ التي تؤثر بشكل مباشر في القطاع الزراعي، وهو المصدر الرئيسي للدخل، ونحاول التركيز على الوضع في سنتي 1997 و 1998، فقد شهدت البلاد من حالة من الركود الاقتصادي من 2.2٪ إلى زيادة بنحو 6.8٪ ، وبالتالي فإن دراسة الاتجاه العام لتطور المؤشر ضروري لتجنب رهن مستقبل البلاد على أساس أنه لسنة معينة، كان مستوى الإنتاج الوطني منخفض جدا إلى كارثي، أو قد يكون خلاف ذلك أي مهم؛ وبالتالي فإنه من المناسب أن يشمل تقييم المخاطر الاقتصادية جميع المحاميع الاقتصادية الكلية «grands agrégats macro-économiques» على غرار نمو الناتج المحلي الإجمالي و كذا التضخم ، الأرصدة المالية ، ميزان المدفوعات و معدل الاستثمار والادخار ...

← كما عرف كلارك، ماروا « Clark, Marois » وسارنس « Cernes » في سنة 2001 أيضا المخاطر المالية: "تتعلق مخاطر البلد المالية بقدرة الاقتصاد على توليد ما يكفي من التبادلات الدولية لتلبية المدفوعات من الفوائد وأصل الديون الخارجية"³⁵.

يعتبر هذا التعريف أيضا أنه ضيق جدا أي بمعنى انه يأخذ دفع الديون الخارجية للدولة بعين الاعتبار و يهمل الالتزامات الخارجية للمصدرين، المستثمرين الصناعيين المتعاقدين مع الدولة نفسها، الشركات العامة والشركات الخاصة.

لهذا فان المقاربة الأكثر شمولية للمخاطر المالية هي التي تشمل جميع المعلومات المتعلقة بالديون، تكوينها، منشأها وتاريخها، فضلا عن قطاعها المصرفي و سوق الأوراق المالية. نلاحظ أنه على عكس المخاطر السياسية، فوكالات التصنيف تعتبر الخطر الاقتصادي / المالي يتمثل في انه الفشل المالي للدولة في دفع ديونها، أي عدم تسديد الدين و الذي يرتبط مباشرة بعدم وجود رأس المال المتاح في الاقتصاد.³⁶

ب. مكوناتها و عواملها: وتمثل في ما يلي: تباطؤ معدلات الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج انخفاض إيرادات الصادرات زيادة الاستيراد من المواد الغذائية و الطاقة و تتركز هذه المخاطر عند قياس مخاطر البلد.

1) عوامل اقتصادية محلية :

- ✓ النمو الاقتصادي وبيانات الاستثمار في البلد،
- ✓ مدى التنوع الاقتصادي و حالات السوق؛
- ✓ معدلات التضخم ومستوياته واتجاهاته المستقبلية؛
- ✓ السياسة النقدية المتبعة؛
- ✓ السياسة المالية والعجز في الموازنة؛
- ✓ متانة الأسواق المالية المحلية وحجم الاستثمارات الممولة محليا.³⁷

³⁵ يجب أن نكون يقظين في هذا الصدد وعدم الخلط بين هذا الخطر و المخاطر المصاحبة لمستثمري المحفظة الذي يحمل نفس الاسم.

³⁶ Stéphanie Gautrieaud : op.cit_p 16-17.

³⁷ د علي عباس : مرجع سبق ذكره، ص 249-250.

2) عوامل اقتصادية دولية

- ✓ ميزان المدفوعات هل هو سالب أم موجب،
- ✓ التجارة الدولية وتتمثل في :
 - ❖ مدى مساهمة التجارة في تكوين الناتج الإجمالي القومي،
 - ❖ استقرار الإيرادات التجارية؛
 - ❖ مرونة الطلب على الصادرات؛
 - ❖ مرونة الطلب على الواردات (الأجهزة الكهربائية، الكماليات، درجة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، أو مدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج).
- ✓ رأس المال الدولي للبلد،
 - ❖ العملة الوطنية :
 - نقاط القوة و الضعف في عملة البلد،
 - استقرار أسعار صرف العملة؛
 - جودة أسواق الصرف؛
 - مدى السيطرة على أسواق الصرف.
 - ❖ الديون:
 - الدين الإجمالي،
 - الدين قصير الأجل كنسبة من الدين الإجمالي؛
 - نسبة الدين.
 - ❖ الموارد المالية الدولية :
 - الاحتياطات الدولية،
 - القدرة على الاقتراض من السوق الدولي؛
 - تواريخ إعادة تسديد الديون؛
 - تصنيف الائتمان وسياساته؛

-انتقالية التدفقات الرأس مالية الداخلية.

❖ نسبة الاستثمار الكلي الممول من خارج البلد³⁸.

4. مخاطر اقتصادية و مالية أخرى:

أ. مخاطر سعر الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية و حدوث تذبذب في الأسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إتماما كاملا و دراسة واقية عن أسباب تقلبات الأسعار.

كما يمكننا تعريف مخاطرة الصرف الأجنبي على أنها عدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدي للمنشأة والذي ينتج عن تغير أسعار العملات. يمكن تقسيم مخاطر الصرف الأجنبي إلى ثلاثة أقسام وهي:

– مخاطر الصفقة: وهي التي تحدث عندما يكون العقد مسمى بعملة أجنبية، بمعنى أن الشركات التي تمارس عمليات البيع و الشراء بعملات متعددة غير عملتها المحلية هي التي تتعرض لمثل هذا المخاطرة.

– المخاطرة المحاسبية: وتواجه هذه المخاطرة الشركات متعددة الجنسيات بحيث يجب على هذه الشركات إصدار قوائم مالية ختامية لجميع الفروع في مختلف الدول في قائمة واحدة بعملة الدولة الأم، وهذا بسبب تحويل قيم جميع أصول و خصوم الفروع الأجنبية إلى العملة المحلية حسب سعر الصرف السائد مما يؤدي إلى اختلاف في القيم وبالتالي سميت بالمخاطر المحاسبية.

– المخاطرة التشغيلية أو الاقتصادية: وهي المخاطر التي تنتج عن العمليات التي تتضمن على عملات أخرى.³⁹

³⁸ د علي عباس: مرجع سبق ذكره، ص251-252.

³⁹ مروان النحلة: قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 22 شباط 2010، ص37-38-39: تاريخ الاطلاع يوم 17-04-2014. www.kantakji.com/media/1160/322.pdf

ب. الخطر البنكي: مخاطر الدولة للبنوك يسمى الخطر البنكي، ويعرف بأنه "خطر حادث التسديد" الناتج عن أفعال أو سلوك دولة المدين مثل: (توقف الدفع « moratoire » ، عدم الاعتراف ببعض الديون الخارجية...)

تم تسليط الضوء على المخاطر البنكية في 1970 حيث أثارت بالفعل الاهتمام، فتاريخياً كانت البنوك أول الأعوان الاقتصادية التي تم تقييمها، وقد تم كتابة مقالة مرجعية للخطر المصرفي من طرف "سارجن" « Sargen » في سنة 1977 ؛ فاهتم الاقتصادي بأهمية الديون الخارجية في ميزانيات البنوك الأمريكية. فأوضح أن هاته الأخيرة بحاجة إلى وضع إجراءات للحماية من التعرض لمخاطر عدم الدفع من الدول النامية والبلدان التي تنتمي إلى الكتلة الاشتراكية.⁴⁰

ج. الأزمات المالية: لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية: هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى⁴¹. كما توجد إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، من بينها أن الأزمة هي: " حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الإقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش إقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض، أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الإستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال"⁴².

فتعتبر الأزمات من أهم مولدي المخاطر القطرية باندراجها تحت ما يسمى بالمخاطر المالية و الإقتصادية، بحيث تحدث الأزمات أحيانا ما يسمى بالإنهيارات في بعض القطاعات الإقتصادية، أي أنها تنتقل داخل الدولة الواحدة من قطاع لآخر و هذا ما تفسره نظرية

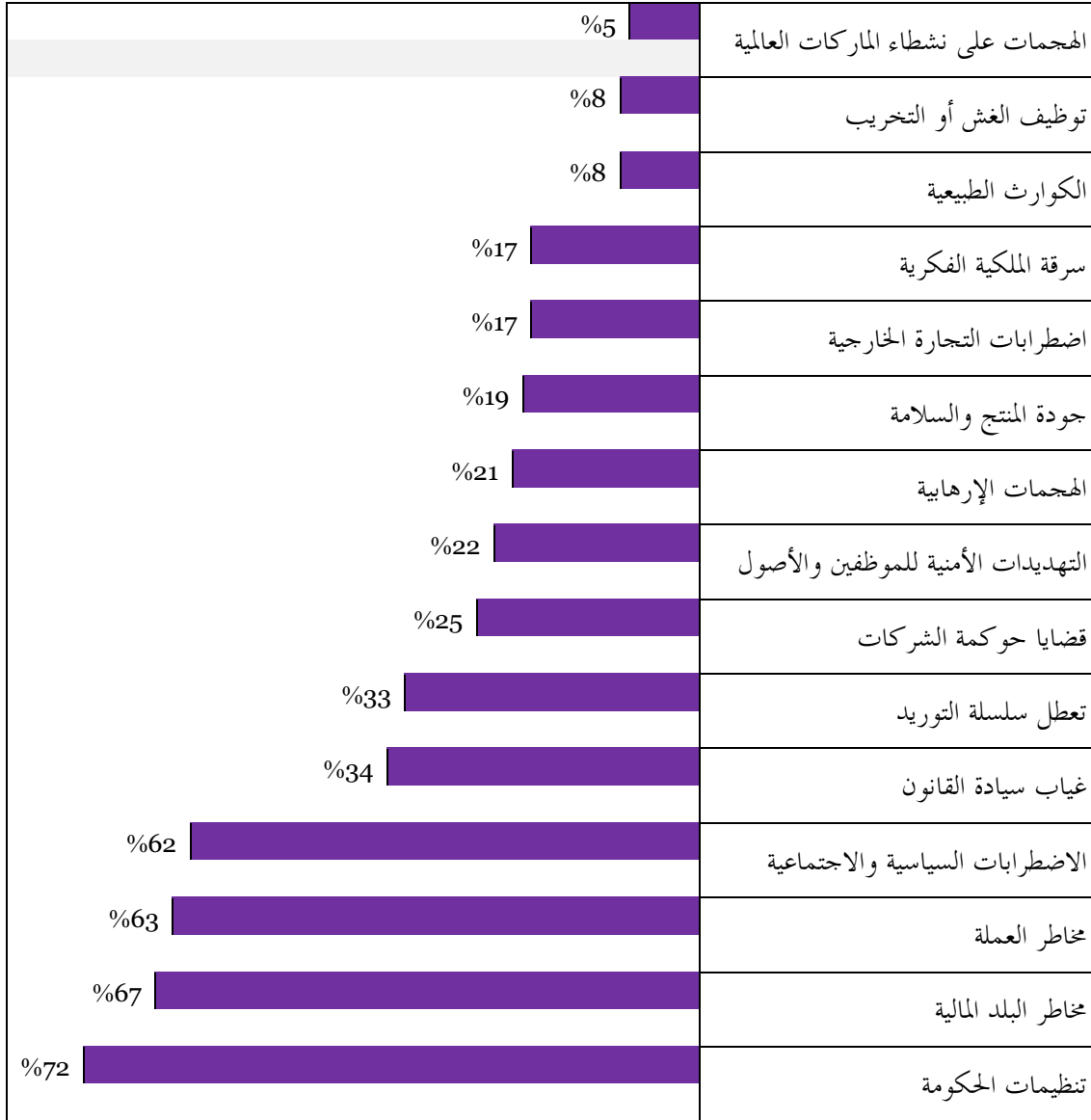
⁴⁰ Stéphanie Gautrieaud : op.cit_p 3.

⁴¹ د. عبد الله شحاتة: الأزمة المالية المفهوم والأسباب، تاريخ الاطلاع يوم 2010-03-02 www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

⁴² الداوي الشيخ :مداخلة تحت عنوان " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها" في إطار مؤتمر "" الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي.""، جامعة الجنان طرابلس لبنان.13 و 14 آذار " مارس 2009.

الدومينو⁴³ " مفعول الدومينو"؛ بل قد تُحدِثُ أكثر من ذلك إذ يمكنها الانتقال إلى خارج حدود الدولة إلى دول أخرى و هذا ما يسمى بأثر العدوى⁴⁴.

الشكل (2.4): المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للشركات



Source : Kitty K. Chan and Edward R. Gemayel : *Risk Instability and the Pattern of Foreign Direct Investment in the Middle East and North Africa Region*, August 2004, International Monetary Fund, p 7.

⁴³ نظرية الدومينو: توجد عدة إسهامات علمية تناولت هذه الأزمة بالدراسة والتحليل ، وحاول البعض تقديم صورة مبسطة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، من بينهم الباحث الفرنسي الشاب طوماس غينولي؛ فتبعاً لوجهة نظرة (غينولي) فإن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو؛ فإذا كان هناك صفيين من الدومينو تم وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو تم وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرد فعل تتابعي يسقط البقية.

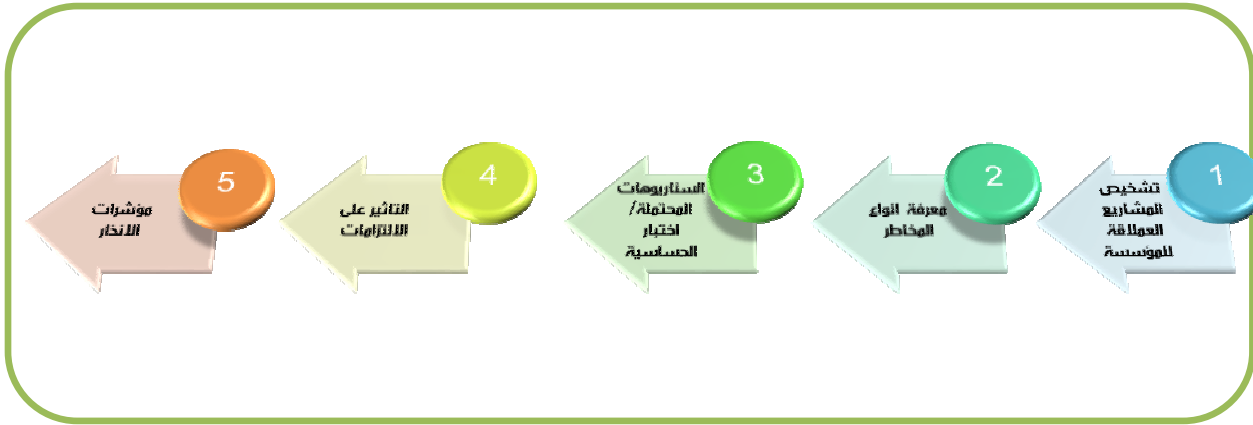
⁴⁴ أثر العدوى: أو ما يسمى « Contagion Effect » أي انتقال الأزمات المالية - مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو انهيار أسواق الأسهم - وانتشارها في دول أخرى. ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نتيجة لإنتشار غير مبرر "للعدوى" بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها هذه الاقتصاديات التي انتقلت إليها الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أم تشابهت.

رابعاً: سيناريوهات المخاطر القطرية⁴⁵

هي عبارة عن أدوات توقع بامتياز، فسيناريوهات الخطر هو إجراء آخر أساسي في تحليل المخاطر القطرية. يهدف إلى تقديم مزيج لعدة عوامل خطر (اقتصادية وسياسية...) و " نأخذ بعض من خصائصها بالنسبة لآفاق زمنية مختلفة (قصيرة ، متوسطة وطويلة الأجل). نتائج هذا السيناريو تسمح للمستثمرين أو المصرفيين أخذ فكرة أكثر حصراً لمدى الخسائر والمكاسب المحتملة، والتي من شأنها التأثير على اختيار انطلاق أو عدم انطلاق العملية.

الرسم البياني أدناه يوجز منطق سيناريو المخاطر القطرية.

الشكلا (3.4): سيناريوهات الخطر



Source : siafinance: op.cit.

⁴⁵ siafinance: op.cit.

المطلب الثاني: تقنيات تقييم المخاطر القطرية داخل المؤسسة

إن بمجرد تحديد أي شركة للعوامل الكلية والجزئية « *macro et micro* » التي تستحق النظر في تقييم المخاطر القطرية، فإنها قد ترغب في وضع نظام لتقييم هذه العوامل، وتحديد وتقييم المخاطر القطرية. فهناك تقنيات مختلفة متاحة لتحقيق هذا الهدف. بعض التقنيات الأكثر شيوعاً هي:

- نهج المرجعية « *Approche Checklist* »
- تقنية دلفي « *Technique Delphi* »
- طريقة السيناريو « *La méthode des scenarios* »
- التحليل الكمي « *L'analyse quantitative* »
- زيارات التفتيش « *Visites d'inspection* »
- مزيج من التقنيات « *Combinaison des techniques* »

ستطرق لكل تقنية بإيجاز .

1. نهج المرجعية « *Approche Checklist* »

إن نهج المرجعية ينطوي على الحكم على كافة الأصعدة السياسية والعوامل (الكلية والجزئية) « *macro et micro* » التي تساهم في تقييم الشركة للمخاطر القطرية. فبعض العوامل (مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يمكن قياسها من البيانات المتاحة، في حين أن العوامل الأخرى (مثل احتمال الدخول في حرب) يجب أن يكون قياسها ذاتياً. كما أنه إذا لزم الأمر تحويل بعض العوامل إلى قيم عددية حتى تتمكن من تقييمها لبلد معين. فالعوامل التي من شأنها أن يكون لها تأثير أكبر على خطر البلد، ينبغي أن تكون بأعلى ترجيح. كما أن مقاييس بعض العوامل الأخرى ونظام الترجيح المستخدمة هي ذاتية.

2. تقنية دلفي « *Technique Delphi* »

تقنية دلفي تنطوي على الحصول على مشورة مستقلة عن الدول المعرضة للخطر من دون مناقشة مجموعة من المستشارين الذين يقدمون المشورة من هذا القبيل. فالمؤمنون قد يستخدمون هنا موظفي الشركة لإجراء التقييم أو خبراء استشاريين من الخارج.⁴⁶ فهي جمع الأفراد الأكفاء (المهرة) و/أو القيام بالإستعلام عن الموضوع المدروس، وتنظيم حوار منظم لهم. فهي مناقشة غير رسمية بين الناس من مختلف الأصول (موظفي الشركة، والإستشاريين والباحثين، الخ.) التي لها انشغالات مختلفة (المالية، ورجال الأعمال والإقتصاديين وعلماء الإجتماع، الخ.) التي من المرجح أن تظهر حقائق من المحتمل أن تؤثر على تطور مدفوعات الدول التي تشملها الإستطلاع (الأخطار التي نبحث عنها). ثم إقامة حوار أفضل بين نفس الأفراد مما يسمح بتوضيح عملية ظهور هذه المخاطر وقياس احتمالاتها كميًا.⁴⁷ فيمكن الشركات متعددة الجنسيات أن تضع متوسط للتنقيط المخاطر لهذه الأقطار بطريقة ما، وحتى تقييم درجة الخلاف عن طريق قياس تشتت الآراء.⁴⁸

3. طريقة السيناريو : « *La méthode des scenarios* »

هي جمع الأفراد الأكفاء في مجال دراستها، لتنظيم نقاش حول سيرورة العمليات، والتسلسل المنطقي « *chaîne logique* » ، والتي نقوم بتحليل نتائجها على وجه الخصوص. مقارنة بالطريقة السابقة الأكثر دقة في وصف تسلسل النتائج المترتبة على عدد محدود من المخاطر الجدد معروفة؛ فهذا النهج أقل غنى من حيث عدد المخاطر المأخوذة بعين الإعتبار، فالخطر قد يكون أن "سيناريو الكارثة" الأكثر تفضيلا و دراسة ليس هو الملاحظ في الواقع، مما يجعل التغطية غير جيدة. فمثلا، التخوف من التأميم يؤدي إلى تمويل إنشاء الوجود التجاري بواسطة القروض الخارجية، أو إن الرقابة الشديدة على الصرف لا تتسمح بدفع الفائدة وسداد رأس المال.⁴⁹

⁴⁶ Madura Jeff : *International Financial management.*, Thomson South-Western, 9th ed.2007, p 561.

⁴⁷ Michel jura: *op.cit*, p 336.

⁴⁸ Madura Jeff : *op.cit*, p 562.

⁴⁹ *bid.loc.cit*.

4. زيارات التفتيش « *Visites d'inspection* »

تتطلب زيارات التفتيش السفر إلى بلد المعني والإجتماع بالمسؤولين الحكوميين و المسؤولين التنفيذيين للشركات، و/أو المستهلكين. مثل هذا الإجتماع يساعد في توضيح أية آراء غير مؤكدة للشركة التي لديها نحو هذا البلد. و في الواقع، يمكن لبعض المتغيرات، مثل العلاقات بين البلدين، أن تجعل أنه من الصعب تنظيم مثل هذه الرحلات نحو هذا البلد المضيف⁵⁰.

5. التحليل الكمي « *L'analyse quantitative* »

إن بمجرد قياس كل من المتغيرات المالية والسياسية لفترة من الوقت، تمكن نماذج التحليل الكمي من التعرف على الخصائص التي تؤثر على مستوى خطر البلاد (القطر). ولهذا فعملية التحليل الرياضي هو أداة إحصائية تستخدم عادة لهذا الغرض. لتوضيح ذلك، نفترض أن هناك بعض البلدان كانت تاريخياً بإمكان تصنيفها على أنها معرضة لخطر يمكن تحمله « *tolérable* »، في حين أن هناك بلدان أخرى معرضة لمخاطر لا يمكن تحملها (لا تطاق) « *intolérables* ». فعملية التحليل الرياضي يمكنها اختبار العوامل المالية والسياسية لجميع هذه الدول، كما تحاول تحديد العوامل التي تساعد على التمييز بين بلد مقبول المخاطر والمخاطر القطرية الغير مقبولة، فعلى سبيل المثال، فقد تجد أن عملية التحليل الرياضي ترى أن النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المتغير الحاسم في تفسير ما أن خطر البلد جيد أو سيئ. فهذه المعلومات جنباً إلى جنب مع المعلومات التي تم تحديدها لجميع العوامل الأخرى، يمكن استخدامها بعد ذلك في إعادة تقييم بلدان بمرور الزمن. فإذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغيرها من المتغيرات الرئيسية لبلد معين في تدهور، هذا يوفر إشارة إلى أن مخاطر البلد آخذة في الإزدياد.

يمكن أن يستخدم تحليل الإنحدار أيضاً لتقييم المخاطر، نظراً لأنه يمكن قياس مدى حساسية متغير ما لمتغيرات أخرى. على سبيل المثال، يمكن لشركة أن تقلل من نشاطها التجاري (مثل نسبة الزيادة في المبيعات) بالنظر إلى خصائص الدولة (مثل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج القومي).

⁵⁰ Madura Jeff : op.cit, p 562.

النتائج المحصلة من هذا التحليل سوف تبين مدى حساسية مؤسسة ما بالنظر إلى اقتصاد أي بلد. فهذه المعلومات تعتبر قيمة لإدراجها في التقييم الشامل لمخاطر البلد .

في حين أن النموذج الإحصائي القياسي يقوم بمسح كمي لأثر المتغيرات على بعضها البعض، التي أظهرت قصورها. على سبيل المثال، عملية التحليل الرياضي المطبقة على البيانات التاريخية وجدت أن النمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يمكن أن يقلل من درجة مخاطر البلد. ولكن، إذا كان لا يمكن التنبؤ بالنمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما، قد يكون من الصعب التنبؤ بمخاطر البلاد المتغير مع مرور الوقت. لأن تصنيف مخاطر البلد يتم استخدامه في تقييم المشاريع الممكنة في المستقبل، فنظام التصنيف المثالي هو الذي يوفر الإنذار المبكر (المسبق) عن البلدان التي قد تسبب مشاكل للشركة في المستقبل.

وبالتالي، فإن التقنيات الكمية المثالية تحدد الخصائص وتشير كذلك إلى المشاكل المحتملة قبل حدوثها فعلا (ويفضل ذلك قبل اتخاذ الشركة لأي قرار بشأن التعامل في ذلك البلد)، حتى هذا الوقت، لا يوجد هذا النموذج الكمي.

6. مزيج من التقنيات « Combination of techniques »

في بعض الحالات، قد يكون من الأنسب لتنفيذ إثنين أو أكثر من الأساليب المذكورة أعلاه. هذه الممارسة تعتبر شائعة، لأن كل تقنية لها مواطن القوة والضعف. على سبيل المثال، زيارات التفتيش (التفقدية) توفر معلومات مفيدة، لكن لا يمكنها لوحدها توفير تحليل كامل عن المخاطر القطرية. فقد يتولد لتقييمات مختلفة للمخاطر بواسطة كل تقنية بلد واحد، وإذا كان هناك اختلافات كثيرة، يمكن إجراء المزيد من التحليل.⁵¹

يعتبر رصد المخاطر تكملة ضرورية للإصلاح السريع لبروز هذه المخاطر، أو تغيير في احتمالاته. لهذا، يمكننا استخدام جدول مراقبة « *tableau de bord* ». بمعنى أن هناك سلسلة كاملة من الإحصاءات لرصد البيانات التي قد تؤثر على التجارة الخارجية، أو للتعبير عن تدهورها. فالهدف من هذه الوسيلة هو أن تكون مكتملة نسبيا لتسليط الضوء على أغلبية المخاطر، غير أن ما يؤخذ عليها هو كونها صعبة التسيير بسبب كثرة السلاسل.

⁵¹ Michel jura: op.cit, p 336.

كما تعتبر هذه المؤشرات أقل كلفة والأسهل من حيث الاستخدام. فهي نوع من الإطار التحليلي الكمي بهدف جعل التطور كمي واضح ومباشر بالمقارنة مع الهدف أو المشكلة. وبعبارة أخرى، المؤشر هو نوع من التحليل الجاهز، الذي يوفر معلومات عن التغيرات في الأخطار القادمة الموالية، كتدهور تغطية التجارة الخارجية الذي يمكن أن يؤخذ على أنه يعي تفاقم للمخاطر التي شكلتها الدولة الملاحظة، مما يبرر إتباع هذه الأخيرة. فعملية تطوير المؤشرات قد تكون على النحو التالي. ففي البداية، علينا تحديد الكميات والمخاطر المراد متابعتها. ثم تحديد المؤشرات التي تسمح برصد مستوى التحقق من التطورات المخطط لها، وقيمة متغيرات الأخطار التي تحدد مصدر الفوارق الملاحظة، والتي تكون بمنى عن التطورات أو الحوادث (الإحصائية أو الإقتصادية) التي يمكن أن تشوه قراءة أو تفسير المؤشرات. غير أنه قد يواجه هذا العمل نوعان من الصعوبات:

— يجب إيجاد المصادر الإحصائية والتحري من موثوقيتها (لاسيما للعلاقة المراد استخدامها)،

— معالجتها بطريقة تحولها إلى حادث أو تطورات غير متوقعة وغير مثيرة للقلق تحجب الكثير من معناها (على سبيل المثال، الإعلان عن خطر خيالي، أو عدم تقرير الخطر خلال فترة النمو)⁵².

⁵² *ibid*, p 337.

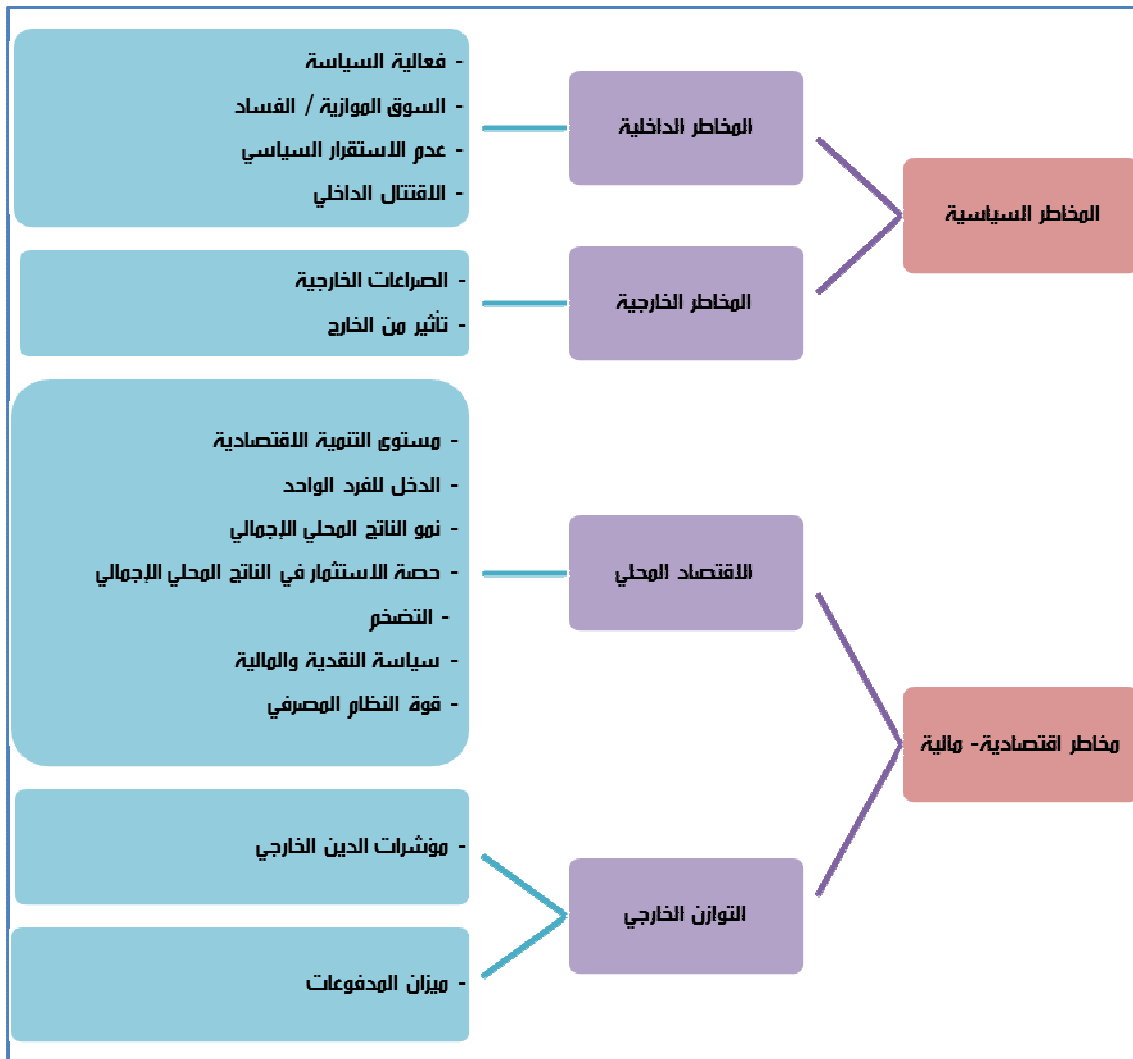
المطلب الثالث: مصادر و مكونات معايير تقييم المخاطر القطرية من طرف الوكالات

تختلف كل وكالة في نظرتها للمخاطر و المعايير التي من خلالها يمكن تحديد إن كان القطر أو الدولة ذات خطر، لكن العيد منها تتفق في بعض المعايير أو ما يسمى المواضيع المشتركة.

أولا: طبيعة أنواع ومصادر المعايير المستخدمة في تقييم المخاطر القطرية :

تعتمد وكالات التصنيف في تقييمها للمخاطر القطرية كل من المعايير الكمية و النوعية:

الشكل (4.4) : المواضيع المشتركة لتقييم مخاطر الدولة



Source : Yasmine GUESSOUM : *LA DYNAMIQUE DE CONVERGENCE EN MEDITERRANEE Un système d'évaluation basé sur l'analyse multicritère*, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Soutenue le 07 octobre 2006, p 50-51.

الجدول (1.4) : طبيعة أنواع ومصادر معايير التصنيف

المخاطر / المؤسسات	S&P	PRS	PRS	MOODY	Institutional	EUROMoneyY	EIU	CRIS	BERI	BoA
		COPL	ICRG		Investor					
السياسية	Quant/Qual		Qual	Qual	Qual	Qual	Qual		Qual	
المالية		Quant/Qual	Quant/Qual	Quant	Qual	Quant				Quant
الاقتصادية	Quant		Quant/Qual	Quant/Qual	Qual	Quant	Quant		Quant	Quant
العمليات التنفيذية									Quant/Qual	
التحويلات المالية وإعادة توظيف رأس المال									Quant/Qual	
الأمن								Qual		
الاقراض والتجارة							Quant/Qual			
التصدير		Quant/Qual								
الاستثمار المباشر		Quant/Qual								
النوع	Ordinal	Scalar	Scalar	Ordinal	Scalar	Scalar	Scalar	Ordinal	Scalar	Ordinal
مصادر البيانات										
فريق الخبراء		X							X	
مسح					X	X				
تحليل الموظفين	X		X	X			X	X		
نشر البيانات	X	X	X	X		X	X		X	X
			مدرج	: Scalar	ترتيبي	: Ordinal	متغيرات	:Quan +	متغيرات	: Qual

Source : Erb C., Harvey C. and Visakanta T., Political Risk, Economic Risk and Financial Risk: Financial Analysis Journal, November-December 1996, Table 4. (http://www.duke.edu/~charvey/Country_risk/pol/poltab4.htm).

ثانياً: المكونات الرئيسية للمعايير المستخدمة في تقييم المخاطر القطرية:

الجدول (2.4): المكونات الرئيسية لمعايير التصنيف

BoA	BERI	CRIS	EIU	EURO Money	Institutional Investor	MOODY	PRS ICRG	PRS COPL	العوامل
X	X		X	X	X	X	X	X	الحساب الجاري / ميزان المدفوعات
X	X		X	X	X	X	X	X	الديون
X	X		X	X	X		X	X	العجز
									الميزان الإقتصادي والنمو
X	X		X	X	X		X	X	تركيز الصادرات ، والإعتقاد على واردات
X	X		X		X		X	X	العولمة الأجنبية / تحويل العملة
X	X		X		X		X	X	الناتج المحلي الإجمالي / نصيب الفرد من الناتج المحلي
	X		X			X			السيولة
					X	X		X	السوق الهوائي
X			X	X	X			X	احتياطي
			X		X		X	X	معدل الإيداع
	X						X	X	التضخم
	X			X	X			X	الوصول إلى أسواق رأس المال
									التحيز (تجزؤ إلى فصائل)
	X	X	X	X	X	X		X	(السياسية والعرقية والدينية والعقائدية واللغوية)
									الظروف الإجتماعية / نزاع / التاريخ
	X		X	X	X	X	X	X	الحوافز / توقعات
	X				X				النظام قسرياً / شرعية
									البيروقراطية / الكفاءة التكنولوجية
	X	X	X		X	X		X	الفساد / سياسة هرونة
	X	X			X	X		X	الجناحية / التمرد العسكري
	X			X	X	X	X	X	الالتزام الدولي / التكامل
	X				X	X			الإطار القانوني
	X				X	X		X	التأخير
	X	X	X	X	X	X	X	X	سياسة البيئة
	X				X	X		X	السياسة الإقليمية
	X				X			X	البنية التحتية المحلية والخدمات الإدارية
	X				X		X	X	تكاليف العمالة / الإنتاجية

Source : Erb C., Harvey C. and Viskanta T., Political Risk, Economic Risk and Financial Risk, Financial Analysts Journal, November- December 1996, Table 5. (http://www.duke.edu/~charvey/Country_risk/pol/poltab5.htm).

المبحث الثاني: انعكاس المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية

المطلب الأول : نظرة عامة على المعاملات المالية الدولية للجزائر

أولاً: معاملات التجارة الخارجية

إن سياسة التجارة الخارجية لم تعرف أي تغيير منذ الاستقلال إلى غاية التعديلات التي جاء بها قانون 02-78 والذي مفاده تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الاقتصاد الوطني، مراقبة حركة رؤوس الأموال، تنويع العلاقات مع الخارج، وما يمكن الإشارة إليه هو احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصفة الأساسية لنظام التجارة في الجزائر، وهذا إلى غاية 1990 مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

الجدول (3.4):حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر (الفترة: عام 2013)

القيمة بمليون دولار أمريكي

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

*نتائج مؤقتة

فخلال عام 2013، حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 11,06 مليار دولار.

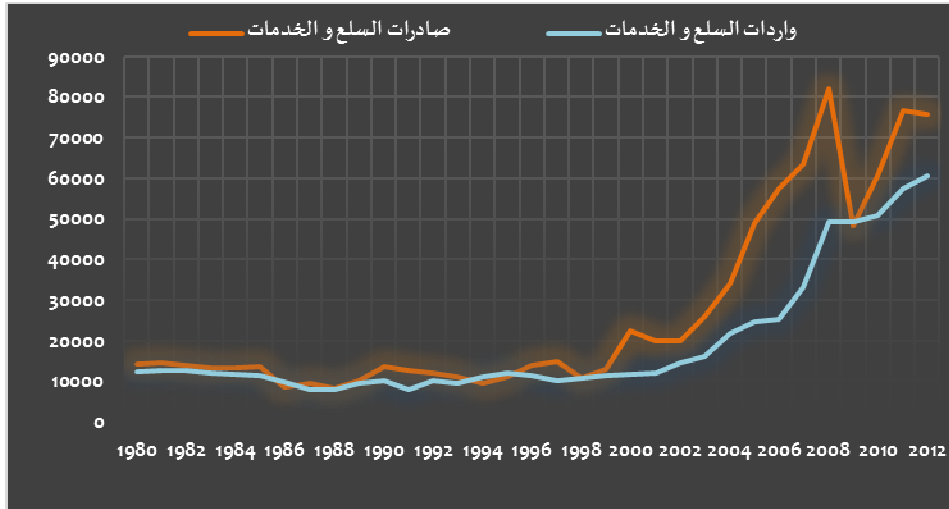
في الواقع، بلغت الصادرات الجزائرية 65.91 مليار دولار أي بإنخفاض طفيف قدر ب 8.27٪، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 54.85 مليار دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 8.89٪ مقارنة مع عام 2012. ويفسر هذا الاتجاه في آن واحد زيادة في الواردات وانخفاض الصادرات المسجلة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

علاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات للصادرات، النتائج محل النقاش، تبعت نسبة 120٪ في عام 2013 مقابل 143٪ خلال عام 2012.

وقد أدى ذلك إلى وجود فائض في الميزان التجاري خلال فترة التسعة أشهر من عام 2013 بحوالي 11.06 مليار دولار ضد 24.38 مليار دولار أي بإنخفاض قدر ب 51,48٪ مقارنة بعام 2012.

الشكل (5.4):صادرات وواردات السلع و الخدمات للجزائر بين 1980-2012

القيمة بـمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الاونكتاد

ثانيا تدفقات الاستثمار الأجنبي

أظهرت الجزائر نيتها في رفض الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلة الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة للاقتصاد، و تؤكد هذا الاتجاه في سنة 1982 عندما تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و تكرر هذا الاتجاه في سنة 1986 عندما قامت الجزائر بإصدار قوانين بهدف رفع نسبة راس المال الأجنبي.

لهذا كان الاستثمار الأجنبي في الجزائر محتشما إلى غاية الألفية الثانية للميلاد حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية قفزة نوعية من حيث التدفقات الواردة إلى الجزائر حيث سجل خلال الفترة 2002-2012.

الجدول (4.4):حالة الإنجازات للفترة الممتدة من 2002-2012

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الإستثمارات المحلية	31 594	99%	1 743 783	68%	256 156	86%
الإستثمارات الأجنبية	410	1%	803 057	32%	42 959	14%
المجموع	32 004	100%	2 546 840	100%	299 115	100%

اطلع عليه بتاريخ 15-8-214. Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

الأجنبية منها :

— 410 مشروع إستثماري أجنبي تم إنجازه.

— 803 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة.

— 42 959 منصب شغل تم استحداثها للأجانب أي بنسبة 14%.

يأتي اختيار المستثمرين الأجانب عموما على القطاع الصناعي أولا (بنسبة 56% حسب العدد، 74 % حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النشاط، كما توجد أيضا مجالات أخرى للإختيار في قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية والهيدروليك كلها على حد سواء حسب عدد المشاريع، ثم النقل والسياحة⁵³ (5% كلها على حد سواء حسب مناصب الشغل المستحدثة)، هذه القطاعات الأربع تساهم جميعها بحوالي 41% مقارنة مع الهيكل الإجمالي.⁵⁴

الشكل (6.4) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر بين 1970-2012

القيمة بـمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الاونكتاد

⁵³ القطاعات الأقل استثمارة من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة و الصحة هذا لان المستثمرين الأجانب يرغبون في العمل في المشاريع الصناعية، ذات القوة الإضافية والمربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزراعة، السياحة والصحة.

⁵⁴ اطلع عليه بتاريخ 17-8-2014 <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

و تميزت سنة 2013 بتحديد سياسة صناعية جديدة تقوم محاورها الرئيسية على تعزيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع منح الأولوية لترقية هذه الفروع الصناعية الاستراتيجية التي تتمتع بقدرات كبيرة، بإطلاق في شهر سبتمبر الماضي أشغال بناء مصنع رونو لتركيب السيارات الصناعية بواد تليلات (وهران) بالشراكة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و الصندوق الوطني للاستثمار و الشركة الفرنسية لصناعة السيارات ، و من المقرر أن تسوق أول سيارة رونو جزائرية الصنع (كليبو سامبول) يوم 20 نوفمبر 2014 حيث سيقوم المصنع خلال مرحلة أولية بإنتاج حوالي 25000 وحدة سنويا قبل أن يضاعف الإنتاج ليصل إلى 75000 وحدة سنويا في آفاق 2020. و إلى جانب شركة رونو الفرنسية لجأت الجزائر إلى الخبرة الألمانية من أجل إقامة صناعة ميكانيكية ناجعة بإبرام شراكة مع المجمع الألماني ديملر مرسيديس-بيتر لصناعة السيارات.

و تم في شهر أكتوبر الماضي إبرام شراكات من قبل وزارة الدفاع الوطني و المجمع الألماني و المجمع الإماراتي "أبار" للاستثمار لإنجاز ثلاثة مشاريع صناعية في الجزائر و تيارت و قسنطينة.

و يتعلق المشروع بصناعة 15000 حافلة و شاحنة سنويا بالجزائر (الروبية) و 8000 سيارة نفعية سنويا بعين بوشقيف (تيارت) و إنتاج سنوي ل25000 محرك بواد حميمين (قسنطينة). كما مس هذا الانتعاش الصناعي فرع الحديد و الصلب حيث استعادت الحكومة مؤخرا مركب الحجار (عنابة) من خلال شراء أغلبية أسهمه (51 بالمائة) و هو عمل يعكس جهود الدولة في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي تهدف إلى تطوير الفروع الصناعية من أجل استحداث مناصب الشغل و الثروات.

كما تم في هذا الصدد التوقيع على ميثاق مساهمة جديد في أكتوبر الماضي من قبل المجمع العمومي "سيدار" و الشركة الرائدة عالميا (ارسيلور ميتال) يستعيد بموجبه نسبة 51 بالمائة من رأسمال المجمع في حين تراجع مساهمة الشركة الهندية (ارسيلور ميتال) من 70 بالمائة إلى 49 بالمائة، و يقضي هذا الاتفاق الاستراتيجي برفع قدرات إنتاج المركب من مليون (1) طن إلى 2,2 مليون طن سنويا سنة 2017. و سيقدر هذا الاستثمار الذي ستجسده الشركتان بحوالي ملياري دولار من بينها 720 مليون توجه لعصرنة المركب.

من جهة أخرى سيساهم التوقيع على اتفاق شراكة بين الجزائر و قطر لإنجاز مركب للحديد و الصلب بمنطقة بلارة (جيجل) في تطوير هذا الفرع في الجزائر التي تمتلك فيه قدرات تنافسية معتبرة؛ و سيتم إطلاق أشغال بناء هذا المركب الذي هو شراكة بين مؤسسة سيدار و "قطر ستيل" خلال الأسابيع المقبلة بقدرة إنتاجية تقدر ب 4,2 مليون طن سنويا. كما تعد إعادة بعث قطاع النسيج الذي يعرف تراجعا منذ سنوات من بين أهداف الحكومة من أجل تشجيع الإنتاج الوطني.

و تم في هذا الصدد التوقيع شهر ماي الماضي على اتفاق شراكة بين شركة تسيير مساهمات الدولة للصناعات التحويلية و مجمع "تايا" التركي لإنجاز مجمع مدمج لصناعة النسيج بغليزان؛ و يقضي الاتفاق بإنجاز ثمان وحدات لصناعة النسيج و الخياطة ومركز أعمال و مدرسة للتكوين في مجال مهن النسيج و الخياطة و قطب إقامي للعمال؛ و ستقوم مصانع هذا المركب بصناعة النسيج و منتجات نسيجية أخرى حيث يراهن الطرفان على رقم أعمال ب 50 مليار دج في ظرف خمس سنوات. و تقدر كلفة المشروع الذي سيسمح لقطاع النسيج بإعادة التموقع في سوق تغطي عليه المنافسة ما بين 800 و 900 مليون دولار.

الجدول (5.4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر (جميع الدول بين 2001 -2012)

القيمة بمليون دولار أمريكي

فرنسا	الكويت	الولايات المتحدة	السعودية	اليابان	هولندا	الصين	ألمانيا	1743	644	3487	422	893	157	151	438	488	459
إيطاليا	إسبانيا	قطر	سويسرا	كندا	الأردن	أستراليا	لبنان	953	1531	127	103	63	262	13	265	857	24
ماليزيا	تركيا	البحرين	مصر	كوريا الجنوبية	السويد	فلندا	النمسا	27	77	190	1308	11	81	3	34	263	4
قبرص	اليونان	البرتغال	النرويج	تونس	موريشيوس	الدنمارك	إيرلندا	71	20	17	113	115	11	28	48	102	46
الإجمالي																	
15699																	

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دولة الكويت، 2014، ص 75.

ثالثا الإقراض الأجنبي

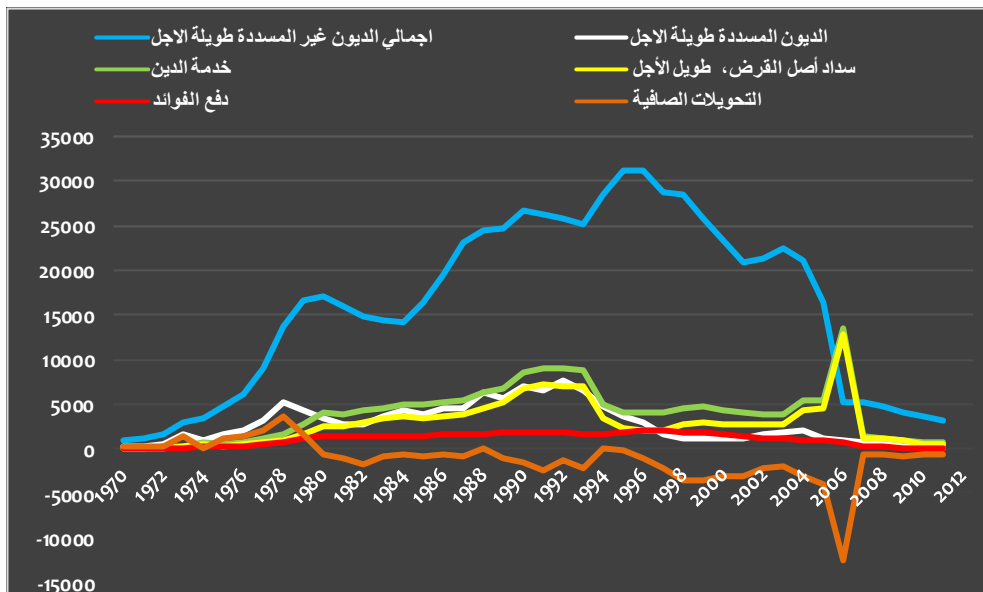
تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و 2013 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة ب 194 مليار دولار من احتياطات الصرف و مستوى مديونية منخفض غير مسبوق تاريخيا.

فقد تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس) من 20,4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11,6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0,5 مليار دولار في 2010 و 374,5 مليون دولار نهاية 2013.

كما أنه تم تخفيض الديون الخارجية الإجمالية (العمومي و الخاص) إلى 3,4 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 25,3 مليار دولار في 2000 و 17,2 مليار دولار في 2005.

الشكل (7.4): المديونية الجزائرية بين 1970-2012

القيمة بمليون دولار أمريكي



إعداد الباحث بناء على معطيات الاونكتاد

عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل اتجاهها تنازليا منذ عام 2004، حيث انخفضت إلى 3,263 مليار دولار في نهاية عام 2011 مقابل 3,903 مليار دولار في نهاية عام 2010 و 4,356 مليار دولار في نهاية عام 2009 (4,841 مليار دولار في نهاية 2008).

كما أنه بعد الإستقرار في عام 2010 بلغ مجموع الديون الخارجية إلى 5,681 مليار دولار (5,687 مليار دولار في عام 2009)، انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2012 للعام الثاني على التوالي (3,637 مليار دولار ضد 4,405 مليار دولار في نهاية 2011).⁵⁵

الجدول (6.4) :مجموع الديون الخارجية بين 2001-2012

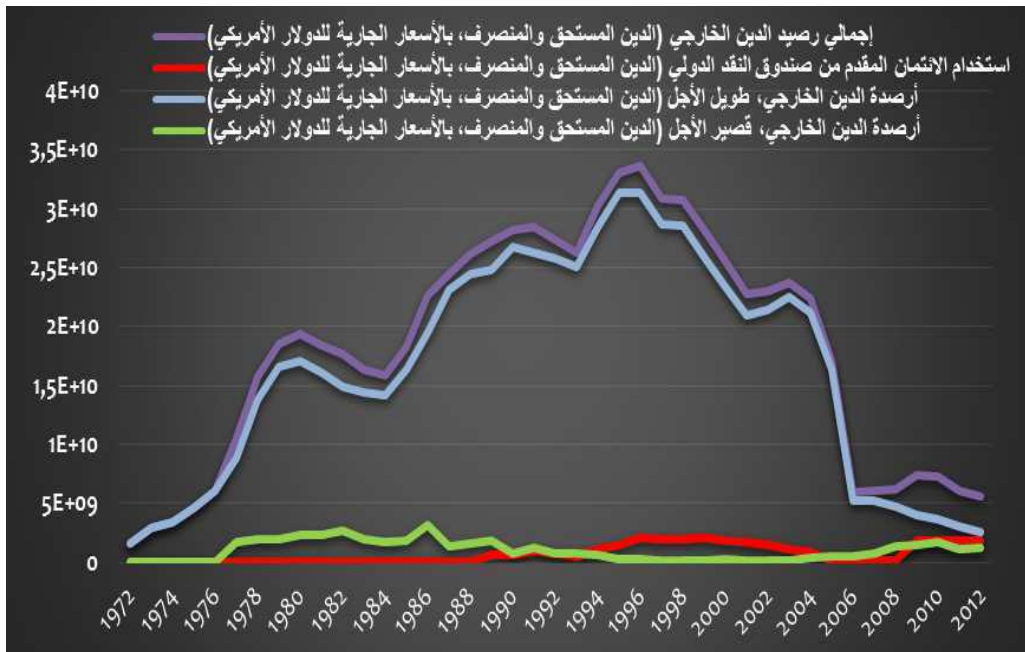
القيمة مليار دولار أمريكي

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي رصيد الدين الخارجي	22,764	23,045	23,775	22,426	17,092	5,910	6,134	6,246	7,405	7,246	6,044	5,643
استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي	1,679	1,505	1,178	0,842	0,183	0,193	0,203	0,198	1,878	1,845	1,839	1,841
أرصدة الدين الخارجي طويل الأجل	20,885	21,433	2,245	21,153	16,393	5,176	5,181	4,744	4,034	3,622	3,063	2,596
أرصدة الدين الخارجي قصير الأجل	0,198	0,107	0,145	0,430	0,516	0,540	0,749	1,303	1,492	1,778	1,141	1,205

المصدر: البنك الدولي.

الشكل (8.4) :الديون الخاصة بين 1976-2012

القيمة دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطياتالبنك الدولي.

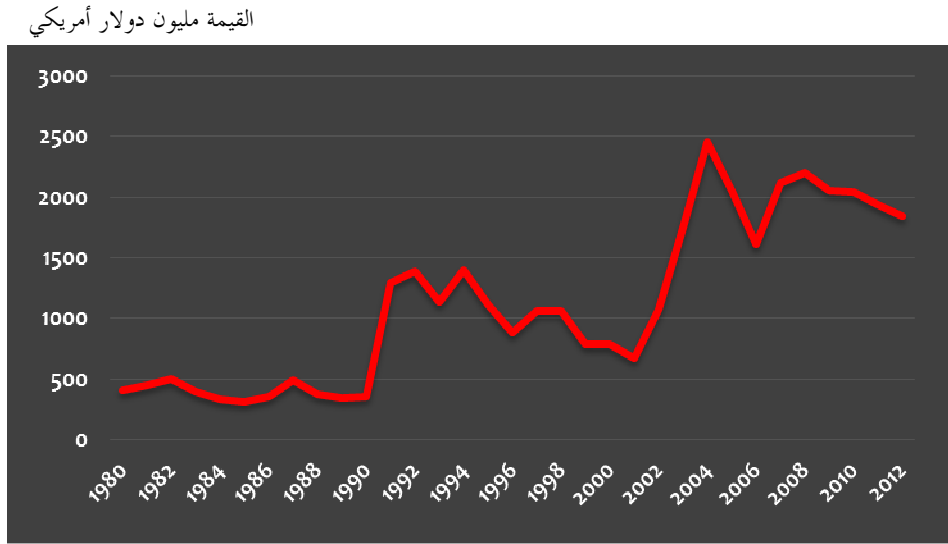
⁵⁵ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

رابعاً: حركات العمل و رأس المال

قد سجلت تحويلات الهجرة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة 211 مليون دولار سنة 1970 ثم 406 مليون دولار سنة 1980 و 352 مليون دولار سنة 1990 قبل أن تقفز إلى 790 مليون دولار سنة 2000.

أما التحويلات الأكبر فقد سجلت سنة 2008 حيث بلغت 2,202 مليار دولار قبل أن تتراجع إلى 1,94 مليار دولار سنتي 2011 و 2012 لترتفع بعد ذلك قليلا مسجلة 2 مليار دولار سنة 2013.⁵⁶

الشكل (9.4): تحويلات المهاجرين بين 1980-2012



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الاوتكاد.

ففي الجزائر و ابتداء من سنة 1980، انخفضت التحويلات عن طريق القنوات الرسمية، فحسب الإحصائيات البنكية، فان الأموال المحولة من طرف الجزائريين في فرنسا-وهي اهم دولة يتمركزون فيها- بلغت حوالي 2.5 مليار أورو في السنة ولكن اقل من 10% من هذا المبلغ يمر عبر القنوات الرسمية، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها التجمع الأسري و سعر الصرف المشجع على انتعاش السوق الموازي للعمالات و الحالة الأمنية المتردية خلال التسعينات التي دفعت المهاجرين

⁵⁶ موقع وكالة الأنباء الجزائرية تحويلات أموال المهاجرين الجزائريين بلغت 2 مليار دولار سنة 2013 (البنك العالمي) www.aps.dz/ar/economie تاريخ الاطلاع 2014-09-05.

الجزائريين و خاصة منهم الأجيال الشابة إلى العزوف عن قضاء عطلتهم في بلدهم و اختيار دولا أخرى لذلك.⁵⁷

و حسب تقرير البنك الدولي فيتم تسجيل التحويلات في الجزائر ضمن بند تحويلات تجارية خاصة و تظهر خاصة في مكاتب البريد فهناك أكثر من 800 مكتب بريد في الجزائر تعاقبت مع وسترن يونيون للتحويل من خلالها.

و من ناحية أخرى فالبيانات الخاصة بالتحويلات العينية و الأموال المصاحبة للمهاجر عند زيارته لبلده تجمع جزئيا في الجزائر و لا تظهر في بلدان أخرى بالرغم من الإجراءات الجمركية و ضرورة التصريح بها غالبا.

ولعل اهم ما يدفع الأشخاص لعدم اللجوء للقنوات الرسمية في البلدان العربية عامة و الجزائر خاصة هو ارتفاع تكاليف التحويل حسب دراسة لصندوق الاستثمار الأوربي لتكلفة التحويلات من أوروبا إلى البلدان العربية.

ففي الجزائر تصبح التكلفة النهائية 9.1% بعد أن بدأت ب8.4% و الاستلام في هذه الحالة يكون بمراكز البريد و عددها 800 ضمن اتفاق مع وسترن يونيون، إضافة أن البنوك ليس لها دور فاعل في التحويلات فهي إما أجبرت أن تكون محلية لا فروع لها فب الخارج أو أنها بقيت تقليدية في وسائل عملها.⁵⁸

⁵⁷ محمد الخشاني: التحويلات المالية للمهاجرين و أثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر و تونس، اجتماع الخبراء حول الهجرة و التنمية في المنطقة العربية (التحديات و الفرص)، دائرة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية - الأمم المتحدة، بيروت 17/15 ماي 2006، ص 9.

⁵⁸ محمد الأمين فارس: تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية السمات و الأثار. اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية و التنمية في المنطقة العربية، الفرص و التحديات، بيروت 17-15 ماي 2006، ص 5+25.

المطلب الثاني: أثر المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية للجزائر

أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية « ICRG » و تصنيف الجزائر

1. منهجية التصنيف

بشكل عام، لا تقدم وكالات تصنيف المخاطر القطرية عملياً أية معلومات بشأن العمليات المستخدمة على المكونات التي تدخل في الصندوق الأسود « Black Box »، والتي تُنتج التصنيف. فقط وكالة « PRS » التي تتيح لعامة الناس من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية « ICRG » بكل شفافية: تعريف ومعايير الترجيح، النمذجة والحساب، وبناء وتفسير التنقيط؛ لذا، فمن الضروري عرض هذا الأسلوب بهدف أخذ فكرة أولية عن كيفية يتم تنفيذ التصنيف⁵⁹.

الجدول (7.4): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر السياسي)

المخاطر	المكونات	أقصى نقطة	أقصى نقطة %	المكونات الفرعية
السياسية Political	استقرار الحكومة	12	6%	حكومة الوحدة الوطنية القوة التشريعية الدعم الشعبي
	الشروط الاجتماعية والاقتصادية	12	6%	البطالة ثقة المستهلك الفقر
	الاستثمار الشخصي	12	6%	صلاحية العقود / الصادرات إعادة الأرباح إلى الوطن تأخر الدفع
	الزاعات الداخلية	12	6%	الحرب الأهلية / تهديد الانقلاب الإرهاب / العنف السياسي الإضطراب المدني
	الزاعات الخارجية	12	6%	الحرب الصراع على الحدود الضغوط الخارجية
	الفساد	6	3%	
	العسكرية في السياسة	6	3%	
	التوترات الدينية	6	3%	
	القانون والنظام	6	3%	
	التوترات العرقية	6	3%	
	المساءلة الديمقراطية	6	3%	الديمقراطية بالتناوب ⁶⁰

⁵⁹ Yasmine Guessoum : op.cit, p9.

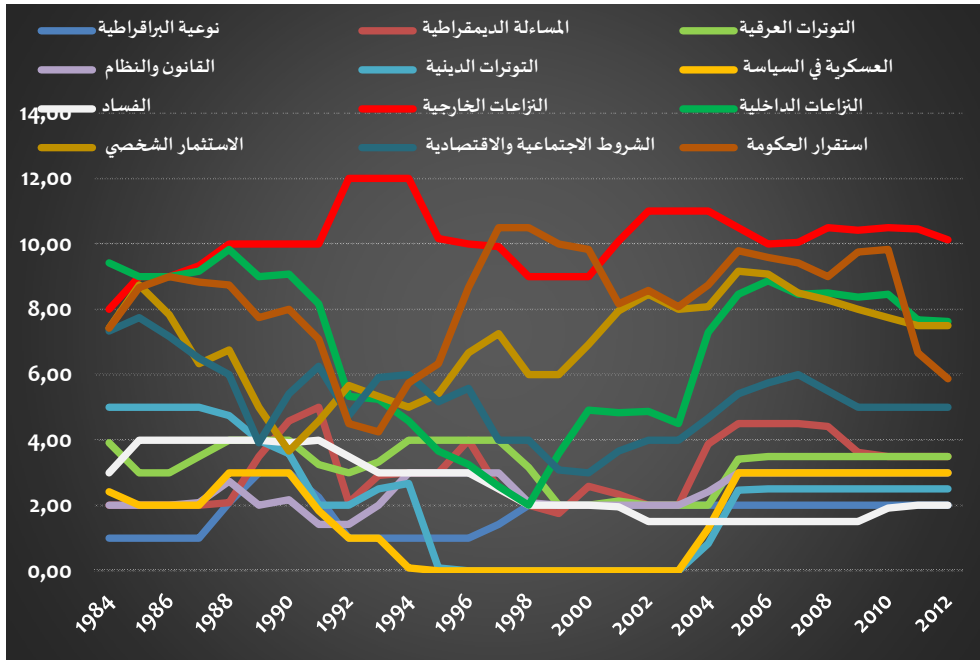
⁶⁰ السمات الأساسية للديمقراطية وترتبط :

- * الحكومة والسلطة التنفيذية الذي لم تخدم لأكثر من ولايتين متتاليتين،
- * هناك انتخابات حرة ونزهة التشريعية والتنفيذية على النحو الذي يحدده الدستور أو القانون ؛
- * وجود نشاط أكثر من حزب سياسي واحد والمعارضة قادرة على البقاء ؛
- * دليل على وجود ضوابط وتوازنات بين العناصر الثلاثة للحكومة : التنفيذية والتشريعية والقضائية ؛
- * أدلة على وجود سلطة قضائية مستقلة ؛
- * دليل على حماية الحريات الشخصية مكفولة من خلال كيانات دستورية أو قانونية أخرى.

الديمقراطية المهيمنة ⁶¹ دولة الحزب الواحد ⁶² دولة الحزب الواحد بحكم القانون ⁶³ الإكتفاء الذاتي ⁶⁴ Autarcie				
		2%	4	نوعية البيروقراطية
		50%	100	المجموع (1)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع prsgroupe

الشكل (10.4) : تصنيف مكونات الخطر السياسي للجزائر بين 1984-2012.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إحصائية لمجموعة PRS

⁶¹ السمات الأساسية للديمقراطية المسيطرة ما يلي :

- * الحكومة / السلطة التنفيذية الذي تخدم أكثر من ولايتين متتاليتين .
 - * هناك انتخابات حرة ونزهة التشريعية منها والتنفيذية على النحو الذي يحدده الدستور أو القانون، و وجود نشاط أكثر من حزب سياسي.
 - * الدليل على الضوابط والتوازنات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقضائية :
 - * أدلة على وجود سلطة قضائية مستقلة :
 - * دليل على حماية الحريات الشخصية.
- ⁶² الخصائص الأساسية لواقع الحكم في دولة الحزب الواحد هي :
- * الحكومة/السلطة التنفيذية خدمت أكثر من ولايتين متتاليتين، أو أن النظام السياسي والانتخابي مصمم أو مشوه لضمان السيطرة على الحكم من قبل الحكومة خاصة/التنفيذية.
 - * إجراء الانتخابات العادية على النحو الذي يحدده الدستور أو القانون
 - * دليل على القيود المفروضة على أنشطة المنظمات غير الحكومية و الأحزاب السياسية (غير مناسب لوصول وسائل الاعلام بين الحكومة وباقي الأطراف ، والمضايقات التي يتعرض لها قادة و مؤيدي أطراف من غير الحكومة السياسية، وخلق حواجز التي تؤثر على الأحزاب السياسية في السلطة، وتزوير الانتخابات ، الخ.)

⁶³ السمة المميزة للدولة هي:

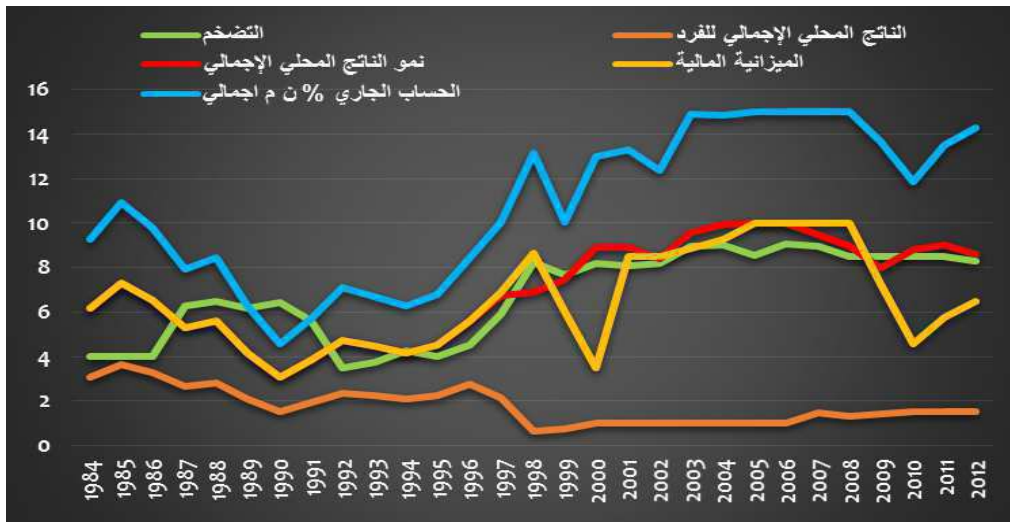
- * الشرط الدستوري أن يكون هناك حزب واحد في السلطة.
- * عدم وجود أي معارضة سياسية معترف بها قانونيا.
- ⁶⁴ وظيفة تحديد الإكتفاء الذاتي هي :
- * إن قيادة الدولة من قبل مجموعة أو شخص واحد، دون أن تخضع لخصم (معارضة) ، إما من خلال القوة العسكرية أو الحق الموروث.

الجدول (8.4): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر الاقتصادي).

المخاطر	المكونات	أقصى نقطة	أقصى نقطة %	المكونات الفرعية
الهئية Financial	نصيب الفرد من الناتج المحلي	5	2.5 %	انظر الملحق 01
	نمو الناتج المحلي الحقيقي	10	5%	
	معدل التضخم السنوي	10	5%	
	رصيد الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي	10	5%	
	الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي	15	7.5%	
المجموع (2)		50	25%	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع prsgroup

الشكل (11.4): تصنيف مكونات الخطر الاقتصادي للجزائر بين 1984-2012.



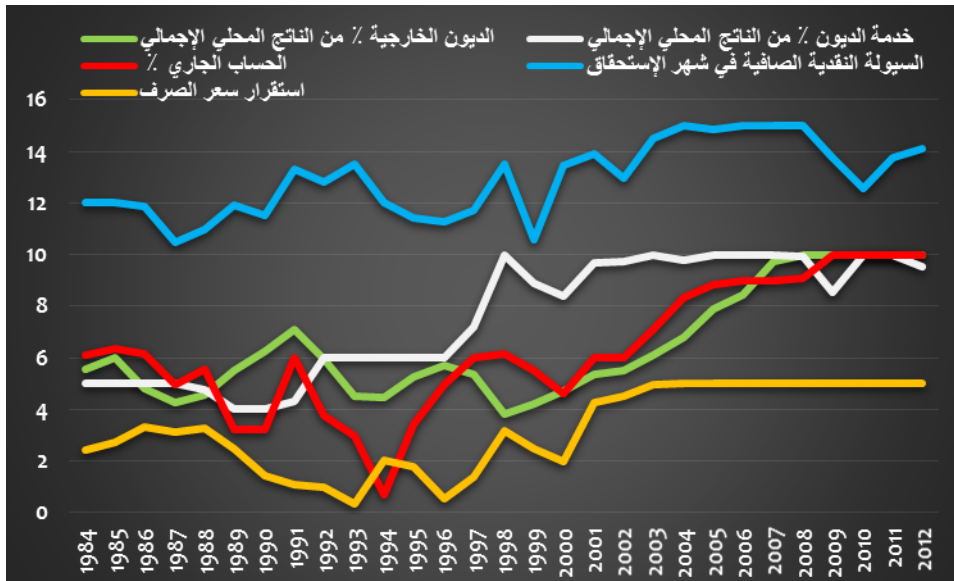
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إحصائية لمجموعة PRS

الجدول (9.4): المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر المالي).

المخاطر	المكونات	أقصى نقطة	أقصى نقطة %	المكونات الفرعية
الاقتصادية Economic	الديون الخارجية % من الناتج المحلي الإجمالي	10	5%	انظر الملحق 02
	خدمة الديون % من الناتج المحلي الإجمالي	10	5%	
	الحساب الجاري %	15	7.5%	
	السيولة النقدية الصافية في شهر الإستحقاق	5	2.5%	
	استقرار سعر الصرف	10	5%	
المجموع (3)		50	25%	
الهجوم الكلي [(3) + (2) + (1)]		100%		Overall Points

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع prsgroup

الشكلا (12.4) : تصنيف مكونات الخطر العالي للجزائر بين 1984-2012.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إحصائية لمجموعة PRS

2. تصنيف مركب المخاطر: ⁶⁵

إن طريقة حساب مركب تصنيف المخاطر السياسية والمالية والإقتصادية لا تزال دون تغيير، فتصنيف المخاطر السياسية تمثل بنسبة 50% من المركب، في حين أن تقييمات المخاطر المالية والإقتصادية تساهم كل منهما بـ 25%.

يتم استخدام الصيغة التالية لحساب مركب المخاطر :

$CPFER = \text{Composite political, financial and economic risk ratings}$ الخطر المركب

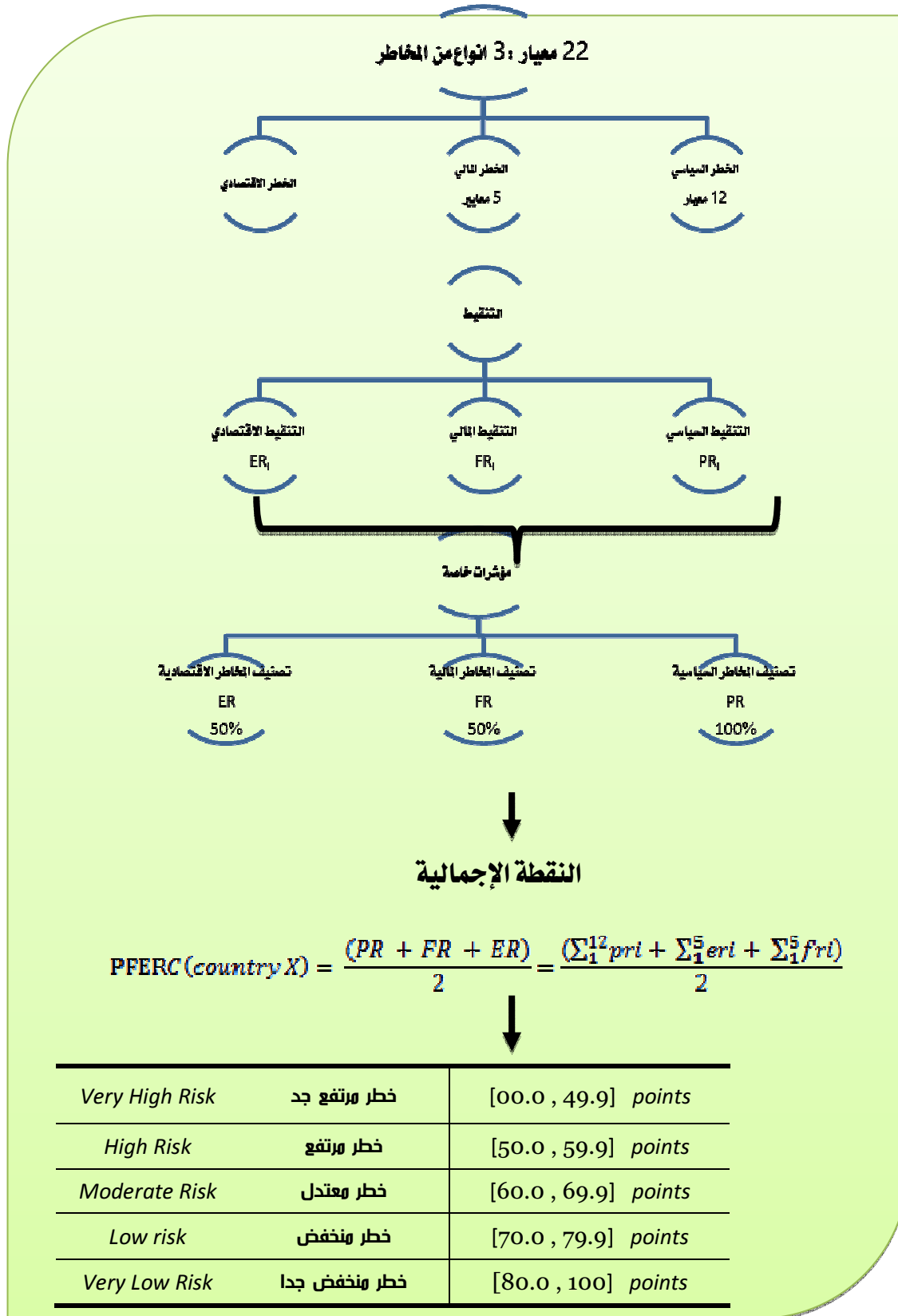
$PR = \text{Total political risk indicators}$ مجموع المخاطر السياسية

$FR = \text{Total financial risk indicators}$ مجموع المخاطر المالية

$ER = \text{Total economic risk indicators}$ مجموع المخاطر الإقتصادية

⁶⁵ تاريخ الاطلاع 2009-02-05 . www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx#CompRiskRating

الشكل (13.4) : مختصر منهجية التصنيف للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (و كالة PRS).

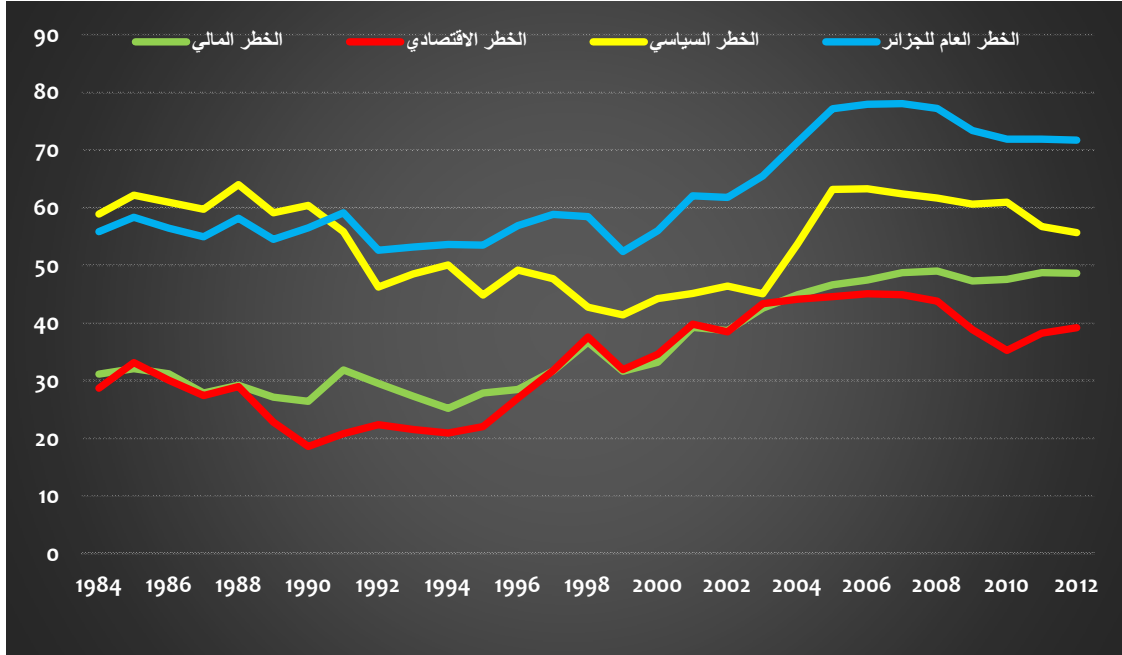


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع www.icrgonline.com

إن أفضل تصنيف عام (نظريا هو 100) و الذي يشير إلى أدنى درجة من المخاطر، وأدنى درجة هي (الصففر نظريا) التي تشير إلى أعلى درجة من المخاطر.

يمكن تقدير مخاطر كل بلد على حدة باستخدام الفئات العريضة التالية إلى حد ما من مركب الخطر.

الشكلا (14.4) : تصنيف المخاطر القطرية للجزائر بين 1984-2012.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات إحصائية لمجموعة PRS

ثانيا: الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج

1. الإنحدار

أ. تعريف الإنحدار: إن مصطلح «الإنحدار» وطرق التحقيق في العلاقة بين المتغيرات قد يعود تاريخها إلى حوالي 100 سنة مضت، وقد تم تناولها لأول مرة من قبل البيولوجي البريطاني الشهير "جاتون فرانسيس" «francis gatton» في عام 1908 في دراسة الوراثة، وكان من ملاحظاته أن الأطفال الذين آباؤهم متميزين بالطول يكونون أطول من المتوسط « average»، ولكن ليس أطول قامة مثل آباؤهم، وأدى هذا «الإنحدار نحو الوسطية» « regression toward mediocrity أو " التراجع نحو الرداءة " إلى إعطاء الأساليب

الإحصائية هذا الإسم، فالمصطلح " الانحدار: وتطوره يصف في المقام الأول العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.⁶⁶

ب. الانحدار الخطي البسيط:

يعرف الانحدار الخطي البسيط، بأنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرين فقط، أحدهما متغيراً (مستقلاً) و الآخر متغيراً (تابعاً)؛ و على فرض عن نموذج الانحدار الخطي البسيط، يأخذ الشكل الآتي⁶⁷:

$$Y_i = \beta_0 + \beta x_i + e \quad (i = 1, 2, 3, \dots, n)$$

حيث إن:

— Y_i : يمثل المتغير التابع « *Variable Dépendent* »

— X_i : يمثل المتغير المستقل « *Variable Independent* »

— β_0 : يمثل معامل التقاطع « *Coefficient d'Interception* »

— β : يمثل معامل الانحدار « *Coefficient de Régression* »

— e : يمثل حد الخطأ العشوائي « *Erreur de l'équation* »

يعود إدخال حد الخطأ e أو خطأ المعادلة أو كما يطلق عليه بعنصر التشويش

« *élément de perturbation* » في المعادلة إلى الأسباب التالية:

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الإنداربية،
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي؛
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج؛
- حدوث أخطاء ناجمة في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية⁶⁸.

⁶⁶ *Xin Yan et Xiao Gang Su: Linear Regression Analysis: Theory and Computing, world scientific, 2009, p 9.*

⁶⁷ حسن ياسين طعمه و إيمان حسين حنوش: طرق الإحصاء الوصفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 327.

⁶⁸ وليد إسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 61.

ت. الإنحدار الخطي المتعدد: يستخدم الإنحدار الخطي المتعدد لجملة بيانات أو لسلسلة بيانات (المتغير التابع) هي عبارة عن دالة، أو يعتمد على سلسلة بيانات أخرى (المتغيرات المستقلة). على سبيل المثال، إنتاج محصول "الخس" يعتمد على كمية المياه المقدمة، وساعات العمل من كل يوم، وكمية الأسمدة المستخدمة.

والهدف من الإنحدار الخطي المتعدد هو إيجاد المعادلة الأكثر تطابقاً للبيانات التاريخية، فكلمة "متعدد" تشير إلى أنه يمكنك استخدام أكثر من متغير واحد لتحديد المتغير المستقل الخاص المعتمد في معادلة الإنحدار. وكلمة "خطية" تشير إلى أن معادلة الإنحدار هي معادلة خطية. إن المعادلة الخطية تصف كيف يمكن للمتغيرات المستقلة (x_1, x_2, x_3, \dots) الإجتماع لتحديد المتغير الوحيد المستقل (y).

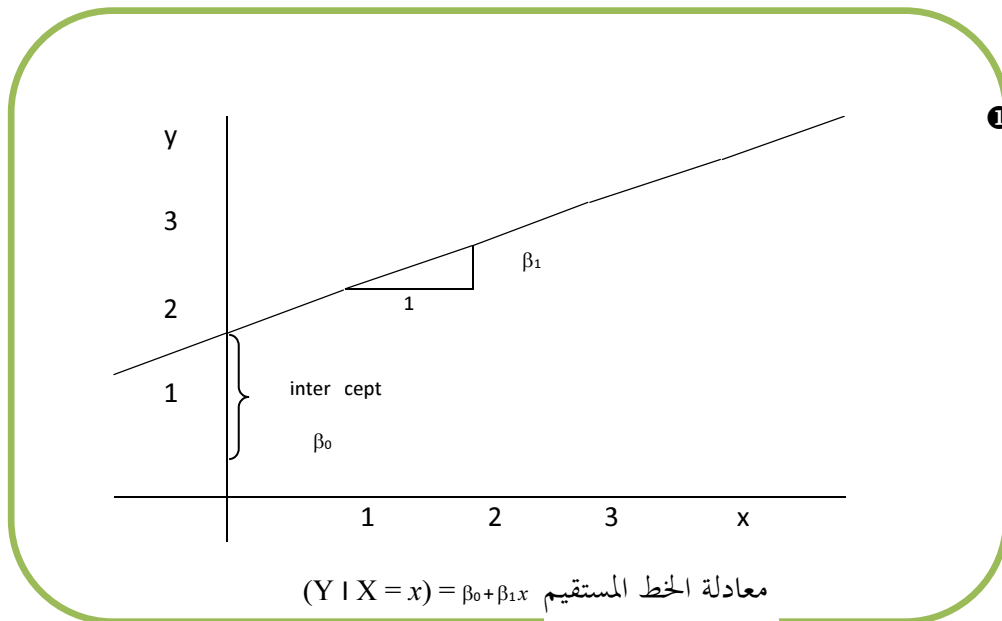
إن الإنحدار الخطي المتعدد يجد معاملات المعادلة التالية :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \dots + e$$

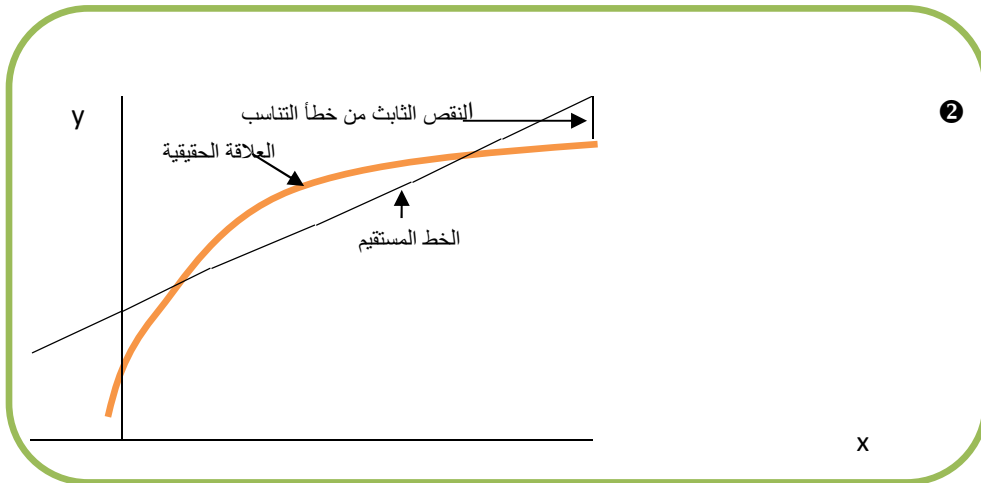
حيث β_1 ؛ β_2 و β_3 ، هي معامل المتغير المستقل ، β_0 هو القيمة الأولية (القيمة الإعتراضية

ل y - intercept ، و e هو الخطأ.⁶⁹

الشكل (15.4) : دالة الإنحدار.



⁶⁹ Johnathan Mun : *Real options analysis (tools and techniques for valuing strategic investments and decisions)*, New Jersey Wiley, second edition 2002, P 125.



Source : Hoboken, N.J : *Applied linear regression*, Wiley-Interscience, 2005, p 20.

2. نماذج المتغيرات الصماء

لا تقتصر نماذج الانحدار على معالجة المتغيرات الكمية فقط، بل تتعداها لتشمل المتغيرات النوعية أو ما تسمى بالمتغيرات الفئوية أو الصماء مثل (الجنس، العرق، اللون، الدين، المنطقة الجغرافية، الحزب السياسي...). فعلى سبيل المثال، تتأثر الأجور في فرنسا بالجنس، فالنساء يحصلن على أجور أقل من الرجال، وكذلك الحال في أمريكا فالعمال السود يحصلون على أجور أقل من العمال البيض و هذا ناتج عن التمييز العرقي. مما سبق ندرك أن بعض المتغيرات التابعة (الأجور) تتأثر بالمتغيرات النوعية مثل العرق أو الجنس، وبالتالي لا بد من إدماجها في النموذج كمتغيرات مفسرة. وعادة ما تشير هذه المتغيرات على وجود أو انعدامها لنوع أو الصفة (ذكر أو أنثى، أسود أو أبيض...) و بالتالي فهي متغيرات إسمية، من بين الطرق التي يمكن عن طريقها تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات كمية، إدماج متغيرات اصطناعية تأخذ القيمتين (1) أو (0).

إن الرقم (1) يدل على وجود الصفة و (0) على انعدامها، فالمتغيرات التي تحمل القيمة 1 أو 0 نسميها المتغيرات الصماء « *les variable muette* »، فالمتغيرات من هذا النوع هي وسيلة لتقسيم المعطيات بين صنفين متنافيين كالذكر والأنثى، متزوج وغير متزوج،... الخ.

إن بعض نماذج الإنحدار تحتوي على المتغيرات النوعية أو البكماء فقط. مثل هذه النماذج تسمى بنماذج تحليل التباين، « Anova » تستعمل عادة لمقارنة الفرق بين المتوسطات لفتتين أو أكثر وهي أعم من اختبار ستودنت الذي يستعمل للمقارنة بين المتوسطات لفتتين فقط.

3. مفهوم طريقة المربعات الصغرى⁷⁰

من أبرز الطرق المستعملة في تقدير معاملات النموذج α, β طريقة المربعات الصغرى، وتنحصر خصائص المعلمات المقدرة في خمس إفتراضات :

$$- \text{ الخطية } Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$$

- إنعدام القيمة المتوقعة للعنصر العشوائي؛

$$- \text{ التجانس } Var(\varepsilon_i) = \sigma^2, i = 1, \dots, n$$

- عدم إرتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية؛

- عدم ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية.

تمثل طريقة المربعات الصغرى في تقدير α, β والتي تقلل الفرق بين القيم الفعلية والنظرية أو المقدرة والتي:

$$\sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 = \sum [Y_i - (\hat{\alpha} + \hat{\beta}X_i)]^2 \quad \text{تحقق النهاية الصغرى للكمية :}$$

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n\bar{Y}\bar{X}}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n\bar{X}^2} \quad \text{أو} \quad \hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \quad \text{رياضيا يمكن تقدير قيمة } \beta \text{ كما يلي :}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta}\bar{X} \quad \text{حيث أن } \bar{X}, \bar{Y} \text{ الوسطان الحسابيان وقيمة } \hat{\alpha} \text{ تساوي}$$

⁷⁰ تاريخ الاطلاع : 2009-05-07 <http://www.arab-api.org>

المطلب الثالث : تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: البيانات الخاصة بالدراسة

جمعنا سلسلة زمنية مكونة من 29 مشاهدة خاصة بالمؤشر المركب للمخاطر القطرية و إجمالي المعاملات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة بين سنة 1984-2012، باستعمال برنامج « spss 20.0 ». كما تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية المخاطر القطرية في تقدير حجم المعاملات المالية الدولية وذلك من خلال قياس مدى تأثير الجزائر الخطر العام للدولة على هذه المعاملات، أي:

تأثر المعاملات المالية الدولية بالمخاطر القطرية ؟ وما مدى هذا التأثير؟

المعطيات المستخدمة هي جميع المعطيات السابقة بالنسبة للمعاملات المالية الدولية و الشكل (14.4) بالنسبة للمخاطر القطرية (منحنى خطر البلد).

كما قمنا بزيادة دراسة و هي معرفة مستوى كل معاملة على حدى لمعرفة اتجاه التأثير.

— تأثر الصادرات بالمخاطر القطرية ؟ المعطيات المستخدمة هي معطيات المينة في الشكل (5.4) بالنسبة للصادرات ،

— تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالمخاطر القطرية ؟ المعطيات المستخدمة هي معطيات المينة في الشكل (6.4) بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ؛

— تأثر المديونية الخارجية العامة بالمخاطر القطرية ؟ المعطيات المستخدمة هي معطيات المينة في الشكل (8.4) بالنسبة للدين الخارجي (منحنى إجمالي الدين الخارجي)؛

— تأثر تدفقات الشتات "المهاجرين" بالمخاطر القطرية ؟ المعطيات المستخدمة هي معطيات المينة في الشكل (9.4) بالنسبة لتدفقات المهاجرين .

تم استثناء كل من (تدفقات المحفظة، تدفقات الدين الخاص) لعدم وجود إحصائيات بهذا الصدد

قمنا باستخدام نموذجين : الانحدار الخطي البسيط و الانحدار الخطي المتعدد.

ثانيا: الانحدار الخطي البسيط

1. وصف نموذج الدراسة: تكون معادلة الانحدار الخطي كالتالي:

$$IFT_t = \beta_0 + \beta_1 R_{Algeria} + e_t \quad / \quad IFT_t = EXP_t + FDI_t + DEBT_t + FMR_t$$

سوف نقوم أيضا بدراسة كل معاملة على حدا لمعرفة اتجاه التأثير.

$$EXP_t = \beta_0 + \beta_1 R_{Algeria} + e_t$$

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 R_{Algeria} + e_t$$

$$DEBT_t = \beta_0 + \beta_1 R_{Algeria} + e_t$$

$$FMR_t = \beta_0 + \beta_1 R_{Algeria} + e_t$$

- IFT_t هي مجموع المعاملات المالية في السنة t .
- $R_{Algeria}$: تعكس تصنيف المخاطر (درجة خطر البلد العام للجزائر).
- β_0 : ثابت و يمثل الفئة المرجعية أو فئة المقارنة.
- e_t يمثل المتغير العشوائي الذي يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج و الأخطاء الخاصة بالقياس و جمع المعلومات.
- EXP_t ، FDI_t ، $DEBT_t$ ، FMR_t هي الصادرات الجزائرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدين الخارجي، تحويلات المهاجرين في السنة t على التوالي.

2. النتائج الإحصائية الخاصة بالدراسة

الجدول (10.4): ملخص النموذج (الانحدار الخطي البسيط).

Récapitulatif des modèles ^b									
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson				
1	,861 ^a	,742	,732	9061051155,28179	1,028				
a. Valeurs prédites : (constantes), ICRG b. Variable dépendante : IFT									
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variatio n de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,867 ^a	,752	,743	461859295,96719	,752	81,915	1	27	,000
2	,900 ^a	,811	,804	10628693125,27626	,811	115,647	1	27	,000
3	,837 ^a	,700	,689	5241736786,40853	,700	63,097	1	27	,000
4	,794 ^a	,631	,617	418429626,867	,631	46,159	1	27	,000
a. Valeurs prédites : (constantes), icrg b. Variable dépendante : FDI c. Variable dépendante : Exp d. Variable dépendante : Debt e. Variable dépendante : FMR									

الجدول (11.4): المعاملات (الانحدار الخطي البسيط)

ANOVA ^a						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	6361355674036684000000,000	1	6361355674036684000000,000	77,481	,000 ^b
	Résidu	22167714970431044000000,000	27	82102648038633490000,000		
	Total	8578127171079788000000,000	28			

a. Variable dépendante : IFT
b. Valeurs prédites : (constantes), ICRG

ANOVA ^a						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
1	Régression	17472267747067523000,000	1	17472267747067523000,000	81,909	,000 ^b
	Résidu	5759478250325304300,000	27	213314009271307552,000		
	Total	23231745997392826000,000	28			

a. Variable dépendante : FDI ,EXP, DEBT,FMR
b. Valeurs prédites : (constantes), ICRG

ANOVA ^a						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
2	Régression	13064591764660130000000,000	1	13064591764660130000000,000	115,64	,000 ^b
	Résidu	3050166173884958000000,000	27	112969117551294740000,000	7	
	Total	16114757938545087000000,000	28			

a. Variable dépendante : FDI ,EXP, DEBT,FMR
b. Valeurs prédites : (constantes), ICRG

ANOVA ^a						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
3	Régression	1733647546833666600000,000	1	1733647546833666600000,000	63,09	,000 ^b
	Résidu	741846722525687800000,000	27	27475804537988440000,000	7	
	Total	2475494269359354300000,000	28			

a. Variable dépendante : FDI ,EXP, DEBT,FMR
b. Valeurs prédites : (constantes), ICRG

ANOVA ^a						
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.	
4	Régression	8495891838618608600,000	1	8495891838618608600,000	41,766	,000 ^b
	Résidu	5492286038562804700,000	27	203418001428252032,000		
	Total	13988177877181413000,000	28			

a. Variable dépendante : FDI ,EXP, DEBT,FMR
b. Valeurs prédites : (constantes), ICRG

الجدول (12.4): تحليل التباين (الانحدار الخطي البسيط)

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard			
1	(Constante)	-54506033906,669	12139116003,481	-4,490	,000
	ICRG	1695638945,641	192635855,523	,861	,000

a. Variable dépendante : IFT

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard			
1	(Constante)	-4795051884,559	618754212,392	-7,749	,000
	icrg	88865498,587	9819021,997	9,051	,000
2	(Constante)	-123334382804,706	14239290409,250	-8,662	,000
	icrg	2430001074,211	225963561,864	10,754	,000
3	(Constante)	76305999488,777	7022369680,899	10,866	,000
	icrg	-885194992,416	111438113,854	-7,943	,000
4	(Constante)	-2554238994,675	560571361,180	-4,556	,000
	icrg	60437692,898	8895717,259	6,794	,000

a. Variable dépendante : FDI,EXP ,Debt ;FR

الجدول (13.4): تحليل البواقي (الانحدار الخطي البسيط)

Statistiques des résidus ^a					
	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	34481098752,0000	77821632512,0000	51314699769,2069	15072865489,77129	29
Résidu	-12345687040,00000	19664656384,00000	,00003	8897775598,91697	29
Err.Prévision	-1,117	1,759	,000	1,000	29
Err.Résidu	-1,363	2,170	,000	,982	29
a. Variable dépendante : IFT					
Statistiques des résidus ^a					
	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	-131390520,0000	2140011648,0000	750829379,3103	789942758,93590	29
1 Résidu	-983375936,00000	1018724288,00000	,00000	453536825,18328	29
Erreur Prévision	-1,117	1,759	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-2,130	2,206	,000	,982	29
Prévision	4192073472,0000	66302902272,0000	28316118716,9655	21600753760,54215	29
2 Résidu	-16029452288,00000	25134436352,00000	,00005	10437169453,93610	29
Erreur Prévision	-1,117	1,759	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-1,508	2,365	,000	,982	29
3 Prévision	7225382400,0000	29850966016,0000	21063116689,6552	7868671032,35916	29
Résidu	-10995262464,00000	9305869312,00000	-,00002	5147283342,16107	29
Erreur Prévision	-1,759	1,117	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-2,098	1,775	,000	,982	29
Prévision	617531136,00	2162318592,00	1217531535,00	537242446,515	29
4 Résidu	-66113536,000	766425088,000	,00000	410889736,742	29
Erreur Prévision	-1,117	1,759	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-1,580	1,832	,000	,982	29
a. Variable dépendante : FDI , EXP,Debt ;FR.					

3. اختبار جودة النموذج

من أجل دراسة جودة وفعالية تمثيل نموذج الدراسة للعلاقة بين انعكاس المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية للجزائر، نجري ما يسمى باختبار المعنوية الإحصائية، ووظيفة هذا الاختبار هي التأكد من أن نموذج الدراسة المقترح يعبر بصفة جيدة وفعالة عن نوعية العلاقة بين المخاطر القطرية و المعاملات المالية الدولية للجزائر ، ويتكون هذا الإختبار من عدة مقاييس أهمها : معامل الارتباط، معامل التحديد، اختبار فيشر، واختبار ستيودنت.

— معامل الارتباط « R » : حسب النتائج فإن معامل الارتباط نجده : (861)، وهو قريب من (1) أي أن درجة الارتباط عالية وقوية.

(كما بلغت بالنسبة الاستثمار الأجنبي المباشر : (867) ، الصادرات: (900) ، الديون الخارجية: (837) ، تدفقات المهاجرين: (794) ؛ وهي جميعها قريبة من (1) أي أن درجة الارتباط عالية وقوية بالنسبة لكل عنصر من عناصر المعاملات المالية الدولية).

— معامل التحديد « R^2 »: حسب النتائج إن قيمة معامل التحديد (قيمة معامل الارتباط R^2) تساوي: (742) و (743) قيمة معامل التحديد المعدل.

(كما بلغت بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر : (752) و (743) قيمة معامل التحديد المعدل، بالنسبة للصادرات: (811) و (804) قيمة معامل التحديد المعدل، بالنسبة للديون الخارجية: (700) و (689) قيمة معامل التحديد المعدل، بالنسبة لتدفقات المهاجرين: (631) و (617) قيمة معامل التحديد المعدل).

هذه النتائج تدل على أن المتغيرات المفسرة (للمخاطر القطرية) تشرح أكثر من 74% من تغيرات المعاملات المالية الدولية، وتعتبر هذه النسبة معنوية من الناحية الإحصائية (لأن معنوية فيشر تكاد تكون معدومة)، (المعنوية 0.000).

(كما تشرح 75% من تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، 81% من تغيرات التجارة الخارجية (الصادرات) ، 70% من تغيرات تدفقات المديونية الأجنبية ، 63% من تغيرات تدفقات المهاجرين) .

— اختبار فيشر: بناء على النتائج المحصلة نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة « F_{real} » أكبر من القيمة الجدولية، « F_{tab} » ، ويؤكد هذا مستوى المعنوية (0.000) حيث أن (القيمة الجدولية = 4,21000847 ، القيمة المحسوبة = 77,481).

(و بلغت النسبة للاستثمار الأجنبي المباشر: القيمة المحسوبة = 81,915 ، والنسبة للصادرات : القيمة المحسوبة = 115,647 ، و بالنسبة للديون الخارجية: القيمة المحسوبة = 63,097 ، و بالنسبة لتدفقات المهاجرين: القيمة المحسوبة = 41,766).

وعليه فإن نتيجة هذا الاختبار هي رفض الفرضية H_0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد (R^2) التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل، وبصفة عامة نموذج الدراسة ككل مقبول.

— اختبار ستودنت T: حسب النتائج، إن الإختبارات المقابلة لإحصائية ستودنت (المعنوية)

$$T_{n-k}^{0.05} = T_{27}^{0.05} = 2.051$$

كلها منعدمة، حيث أن القيمة الجدولية تساوي : $T_{27}^{0.05} = 2.051$ مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية لكل المعاملات، و عليه فإنه يوجد فرق جوهري بين مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي، الصادرات، الديون، تحويلات المهاجرين، المقابلة لمستويات المخاطر المختلفة.

— اختبار دربن واتسون: يعتبر هذا الاختبار أكثر شيوعا ودقة حيث يستعمل للتأكد من

وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، حيث يأخذ هذا الاختبار القيمة (1,028) بالنسبة للمعاملات المالية الدولية.

0	dl=1.34	du=1.48	2	2.520	2.660	4
p>0	؟	P=0	P=0	؟	p<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

هذه القيم تدل على وجود ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى بين الأخطاء و بالتالي

هاته النماذج و إن أظهرت جودة التمثيل إلا أنه لا يمكن الاستعانة بها في التنبؤ.

و بالتالي النموذج

$$IFT_t = 1695638945,641 R \text{ Algeria} - 54506033906,669$$

لا يمكن استعماله في التنبؤ

لهذا نعدل نفس النموذج من خلال اعتماد الانحدار الخطي المتعدد

ثانيا: الانحدار الخطي المتعدد

1. وصف نموذج الدراسة: بغية معرفة هذا إعتدنا المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يقسم

المخاطر إلى خمس فئات هي:

مخاطر منخفضة جدا، مخاطر منخفضة، مخاطر معتدلة، مخاطر مرتفعة، مخاطر مرتفعة جدا.

$$IFT_t = \beta_0 + \beta_1 L_{t1} + \beta_2 L_{t2} + \beta_3 L_{t3} + \beta_4 L_{t4} + \dots + e_t$$

$$/ IFT_t = EXP_t + FDI_t + DEBT_t + FMR_t$$

$$EXP_t = \beta_0 + \beta_1 L_{t1} + \beta_2 L_{t2} + \beta_3 L_{t3} + \dots + e_t \quad FDI_t = \beta_0 + \beta_1 L_{t1} + \beta_2 L_{t2} + \beta_3 L_{t3} + \dots + e_t$$

$$DEBT_t = \beta_0 + \beta_1 L_{t1} + \beta_2 L_{t2} + \beta_3 L_{t3} + \dots + e_t \quad FMR_t = \beta_0 + \beta_1 L_{t1} + \beta_2 L_{t2} + \beta_3 L_{t3} + \dots + e_t$$

— IFT_t هي مجموع المعاملات المالية في السنة t .

— EXP_t ، FDI_t ، $DEBT_t$ ، FMR_t هي الصادرات الجزائرية، الاستثمار الأجنبي المباشر،

الدين الخارجي، تحويلات المهاجرين في السنة t على التوالي.

— β_0 : ثابت و يمثل الفئة المرجعية أو فئة المقارنة .

— $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: هي معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة .

— e_t يمثل المتغير العشوائي الذي يعبر عن اثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج

و الأخطاء الخاصة بالقياس و جمع المعلومات.

— L_1, L_2, L_3, L_4, L_5 : هي المتغيرات النوعية بكما (صماء) تعكس تصنيف المخاطر (

درجة الخطورة)، تكون كالاتي:

الجدول (14.4): قيم المتغيرات النوعية حسب النموذج.

المتغيرة	القيمة	تصنيف المخاطرة
= L _{t5}	1	إذا كانت المخاطر القطرية مرتفعة جدا.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المرتفعة جدا.
= L _{t4}	1	إذا كانت المخاطر القطرية مرتفعة.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المرتفعة.
= L _{t3}	1	إذا كانت المخاطر القطرية معتدلة.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المعتدلة.
L _{t2}	1	إذا كانت المخاطر القطرية منخفضة.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المنخفضة.
= L _{t1}	1	إذا كانت المخاطر القطرية منخفضة جدا.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المنخفضة جدا.

يكون هذا النموذج صحيحا إذا ما تم تصنيف الجزائر ضمن درجات الخطورة الخمسة الموجودة بالجدول، و حيث أنه حسب مؤشر التصنيف لو كالة « ICRG » للجزائر، لم تصنف الجزائر طيلة 29 سنة ضمن فئة المخاطر المرتفعة جدا، وكذا المخاطر المنخفضة جدا، و لهذا استثنينا هاتين الدرجتين، كما أخذنا فئة المخاطر المنخفضة كفئة مرجعية و لهذا تكون لدينا المخاطر كالتالي:

الجدول (15.4): قيم المتغيرات النوعية حسب معطيات الدراسة.

المتغيرة	القيمة	تصنيف المخاطرة
= L _{t1}		فئة مرجعية
= L _{t2}	1	إذا كانت المخاطر القطرية معتدلة.
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المعتدلة.
= L _{t3}	1	إذا كانت المخاطر القطرية مرتفعة .
	0	إذا كانت المخاطر القطرية في أي مستوى عدا المرتفعة.

2. النتائج الإحصائية الخاصة بالدراسة

الجدول (16.4): ملخص نموذج الدراسة (الانحدار الخطي المتعدد)

Récapitulatif des modèles ^b					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,895 ^a	,800	,785	8113716776,08651	1,561

a. Valeurs prédites : (constantes), L2, L3
b. Variable dépendante : IFT

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,902 ^a	,813	,799	408377505,50606	,813	56,646	2	26	,000
2	,931 ^a	,866	,856	9101307326,53595	,866	84,272	2	26	,000
3	,859 ^a	,737	,717	5001160940,89543	,737		2	26	,000
4	,844 ^a	,713	,691	393433969,40088	,713	32,277	2	26	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), L2, L3
b. Variable dépendante : FDI
c. Variable dépendante : Exp
d. Variable dépendante : Debt
e. Variable dépendante : RFI

الجدول (17.4): تحليل التباين (الانحدار الخطي المتعدد)

ANOVA ^a					
Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	6866484773093548000000,000	2	3433242386546774000000,000	52,151	,000 ^b
1 Résidu	1711642397986239800000,000	26	65832399922547690000,000		
Total	8578127171079788000000,000	28			

a. Variable dépendante : IFT
b. Valeurs prédites : (constantes), L2, L3

ANOVA ^a					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	18895669135305660000,000	2	9447834567652830000,000	56,646	,000 ^b
1 Résidu	4336076862087166500,000	26	166772187003352544,000		
Total	2323174597392826000,000	28			
2 Régression	13961079267191605000000,000	2	6980539633595803000000,000	84,272	,000 ^b
2 Résidu	2153678671353482300000,000	26	82833795052057020000,000		
Total	16114757938545087000000,000	28			
3 Régression	1825192389684165000000,000	2	912596194842082500000,000	36,487	,000 ^b
3 Résidu	650301879675189200000,000	26	25011610756738050000,000		
Total	2475494269359354300000,000	28			
4 Régression	9963630381939474000,000	2	4981815190969737200,000	32,184	,000 ^b
4 Résidu	4024547495241938900,000	26	154790288278536128,000		
Total	13988177877181413000,000	28			

a. Variable dépendante : FDI, EXP, FR
b. Valeurs prédites : (constantes), L2, L3

الجدول (18.4): المعاملات (الانحدار الخطي المتعدد)

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	74024203145,222	2704572258,696		27,370	,000
1 L2	-26713990145,222	5409144517,391	-,473	-4,939	,000
L3	-34025507498,163	3344727973,333	-,974	-10,173	,000
a. Variable dépendante : IFT					
Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	1897622222,222	136125835,169		13,940	,000
1 LR1	-962088888,889	272251670,337	-,327	-3,534	,002
LR2	-1786513281,046	168345987,917	-,983	-10,612	,000
(Constante)	60738713532,444	3033769108,845		20,021	,000
2 LR1	-38722046865,778	6067538217,691	,126	-6,382	,000
LR2	-48475829944,209	3751843704,809	,951	-12,921	,000
(Constante)	9350043555,556	1212959694,707		5,609	,000
3 LR1	13844636111,111	3131848464,815	,456	4,152	,000
LR2	17537953679,739	2061635050,838	,935	8,507	,000
(Constante)	2037823835,000	95421753,679		15,539	,000
4 LR1	-874490501,667	246377908,577	,170	-3,334	,003
LR2	-1301117952,647	162185794,677	,867	-8,022	,000

الجدول (19.4): البواقي (الانحدار الخطي المتعدد)

Statistiques des résidus ^a					
	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	39998697472,0000	74024206336,0000	51314699769,2069	15659872254,87665	29
Résidu	-14166011904,00000	19097188352,00000	,00000	7818573120,61259	29
Erreur Prévision	-,723	1,450	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-1,746	2,354	,000	,964	29
a. Variable dépendante : IFT					
Statistiques des résidus ^a					
Modèle	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
1 Prévision	111108944,0000	1897622272,0000	750829379,3103	821489699,42472	29
Résidu	-1015722240,00000	848777792,00000	,00000	393522410,96497	29
Erreur	-,779	1,396	,000	1,000	29
Prévision	-,779	1,396	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-2,488	2,079	,000	,964	29
2 Prévision	12262883328,0000	60738711552,0000	28316118716,9655	22329576212,46474	29
Résidu	-26649071616,00000	21341286400,00000	,00000	8770239187,47269	29
Erreur	-,719	1,452	,000	1,000	29
Prévision	-,719	1,452	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-2,928	2,345	,000	,964	29
3 Prévision	9350043648,0000	26887997440,0000	21063116689,6552	8073750212,18271	29
Résidu	-10997696512,00000	13076605952,00000	,00000	4819239268,93620	29
Erreur	-1,451	,721	,000	1,000	29
Prévision	-1,451	,721	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-2,199	2,615	,000	,964	29
4 Prévision	736705856,0000	2037823872,0000	1184634983,2759	596526564,54857	29
Résidu	-630705856,00000	658294144,00000	,00000	379122459,26057	29
Erreur	-,751	1,430	,000	1,000	29
Prévision	-,751	1,430	,000	1,000	29
Erreur Résidu	-1,603	1,673	,000	,964	29

a. Variable dépendante : FDI , EXP ;FR.

3. اختبار جودة النموذج

— معامل الارتباط «R»: حسب النتائج فإن معامل الارتباط نجده بالنسبة للمعاملات

المالية الدولية: (895)، وهو قريب من (1) أي أن درجة الارتباط عالية وقوية.

(902)، بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، (931)، بالنسبة للصادرات، (895)، بالنسبة

للدين الخارجي، (844)، بالنسبة لتدفقات المهاجرين، وهي جميعها قريبة من (1) أي أن

درجة الارتباط عالية وقوية).

— معامل التحديد «R²»: حسب النتائج إن قيمة معامل التحديد (قيمة معامل الارتباط R²)

تساوي: (800) و (785)، قيمة معامل التحديد المعدل.

(كما بلغت بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر: (813) و (799)، قيمة معامل التحديد

المعدل، بالنسبة للصادرات: (866) و (856)، قيمة معامل التحديد المعدل، بالنسبة للديون

الخارجية: (737) و (717)، قيمة معامل التحديد المعدل، بالنسبة لتدفقات المهاجرين: (713) و

(691)، قيمة معامل التحديد المعدل).

إن هذه النتائج تشرح أكثر من 80% من مجمل المعاملات المالية الدولية، وتعتبر هذه

النسبة معنوية من الناحية الإحصائية (لأن معنوية فيشر تكاد تكون معدومة)، (المعنوية

0.000).

كما تدل النتائج الجزئية على أن المتغيرات المفسرة (للمخطر القطرية) تشرح أكثر من

81% من تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، 86.5% من تغيرات التجارة الخارجية

(الصادرات)، 74% بالنسبة للدين الخارجي و 71% من تغيرات تدفقات الشتات، وتعتبر هذه

النسبة معنوية من الناحية الإحصائية (لأن معنوية فيشر تكاد تكون معدومة)، (المعنوية

0.000).

— اختبار فيشر: بناء على النتائج المحصلة نجد أن القيمة الفعلية أو المحسوبة «F real» أكبر من

القيمة الجدولية، «F tab»، ويوكدها مستوى المعنوية (0.000)، (القيمة الجدولية =

4,21000847، القيمة المحسوبة = 52,151).

(و بلغت بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر: (القيمة المحسوبة = 56,646)، بالنسبة للصادرات: (القيمة المحسوبة = 84,272)، بالنسبة للديون الخارجية: (القيمة المحسوبة = 36,487)، بالنسبة لتدفقات المهاجرين: (القيمة المحسوبة = 32,277)).
وعليه فإن نتيجة هذا الإختبار هي رفض الفرضية H_0 المفترضة للطبيعة العشوائية لمعادلة التمثيل المقترحة، أي أن معادلة التمثيل جيدة وقيمة معامل التحديد (R^2) التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل، وبصفة عامة نماذج الدراسة ككل مقبولة.

— اختبار ستودنت T: حسب النتائج، إن الإختبارات المقابلة لإحصائية ستودنت (المعنوية) كلها منعدمة، $T_{n-k}^{0.05} = T_{26}^{0.05} = 2.055$ مما يدل على الدلالة الإحصائية القوية لكل المعاملات، و عليه فإنه يوجد تأثير للمستويات المختلفة للمخاطر على مستويات المعاملات.
— معامل تضخم التباين: يستعمل للتحقق من التداخل الخطي « *multicollinearity* »، فتم استخدام معامل تضخم التباين « *Variance Inflation Factor-VIF* » والذي وجد أنه لا يتجاوز (10) لجميع المتغيرات؛ ما يجعلنا نطمئن إلى أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل الخطي.

الجدول (20.4): إحصائيات التداخل الخطي

Statistiques de colinéarité	
Tolérance	VIF
,837	1,195
,837	1,195

— اختبار دربن واتسون: يعتبر هذا الاختبار أكثر شيوعاً و دقة حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، حيث يأخذ هذا الاختبار القيمة (1,561) بالنسبة للمعاملات المالية الدولية.

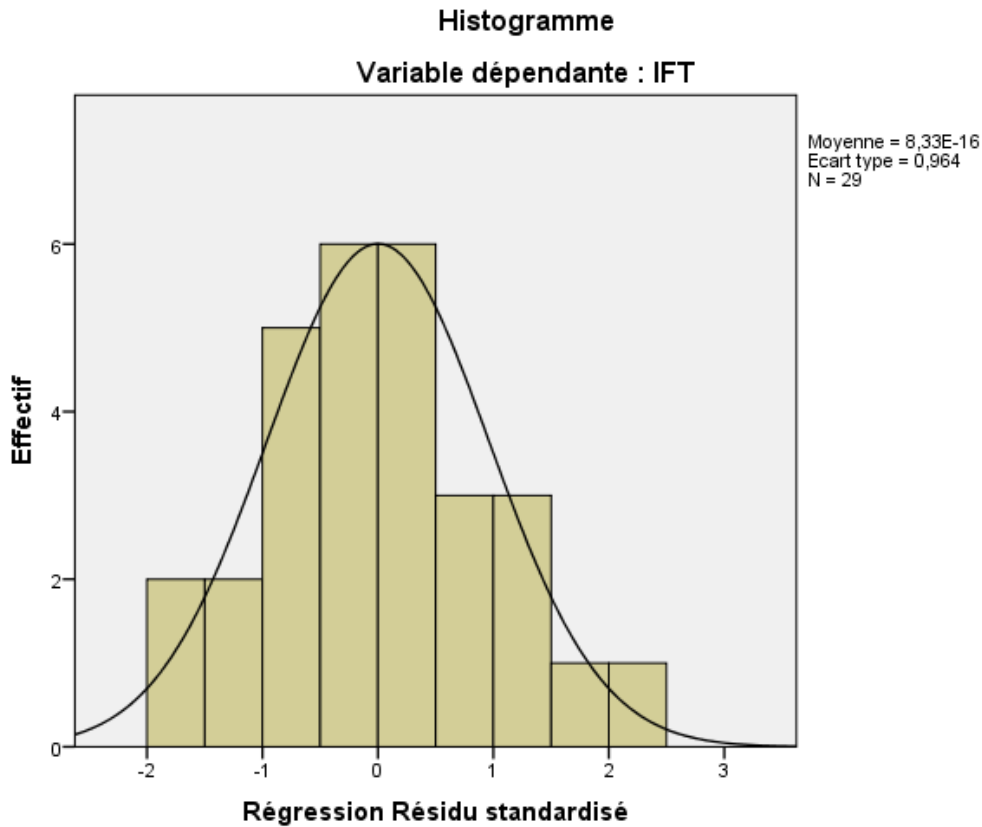
0	dl=1.270	du=1.560	2	2.440	2.730	4
p>0	؟	P=0	P=0	؟	p<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

هذه القيم تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى بين الأخطاء إجمالي المعاملات المالية الدولية .

4. تحليل البواقي:

— **التوزيع الطبيعي:** بالنسبة للمعاملات المالية الدولية و معرفة مدى توافق توزيع الأخطاء مع التوزيع الطبيعي قمنا بإنشاء المدرج التكراري للأخطاء المعيارية و لنقاط انتشار البواقي و مقارنته مع المنحنى الطبيعي للأخطاء.

الشكل (16.4): المدرج التكراري للأخطاء المعيارية و مقارنته بالتوزيع الطبيعي



إن البيان التالي يوضح اقتراب توزيع الأخطاء من التوزيع الطبيعي، حيث نلاحظ أن انحراف البواقي يتمركز في المجال $[-3,3; +3]$ مما يدل على تركيز المشاهدات حول القيمة المتوسطة.

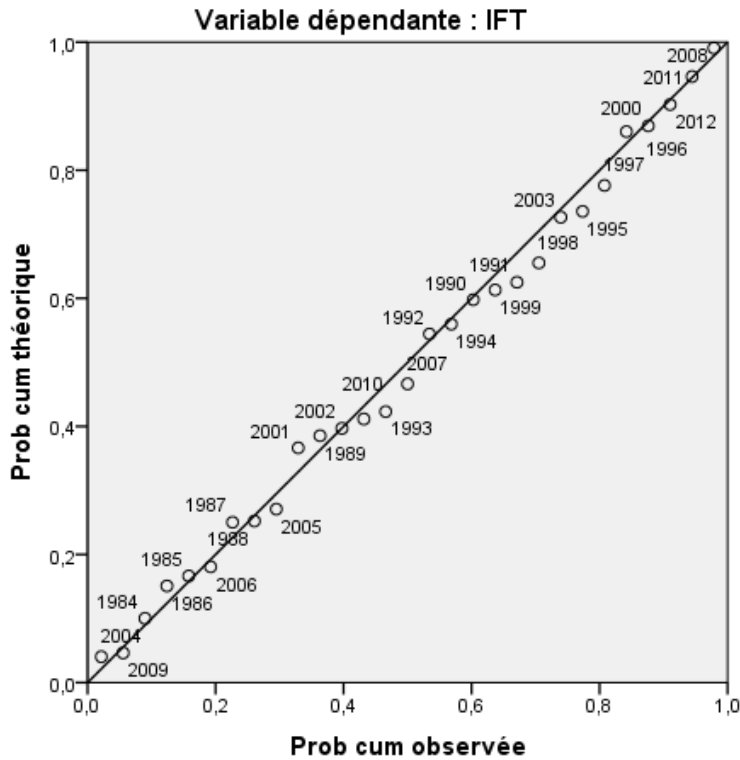
كما يوجد طريقة بيانية أخرى أكثر دقة من الأولى، حيث نرسم نقاط الإنتشار للبواقي، حيث نمثل على المحور السيني قيم الأخطاء المشاهدة وعلى المحور العيني القيم الطبيعية النظرية المقابلة لهذه الأخطاء.

إن الخط الذي يوفق بشكل جيد هذه النقاط يسمى المنحنى الطبيعي للأخطاء، فإذا كان توزيع الأخطاء طبيعياً فإن القيم المشاهدة تقترب من القيم النظرية (الفاصلة تساوي الترتيب) وبالتالي فإن الخط المستقيم يوفق توفيقاً جيداً هذه النقاط. إن الشكل البياني التالي يعكس بوضوح اقتراب توزيع الأخطاء من التوزيع الطبيعي.

الشكل (17.4): التمثيل البياني لنقاط انتشار البواقي و مقارنته مع المنحنى الطبيعي

للأخطاء

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé



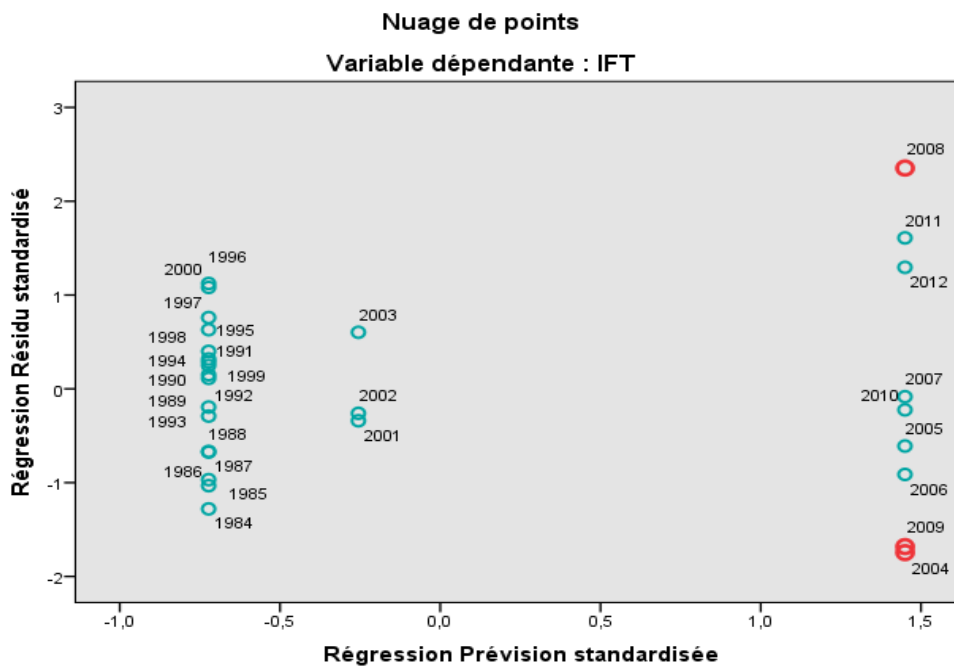
— مسافة مهلنوبيس: إن عملية إعادة تصنيف المشاهدات (لمعرفة القيم المتطرفة) يكون على أساس مربع قيم المسافة. بمفهوم « Mahalanobis » للمفردة على مركز ثقل المجموعة، حيث كلما كانت القيمة كبيرة فإن ذلك يدل على أولوية عدم انتماء المفردة (المشاهدة).

— مسافة كوك لقياس نفوذ الحالة « i »: اقترح العالم كوك سنة 1997 (مقياس مسافة كوك) و هو مقياس إجمالي للتأثير المشترك للمشاهدة رقم « i » على جميع معاملات الانحدار المقدرة حيث أن مقياس مسافة كوك يقيس أثر حذف المشاهدة رقم « i » على كل قيم معاملات نموذج الانحدار، نلاحظ تسجيل 3 قيم متطرفة من خلال مسافة كوك.

الجدول (20.4): القيم المتطرفة من خلال تحليل كوك و مهلنوبيس

السنة	كوك	مهلنوبيس
1984	0,0019	0,68154
1985	0,00465	0,68154
1986	0,00133	0,68154
1987	0,00038	0,68154
1988	0,0000	0,68154
1989	0	0,68154
1990	0,00042	0,68154
1991	0,00192	0,68154
1992	0,00047	0,68154
1993	0,00078	0,68154
1994	0,00184	0,68154
1995	0,00051	0,68154
1996	0,00016	0,68154
1997	0,02833	0,68154
1998	0,01227	0,68154
1999	0,01215	0,68154
2000	0,04885	0,68154
2001	0,40188	8,36782
2002	0,08011	8,36782
2003	0,0066	8,36782
2004	0,0040	2,14559
2005	0,25774	2,14559
2006	0,08941	2,14559
2007	0	2,14559
2008	0,14088	2,14559
2009	0,12444	2,14559
2010	0,0019	2,14559
2011	0,00465	2,14559
2012	0,00133	2,14559

الشكل (18.4): لوحة الإنتشار:



في المخطط التالي (لوحة الإنتشار) بين القيم المتنبأ بها « *Predicted values* » وأخطاء التقدير « *Residual values* » ، نلاحظ شكل الإنتشار عشوائيا وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين خطية وأن شروط تحليل الإنحدار متوفرة، ولكن إذا ظهر أن نمط شكل الإنتشار يشبه شكل الدالة التربيعية أو التكعيبية أو غيرها فهذا دليل أن على أن العلاقة بين المتغيرين غير خطية.

5. التقييم الإقتصادي للنموذج:

تبعاً للنظرية الإقتصادية و النتائج الإحصائية المحصلة الخاصة بجودة النموذج من الناحية الإحصائية، نستنتج أن خط الإنحدار المتعدد يوفق بشكل جيد، و بالتالي يمكن الإعتماد على هذا النموذج في قياس مستوى المعاملات عند مستويات مختلفة من المخاطر ، حيث نلاحظ من خلال المعطيات أن ازدياد المخاطرة تؤدي إلى انخفاض المعاملات المالية ، عدا المديونية الخارجية التي تزداد بازدياد المخاطرة و هو أمر منطقي.

بحيث يكون لدينا النموذج التالي للمعاملات المالية الدولية:

$$IFT_t = 74024203145,222 - 26713990145,222 Lt_2 - 34025507498,163 Lt_3$$

هذه العلاقة تبين أنه عادمًا تكون مستويات المخاطر مرتفعة تبلغ المعاملات (74024206336,0000)، بينما عندما تكون مستويات المخاطر منخفضة تبلغ المعاملات مستوى (39998697472,0000).

خاتمة الفصل

رغم الجهود المبذولة لتطوير المعاملات المالية الدولية من تحرير التجارة و الانفتاح الاقتصادي و اتباع سياسية الجئات الضريبية و التحفيزات المقدمة من طرف البنوك ، إلا أن المحيط العالمي لا يخلو من المخاطر المتعددة و المتنوعة، حيث أن إمكانية حدوث نتائج غير مرغوبة نتيجة لقرارات سياسية أو حوادث طارئة، أو ظروف معينة موجودة في بلد ما سواء كانت اقتصادية أو مالية أو حتى اجتماعية، يمكن أن تؤثر في بيئة الأعمال هذا البلد، و ينتج عن ذلك خسارة في الأموال بالنسبة للشركات، و هذا ما يطلق عليه بالخطر العام للدولة أو خطر البلد، لهذا العامل لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار عند التعامل مع الخارج، كذلك الحال على المستوى الكلي.

لذا على الدول الهادفة إلى استقطاب مزيد من رؤوس الأموال الجنبية من أجل دهم عجلة التنمية لديها توفير كل ما هو ضروري من بيئة اقتصادية وسياسية ومالية وحتى اجتماعية وقانونية من أجل تحسين مناخ الاستثمار لديها وتحسين المناخ العام وأخذ هذا الأمر بجديّة لجلب أكبر قدر من التدفقات الدولية، كما عليها كذلك تحسين المعاملات الدولية مع الدول المتعامل معها وهذا لإعطاء الدولة سمعة حسنة في المعاملات الدولية.

خاتمة عامة

لعل ما يميز العالم اليوم في ظل ما يشهده الإقتصاد العالمي من تطور و إتساع، و تزايد الأزمات المالية المفاجئة و تزايد الكوارث الطبيعية المدمرة و تسارع الأحداث السياسية في منطقتنا العربية على وجه الخصوص بما يسمى بالربيع العربي التي انعكس سلبا على الإقتصاد و الدولة بصفة عامة، فقد فرضت الأحداث التي اجتاحت عدداً من الدول العربية منذ نهاية عام 2010 و ما نتج عنها من حالة عدم اليقين السياسي و الإقتصادي في تلك الدول و كذلك المجاورة لها، علاوة على استمرار تكشف تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، ضرورة إعادة تشكيل اللاعبين الرئيسيين في الأسواق العربية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي و خصوصا في مجالي التجارة و التمويل و نشاط البنوك العربية و الدولية العاملة في المنطقة.

لهذا يرى الكثير من المتابعون للأحداث إمكانية انتقال العدوى إلى بعض الدول و الإقتصاديات، مما يسبب انتكاسة للنمو الاقتصادي تضاف إلى جملة مشاكل تتخبط فيها هاته الدول.

لهذا فتقدير هذه المخاطرة و العمل على تفاديها من خلال توفير كافة الظروف السياسية و الاقتصادية و المالية الملائمة و التي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدول النامية في السوق الدولية، و هذا من خلال بحث المؤسسة، الفرد و الحكومة عن أفضل الحلول الغير مكلفة و الدول الأقل مخاطرة للإستفادة من الميزة التنافسية، بل اكثر من ذلك فقد يسمح يرسم خارطة جديدة للمعاملات المالية الدولية و بالتالي تحويلها إلى الدول الأكثر استقرارا و الأقل مخاطرة.

و حيث أن المعاملات الدولية لا تقتصر على نوع واحد و إنما تعدد المعاملات المالية الدولية من تجارة خارجية التي تنمو يوما بعد يوم خصوصا مع ظهور بعض الاقتصادات الناشئة التي اعتمدت أسلوب التصنيع على غرار الصين و جنوب أفريقيا و الاستثمار الأجنبي بنوعيه التي تسيطر عليه الدول المتقدمة و الاقتراض الأجنبي الخاص و العام منه و تدفقات المهاجرين يجعل من تقدير المخاطرة على المستوى الدولي ذات أهمية كبيرة بسبب ضخامة الخسارة التي قد تنتج من سوء التقدير، حيث نتكلم عن مبالغ ضخمة دولية.

فارتباط المخاطر القطرية بحجم المعاملات يلزم المؤسسات المتعاملة مع الخارج إتباع أسلوب الوقاية كأول تقنية تسيير لمخاطر العمليات الدولية من خلال الإستعلام (المعلومة) حول درجة المخاطر وهذا لتجنب أي نوع من أنواع تخلف الدفع، أو أن تقوم بالتأمين أو التحويل حالة المخاطر المرتفعة التي يصعب تحملها أو المخاطر الصعبة التنبؤ بها.

على المؤسسة الأفراد و الحكومات استعمال أفضل الوسائل و التقنيات و التقدير الأمثل لخطر القطر إما من خلال وسائل تقدير داخلية أو الاعتماد على المؤسسات الأجنبية و المحلية التي تقوم بتقدير مخاطر القطر (البلد) على غرار مؤسسات التصنيف الدولية من خلال المعلومات التاريخية أو من خلال المعلومات الحالية .

لعل نتائج الدراسة القياسية أعطتنا فكرة ولو بسيطة عن مدى أهمية المخاطر القطرية في المعاملات الدولية من خلال دراسة حالة الجزائر، و إن كان مستوى تأثر كل معاملة يختلف عن الأخرى ربما راجع لخصوصية كل معاملة و لجملة عوامل أخرى يجب عدم إهمالها و الاعتماد على جانب واحد.

النتائج

و في ضوء النتائج السابقة توصل الباحث إلى مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تكون مرجعا للمؤسسات الراغبة في الاستثمار الأجنبي و تلك الراغبة في التعامل مع الخارج، أي مسيري المؤسسات الطامحة للبحث عن أسواق أجنبية لتصريف منتجاتها أو للاقتراض أو الاستثمار كما للأفراد الراغبين في تحويل مدخراتهم إلى وطنهم الأم إما للاستثمار أو الادخار أو الاستهلاك. فمن خلال دراستنا:

- هناك عدة تعريفات ووجهات نظر بالنسبة لتقدير حجم خطر البلد (المخاطر القطرية) فاختلقت الوكالات في المعايير المستعملة في تقدير درجة الخطر ما خلق اختلافات في درجة التصنيف المعتمدة، وحتى اختلاف تصنيف الدولة الواحدة بين الوكالات، غير ان جميعها يتفق على القواعد الرئيسية و المهمة للتقييم.
- تعتبر المخاطر القطرية كوسيلة للتنبؤ بحجم المخاطرة التي يمكن أن تعترض إتمام المعاملة، مما يسمح بالقيام بالاحتياطات الضرورية عند التفكير في إتمام المعاملة مع بلد "ذا خطر" دون إهمال العوامل الأخرى كالبيئة القانونية و الاجتماعية و تأثيرات الدول الأخرى المرتبطة بها (أثر العدوى) مما قد يكلف المتعامل نتائج و خيمة.
- على المتعامل الاقتصادي (فرد مؤسسة أو حكومة) أن يدرك جيد أن لكل معاملة مالية أجنبية خصائصها الخاصة بها ولا يجب تعميمها على بقية المعاملات من حيث النوع، كما أن المعاملة الواحدة تختلف في تقدير مخاطرتها من دولة لأخرى حسب طبيعة كل دولة، حيث أن التعميم لا يصلح في كل الأحوال.
- إن التغيير المستمر في الوضعيات الاقتصادية و المالية و السياسية للدول النامية و عدم محافظتها على الاستقرار ناهيك على عدم قدرتها التحكم في اقتصادياتها و تباع استراتيجيات طويلة المدى نتيجة تغيير السياسات تبعا لأهواء الحكومات و الغير مبنية على قواعد اقتصادية جعل هاته الدول غير قادرة على ضمان مناخ مستقر للمستثمر و للمتعامل الاقتصادي المحلي و الأجنبي، هذا ما يجعل

من التريث و تقدير الخطر العام للدولة قبل التفكير في المعاملة المالية (القيام بكل الإجراءات الوقائية الأولية خلال المفاوضات التجارية حالة التصدير لتفادي خطر عدم التسديد كإجراء احترازي، دراسة الوضعية المالية للمقترض و لدولته لتفادي كلما يطيل من تسديد الالتزامات المترتبة على العميل ، معرفة صلابة النظام المصرفي قبل القيام بالاستثمار و تحويل الدخل... الخ.

- تختلف درجة تأثير المعاملات المالية الدولية نتيجة اختلاف السياسات المتبعة من طرف الدولة و نلاحظ أن المديونية الخارجة ترتبط ايجابيا بالمخاطرة كون أن هذه الأخيرة مضمونة من طرف الحكومات اكثر من غيرها.

التوصيات

- على المؤسسات الأفراد و الحكومات البحث عن أسواق الدول الأقل مخاطرة لرفع مستوى الأمان و لتفادي أي حادث من شأنه رفع التكاليف و التأثير السلبي،
- العمل على تحسين البيئة الداخلية للبلد الذي من شأنه تحسين المناخ العام للدولة؛
- إعطاء الأولوية في التعامل للأسواق ذات الموثوقية العالية والأكثر أمانا؛
- تحرير القطاع المالي لاستقبال التدفقات المالية الدولية دون إهمال عنصر الاحتياط و العمل على إقامة سوق مالي مستقطب للاستثمارات الأجنبية من أجل جذب أكبر قدر من التمويل الدولي.
- فتح المجال أمام البنوك الأجنبية والعمل على الاستفادة من القروض الأجنبية الخاصة منها لدعم تمويل القطاع الخاص بالأموال اللازمة؛
- العمل على تدعيم الإنتاج المحلي (من خلال الاستثمار المحلي و الأجنبي) الذي يدعم قدرة الدولة على التصدير و بالتالي جلب العملة الصعبة؛
- تسهيل الإجراءات اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي و تقديم التسهيلات القانونية له، الشيء الذي يحسن من تصنيف الدولة،
- العمل على إقامة إصلاحات سياسية، اقتصادية ، و مالية و حتى اجتماعية و قانونية لتحسن النظرة الأجنبية للاقتصاد و كل من شأنه رفع تصنيف البلد.

الملاحق

البلد 01

مكونات الخطر الإقتصادي لوكالة ICRG

The Economic Risk Components

GDP Per Head	Real GDP Growth	Annual Inflation Rate	Budget Balance	Current Account % GDP	
% of average	Change (%)	Change (%)	% GDP	% GDP	Points
				10.0 plus	15.0
				8.0 to 9.9	14.5
				6.0 to 7.9	14.0
				4.0 to 5.9	13.5
				2.0 to 3.9	13.0
				1.0 to 1.9	12.5
				0.0 to 0.9	12.0
				-0.1 to -0.9	11.5
				-1.0 to -1.9	11.0
				-2.0 to -3.9	10.5
	6.0 plus	< 2.0	4.0 plus	-4.0 to -5.9	10.0
	5.0 to 5.9	2.0 to 2.9	3.0 to 3.9	-6.0 to -7.9	9.5
	4.0 to 4.9	3.0 to 3.9	2.0 to 2.9	-8.0 to -9.9	9.0
	3.0 to 3.9	4.0 to 5.9	1.0 to 1.9	-10.0 to -11.9	8.5
	2.5 to 2.9	6.0 to 7.9	0.0 to 0.9	-12.0 to -13.9	8.0
	2.0 to 2.4	8.0 to 9.9	-0.1 to -0.9	-14.0 to -15.9	7.5
	1.5 to 1.9	10.0 to 11.9	-1.0 to -1.9	-16.0 to -16.9	7.0
	1.0 to 1.4	12.0 to 13.9	-2.0 to -2.9	-17.0 to -17.9	6.5
	0.5 to 0.9	14.0 to 15.9	-3.0 to -3.9	-18.0 to -18.9	6.0
	0.0 to 0.4	16.0 to 18.9	-4.0 to -4.9	-19.0 to -19.9	5.5
250.0 plus	-0.1 to -0.4	19.0 to 21.9	-5.0 to -5.9	-20.0 to -20.9	5.0
200.0 to 249.9	-0.5 to -0.9	22.0 to 24.9	-6.0 to -6.9	-21.0 to -21.9	4.5
150.0 to 199.9	-1.0 to -1.4	25.0 to 30.9	-7.0 to -7.9	-22.0 to -22.9	4.0
100.0 to 149.9	-1.5 to -1.9	31.0 to 40.9	-8.0 to -8.9	-23.0 to -23.9	3.5
75.0 to 99.9	-2.0 to -2.4	41.0 to 50.9	-9.0 to -9.9	-24.0 to -24.9	3.0
50.0 to 74.9	-2.5 to -2.9	51.0 to 65.9	-10.0 to -11.9	-25.0 to -26.9	2.5
40.0 to 49.9	-3.0 to -3.4	66.0 to 80.9	-12.0 to -14.9	-27.0 to -29.9	2.0
30.0 to 39.9	-3.5 to -3.9	81.0 to 95.9	-15.0 to -19.9	-30.0 to -32.4	1.5
20.0 to 29.9	-4.0 to -4.9	96.0 to 110.9	-20.0 to -24.9	-32.5 to -34.9	1.0
10.0 to 19.9	-5.0 to -5.9	111.0 to 129.9	-25.0 to -29.9	-35.0 to -39.9	0.5
p to 9.9	-6.0 plus	130.0 plus	-30.0 plus	-40.0 plus	0.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على موقع prsgroup

البلد 02

مكونات الخطر المالي لوكالة ICRG

The Financial Risk Rating

Net Liquidity in Months	Exchange Rate Stability		Foreign Debt % GDP	Debt Service % XGS	Current Account as % XGS	Points
Months	Appreciation Change, plus	Depreciation Change, minus	% GDP	Ratio (%)	Ratio (%)	
					25.0 plus	15.0
					20.0 to 24.9	14.5
					15.0 to 19.9	14.0
					10.0 to 14.9	13.5
					5.0 to 9.9	13.0
					0.0 to 4.9	12.5
					-0.1 to -4.9	12.0
					-5.0 to -9.9	11.5
					-10.0 to -14.9	11.0
					-15.0 to -19.9	10.5
	0.0 to 9.9	-0.1 to -4.9	10.0 to 14.9	0.0 to 4.9	-20.0 to -24.9	10.0
	10.0 to 14.9	-5.0 to -7.4	15.0 to 19.9	5.0 to 8.9	-25.0 to -29.9	9.5
	14.5 to 19.9	-7.5 to -9.9	20 to 24.9	9.0 to 12.9	-30.0 to -34.9	9.0
	20.0 to 22.4	-10.0 to -12.4	25.0 to 29.9	13.0 to 16.9	-35.0 to -39.9	8.5
	22.5 to 24.9	-12.5 to -14.9	30.0 to 34.9	17.0 to 20.9	-40.0 to -44.9	8.0
	24.9 to 27.4	-15.0 to -17.4	35.0 to 39.9	21.0 to 24.9	-45.0 to -49.9	7.5
	27.5 to 29.9	-17.5 to -19.9	40.0 to 44.9	25.0 to 28.9	-50.0 to -54.9	7.0
	30.0 to 34.9	-20.0 to -22.4	45.0 to 49.9	29.0 to 32.9	-55.0 to -59.9	6.5
	35.0 to 39.9	-22.5 to -24.9	50.0 to 59.9	33.0 to 36.9	-60.0 to -64.9	6.0
	40.0 to 49.9	-25.0 to -29.9	60.0 to 69.9	37.0 to 40.9	-65.0 to -69.9	5.5
15 plus	50 plus	-30.0 to -34.9	70.0 to 79.9	41.0 to 44.9	-70.0 to -74.9	5.0
12.0 to 4.9		-35.0 to -39.9	80.0 to 89.9	45.0 to 48.9	-75.0 to -79.9	4.5
9.0 to 11.9		-40.0 to -44.9	90.0 to 99.9	49.0 to 52.9	-80.0 to -84.9	4.0
6.0 to 8.9		-45.0 to -49.9	100.0 to 109.9	53.0 to 56.9	-85.0 to -89.9	3.5
5.0 to 5.9		-50.0 to -54.9	110.0 to 119.9	57.0 to 60.9	-90.0 to -94.9	3.0
4.0 to 4.9		-55.0 to -59.9	120.0 to 129.9	61.0 to 65.9	-95.0 to -99.9	2.5
3.0 to 3.9		-60.0 to -69.9	130.0 to 149.9	66.0 to 70.9	-100.0 to -104.9	2.0
2.0 to 2.9		-70.0 to -79.9	150.0 to 199.9	71.0 to 75.9	-105.0 to -109.9	1.5
1.0 to 1.9		-80.0 to -89.9	200.0 plus	76.0 to 79.9	-110.0 to -114.9	1.0
0.6 to 0.9		-90.0 to -99.9	150.0 to 199.9	80.0 to 84.9	-115.0 to -119.9	0.5
0.5 or less		-100 plus	200.0 plus	85.0 plus	Below -120.0	0.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على موقع prsgroup

البلد 03

مكونات عناصر المعايير المستخدمة في مجموعة فيتش

عدد المعايير	العناصر المكونة	العنوان
10 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – الدستور، النظام القضائي و العلاقة بين الهيئات الرئيسية، – الأحزاب السياسية، النخبة، الانتخاب و استقرار الدعم الانتخابي، والجدول الزمني للانتخابات، – درجة التوافق بين الأحزاب الرئيسية على السياسة الاقتصادية ، واستدامة المبادئ التوجيهية للسياسات التي وضعتها الحكومة، – طريقة خلافة القيادة إلى السلطة، – برامج الإصلاح الاقتصادي، – الحجم والنمو وحجم القوات المسلحة، – البدائل الرئيسية في مجال السياسات المقترحة من قبل الأطراف أو الفئات الاجتماعية الكبيرة، – الإطار القانوني الذي يحكم الملكية الخاصة ، وتسوية العقود، – فعالية تحصيل الضرائب، – خصائص القادة الرئيسيين للسياسة الاقتصادية الجارية. 	الدولة سياسية
5 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – أهداف واستراتيجية السياسة الخارجية. – العضوية في المنظمات الدولية والإقليمية المتعددة الجنسيات أو التجارة الحرة الإقليمية، – العلاقات مع صندوق النقد الدولي، – العلاقات مع البلدان المجاورة ، مع الاتحاد الأوروبي، مع الولايات المتحدة واليابان، – تقييم للتهديدات الإرهابية المحتملة الخارجية منها والداخلية. 	الدولة الوضعية
9 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – معدل النمو السكاني، التركيب العمري ونسبة الإعاقة، – النسبة المئوية للسكان الحضر من مجموع السكان، – معلومات عن الأقليات العرقية والدينية واللغوية، – السكان الذين يمكنهم الحصول على التعليم الثانوي والتعليم الجامعي، و نتائج النظام الدراسي، – مستوى المعيشة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) الإنفاق الاستهلاكي للفرد الواحد، – توزيع الدخل والثروة وملكية الأرض، – مستوى البنية التحتية للنقل والاتصالات والمشاريع الكبرى، – معدل وفيات الرضع ، والعمر المتوقع ، وتطور الخدمات الصحية، – مدى الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن والنفط والغاز الاحتياطيات المؤكدة. 	العوامل الديمقراطية والتهيئة والتعليمية
7 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – الحجم ، والتطور التاريخي وتوقعات مجموع القوى العاملة، – توزيع العمالة (حسب نوع الجنس ، المدة ، و حسب القطاع)، – توزيع البطالة (حسب نوع الجنس والعمر والمنطقة)، – نمو الأجور، واختلافات مستوى الأجور (بين القطاعين العام والخاص، بين أرباب العمل والموظفين)، – وصف المعايير الرئيسية لتحديد الأجور، – تواريخ اتفاقات الأجور ودخول سياسات المداخيل التي تؤثر في نمو الأجور، – تأثير النقابات في الشركات وعدد أيام العمل الضائعة بسبب الإضراب. 	تحليل سوق العمل

6 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، – تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، – معدل التغير في الإنتاجية، – استهلاك النفط (الناتج المحلي الإجمالي /)، – حصة من الواردات والصادرات (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – تقسيم الصادرات والواردات (حسب النوع والمنطقة الجغرافية). 	هيكل الإنتاج والتجارة
7 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – معدل إنشاء وتفكيك الشركات، – النسبة المئوية للقطاعات الخاضعة لاقتصاد السوق والقطاع الخاص ، ومعدلات المهن ليبرالية، – رأس المال الثابت الإجمالي في قطاع الأعمال (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – معدل العائد على رأس المال، مخزون رأس المال في قطاع الأعمال، – الإطار القانوني والإطار التنظيمي للمنافسة الحرة، – الإنفاق على البحث والتطوير في المؤسسات والابتكار وبراءات الاختراع، – حجم القطاع العام الخاضع لاقتصاد السوق و مشاريع المخصصة. 	ديناميكية القطاع الخاص
7 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – العرض والطلب الكلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – تقسيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات، – ميزان الخارجي للسلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – المدخرات المحلية الإجمالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – الإنفاق الاستهلاكي ، والنفقات الحكومية ، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، – توزيع المدخرات المحلية الإجمالية بين الأسر وقطاعات الأعمال (% من الناتج المحلي الإجمالي)، – توزيع الاستثمار المحلي الإجمالي بين القطاعين العام والخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي). 	التوازن بين العرض والطلب
12 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – مستوى نمو الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، والتوزيع بين العملات القابلة للتحويل وغير القابلة للتحويل، – الميزان التجاري، – ميزان الخدمات، – التحويلات العامة والخاصة، – مدة التبادلات، – ميزان الحساب الجاري، – تدفقات رأس المال على المدى الطويل الأجل والقصر، – المزايا النسبية في التجارة، – مرونة الدخل والأسعار، – الإقراض والاستثمار في الخارج، – مؤشرات فورية الصادرات أو فورية الواردات، – التغير في الاحتياطيات. 	ميزان المحفوعات
5 معايير	<ul style="list-style-type: none"> – معدل البطالة غير المتسارع للتضخم (NAIRU) ، الحد الأقصى لمعدل نمو التضخم للعمالة، – تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي (ذروة الدورة الى ذروتها و ومن حضيبض الدورة الى حضيبضها)، – مؤشر القدرة الإنتاجية أو الامكانيات المحتملة المتاحة من التحقيقات مستقلة، – حجم الفجوة في الناتج (فجوة الناتج)، الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل، – نمو الناتج المحلي الإجمالي المبرر بنمو الإنتاجية. 	تحليل العوائق التي تحول دون النمو في المدى المتوسط

الاقتصاد الكلي

10 معايير

- السياسة النقدية واستقرار الأسعار، ودرجة استقلالية البنك المركزي،
- تطور مؤشرات التضخم،
- سياسة سعر الصرف والتحكيم في النزاعات بين أهداف سعر الصرف والحفاظ على استقرار الأسعار،
- اسعار الفائدة القصير والطويل لمنحنى العائد،
- النمو في العرض النقدي (التوسع في الائتمان المحلي، وسرعة الحركة النقود في الداخل)،
- السياسة المالية،
- مستوى الاستقرار النسبي للدخل، والتوزيع حسب نوع الضريبة،
- الضرائب الاجتماعية، المرتبات، والتأثير على الطبقات الاجتماعية،
- تطور الإنفاق العام، سداد الفائدة، والطبيعة الدورية للإنفاق،
- مصادر التمويل وتوزيع احتياجات الحكومة، النقدية وغير النقدية، الخارجية والداخلية.

سياسة التجارة والاستثمار الأجنبي

8 معايير

- الإجراءات الرئيسية للمراقبة الواردات (الحصص والتعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية)،
- متوسط التعريفات الجمركية المطبقة على السلع المصنعة لمرحلة حسب الفئة، و الدرجة الكلية للحماية الفعالة،
- خطة الواردات الزراعية،
- إعانات التصدير،
- سياسة تحرير التجارة،
- سياسة الاستثمار الأجنبي، الرقابة على عودة الفائدة، والأرباح، أرباح الأسهم والتنازل على الاستثمارات،
- اختلاف الضرائب والنظام القانوني المطبق على المستثمرين الأجانب،
- مخزون الاستثمار الأجنبي (حسب النوع، حسب بلد المنشأ، حسب القطاع).
- القروض البنكية (حسب نوع المؤسسة، من خلال وجهة القطاع)،
- متطلبات التمويل والتقديرات الحديثة للشركات الخاصة والعامه،
- سياسات الائتمان، وعمليات السوق المفتوحة، الإحتياطي الإجباري، مراقبة الائتمان، والتسوية على أسعار الفائدة، وتسهيلات إعادة الخصم،
- السمات الرئيسية لنظام المصرفي ونظامه التحوطي،
- تقييم أسواق رأس المال المحلية (السيولة والقيمة السوقية والأرصدة السندية).

القطاع المصرفي والهالي

5 معايير

- احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي،
- نسبة الاحتياطيات الى الواردات،
- موجودات الجهاز المصرفي من النقد،
- من العملات الأجنبية في القطاع العام،
- الموجودات من القطاع الخاص غير المصرفي.

الموجودات الهولمة الصعبة

5 معايير

- استراتيجية الديون من جانب السلطات، والقيود القانونية المطبقة على القروض العامة، لمبادلة الأسعار وغيرها من الالتزامات خارج الميزانية العمومية،
- سياسة إدارة الديون في القطاع العام من الديون السيادية من قبل الدولة،
- توزيع الديون الخارجية (لكل مقترض، لكل دائن)،
- صافي الخصوم الاجنبية،
- جدولة الاهتلاك وتكوين الدين الإجمالي لكل عملة،
- تكوين الدين،
- مدفوعات الفائدة الصافية وصافي الاستثمارات.

7 معايير

الديون الخارجية

البلد 04

مكونات عناصر المعايير المستخدمة في ستاندر اند بورز

عدد المعايير	العنوان
8 معايير	السياسية المخاطر <ul style="list-style-type: none"> - درجة استقرار المؤسسات السياسية، - درجة مرونة للسلطة، - عملية خلافة السلطة، - المشاركة الديمقراطية، - نموذج للمؤسسات الحكومية والقدرة على التكيف، - الميزات الرئيسية للأحزاب السياسية، - الشفافية في اتخاذ القرارات بشأن السياسات الاقتصادية، - المخاطر الجيو سياسية.
4 معايير	العلاقات الدولية <ul style="list-style-type: none"> - التكامل في التبادلات الاقتصادية و المالية الدولية، - كثافة العلاقات مع البلدان المجاورة، - الأمن الداخلي والخارجي، - درجة توافق في الآراء بشأن أهداف السياسة الاقتصادية.
7 معايير	البنية الاجتماعية <ul style="list-style-type: none"> - مستوى المعيشة، - توزيع الدخل، - حالة سوق العمل، - الخصائص الديموغرافية والثقافية، - مستوى الأمية، - مستوى التحضر (سكان المدينة)، - التمييز الإقليمي والعرقي والديني.
6 معايير	الهيكل الاقتصادي وفاق النمو <ul style="list-style-type: none"> - مستوى الناتج المحلي الإجمالي، - مستوى الصادرات، - نوع السياسة الاقتصادية (اقتصاد السوق أم لا)، - الحصول على الموارد وتنوعها، - مستوى وتكوين المدخرات والاستثمارات، - معدل النمو الاقتصادي.
5 معايير	مرونة النظام الضريبي <ul style="list-style-type: none"> - الميزانية العمومية، - إيرادات ونفقات للدولة، - مقدار السياسة الضريبية، - الضغط على الإنفاق الحكومي، - الشفافية والوقت المحدد للميزانية.

3 معايير	<ul style="list-style-type: none"> - تأثير السياسات النقدية والمالية على الحساب الخارجي، - هيكله الحساب الجاري، - تكوين تدفقات رأس المال. 	ميزان مرونة ميزان مجموعات الدفعات
5 معايير	<ul style="list-style-type: none"> - مستوى وتكوين الديون الخارجية، - آثار السياسات النقدية والمالية المتعلقة بالديون الخارجية، - وزن القطاع المصرفي في الالتزامات العامة الكبرى، - مواعيد وتكاليف خدمة الدين، - التسلسل التاريخي لخدمة الدين والأصول العامة الأخرى. 	الدين الخارجي والسيولة
4 معايير	<ul style="list-style-type: none"> - الأصول المالية العامة، - مستوى الدين العام وتكاليف التسديد، - هيكل وتكوين التكاليف من العملة الصعبة، - الإلتزامات المعاشات التقاعدية. 	الدين رسوم
5 معايير	<ul style="list-style-type: none"> - معدل التضخم، - أسعار الفائدة ونمو الائتمان، - سياسة سعر الصرف، - التوافق من نظام سعر الصرف وأهداف السياسة النقدية، - درجة إستقلالية البنك المركزي. 	إستقرار الأسعار

البلد 05

مكونات عناصر المعايير المستخدمة في هوديز

العنوان	العناصر الهكونة	عدد المعايير
الديناميكية السياسية والتفاعل الاجتماعي	— مرونة السلطة،	14 معايير
	— الهيكل القانوني،	
	— الهيكل السياسي،	
	— توزيع الدخل،	
	— تنوع الأديان والأعراق والمذاهب واللغات،	
	— تأثير السياسات الحالية،	
	— سياسة الحماية الاجتماعية،	
	— الاحتجاجات ومقاومة الجيش،	
	— انتهاك مبادئ الحفاظ على النظام،	
	— البيروقراطية الإدارية،	
	— تأثير السياسة على الإدارة الاقتصادية،	
	— العلاقات السياسية والدبلوماسية الدولية،	
	— ردود الفعل على التوترات السياسية السابقة،	
	— مدى ملائمة النظام السياسي.	
الهيكل والاندك الاقتصادي	— الناتج المحلي الإجمالي الاسمي،	16 معايير
	— معدل النمو السكاني والتركيبية حسب الفئات العمرية،	
	— اسعار صرف،	
	— الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (على أساس تعادل القوة الشرائية)،	
	— الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (العملة المحلية)،	
	— النسبة المئوية للتغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،	
	— معدل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)،	
	— البطالة،	
	— مستوى الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)،	
	— المدخرات المحلية الإجمالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)،	
	— الصادرات الاسمية من السلع والخدمات،	
	— الواردات الاسمية من السلع والخدمات،	
	— الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات،	
	— الواردات الحقيقية للسلع والخدمات،	
	— صافي الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)،	
	— معدل الإنفتاح الاقتصادي.	

5 معايير	<ul style="list-style-type: none"> — إيرادات الحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — الإنفاق العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — التوازن الأولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — الدين الحكومي / الدخل الحكومي. 	المؤشرات المالية
8 معايير	<ul style="list-style-type: none"> — سعر الصرف الحقيقي، — تكلفة وسائل الإنتاج، — الرصيد الجاري من العملات الأجنبية، — رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — الديون بالعملات الأجنبية، — صافي الاستثمار الدولي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — الاحتياطيات الدولية الرسمية. 	المجموعات والدين الخارجي
7 معايير	<ul style="list-style-type: none"> — أسعار الفائدة في الأجل القصير، — نمو الائتمان المحلي، — الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)، — العرض النقدي M2 \ الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، — خدمة الدين (الفوائد وأصل نسبة السداد)، — الدين الخارجي على المدى القصير والطويل الأجل / الاحتياطيات الدولية الرسمية (مؤشر المشاشة الخارجي)، — نسبة السيولة. 	المؤشرات النقدية والسيولة المشاشة

المراجع

الكتب العلمية

باللغة العربية

1. أحمد زكي بدوي و صديقة يوسف محمود: معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994 .
2. أحمد غنيم: الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي، المكتبات الكبرى، الطبعة السادسة، مصر، 1998 .
3. أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
4. الحجار بسام: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2003.
5. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
6. أميرة حسب لله: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
7. بن علي بلعزوز و الطيب أحمد محمد محمدي: دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، 2008.
8. تيسير الرداوي : التنمية الاقتصادية ، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية ، 1404 هـ - 1405 .
9. حاتم سامي عفيفي: الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2005.
10. حاتم سامي عفيفي: التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1991.
11. حسام على داود: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
12. حسن ياسين طعمه و إيمان حسين حنوش: طرق الإحصاء الوصفي، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2009 .
13. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطرد: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006.
14. خالد وهيب الراوي: العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج ، الطبعة الثانية، 2000.
15. دريد كامل أل شبيب: الاستثمار و التحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

16. رايح رتيب: الدخول إلى الأسواق الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 1996.
17. رشاد العصار: التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002 .
18. رضا عبد السلام: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2007.
19. زياد رمضان: إدارة البنوك، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية ، الأردن، 2003.
20. سمير عبد الحميد رضوان: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر، 2001.
21. سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
22. شمعون شمعون: البورصة، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 1998.
23. صفوت أحمد عبد الحفيظ: دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، 2006.
24. ضياء مجيد: الإقتصاد النقدي، مؤسسة شهاب الجامعة، 2000.
25. ضياء مجيد الموسوي: الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 1990.
26. طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد- إدارات - شركات - بنوك) ، الدار الجامعية، 2007.
27. عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.
28. عبد السلام أبو قحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
29. عبد السلام أبو قحف: مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998.
30. عبد السلام أبو قحف: أساسيات في الإدارة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1995 .
31. عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
32. عبد السلام ناشد محمود، إدارة مخاطر المشروعات الصناعية و التجارية و الأصول العلمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989.

33. عبد العزيز سليمان: التبادل التجاري، الأسس العولمة و التجارة الإلكترونية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
34. عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين عيسى: النقود و المصارف و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، 2004.
35. علا نعيم عبد القادر ، عامر الخطيب و زياد محمد عرمان: مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009.
36. علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 .
37. ماهر شكري: العمليات المصرفية الخارجية، دار حامد للنشر و التوزيع، 2004.
38. محمد مروان السماد، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية: مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي الكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
39. محمد مطر: إدارة الاستثمارات – الاطار النظري و التطبيقات العملية- ، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
40. محمود جاسم الصميدعي و ردينه عثمان يوسف: إدارة الأعمال الدولية، دار، المناهج، الطبعة الأولى 2007.
41. مصطفى رشدي شيحة: الأسواق الدولية "المفاهيم والنظريات والسياسات"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
42. مصطفى رشدي شيحة: المعاملات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998 .
43. مصطفى رشدي شيحة، محمد دويدار: الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 1973.
44. منير إبراهيم هندي: الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة ، القاهرة، 1999.
45. وليد إسماعيل السيفو و أحمد محمد مشعل: الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2003.

باللغة الأجنبية

الفرنسية

1. Alain CHOINEL & Gérald ROUYER : Le Marché Financier structures et acteurs, Banque, 2002.
2. Albert ONDO OSSA : Economie monétaire internationale , Éditions ESTEM, Paris , 1999.
3. Andrew Harrison et autres : Business International et Mondialisation , de boeck , 2004.
4. asool mehdizadeh : Thèse de Doctorat « Dynamic and multi-perspective risk management of construction projects using tailor-made Risk Breakdown Structures », ecole doctorale des sciences physiques et de l'ingénieur ,l'universite bordeaux 1 , 04 juin 2012 .
5. Bernard Sionneau : Risque politique, risque-pays et Risque –projet , Cahier n °7, Librairie des Arts et Métiers, Paris , Novembre 1996. Jean le ray : gerer le risque, pourquoi? comment , Edition afnor, France , 2006.
6. Claude dragon et autres : les moyens de paiement des espèces a la monnaie électronique, banque éditeur, 1997.
7. Corinne pasco : commerce international, dunod, 6^{em}e édition, mars 2006.
8. Daniel karyotis : une nouvelle approche du risque, édition Banque, 2005.
9. David Hénaux : Les mouvements internationaux de capitaux (Comprendre les crises financières), Educagri, 2009.
10. David Lawson: Le Club de Paris- Sortir de l'engrenage de la dette-, l'harmattan, 2004.
11. Didier Pierre Monod :moyens et techniques de paiement internationaux ,Edition ESKA, 2ème Edition,1999.
12. Franck Olivier Meye : Évaluation de la rentabilité des projets d'investissement: méthodologie pratique, l'harmattan, 2007.
13. Francois Bédard: L'agent de voyages à l'ère du commerce électronique, Presses de l'Université du Québec, 2001.
14. François LANTIN : Impacts de la notation financière sur le prix des actions(Le cas des entreprises européennes cotées sur la période 1998-2006) , Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Université Jean Moulin Lyon 3, le 27 novembre 2009.
15. Guessoum Yasmine : « Evaluation du Risque Pays par les Agences de Rating : Transparence et Convergence des Méthodes », Doctorante au Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), CNRS – Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Février 2004.
16. Ghibani Rabeh: Le vade – Mecum de l'import-export , ENAG Edition, 1997.
17. Ghislaine legrand, h.martini : techniques du commerce internationale, gualino, 2002.
18. Henri Loubergé, Pierre Maurer : Financement et assurance des crédits à l'exportation, Librairie Droz , 1985.
19. Jean-François Dhénin , Philippe Berry: Management & gestion des unités commerciales, Broché, 2004.
20. Jean-Guy Degos , Irgo université Bordeaux IV, Oussama Ben Hmiden Essca École de management , jamel e. Henchiri isg de Gabès, Tunisie : Les agences de notation financières (Naissance et évolution d'un oligopole controversé), Revue française de gestion – N° 227/2012 ; Lavoisier.
21. Jean-louis amelon : l'essentiel a connaitre en gestion financiere, maxima, 3^{em}e edition, 2002.

22. jean marc benammar : le crédit documentaire, sefi édition, 1997.
23. Jean-Marie Grether, Jaime de Melo: Commerce International (Théories et applications), De Boeck, 1997.
24. j.Paveau et autres : Exporter (pratique du commerce international), Edition Foucher, 19^{ème} Edition 2005.
25. jean-paul lemiere: stratigies d'internationalisation de l'entreprise, 2^{ème} edition 2003, dunod.
26. Lasary: le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.
27. laurance billard : analyse des marches et des risque pays et stratigie de developement international de l'entreprise, OPU, 2006.
28. Luc bernet- Rouande: principes de technique bancaire, 24^{ème} Edition, dunod , 2006.
29. Marois Bernard et Syssau Pierre : « Pratiques des banques françaises en termes d'analyse du risque-pays », Revue française de gestion, 2006/3 no 162.
30. Marie COIFFARD: Les déterminants et impacts macroéconomiques des transferts de fonds des migrants : une analyse du cas des pays fortement dépendants, thèse doctorat , UNIVERSITÉ DE GRENOBLE, Le 02 décembre 2011.
31. Michelle de Mourgues : la monnaie système financier et théorie monétaire, 3^{ème} édition, economica, Paris, 1993.
32. Michel jura: Technique financière internationale, dunod, 2^{ème} édition, 2003.
33. Nicolas meunier et tania sollogoub : économie de risque pays, la découverte, paris, 2005.
34. Norbert Gaillard : Les agences de notation au coeur du système financier... et des critiques ; dossier Mondialisation et crises financières, Questions internationales n° 34 – novembre-décembre 2008.
35. octave jokung nguena: management des risques, ellipses,2008.
36. Pascal Alexandre; Pierre Fontaine : L'Echange marchandises : financer ses achats, dynamiser ses ventes, réduire ses stocks grâce à l'échange-marchandises, Maxima, 1993.
37. philippe d'arvisenet et jean pierre petit : économie internationale « la place des banque », dunod,1999.
38. Placide M. Mabaka : Constitution et Risque, ISBN : 978-2-296-12269-7, Harmattan, paris, 2010.
39. RAÏS Hassen Mourad : Gestion des risques : Mesures et Stratégies.(Analyse empirique de la gestion des risques dans les entreprises non financières Françaises.), En vue de l'obtention du doctorat de L'UNIVERSITÉ DE TOULOUSE, Le : 27 Novembre 2012.
40. Rouach M et NG : le contrôle de gestion bancaire et financier, banque, 3^{ème} édition 1999.
41. Samia Oulounis : gestion financière internationale, OPU, 2005.
42. Stéphanie Gautrieaud : Le risque pays : approche conceptuelle et approche pratique, ATER – Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu Bordeaux IV , DOCUMENT DE TRAVAIL N° 72.
43. Thomas Straubhaar et Florin P. Vădean: Les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur role dans le développement, (Institut d'économie internationale de Hambourg) , Perspectives des migrations internationaux, ISBN 92-64-03629-6, SOPEMI, OCDE Édition 2006.
44. Yasmine GUESSOUM : LA DYNAMIQUE DE CONVERGENCE EN MEDITERRANEE Un système d'évaluation basé sur l'analyse multicritère, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Centre d'Economie et de Finances Internationales (CEFI), Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université de la Méditerranée (Aix-Marseille II), Soutenue le 07 octobre 2006.

1. Andrew Fight : *Understanding International Bank Risk* , John Wiley & Sons Ltd, 2004.
2. A W Mullineux; Victor Murinde: *Handbook of international banking*, Edward Elgar, 2003.
3. Christopher L. Culp: *The risk management process: business strategy and tactics*, wiley finance, 2001.
4. Hoboken, N.J : *Applied linear regression*, Wiley-Interscience, 2005.
5. Irving S. Friedman : *Evaluation of Risk n International Lending: A Lender's Perspective*, Proceedings of a Conference Held at Melvin Village, New Hampshire October, 1977, Sponsored by The Federal Reserve Bank Of Boston.
6. Jonathan Golin, Philippe Delhaise : *The Bank Credit Analysis Handbook: A Guide for Analysts, Bankers and Investors*, Wiley, second edition , 2013.
7. Johnathan Mun : *Real options analysis (tools and techniques for valuing strategic investments and decisions)*, New Jersey Wiley, second edition 2002.
8. K. Kosmidou, m. Doumpos, c. Zopounidis : *Country Risk Evaluation (methods and applications)*, ISBN: 978-0-387-76679-9, Springer, 2008.
9. Kitty K. Chan and Edward R. Gemayel : *Risk Instability and the Pattern of Foreign Direct Investment in the Middle East and North Africa Region*, August 2004, International Monetary Fund.
10. Madura Jeff : *International Financial management.*, Thomson South-Western, 9th ed.2007.
11. Raquel García Alcubilla Et Javier Ruiz Del Pozo: *Credit Rating Agencies on the Watch List: Analysis of European Regulation*, Oxford University Press, 2012.
12. Rasool Mehdizadeh : *Dynamic and multi-perspective risk management of construction projects using tailor-made Risk Breakdown Structures*, Thèse de Doctorat ,UNIVERSITE BORDEAUX 1, 04 juin 2012.
13. Romina Bandura : *A Survey of Composite Indices Measuring Country Performance: 2008 Update*, A UNDP/ODS Working Paper, Office of Development Studies ,United Nations Development Programme, New York ,February 2008.
14. Sasidharan, Veronica F. Valasek : *financial service and système*, Tata McGraw-Hill Education, 2008.
15. Suzana Popa : *Country risk and Romania's rating due to the specialized agencies*, University of Pitești, Romania, *Economics and Finance Review* Vol. 2(5) pp. 71 – 80, July, 2012 ISSN: 2047 – 0401.
16. Xin Yan et Xiao Gang Su: *Linear Regression Analysis: Theory and Computing*, world scientific, 2009.
17. *Rating Methodologies : R&I's Analytical Approach to Sovereigns, Rating and Investment Information*, Inc. March 16.

الملتقيات و المنشورات العلمية

1. الداوي الشيخ : مداخلة تحت عنوان " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها" في إطار مؤتمر "" الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ""، جامعة الجنان طرابلس لبنان، 13 و 14 آذار" مارس 2009 .
2. إضاءات مالية و مصرفية: نشرة توعوية يصدرها نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت نوفمبر - العدد الرابع 2010.
3. بن علي بلعزوز ، مداني أحمد: التّصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها دراسة وضعية و شرعية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول: الأزمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي.
4. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2010.
5. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2008.
6. دريد محمود السامرائي: الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى بيروت آذار/مارس 2007.
7. دليل صندوق النقد الدولي بعنوان: المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين- مرشد لمعدي الإحصاءات و مستخدميها- ، صندوق النقد الدولي ، 2009، ISBN 978-1-58906-3.
8. رحيم حسين: التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني، الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، ورقة الجزائر، يوم 16-17 مارس 2004.
9. صابر السلامي: التقييم السيادي لتونس وتصنيفها ضمن التقارير الدولية، نشرة لوزارة التنمية الجهوية والتخطيط، الجمهورية التونسية ، 2013.
10. عبد اللطيف عبد اللطيف: إدارة خطر البلد ومضمونه في الإدارة الدولية مثال دول الخليج، جامعة دمشق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع، مارس 2006 .

11. علي توفيق الصادق ونبيل عبد الوهاب لطيفة: سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
12. غول فرحات و بومدين يوسف: الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات، الملتقى الدولي الثالث حول "إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات" جامعة حسبية بن بوعلي، 25-26 نوفمبر 2008.
13. مداني أحمد: دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 10 جوان 2013.
14. محفوظ جبار و عمر عبدة سليمة: أسواق راس المال الدولية (الهياكل و الأدوات)، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثالث، جوان 2008.
15. محمد خشاني: العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا، أستاذ بجامعة محمد الخامس - أكادال - المغرب، تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2007 .
16. محمد الخشاني: التحويلات المالية للمهاجرين و أثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر و تونس، اجتماع الخبراء حول الهجرة و التنمية في المنطقة العربية (التحديات و الفرص)، دائرة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية - الأمم المتحدة، بيروت 17/15 ماي 2006.
17. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1986.
18. مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دولة الكويت، 2014.
19. ناجي توني: مؤشرات الجدارة الائتمانية، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 44، أغسطس 2005، السنة الرابعة، المعهد العربي للتخطيط .

رسائل الدكتوراه و المذكرات العلمية

1. إبراهيم بخي: دور الإنترنت وتطبيقاته في المؤسسة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، سبتمبر 2002.
2. فضيلة جنوحات: إشكالية الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (حالة بعض الدول المدينة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.
3. و داد صالح: التحويلات المالية للمهاجرين - دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس -، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

مواقع الإنترنت

1. www.kantakji.com/media/1160/322.pdf (مروان النحلة: قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 22 شباط 2010)
2. www.pidegypt.org/arabic/azma.doc (عبد الله شحاتة: الأزمة المالية المفهوم والأسباب)
3. [siafinance ,Publié le 02 octobre 2007 \(http://finance.sia-conseil.com/20071002/la-prise-en-compte-du-risque-pays-une-tendance-de-plus-en-plus-forte/\).](http://finance.sia-conseil.com/20071002/la-prise-en-compte-du-risque-pays-une-tendance-de-plus-en-plus-forte/)
4. Erb C., Harvey C. and Viskanta T., Political Risk, Economic Risk and Financial Risk, Financial Analysts Journal, November- December 1996, Table 4. (http://www.duke.edu/~charvey/Country_risk/pol/poltab4.htm).
5. <http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>.
6. www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx#CompRiskRating
7. www.icrgonline.com
8. <http://www.arab-api.org>
9. <http://law.incometaxindia.gov.in/Directtaxlaws/act2005/tp4.htm>
10. <http://network.projectmanagers.net/profiles/blogs/what-is-a-risk-matrix>.
11. <http://philippesilberzahn.com/2012/03/19/culture-du-risque-culture-de-incertitude-un-enjeu-crucial-pour-la-formation-des-decideurs>.
12. www.theirm.org/publications/.../RMStandard_Arabic_Final.pdf
13. www.paperbloq.fr/users/siafinance/Sébastien_Benat .
14. Valery Tardy Kouassible :Universite De Cocody (Cote D'ivoire), De l'Importance d'une Agence de Notation pour le Marché Obligataire de l'UMOA, <http://www.memoireonline.com>
15. <http://finance.sia-partners.com/20070731/des-notes-au-coeur-des-systemes-financiers-mondiaux>.<https://www.r-i.co.jp/eng/ratingpolicy/CreditRatingActivitiesBasicPolicy.pdf>
16. <http://www.euromoney.com/Article/2773899/Euromoney-Country-Risk-Methodology.html> .
17. http://www.coface.co.cr/CofacePortal/ShowBinary/BEA%20Repository/countryRisk/en_EN/help/methodrisquepays.
18. <https://www.prsgroup.com>

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
76	مزايا و مساوئ الشيك	الجدول (1.2)
78	مزايا و مساوئ الكمبيالة	الجدول (2.2)
79	مزايا و مساوئه السند لأمر	الجدول (3.2)
86	مزايا و مساوئ التحويل	الجدول (4.2)
93	مزايا و مخاطر التسديد بالمقابل	الجدول (5.2)
95	أشكال التحصيل المستندي	الجدول (6.2)
97	المزايا و المساوئ وأسباب عدم الدفع	الجدول (7.2)
107	طريقة التنفيذ ونتائج الإعتماد المستندي	الجدول (8.2)
136	شدة و حدوث المخاطر	الجدول (1.3)
154	سلم التصنيف لبعض الوكالات « Echelle de notation »	الجدول (2.3)
157	نقاط قوة و ضعف التصنيف	الجدول (3.3)
160	المعايير المستخدمة في ستاندر اند بورز	الجدول (4.3)
161	المعايير المستخدمة في موديز	الجدول (5.3)
161	المعايير المستخدمة في مجموعة فيتش	الجدول (6.3)
163	المعايير المستخدمة في وكالة ريتنغ اند انفرستمنت انفرميشن اليابانية	الجدول (7.3)
166	التقييمات النوعية لمؤشر اليورومي	الجدول (7.3)
203	طبيعة أنواع ومصادر معايير التصنيف	الجدول (1.4)
204	المكونات الرئيسية لمعايير التصنيف	الجدول (2.4)
205	حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر (الفترة: عام 2013)	الجدول (3.4)
206	حالة الإنجازات للفترة الممتدة من 2002-2012	الجدول (4.4)
209	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر (جميع الدول بين 2001-2012)	الجدول (5.4)
211	مجموع الديون الخارجية بين 2001-2012	الجدول (6.4)

213	المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر السياسي)	الجدول (7.4)
215	المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر المالي)	الجدول (8.4)
215	المكونات الرئيسية للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (الخطر الاقتصادي)	الجدول (9.4)
226	ملخص النموذج (الانحدار الخطي البسيط).	الجدول (10.4)
227	المعاملات (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (11.4)
227	تحليل التباين (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (12.4)
228	تحليل البواقي (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (13.4)
228	قيم المتغيرات النوعية حسب النموذج	الجدول (14.4)
232	قيم المتغيرات النوعية حسب معطيات الدراسة.	الجدول (15.4)
233	ملخص النموذج (الانحدار الخطي البسيط).	الجدول (16.4)
233	المعاملات (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (17.4)
234	تحليل التباين (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (18.4)
234	تحليل البواقي (الانحدار الخطي البسيط)	الجدول (19.4)
236	إحصائيات التداخل الخطي	الجدول (20.4)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	دورة عملية تداول الشيك الأجنبي	الشكل (1.2)
77	دورة عملية تداول الكمبيالة	الشكل (2.2)
81	العلاقة بين أطراف الحوالة	الشكل (3.2)
84	عملية التحويل	الشكل (4.2)
92	كيفية التسديد بالمقابل	الشكل (5.2)
97	تداول التسليم المستندي	الشكل (6.2)
100	تداول الإعتماد المستندي	الشكل (7.2)
105	الإعتماد القابل للتحويل	الشكل (8.2)
108	التواريخ المفتاح	الشكل (9.2)
109	وسائل الدفع للعمليات الدولية	الشكل (10.2)
113	أشكال التبادلات المقاصة	الشكل (11.2)
114	المقايضة	الشكل (12.2)
114	الشراء بالمقابل المباشر	الشكل (13.2)
115	الشراء بالمقابل غير المباشر	الشكل (14.2)
133	مصفوفة اللعب الأمن	الشكل (1.3)
136	رسم بياني (الشدة - الحدوث)	الشكل (2.3)
138	تصنيف المخاطر	الشكل (3.3)
140	حدود القبول	الشكل (4.3)
141	المصفوفة الأساسية للمخاطر	الشكل (5.3)
142	تركيبية "المخاطر الخارجية"	الشكل (6.3)
143	مخاطر و عقبات البيئة الدولية (المخاطر الجزئية)	الشكل (7.3)
156	منطق التصنيف	الشكل (8.3)
158	سيرورة التصنيف	الشكل (9.3)
164	إطار تحديد مصدر التصنيفات الائتمانية السيادية	الشكل (10.3)

171	المعايير المستعملة من كوفاس لتصنيف خطر البلد	الشكل (11.3)
181	عوامل الخطر على الصعيد المحلي و الدولي	الشكل (1.4)
195	المخاطر الأكثر أهمية بالنسبة للشركات	الشكل (2.4)
196	سيناريوهات الخطر	الشكل (3.4)
202	المواضيع المشتركة لتقييم مخاطر الدولة	الشكل (4.4)
206	صادرات و واردات السلع و الخدمات للجزائر بين 1980-2012	الشكل (5.4)
207	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بين 1970-2012	الشكل (6.4)
210	المديونية الجزائرية بين 1970-2012	الشكل (7.4)
211	الديون الخاصة بين 1976-2012	الشكل (8.4)
212	تحويلات المهاجرين بين 1980-2012	الشكل (9.4)
214	تصنيف مكونات الخطر السياسي للجزائر بين 1984-2012	الشكل (10.4)
215	تصنيف مكونات الخطر الاقتصادي للجزائر بين 1984-2012	الشكل (11.4)
216	تصنيف مكونات الخطر المالي للجزائر بين 1984-2012	الشكل (12.4)
217	مختصر منهجية التصنيف للمؤشر المركب للمخاطر القطرية (وكالة PRS)	الشكل (13.4)
218	تصنيف المخاطر القطرية للجزائر بين 1984-2012	الشكل (14.4)
220	دالة الإنحدار	الشكل (15.4)
237	المدرج التكراري للأخطاء المعيارية و مقارنته بالتوزيع الطبيعي	الشكل (16.4)
238	التمثيل البياني لنقاط انتشار البواقي و مقارنته مع المنحنى الطبيعي للأخطاء	الشكل (17.4)
239	لوحة الإنتشار	الشكل (18.4)

الفهرس

	إهداء
	تشكرات
	خطة الدراسة
أ-ج	مقدمة

الفصل الأول: المعاملات المالية الدولية

2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: التبادل الدولي و السوق الدولية
3	المطلب الأول: المعاملات المالية الدولية والتبادل الدولي
3	أولاً: المعاملات و المعاملات الدولية
7	ثانياً: التبادل الدولي و أسباب التوجه للخارج
11	المطلب الثاني السوق الدولية
11	أولاً: تعريف السوق الدولية واختيارها
13	ثانياً: الأطراف الرئيسية المتعاملة في السوق الدولية
14	ثالثاً: موضوعات السوق الدولية
21	المبحث الثاني: ماهية التجارة الدولية.
21	المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.
21	أولاً: مفهوم التجارة الدولية و مكوناتها
22	ثانياً: التجارة الخارجية
25	المطلب الثاني: دراسة التجارة الخارجية وأسباب التخصص
25	أولاً: دراسة التجارة الخارجية
26	ثانياً: أسباب التخصص في التجارة الخارجية
27	ثالثاً: أهم الفروقات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
33	المبحث الثالث: حركة الأموال الدولية
33	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار
33	أولاً: التدفقات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر
40	ثانياً: إستثمارات المحفظة

44	المطلب الثاني : حركات العمل ورأس المال
44	أولاً: عمليات الإقراض
47	ثانياً: الهجرة الدولية و تدفقات الشتات
56	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: المدفوعات الدولية وألياتها

58	مقدمة الفصل
59	المبحث الأول: النظام المصرفي والمدفوعات الدولية
59	المطلب الأول: البنوك المتدخلة في العمليات الخارجية
59	أولاً: البنوك المحلية
62	ثانياً: البنوك المراسلة
63	المطلب الثاني: البنوك المراسلة و العمليات المصرفية
70	المطلب الثالث: آلية المدفوعات الدولية (المقاصة بين بنكية دولية)
70	أولاً: عمل نظام المقاصة
72	ثانياً: آلية التحويلات الدولية
75	المبحث الثاني: وسائل وتقنيات الدفع في التجارة الدولية
75	المطلب الأول: وسائل الدفع
75	أولاً : العادية
80	ثانياً: وسائل الدفع الأخرى
84	المطلب الثاني: الوسائل الإلكترونية الحديثة
84	أولاً: التحويل الدولي
86	ثانياً: البطاقة البنكية
89	ثالثاً: الدفع بواسطة الإنترنت
90	المطلب الثالث: تقنيات التسديد الدولية
90	أولاً التقنيات الغير مستندية للتسوية
95	ثانياً: التقنيات المستندية للتسوية
109	المبحث الثالث: التبادلات المقاصة (المعاوضة)
110	المطلب الأول: جذور المعاوضة (التبادلات المقاصة) وأسباب تطورها
110	أولاً: المعاوضة المعاصرة

110	ثانيا: مبررات إستخدام التبادلات المقاصة
113	المطلب الثاني: أشكال التبادلات المقاصة
113	أولا: التبادلات المقاصة التجارية (معاوضة الأعمال)
115	ثانيا : التبادلات المقاصة الصناعية
116	ثالثا: التبادلات المقاصة على أساس الشراء
117	رابعا: التبادلات المقاصة المالية
119	خاتمة الفصل

الفصل الثالث: المخاطر الدولية وتصنيفها

121	مقدمة الفصل
122	المبحث الأول: مفهوم المخاطرة و المخاطر الدولية
122	المطلب الأول: الخطر، المجازفة، عدم اليقين و المخاطرة
122	أولا: ماهية المخاطر
134	ثانيا: خصائص وتقييم المخاطر
142	المطلب الثاني: مخاطر البيئة الدولية
142	أولا: مستويات المخاطر الدولية
143	ثانيا: مستويات المخاطر الدولية
144	ثالثا: المخاطر الجزئية والمخاطر الكلية
144	المبحث الثاني: وكالات التصنيف
144	المطلب الأول: أصول التصنيفات الائتمانية
145	أولا: أصول التصنيف المالي
146	ثانيا: أسباب تطور نشاط التصنيف
147	ثالثا: ميلاد وظهور وكالات التصنيف
150	المطلب الثاني: التصنيف الائتماني
150	أولا: تعريف
151	ثانيا: فوائد وأهمية التصنيف
152	ثالثا: اهم مميزات التصنيف (أنواع، ومجالات وأسس التصنيف)
155	رابعا: المبادئ العامة للتصنيف
156	خامسا: معايير ومنطق التصنيف

159	المطلب الثالث: المعايير والمكونات الرئيسية للتصنيف الدولي
159	أولاً: وكالات التصنيف
165	ثانياً: المجالات المالية
167	ثالثاً: الشركات الاستشارية، ومؤسسات الخبرة
170	رابعاً: مؤسسات التأمين والبنوك و المؤسسات الدولية
175	خاتمة الفصل

الفصل الرابع : انعكاس المخاطر على المعاملات الدولية

177	مقدمة الفصل
178	المبحث الأول: المخاطر القطرية
178	المطلب الأول: مفهوم المخاطر القطرية
179	أولاً: ما هي المخاطر القطرية
183	ثانياً: مصادر نشأة خطر البلد
184	ثالثاً: مكونات المخاطر القطرية
197	رابعاً: سيناريوهات المخاطر القطرية
198	المطلب الثاني: تقنيات تقييم المخاطر القطرية داخل المؤسسة
203	المطلب الثالث: مصادر و مكونات معايير تقييم المخاطر القطرية من طرف الوكالات
203	أولاً: طبيعة أنواع ومصادر المعايير المستخدمة في تقييم المخاطر القطرية
205	ثانياً: المكونات الرئيسية للمعايير المستخدمة في تقييم المخاطر القطرية
206	المبحث الثاني: انعكاس المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية
206	المطلب الأول: نظرة عامة على المعاملات المالية الدولية للجزائر
206	أولاً: معاملات التجارة الخارجية
207	ثانياً تدفقات الاستثمار الأجنبي
211	ثالثاً الإقراض الأجنبي
213	رابعاً: حركات العمل ورأس المال
215	المطلب الثاني: أثر المخاطر القطرية على المعاملات المالية الدولية للجزائر
215	أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية « ICRG » و تصنيف الجزائر
221	ثانياً: الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج
225	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة

225	أولاً: البيانات الخاصة بالدراسة
226	ثانياً: الانحدار الخطي البسيط
231	ثالثاً: الانحدار الخطي المتعدد
242	خاتمة الفصل
246	الملاحق
256	المراجع
266	قائمة الجداول
268	قائمة الأشكال
270	الفهرس

ملخص:

يتسم الاقتصاد العالمي في وقتنا الحالي بتزايد أهمية المعاملات المالية الخارجية فيما بين اقتصاديات الدول، و قد ساعد ذلك التطور السريع في النظام المصرفي الدولي الذي سمح بالتوسع في منح القروض لدول العالم الثالث، كما سمح بنمو التجارة الخارجية بوتيرة تزيد عن ضعف نمو الاقتصاد العالمي خلال النصف الأخير من القرن الماضي، الناجم عن تحرير التبادل التجاري الدولي و إزالة كل المعوقات امام تدفق السلع و رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر و الغير مباشر وتدفقات تحويلات المهاجرين نحو بلدانهم الأصلية.

وأدى هذا التحول الأخير و التطور الحاصل في مختلف مستويات الأنشطة الاقتصادية الى بروز مشاكل اقتصادية من افلاس، عجز عن السداد، أزمات و غيرها من مخاطر البيئة الاقتصادية الدولية التي ترفع من مستويات المخاطرة لبعض الدول، وقد تنتقل العدوى إلى الدول الأخرى.

لهذا يجب على الفرد، المؤسسة والحكومات توخي أقصى الحذر عند القيام بأي معاملة مالية مع الخارج من خلال التعرف على المخاطر القطرية التي قد تؤثر عليهم في المستقبل وتضر بوضعهم المالية كإجراء وقائي.

الكلمات المفتاح: التجارة الدولية، تدفقات العمل ورأس المال، وسائل وتقنيات التسديد، المخاطر القطرية.

abstract :

the global economy recently identifies by the importance growing of financial transactions with foreign countries and economies, which contributed to the rapid development of the international banking system, and allowed the expansion of lending to developing countries, as has also allowed foreign trade growth to a growth rate more than twice the pace of global economic growth during the second half of the last century because of the liberalization of international trade, and removing all obstacles to movement of goods and foreign capital which includes direct and indirect foreign investment in flows and migrants remittances to their origin country .

This recent change and the evolution in the levels of economic activity has led to the economic problems like bankruptcy, insolvency, crises, and other risks of the international economic environment, that increases the risk of some country and was transported to infection for other countries.

To this must be to the individual, the institution and governments exercise the extreme caution in making any financial transaction outside the country risk by the identification that can affect it in the future, and affect its financial position as a preventive measure.

Keywords : international trade, work and capital flow , means and technical of payment, country risk

Résumé :

L'économie mondiale se caractérise récemment par l'importance croissante des opérations financières avec l'étranger entre les économies, ce qui a contribué au développement rapide du système bancaire international , et a permis l'expansion de l'octroi de prêts aux pays du tiers-monde, comme à également permis à la croissance du commerce extérieur a un rythme de croissance plus de deux fois le rythme de la croissance économique mondiale au cours de la seconde moitié du dernier siècle en raison de la libération du commerce international et la suppression des obstacles à la circulation des marchandises et des capitaux étrangers qui comprend les investissements étrangers direct et indirect et les flux de transferts de fonds des émigrés à leur pays d'origine.

Ce récent changement et de l'évolution dans les différents niveaux de l'activité économique a conduit aux problèmes économiques de la faillite, insolvabilité, les crises, et autres risques de l'environnement économique international, qui augmente le taux de risque de certains pays et a été transporter a l'infection d'autres pays.

Pour ce doit être de l'individu, l'institution et les gouvernements exercent une extrême prudence en faisant n'importe quelle transaction financière avec l'extérieur de l'identification du risque pays qui peuvent l'affecter dans l'avenir et nuire à sa situation financière an tant que mesure de préventive.

Mots clés : commerce international, flux de travail et de capital, moyens et technique de paiement, risque pays